

# دُرَاسَاتٌ مَحَاسِبِيَّةٌ

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين  
تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي

■ رئيس هيئة التحرير

• أ.د. محمد شعبان أبوعين

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس - ليبيا

■ أعضاء هيئة التحرير

• أ. د. عبدالرزاق المبروك أبوفائد قسم  
المحاسبة - مدرسة العلوم الإدارية والمالية -  
الأكاديمية الليبية

• د. عبدالحميد علي المقروس قسم المحاسبة -  
مدرسة العلوم الإدارية والمالية - الأكاديمية الليبية

• د. علي عبدالسلام ناصف قسم المحاسبة -  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - سوق الأحد  
- جامعة الزيتونة

• د. محيي الدين عمر النجار قسم المحاسبة  
- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

• د. منصور محمد الفرجاني قسم المحاسبة  
- كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة المرقب

• د. محمد أبو القاسم زكري قسم المحاسبة  
- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

■ المشرف العام

• أ. صلاح الدين بشير التركي  
نقيب المحاسبين والمراجعين الليبيين

■ سكرتير هيئة التحرير

• أ. أسامة سالم الرياني  
محاسب ومراجع قانوني

إخراج وتنفيذ ومراجعة لغوية:  
القبس للخدمات الإعلامية

# دراسات محاسبية

## Studies of Accounting

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين

تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي



الهيئة الليبية للبحث العلمي  
Libyan Authority of Scientific Research



حقوق النشر: يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر لأعمالهم، وتمنح المجلة حق النشر الأولي.

الترخيص: تُنشر جميع المقالات بموجب رخصة  
Creative Commons Attribution 4.0 International

النسخة المطبوعة: ISSN: 2616 – 5848  
النسخة الإلكترونية: ISSN: 3080-7034

الترقيم الدولي الموحد للدوريات

رقم الإيداع القانوني (2017/195) دار الوطنية للكتاب بنغازي

### معلومات الاتصال:

العنوان: نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين شارع الوادي خلف مدرسة علي حيدر

الساعاتي، طرابلس - ليبيا

الهاتف: +218911226420

الإيميل الإلكتروني: mail@accounting-studies.ly

## الهيئة العلمية الاستشارية

- أ. د. أبو بكر فرج شريعة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
- أ. د. نورالدين عبد الله حمودة قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية/ طرابلس
- أ. د. مصطفى بكار محمود قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد-جامعة بنغازي
- أ. د. الصديق عثمان الساعدي قسم المحاسبة بكلية المحاسبة - جامعة غريان -
- أ. د. الهادي محمد السحيري قسم المحاسبة بكلية المحاسبة - جامعة غريان
- أ. د. المكي معتوق سعود قسم المحاسبة بكلية التجارة والاقتصاد الإسلامي/ مسلاتة - الجامعة الأسمرية الإسلامية
- أ. د. مصطفى البشير منيع - قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس
- أ. د. صالح ميلود رمضان خلاط قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان - جامعة صبراتة
- أ. د. علي محمد موسى قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة الزاوية
- أ. د. عبد الناصر إبراهيم نور قسم المحاسبة بكلية الأعمال - جامعة النجاح الوطنية - فلسطين
- أ. د. شعله أبو القاسم الأبيض - قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس
- أ. د. يوسف ممدو حميدي - قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق - جامعة فزان
- أ. د. مسعود محمد مريود - قسم المحاسبة بكلية المحاسبة - جامعة غريان
- أ. د. عبد المنعم حسن اجبارة - قسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
- أ. د. د. علي محمد موسى درغام قسم المحاسبة والمراجعة بكلية الاقتصاد والأعمال - الجامعة الإسلامية - فلسطين
- أ. د. إبراهيم مسعود الفرجاني - قسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
- أ. د. نصر صالح محمد أحمد قسم المحاسبة - جامعة ليبيا المفتوحة

## دراسات ومحاسبيّة

## Studies of Accounting

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين

تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي

الهيئة الليبية للبحث العلمي  
Libyan Authority of Scientific Research

## نبذة عن المجلة وأهدافها :

أنشئت مجلة دراسات محاسبية بموجب قرار نقيب المحاسبين والمراجعين رقم (2) لسنة 2017م وتحمل الإيداع الدولي رقم (ISSN:2616 - 5848) ورقم الإيداع القانوني (2017/195) الدار الوطنية للكتاب بنغازي وهي مجلة علمية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الخاصة بالمجالات المالية والمحاسبية والمراجعة، وتنتشر البحوث إلى جانب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات، وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها.

## رؤية المجلة

التميز والريادة والابتكار في نشر البحوث العلمية المُحكَّمة التي تلبّي طموحات الأكاديميين والمهنيين الليبيين في مجال المحاسبة والمراجعة

## الرسالة

تسعى المجلة لتصبح مرجعاً علمياً للباحثين ونشر البحوث المُحكَّمة في مجالي المحاسبة والمراجعة المالية والعلوم ذات العلاقة وفق المعايير العالمية للمهنة والشروط العلمية للنشر.

## أهداف المجلة

تسعى المجلة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1 - نشر الأبحاث العلمية التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بالمحاسبة والمراجعة.
- 2 - الارتقاء بمهنتي المحاسبة والمراجعة من خلال نشر الأبحاث العلمية.
- 3 - إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرار والممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة.
- 4 - تشجيع التواصل بين الباحثين الأكاديميين من جهة والمهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة من جهة أخرى حول الموضوعات المستجدة في هذه المجالات.
- 5 - تشجيع البُحَّاث وطلبة الدراسات العليا على إجراء المزيد من البحوث العلمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.
- 6 - مواكبة التطورات والمستجدات العلمية الصادرة من المنظمات الدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والتعاون معها.
- 7 - المساهمة والمشاركة في إعداد وتنظيم الأنشطة المهنية من مؤتمرات وورش عمل وحلقات نقاش.
- 8 - المساهمة في تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

## شروط النشر في المجلة

### أولاً: قواعد عامة للنشر:

- يشترط في البحوث المقدمة للنشر بالمجلة اتباع القواعد والشروط التالية:
- 1 - تنشر المجلة الدراسات الأصلية والبحوث المبتكرة الرصينة المكتوبة بأسلوب علمي منهجي، على ألا تكون قد سبق نشرها أو قدمت للنشر في مجلة أخرى.
  - 2 - أن يكون البحث متمسكاً بالعمق والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه ومصادره بحيث تكون متوافقة مع عنوانه، بعيداً عن الحشو، سليم اللغة، دقيق التوثيق.
  - 3 - التقيد بأصول البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في بيانات كاملة لنشرها .
  - 4 - تعد الدراسات والبحوث باللغة العربية واللغة الانجليزية والفرنسية، على أن تتضمن النسخة الأجنبية ملخصاً لها باللغة العربية.
  - 5 - يجب كتابة البحث بلغة سليمة خالية من الأخطاء الإملائية واللغوية والنحوية والمطبعية.
  - 6 - الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي وملاءمه تعهد من قبل الباحث بالأمانة العلمية.

### ثانياً: الشروط الشكلية والفنية للبحوث المقدمة للنشر:

- 1 - تحمل الصفحة الأولى عنوان البحث باللغتين العربية والانجليزية بالإضافة إلى اسم الباحث ثلاثياً ومؤهله العلمي ودرجته العلمية، واسم القسم والكلية والجامعة والبريد الالكتروني الخاص به.
- 2 - ملخص البحث باللغتين العربية والانجليزية لا تتجاوز (250) كلمة لكل لغة .
- 3 - الكلمات المفتاحية (Key words)، بعد الملخص باللغتين العربية والانجليزية.
- 4 - تقدم البحوث مطبوعة على وجه واحد من ورق مقاس (A4) ومرقمة ترقيمياً متسلسلاً ، بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المصادر والمراجع على أن لا يقل عدد الصفحات عن (15) صفحة ولا يزيد عن (30) صفحة، كما تقدم البحوث بالإضافة إلى النسخة المطبوعة نسخة أخرى مخزنة على قرص ليزري (CD).

5 - الهوامش: يجب أن تكون هوامش الصفحات سواء كان البحث باللغة العربية أو الإنجليزية كما يلي: أعلى وأسفل الصفحة (2.5) سم، يسار الصفحة (2.5) ويمين الصفحة (3) سم وتباعد الأسطر (1.5).

6 - الخطوط: من برنامج وورد (Word2010) تحت نظام التشغيل (Windows) كما يلي:

أ - اللغة العربية: تكون كتابة البحوث بنوع خط Simplified Arabic. حجم الخط (16) غامق للعنوان الرئيسي، ومتن البحث (14)، والجداول والأشكال (12) عادي.

ب - اللغة الإنجليزية: تكون كتابة البحوث بنوع خط Times New Roman، حجم الخط (14) غامق للعنوان الرئيسي، ومتن البحث (12)، والجداول والأشكال (12) عادي.

7 - الأشكال والرسومات التوضيحية والجداول:

أ - تُدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب (مصادرها إن وجدت) والملاحظات التوضيحية في أسفلها.

ب - تُدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها في أعلاها. أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.

8 - طريقة التمهيش: التمهيش تتم الإشارة إلى المصادر والمراجع التي استشهد بها الباحث في متن البحث، وفق طريقة جمعية علم النفس الأمريكية (APA)، في تثبيت الهوامش والمراجع، والتي تنص على أن يشير الباحث إلى الهامش في متن البحث بكتابة لقب المؤلف أو اسم العائلة وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين كبيرين مثلاً: ( أبو فائد، 2018)، أما في حالة مؤلفين اثنين أو ثلاثة ( الشريف، مازق، الفضلي، 2018)، وفي حالة أكثر من ثلاثة (الشريف، وآخرون، 2018)، أما عندما يعتمد الباحث على مرجع أجنبي لمؤلف واحد (khlal, 2018)، في حالة مؤلفين اثنين أو ثلاثة (Aboulqasim & Belgasem, 2018)، وفي حالة أكثر من ثلاثة (khlal & et al, 2018).

وتكون قائمة المراجع في نهاية البحث بحيث يتم ترتيبها حسب الحروف الهجائية، وتكون قائمة المراجع العربية أولاً ثم المراجع الأجنبية، بشرط أن تتضمن القائمة ما أشار إليه الباحث في متن البحث فقط

## ● مثال للمراجع العربية

البغدادي، محمد مرعي، (2018)، مدى استخدام أدوات التخطيط المالي كأداء للرقابة المالية، مجلة دراسات محاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، العدد الأول، طرابلس، ليبيا ص 53 - 70.

## ● مثال للمراجع الأجنبية

1.Chakroun. R & Hussainey .K (2014) «Disclosure Quality In Tunisian Annual Reports» Corporate Ownership & Control, Vol 11, No 4, PP.58 - 80

## ● ثالثاً: آلية تحكيم البحوث المقدمة للنشر

- 1 - تخضع البحوث المرسله إلى المجلة لفحص أولي، من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليتها للتحكيم، وذلك خلال أسبوع من تاريخ استلام البحث.
- 2 - يتم فحص البحوث المقدمة للمجلة عن طريق أحد برامج الكشف عن الأصالة في الإنتاج العلمي (Plagiarism Detection Software)
- 3 - تخضع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي من قبل أستاذين متخصصين كحد أدنى تحددهم هيئة التحرير بشكل سري، ويتم إبلاغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال شهر من تاريخ الاستلام.

## الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلاله وقدرته كما ينبغي والصلاة والسلام  
على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

● وبعد

يسرّ هيئة التحرير بمجلة دراسات محاسبية، الصادرة عن نقابة المحاسبين  
والمراجعين الليبيين وبإشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي، أن ترحب بالسادة القراء  
والباحثين الكرام وتقدّم لهم العدد العاشر من المجلة. ويأتي هذا العدد في إطار سعي  
المجلة المتواصل لتعزيز البحث المحاسبي والمالي، بما يخدم تطوير المهنة ويرفع من  
جودة الممارسة في بيئتنا الليبية.

وقد حرصت هيئة التحرير على أن يعكس محتوى العدد اتجاهاً بحثياً متوازناً  
يجمع بين العمق العلمي والمعالجة التطبيقية، من خلال تناول موضوعات تمس واقع  
المراجعة والحوكمة والقطاع المالي، وتستند إلى أساليب بحثية ميدانية ونماذج تحليلية  
تساعد في تقديم نتائج قابلة للتوظيف. كما يعبر هذا العدد عن إرادة المجلة في  
دعم التوجه نحو تحسين جودة التقارير، ورفع مستوى الالتزام بالمتطلبات التنظيمية  
والرقابية، وتعميق فهم أثر التحول التقني في بيئة العمل المصرفي والمهن المرتبطة به.  
إننا إذ نقدم هذا العدد، نتوجه بخالص التقدير إلى السادة الباحثين لما قدّموه  
من إسهامات علمية نوعية، وإلى السادة المحكّمين على جهودهم في تدقيق المحتوى

والتحكيم بما يضمن جودة المخرجات. كما نشتم الدعم المستمر الذي تقدمه نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين والهيئة الليبية للبحث العلمي، لما له من أثر مباشر في ترسيخ مكانة المجلة وتحقيق أهدافها العلمية وفي الختام، نؤكد أن هيئة التحرير ستظل تعمل بخطى ثابتة نحو إصدار أعداد تلبى طموحات الساحة العلمية والمهنية، وتسهم في إثراء المعرفة المحاسبية والمالية بما يحقق المنفعة العامة ويخدم التطور المؤسسي في ليبيا. والله ولي التوفيق.

أ.د. محمد شعبان أبوعين

رئيس هيئة التحرير

- المجلة ترحب بما يرد إليها من دراسات وأبحاث علمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.
- تكون كافة حقوق النشر والطبع محفوظة للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية على أن يكون رئيس التحرير الممثل القانوني لها.
- تنتقل حقوق طبع ونشر البحث إلى المجلة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.
- جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو النقابة.
- لا يجوز إعادة طبع الدراسات والأبحاث إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من رئيس هيئة تحرير المجلة.



### رسوم اقتناء المجلة

الرقم	الجهة	القيمة
1.	أعضاء النقابة وأساتذة الجامعات	10 د. ليبية
2.	للطلبة الأكاديميين	5 د. ليبية
3.	للمؤسسات والشركات	15 د. ليبيا
4.	خارج دولة ليبيا باستثناء نفقات البريد	20 دولارا

## فهرس البحوث

أثر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص مكاتب المراجعة في  
تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في ليبيا

15

د. عوض أحمد محمد الروياتي

تفعيل حوكمة البحث العلمي في الجامعات الليبية:

نحو إطار تقويم مقترح في ضوء متطلبات التنمية المستدامة

65

أ. هاني حوسين خليفة مفتاح

إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية  
وتأثيرها على جودة المراجعة

101

دراسة ميدانية على مكاتب المحاسبة والمراجعة داخل مدينة طرابلس

أ. محمد علي زرقون

دور المحاسبة عن الإنجاز في تعزيز الميزة التنافسية لدى الشركات  
الصناعية الليبية

136

(دراسة استطلاعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي)

ريهام موسى عبدالمجيد سكران

جاهزية أقسام المحاسبة لتبني التعليم المحاسبي الرقمي وأثرها في تطوير  
المهنة المحاسبية

174

دراسة تحليلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي وطبرق

■ سارة محمد مصطفى الفرجاني ■ ناهد فتحي بوسمرة السعيطي

قياس مدى تطبيق معايير الفحص الضريبي وأثره على جودة  
الفحص في إطار الحوكمة الضريبية بفروع مصلحة الضرائب في  
الزاوية وصرمان وصبراتة

206

■ أ.د. جميلة سعيد قمبر ■ فدوى خليفة عبد السلام

مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات الرقابة على تقنية  
المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي (5300)

248

دراسة ميدانية على الإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي

■ أ.د. عبدالرزاق المبروك عبدالله أبوفاثد ■ أ. صالح رمضان صالح القندي

دور خصائص المصرف في تعزيز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح  
عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية

290

■ د. إسماعيل عيسى محمد حويلي

جودة الإشراف الأكاديمي ودورها في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج  
الدراسات العليا بالجامعات الليبية: في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية  
(وجهة نظر طلبة الدراسات العليا بمجال المحاسبة بالجامعات الليبية)

334

■ د. د. عوض أحمد محمد الروياتي ■ أ. هاني حسين خليفة مفتاح

390

مدى إمكانية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية وفق معيار  
المحاسبة المالية رقم (28)

دراسة تطبيقية في مصرف الجمهورية

■ د. سمية عمار عمران اعمار

423

أثر التكنولوجيا المالية على رضا العملاء في المصارف التجارية العاملة في ليبيا

(دراسة ميدانية على عملاء مصرف الوحدة والجمهورية بمدينة درنة)

■ نبيلة أشرف الصالحين الضراط

■ إيمان الصالحين بوزهب

# أثر كائن جودة المراجعة المتعلقة بخصائص مكاتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في ليبيا

■ د. د. عوض أحمد محمد الروياتي \*

■ تاريخ قبول البحث 2026/03/07م

■ تاريخ استلام البحث 2026/01/04م

● DOI <https://doi.org/10.5281/zenodo.19989031>

■ المستخلص:

إن الهدف الرئيس للدراسة يتمثل في بيان أثر كائن جودة المراجعة المتعلقة بخصائص مكاتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات بين المراجع الخارجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي في إعداد وتنفيذ الدراسة، وتم تصميم واستخدام استمارة استبانة للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة، وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، الممثل بالمراجعين الخارجيين ومستخدمي المعلومات المحاسبية (موظفي إدارة الائتمان في المصارف التجارية - أعضاء هيئة التدريس في الجامعات)؛ حيث تم توزيع 358 استمارة بعضها إلكترونياً وبعضها عن طريق الاتصال المباشر يدا بيد، وتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات، حيث تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، وبعد دراسة وتحليل البيانات وصفا واختبار الفرضيات، أظهرت الدراسة عدداً من النتائج، أهمها: أن مكاتب المراجعة في ليبيا ذات سمعة طيبة وتتمتع بالتقدير المناسب لأتباع عملية المراجعة، وتلتزم بمدى مناسبة للارتباط بالعمل، وذات حجم مناسب وهذا كان له أثر ذو دلالة إحصائية في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في ليبيا .

● الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة، خصائص مكاتب المراجعة، فجوة التوقعات

✉ أستاذ مشارك - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي [awadalrwiata@gmail.com](mailto:awadalrwiata@gmail.com)

# The impact of Auditing Quality basics relating to Auditing offices attributes on narrowing Expectation Gap in Libyan Auditing Environment

■ Awad A.M. S. Alrwiate\*

## ■ Abstract: -

The study aims to determine the impact of Auditing Quality basics relating to Auditing offices attributes on narrowing Expectation Gap between External Auditor and financial information users in Libya. Inductive method was followed in preparing and implementing the study ,questionnaire was designed and used

for collecting the data and information necessary for the study , questionnaires were distributed to 358 participants (a random sample of study), represents external auditors and financial information users (Credit management officers in commercial Banks; staff members in universities ) in Libya, some of questionnaires were distributed electronically , and some of them directly, hand by hand ,we receive 266 valid questionnaires ,in representing a response rate 74 % ,researcher was used SPSS package to analysis data, the multiple regression was used for testing hypothesis of The study.

After studying , analyzing the data discriptfully , and testing study's hypothesis, the study concludes that; Libyan auditing offices have a good attributes of audit quality , as a like ; a suitable size , a good reputation , a rational fees of auditing engagements , and a suitable period for engaging with clients . these attributes reflected in a significant statistic impact on narrowing expectation gap in Libyan environment

● **Keywords:** auditing office attributes , audit quality, expectations gap

\* Associate Professor of Accounting and Auditing Department of Accounting Faculty of Economics, University of Benghazi

## ■ أولاً: الإطار العام للدراسة :

### ● المقدمة:

تمثل فجوة التوقعات في المراجعة مصدر قلق كبير في مهنة المراجعة منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن، حيث لا يمكن تجاهل وجود تلك الفجوة أو الادعاء بأن توقعات المجتمع غير واقعية أو الاكتفاء بالقول بأن الانتقادات الموجهة لمهنة المراجعة غير عادلة، ولقد عانت مهنة المراجعة منذ ظهورها من اختلاف توقعات مستخدمي المعلومات عما يمكن أن يقدمه المراجع في ظل معايير المراجعة المقررة، بل إن هذه الفجوة موجودة حتى لو تخطى مستخدمو المعلومات عن توقعاتهم غير المعقولة، وذلك نتيجة لعدم الثقة في أداء المراجعين والخدمات التي يقدمونها وفقاً للمعايير المقررة، وبهذا فإن فجوة التوقعات في المراجعة هي اختلاف الأداء المهني للمراجعين من حيث الجودة ومعايير الأداء عن المتوقع منهم تحقيقه وفقاً لرغبات مستخدمي التقارير والقوائم المالية، وقد أثارت تلك الأزمة الشك في القيمة المضافة المتولدة من خدمات المراجعة.

ولقد تناولت أدبيات المحاسبة والمراجعة العديد من المداخل لتضييق فجوة التوقعات، ورغم اختلاف الباحثين حول تلك المداخل إلا إنهم أجمعوا على استحالة استبعاد الفجوة نهائياً. وباعتبار أن تحسين جودة المراجعة له دوراً كبيراً في تضييق فجوة التوقعات (بن قري والعياشي 2020)، تسعى المنظمات المهنية إلى إلزام مكاتب المراجعة بتحقيق مستوى عالٍ من الجودة من أجل تطوير المهنة وتدعيم الثقة فيها، ومن ثم الحد من فجوة التوقعات. وقد أشارت الكثير من الدراسات بأن خصائص جودة المراجعة المرتبطة بمكاتب المراجعة تتمثل في الحجم المناسب لمكتب المراجعة، والسمعة الطيبة للمكتب، والتقدير المناسب لأتعباب المراجعة من قبل المكتب، والالتزام بمدة مناسبة للارتباط بالعميل بحيث لا تمتد لفترة طويلة وتؤثر سلباً على استقلال المراجع ومن ثم جودة المراجعة. وهذا يدفع الباحث إلى تناول ما إذا كان هناك أثر لركائز جودة المراجعة الخاصة بمكاتب المراجعة في تضييق

فجوة التوقعات من وجهة نظر المراجعين الليبيين ومستخدمي المعلومات المحاسبية، حال معرفة مستخدمي المعلومات بتوفر هذه الخصائص .

#### ● مشكلة الدراسة:

تعتبر جودة المراجعة وخصائصها من المواضيع التي تلقى اهتماما كبيراً من جانب المنظمات المهنية المهتمة بمهنة المراجعة على مستوى العالم، ويأتي هذا الاهتمام في إطار الجهود التي تبذلها المنظمات المهنية لاستعادة ثقة الجمهور في المهنة، وذلك بعد الاتهامات التي وجهت لمكاتب المراجعة عقب الانهيارات المالية في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، حيث ظهر ما يسمى بفجوة التوقعات. لذلك أصبح من الضروري السعي نحو تحسين جودة المراجعة لكسب ثقة المستفيدين من التقارير المالية.

وتعتبر فجوة التوقعات معضلة تهدد مهنة المراجعة؛ حيث أصبحت تقوض الثقة ما بين المراجعين ومستخدمي المعلومات المحاسبية، وتعرض المراجعين إلى الكثير من عمليات التقاضي، التي تكلفهم تعويضات كبيرة وتهدد مركزهم المالي والمهني. كما أنها انعكست في ارتفاع تكاليف عمليات المراجعة بالنسبة للعملاء وكذلك المراجعين في الدول المتقدمة. أما في الدول النامية أو الأقل نمواً فقد أدت فجوة التوقعات إلى تجاهل مستخدمي المعلومات المحاسبية ما تقدمه مهنة المراجعة، وبذلك فإن استمرار هذه الفجوة قد تفقد مهنة المراجعة مبررات وجودها .

وبسبب الصورة السلبية لفجوة التوقعات ومخاطرها، حأولت المنظمات المهنية الدولية وخاصة في أمريكا وبريطانيا ( مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، ومجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز، الاتحاد الدولي للمحاسبين)، أن تقابل مخاطر فجوة التوقعات من خلال إصدار العديد من المعايير والإرشادات، منها ما ارتبط بالمعايير المهنية المتعارف عليها للمراجعة، ومنها ما ارتبط بمعايير رقابة جودة المراجعة، ومنها ما ارتبط بجودة المراجعة ذاتها، بهدف مقابلة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية . ورغم كل هذه

الجهود أن مهنة المراجعة ما تزال تعاني من أزمة الثقة، بل والتعرض الدائم لعمليات التقاضي، خاصة في الدول المتقدمة . في نفس الوقت، ومن زاوية أخرى، ونظرا للأخطار المصاحبة لفجوة التوقعات، بذل الأكاديميون والباحثون كثيرا من الجهود بإعداد الدراسات والبحوث للبحث عن الأساليب والطرق والركائز اللازمة للرفع من مستوى الثقة فيما تقدمه مكاتب المراجعة من خدمات، وخاصة خدمات المراجعة.

إن ثقة مستخدمي المعلومات في ما يقدمه المراجع الخارجي يرتبط بما رسخ في أذهانهم حول جودة الرأي الذي يبديه المراجع عن عدالة القوائم المالية ومن ثم جودة المراجعة، وبذلك تناولت الكثير من الدراسات ركائز جودة المراجعة؛ والتي تضمنت ركائز ترتبط بالمراجع الخارجي نفسه، وركائز ترتبط بمكاتب المراجعة، وثالثة ترتبط بالمنشآت محل المراجعة. وقد أظهرت الدراسات السابقة ارتباطا قويا بين حجم مكتب المراجعة وجودة المراجعة؛ حيث بينت أن مكاتب المراجعة ذات الحجم الأكبر تتوفر لها الامكانيات اللازمة والمراجعين الأكفاء والقدرة على مقاومة الضغوطات والتمسك بالاستقلال، والذي ينتج عنه أعمال مراجعة تتصف بالجودة (Louis & Marmousez, 2011؛ الجدماني 2009؛ نشوان، 2010)

وتناولت دراسات أخرى سمعة مكتب المراجعة وعلاقتها بجودة المراجعة وتوصلت إلى وجود ارتباط قوي بين سمعة مكتب المراجعة وجودة أعمال المراجعة، فسمعة مكتب المراجعة تشير إلى عدم وجود قضايا قانونية أو مهنية ضد المراجع، وعدم تضرر مستخدمي المعلومات من خلال اعتمادهم على تقارير المراجع الخارجي، بل إن السمعة عادة ما تعبر عن الثقة، وعادة ما تستخدم كمقياس بديل للجودة. (Edward, et.al, 1985؛ الروياتي 2001؛ Aronmm, et.al, 2013؛ Skinner & Douglas, 2012؛ Coply, et.al, 1994؛ Patrick & Brian, 2013؛ Susanty, 2015؛ عبدالمقصود، 2022)

ذهبت مجموعة ثالثة من الدراسات إلى دراسة علاقة التقدير المناسب لأتباع المراجعة وجودة المراجعة وتوصلت إلى وجود علاقة قوية بين أتباع المراجعة وجودة المراجعة؛

فالأتعاب المناسبة تمكن المراجع من تغطية تكاليف عملية المراجعة، وبالأخص عملية الحصول على الأدلة والبراهين الكافية والمقنعة، والتي تؤدي إلى الأحكام الصحيحة والرشيده من قبل المراجع الخارجي، وتساعد في ضمان سلامة الرأي الذي يبديه المراجع عن عدالة القوائم المالية. (سالم 1994: 1994; Coply ,et.al;1994: عبدالمقصود & عبدالفتاح 2013؛ Michael&Chan;2014؛ Hossain & Wang;2023؛ Kusmayasari,et.al.,2023؛ Purti,et.al,2022؛ Shoen; 2023 Mikesh Diana,2024).

واهتمت مجموعة رابعة من الدراسات بدراسة تعاقب المراجعين وعلاقتها بجودة المراجعة، وتوصلت معظمها إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين تعاقب المراجعين وجودة المراجعة، بل إن مستوى الثقة في عمل مكاتب المراجعة يرتفع إذا كانت مدة الارتباط محدودة أو قصيرة، وذلك لما لقصر فترة الارتباط من تأثير إيجابي على كفاءة عملية المراجعة والتخلص من الروتين وعدم الابتكار عند تنفيذ عملية المراجعة، ناهيك عن الأثر السلبي لطول فترة الارتباط بين المراجع والعميل على استقلال المراجع ومن ثم جودة المراجعة (Harber & Maroun ;2020; Horton,et.al;2021; Kirana& Ramantha;2020; Matani ,et.al 2021; Narayanas& Raghunandan;2019; Purti,et.al,2022; Asmara& Situani;2018; Hai & Quy ;2019).

في ليبيا يلاحظ أن المراجعة لا تحقق منفعتها الاقتصادية، حيث إن مستخدمي المعلومات المحاسبية يتجاهلون استخدام المعلومات التي خضعت للمراجعة عند اتخاذ قراراتهم رغم ما تضيفه المراجعة من ثقة في المعلومات، ويلجأؤون إلى مصادر أخرى، كالحصول على ضمان لمصالحهم في المنشآت محل المراجعة، فالمصارف في ليبيا تهتم بضمانات القروض والتسهيلات الائتمانية أكثر من اهتمامها بالمراكز المالية لطالبي القروض والتسهيلات، وإدارات الضرائب تركز على الربط والتقدير الجزائي للضرائب وعدم اهتمامها بالربحية الحقيقية للمنشأة الاقتصادية التي يفترض أن تعكسها القوائم المالية وتدعم مصداقيتها عمليات المراجعة .

تأسيسا على ما تقدم تحأول الدراسة الحالية قياس مدى توفر ركائز الجودة المتعلقة بمنشأة المراجعة في مكاتب المراجعة الليبية (الحجم المناسب لمكتب المراجعة - السمعة الطيبة للمكتب - التقدير المناسب لأتعباب المراجعة من قبل المكتب- التزام مكتب المراجعة بمدة مناسبة للارتباط بالعميل ) وأثرها في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في ليبيا .

- ويمكن صياغة السؤال الرئيسي لمشكلة البحث بالشكل الآتي:

ما مدى توفر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمنشأة المراجعة في مكاتب المراجعة الليبية وأثرها في تضييق فجوة التوقعات؟

ومن خلال السؤال الرئيسي يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى توفر الحجم المناسب لمكاتب المراجعة في بيئة المراجعة في ليبيا وأثره في تضييق فجوة التوقعات ؟

- ما مدى توفر السمعة الطيبة لمكاتب المراجعة في بيئة مهنة المراجعة في ليبيا وأثرها في تضييق فجوة التوقعات ؟

- ما مدى توفر التقدير المناسب للأتعباب في مكاتب المراجعة في ليبيا وأثره في تضييق فجوة التوقعات ؟

- ما مدى توفر التزام مكاتب المراجعة الليبية بمدة مناسبة للارتباط بالعميل وأثره في تضييق فجوة التوقعات ؟

■ فرضيات الدراسة:

● الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في البيئة الليبية.

ويمكن اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة من خلال صياغة واختبار الفرضيات الفرعية التالية :

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحجم المناسب لمكتب المراجعة في تضيق فجوة التوقعات في البيئة الليبية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسمعة الطيبة لمكتب المراجعة في تضيق فجوة التوقعات في البيئة الليبية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتقدير المناسب لأتعاب منشأة المراجعة في تضيق فجوة التوقعات في البيئة الليبية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لالتزام مكتب المراجعة بمدة مناسبة للارتباط بالعميل في تضيق فجوة التوقعات في البيئة الليبية.

#### ■ أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية نظرية وعملية ؛ حيث إنها تساهم في تحقيق المنافع التالية :

1 - إلقاء الضوء على ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة، باعتبارها أداة هامة لضمان دقة وجودة التقارير المالية، وتقييم الكيفية التي تعمل بها في تضيق فجوة التوقعات.

2 - التركيز على ضرورة رفع وتحسين مستوى كفاءة وأداء مكاتب المراجعة، وذلك من خلال إلقاء الضوء على العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة.

3 - إن معرفة أثر ركائز جودة المراجعة التي ترتبط بمكاتب المراجعة في تضيق فجوة التوقعات سوف يؤثر إيجاباً في اهتمام المراجعين بهذه الركائز، ويساهم أيضاً في رضی مستخدمي المعلومات المحاسبية ويحد من فجوة التوقعات، حال معرفتهم بتوفر هذه الركائز في مكاتب المراجعة، والذي بدوره يرفع مستوى الثقة في خدمات المراجعة.

4 - محاولة إثراء البحوث والدراسات المحاسبية في المكتبة المالية، ودعم قاعدة بيانات للبحوث المحاسبية لطلاب الدراسات العليا والباحثين في مجال المحاسبة.

#### ■ أهداف الدراسة:

تهدف الورقة إلى التعرف على وجهة نظر المراجعين الليبيين ومستخدمي المعلومات المحاسبية بما فيهم الأكاديميين في مجال المحاسبة والمراجعة حول توفر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمنشأة المراجعة في مكاتب المراجعة في ليبيا وأثره في تضييق فجوة التوقعات. كما تهدف إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

- 1 - التعرف على مدى توفر الحجم المناسب في مكاتب المراجعة الليبية وأثره في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في ليبيا
- 2 - التعرف على مدى توفر السمعة الطيبة لمكاتب المراجعة الليبية وأثره في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في ليبيا .
- 3 - التعرف على مدى توفر التقدير المناسب لأتعباب المراجعة من قبل مكاتب المراجعة الليبية وأثرها في تضييق فجوة التوقعات.
- 4 - التعرف على مدى توفر الفترة المناسبة لارتباط مكاتب المراجعة الليبية مع العميل وأثره في تضييق فجوة التوقعات .

#### ■ منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي باعتباره أحد المناهج العلمية المستخدمة في علوم المحاسبة والمراجعة من خلال الدراسة النظرية المكتبية والتحليل العلمي ومعادلة الشرح والتفسير. وتحدد مجتمع الدراسة في فئتين؛ تمثلت الأولى في المراجعين الخارجيين بالمكاتب الخاصة ومراجعي ديوان المحاسبة، وتمثلت الفئة الثانية في مستخدمي المعلومات المحاسبية ممثلة بموظفي إدارات الائتمان بالمصارف التجارية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، وتم جمع المعلومات اللازمة للدراسة من خلال استمارة استبانة أعدت لهذا الغرض، كما تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي لتحليل البيانات

واختبار الفرضيات بإحصائي الانحدار المتعدد باستخدام تطبيق الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .

#### ■ حدود الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة على عينة من المراجعين الخارجيين وإدارات الائتمان بالمصارف وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية خلال سنة 2025، وكان نطاق الدراسة اختبار أثر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة الليبية في تضييق فجوة التوقعات من وجهة نظر المراجعين الخارجيين ومستخدمي المعلومات المحاسبية، ولا تتضمن الدراسة أثر ركائز جودة المراجعة المرتبطة بخصائص المراجع الخارجي أو ركائز جودة المراجعة المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة .

#### ■ ثانياً: مفهوم فجوة التوقعات ومكوناتها في المراجعة:

تمر مهنة المحاسبة والمراجعة بظروف صعبة جداً في الكثير من الدول التي خطت فيها المهنة خطوات واسعة ومتقدمة، فبالرغم من الدور الأساسي والفعال الذي تلعبه المراجعة في داخل نظام الرقابة والمتابعة بأكمله، فوظيفة المراجعة أساس لا غنى عنه في الحياة التجارية والاقتصادية، وإن غيابها سيترتب عنه نتائج وخيمة (Woolf, 1978؛ الروياتي، 2001). إلا إن انخفاض مستوى جودة أداء المراجع، وعدم وجود مؤشرات يتبناها مستخدمو المعلومات المحاسبية للدلالة على جودة المراجعة زعزع ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في مهنة المراجعة . وهذا ما أشار إليه مجلس الرقابة العام في الولايات المتحدة الأمريكية Public Oversight Board بأن هناك انخفاضاً في ثقة المستثمرين والمقرضين حول قدرة مهنة المراجعة على أداء وظيفتها، التي كانت في الماضي الوظيفة الفريدة في المجتمع لضمان أمانة ونزاهة المعلومات المالية (Flint , 1988؛ الروياتي، 2001).

لكي تتمكن مهنة المحاسبة والمراجعة من الوفاء بوظيفتها في المجتمع لابد وأن يحافظ المراجع على ثقة المستفيدين من خدماته، وهذا ما أشار إليه تقرير لجنة مسؤوليات

المراجع Cohen Commission، بأن تلك الثقة تعتمد أساسا على الفهم المتبادل بشأن المسؤوليات المناسبة للمراجع الخارجي، واعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية بأن تلك المسؤوليات قد تم الوفاء بها. (AICPA, 1979؛ مصطفى، 1994؛ الروياتي، 2001).

ونتيجة لعدم الثقة في خدمات المراجعة ارتفع معدل الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المراجعين، خاصة في الدول المتقدمة، ويؤكد (Woolf, 1985) (بأن أغلب القضايا المرفوعة ضد المراجعين يمكن أن تعود إلى الفجوة البارزة والملموسة بين إدراكات المراجعين لخدمات المراجعة وإدراكات مستخدمي المعلومات المحاسبية لهذه الخدمات ( فجوة التوقعات ) .

ولأهمية معرفة أبعاد ومضمون فجوة التوقعات تتأولها الباحثون بالتعريف والتفصيل، حيث عرفها Liggio سنة 1974 في مقاله المشهورة (فجوة التوقعات هزيمة قانونية للمراجع)، على أنها: "الفرق بين مستويات الأداء المهني للمراجعة كما يتوقعه مستخدمو القوائم المالية، ومستويات الأداء كما يراها المراجعون أنفسهم" (نقلًا عن اسقا، 1997، 426).

كما عرفت فجوة التوقعات في المراجعة بأنها: "تعبير عن مدى التباين والاختلاف بين أبعاد حدود ما يتوقعه المستخدمون من أداء المراجعين وبين ما تقره المعايير المقررة لمهنة المراجعة، وكذلك مقدار الاختلاف بين ما تقره هذه الأخيرة وبين الأداء الفعلي للمراجع". أي إن فجوة التوقعات تمثل: "الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به المراجعون، وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به المراجعون على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم".

في نفس السياق قام الباز، (1999) بتقسيم مكونات فجوة التوقعات حسب مسببات حدوثها، فبين أن هناك فجوة توقعات ترتبط بمراجع الحسابات وأخرى ترتبط بالبيئة الخارجية يمكن توضيح عناصر ومضمون كل منها في الآتي :

أ - فجوات توقع ترتبط بمراجعي الحسابات: وهي الفجوات التي تعزو أسباب حدوثها إلى مراجعي الحسابات، وتتضمن :

1 - فجوة أداء المراجع: Auditor's Performance Gap وتعرف هذه الفجوة بأنها

الاختلاف بين الأداء المتوقع لمراجعي الحسابات طبقاً للمعايير وبين الأداء الفعلي لمراجعي الحسابات. ومن ثم تعتبر هذه الفجوة نتيجة الأداء غير الكفاء لبعض مراجعي الحسابات بسبب نقص الكفاءة المهنية للمراجع أو إهماله في أداء واجباته طبقاً لمعايير المراجعة المقبولة.

2 - فجوة استقلال المراجع: Auditor's Independence Gap توجد هذه الفجوة عند انحراف السلوك الفعلي للمراجع عن الاستقلال المتوقع منه طبقاً لقواعد السلوك المهني وتوقعات المجتمع له، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الشك لدى مستخدمي التقارير المالية في استقلال المراجع في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقرير عن نتائج المراجعة.

3 - فجوة تقرير المراجع: Auditor's Report Gap تشير هذه الفجوة إلى الاختلاف بين توقعات مستخدمي المعلومات المحاسبية لرأي المراجع عن القوائم المالية وبين رأي المراجع الوارد في تقريره عن نتائج مراجعة تلك القوائم، وترجع أسباب تلك الفجوة إلى رغبة المستفيدين في الحصول على تأكيد مطلق من المراجع بدقة القوائم المالية.

ب- فجوات توقع ترتبط بالبيئة الخارجية للمراجعة: وهي فجوات التوقع التي تعزو أسباب حدوثها إلى العوامل الخارجية المتعلقة ببيئة المراجعة ومن أهم تلك الفجوات ما يلي:

1 - فجوات المعقولة: Reasonableness Gap تعني الاختلاف بين توقعات مستخدمي المعلومات المحاسبية حول ما يجب أن يقوم به المراجعون وبين ما يستطيع المراجعون القيام به بصوره معقولة، ومن ثم تعتبر التوقعات غير المعقولة لهؤلاء المستخدمين هي مصدر فجوة المعقولة.

2 - فجوة معايير المراجعة: Audit Standards Gap تعرف هذه الفجوة بأنها الفرق بين التوقعات المعقولة للمستفيدين من خدمات المراجعة في ظل المعايير الواجبة كما يرونها، وبين الأداء المتوقع من مراجعي الحسابات طبقاً لمعايير المراجعة المقررة، وترجع

أسباب هذه الفجوة إلى قصور المهنة عن إصدار معايير المراجعة التي تلبى التوقعات المعقولة للمستفيدين من خدمات المراجعة.

3 - فجوة المسؤولية القانونية: Legal Responsibility Gap أن السبب الرئيسي للقضايا المرفوعة ضد المراجعين هو وجود فجوة في المسؤولية القانونية بين المراجعين وبين المستفيدين من خدمات المراجعة ورجال القضاء بشأن نطاق المسؤولية القانونية والمهنية للمراجع، ولقد اختلفت الآراء حول أسباب هذه الفجوة، بسبب الخلط القائم بين نظرية عقد المراجع بمسؤوليته أمام عميله فقط، وبين نظرية عمومية العقد ومسؤوليته أمام الطرف الثالث، وبالتالي تضاربت القوانين ومعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني على المستوى الدولي، ومن ثم تضاربت أحكام القضاء في القضايا المرفوعة ضد المراجعين.

ونتيجة للآثار السلبية لفجوة التوقعات تقوم مهنة المحاسبة والمراجعة في كثير من الدول المتقدمة بوضع الأساليب والإجراءات اللازمة لتضييق هذه الفجوة، إلا إن هذا المسار غير موجود في كثير من الدول حديثة العهد بالمهنة وليبيا ليست استثناء؛ فالمهنة مازالت تفتقد لوجود المعايير والارشادات المهنية اللازمة للمراجعة الخارجية، ويعتمد المراجعون لأداء مهامهم على معايير المراجعة المتعارف عليها وبعض المعايير التي تتأولتها القوانين والتشريعات ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وهذا أدى بدوره إلى ظهور فجوة التوقعات بمهنة المراجعة في ليبيا؛ حيث يجهل مستخدمو المعلومات المحاسبية حدود الدور الذي يجب أن يقوم به المراجع الخارجي، ومستوى الأداء المطلوب منه . والدليل على ذلك هو ابتعاد مستخدمي المعلومات المحاسبية عن المراجع الخارجي الليبي، وانخفاض الطلب على خدماته، وبهذا كان لابد من البحث عن متغيرات لها علاقة بجودة المراجعة، وخاصة تلك المرتبطة بمكاتب المراجعة، والتي تساعد على تحقيق أهداف مستخدمي المعلومات المحاسبية واختبار أثرها في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في ليبيا .

■ ثالثاً: خصائص جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة وأثرها في تضيق فجوة التوقعات:

رغم أن فجوة التوقعات تنشأ بسبب تصورات مستخدمي المعلومات المحاسبية لشخصية المراجع وتكوينه الذاتي، إلا أنها تبرز وتظهر بوضوح نتيجة لتصوراتهم لجوانب معينة ترتبط بمكتب المراجعة؛ فحجم المكتب، سمعة المكتب، أتعاب المكتب، مدة ارتباط المكتب بالعميل، كلها عوامل قد ترفع الثقة في خدمات المراجع وقد تتخفف هذه الثقة بحسب الاعتقادات والتصورات التي يراها مستخدمو المعلومات حول هذه العوامل، وعليه يمكن دراسة هذه العوامل وأثرها على فجوة التوقعات على النحو التالي:

#### 1 - تأثير الحجم المناسب لمنشأة المراجعة في تضيق فجوة التوقعات:

إن الحجم المناسب لمنشأة المراجعة يعطي المنشأة القدرة على التخطيط الجيد لعملية المراجعة، وتدريب متخصص للموارد البشرية بالمنشأة، وذلك لتوفير أفراد ذوي كفاءة مهنية عالية، كما يمكن أن تستثمر استثمارات كبيرة في المعرفة العامة والتعليم المستمر، ولديها القدرة لرقابة سلوك أفراد فريق المراجعة، واستخدام الأساليب الفنية الحديثة (الأزرق، 2014؛ نشوان، 2010). ويؤدي الحجم المناسب لمنشأة المراجعة إلى زيادة الكفاءة المهنية وبذل العناية المهنية الواجبة، والقدرة العالية في زيادة احتمال اكتشاف الأخطاء الجوهرية، كما يساعد المنشأة في أن تقدم خدمات بأعلى جودة بسبب امكانيته للوصول إلى الموارد والمزيد من التسهيلات لتدريب المراجعين وإجراء الاختبارات المختلفة (De Angelo, 1981). ونتيجة لذلك أشارت دراسة (Behzadian & Izadi nia, 2017) إلى أن الحجم المناسب لمنشأة المراجعة له تأثير فعال في تضيق فجوة التوقعات.

#### 2 - تأثير السمعة الطيبة لمنشأة المراجعة في تضيق فجوة التوقعات:

إن سمعة مكتب المراجعة من أهم الركائز التي يجب مراعاتها للوصول إلى جودة الأداء المطلوبة، وذلك لأنها تكون صورة لدى الأطراف المرتبطة بالمكتب عن جودة الأداء بغض النظر عما يقدمه مكتب المراجعة فعلاً على أرض الواقع (دوارة، 2014). ويقصد بسمعة

مكتب المراجعة تدأول اسم المكتب بين العملاء على أنه يقدم خدمات ذات جودة مميزة، وتعتبر أحد الأصول المعنوية الخاصة بالمكتب التي اكتسبها من خلال الممارسة والقدرة على تقديم الخدمات بجودة عالية (الأهدل، 2008).

ويمكن القول إن سمعة المراجع الخارجي هي تراكم للمواقف المهنية الإيجابية والسلبية التي يقوم بها المراجع خلال فترة ممارسته المهنية، وبزيادة نسبة المواقف الإيجابية وانخفاض نسبة المواقف السلبية إلى أقل حد ممكن، فإن المراجع يحسن من سمعته ويرفع من مستوى الثقة في الخدمات التي يقدمها، خصوصا خدمات المراجعة المستقلة، فالثقة تقترب من مفهوم السمعة، والتي تقيس توافق وسلامة الأداء على مر الزمن (الطويل، 2012؛ Arrington ,Et.al ; 1985 ؛ Skinner , 2012 Douglas ؛ Aronmwan , et.al ,2013

ولأهمية سمعة المراجع الخارجي بين (Copley & Gaver,199 5؛ الروياتي، 2001) أن خصائص خدمات المراجعة تتأثر بثلاثة عوامل، أولها الثقة في القوائم المالية للعميل، وإن هذه الثقة ترتبط بشكل كبير بسمعة منظمة المراجعة أو شهرتها الطيبة . وبينت (n Deangelo, 1981) أنه بسبب صعوبة قياس جودة المراجعة وارتفاع تكلفة القياس إذا أصبح ذلك متاحا، فإن مستخدمي المعلومات المحاسبية عادة ما يبحثون عن بدائل لجودة المراجعة، من أهمها سمعة مكتب المراجعة، وبذلك فإن منظمات المراجعة يجب أن تطور سمعتها لأنها تعكس مستوى جودة خدماتها (Susanty,2015).

ويرى البعض بأن منظمات المحاسبة القانونية عادة ما تستثمر الكثير في رأس مال السمعة لتقديم خدمات ذات جودة عالية، وهذا بدوره يوفر الدافع لهذه المنظمات أن تتأكد بأن القوائم المالية للعميل لا تحتوي على أخطاء أو إفصاح غير كاف في (Copley, Et.al 1994)، وبين آخرون بأن منظمات المراجعة التي لديها استثمارات كبيرة في رأس مال سمعتها سوف يكون لديها الدافع القوي للمحافظة على هذه السمعة عن طريق تقديم خدمات جيدة. (Deangelo , 1981).

كما بين ( Beatty, 1989) والروياتي، (2001) أن المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية المعتمدة من قبل منظمة محاسبية ذات سمعة طيبة سوف تكون أكثر دقة من المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية المعتمدة من قبل منظمة محاسبية ذات استثمار أقل في السمعة

وبهذا فإن رغبة المراجع في السمعة الطيبة تدفعه إلى السعي وراء تحسين خدماته والتركيز على زيادة ونمو سمعته في سوق المهنة، حيث إن السمعة الطيبة للمنشأة تحد من فشل عملية المراجعة وتكون دافعاً وداعماً لمكاتب المراجعة للحفاظ على جودة خدماتها من خلال تقديم أداء مهني يتسم بالجودة العالية (الجدعاني، 2009). ومن وجهة نظر الإدارة فإن العمل مع مكتب مراجعة ذو سمعة جيدة سوف يجعل بالتبعية تقارير الشركات أكثر قبولاً من قبل المستثمرين، أي زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي تضيق فجوة التوقعات (القيق، 2012).

### 3- تأثير التقدير المناسب لأتباع المراجعة في تضيق فجوة التوقعات:

تعتبر أتباع المراجعة المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لمكاتب المراجعة، وبذلك يعمل المراجعون على تعظيمها وترشيدها بغية تحقيق أفضل عائد ممكن، وإن قبول أتباع لا تتناسب مع جهد المراجع المطلوب لتنفيذ مهمة المراجعة بغية المحافظة على العميل أو كسبها لعميل جديد، قد ينعكس بآثره السلبي في النهاية على استقلال المراجع ومستوى جودة الخدمات المؤداة (سالم، 1994؛ 2014؛ Michael and Chan). ويعتبر العائد المادي للمراجع أحد الدوافع التي من شأنها أن تزيد من جودة عمله (حمدان، 2012). وأكدت (Palmrose 1986) على أن مكاتب المراجعة الكبيرة تطلب أتباع أكبر، ليس لما تتمتع به من قوة احتكارية ولكن لأنها تستغرق ساعات أكثر في تنفيذ العمل وكذلك جودتها أعلى، حيث وجد أن هناك علاقة جوهرية بين أتباع المراجعة وجودة المراجعة (Behrend, et. Al ; 2020)، وأكد (حسن، 1998)؛ (Kusmayasari, et. Al 2023) أن

مستوى أتعاب مكتب المراجعة يعتبر من مؤشرات الاستدلال على جودة عملية المراجعة. وأشار (يوسف 1993) و(Hai and Quy 2019) إلى أهمية الأتعاب في تحسين جودة الأداء، حيث بين أن زيادة أتعاب المراجعة سوف يترتب عنه زيادة اختبارات العمليات، وانخفاض التلاعب من قبل الإدارة، أي إن الأتعاب تحفز المراجع للعمل، وكلما كانت مرضية ومجزية وتغطي التكاليف اللازمة لتنفيذ عملية المراجعة، خصوصا التكاليف المتغيرة، كلما أثر هذا إيجابا على جودة المراجعة. وأكد (Copley 19 94؛ Hossain and wang;2023) أن أتعاب المراجعة المنخفضة التي لا تتناسب وكبر حجم العميل سوف ينتج عنها مراجعات مستقلة منخفضة الكفاءة، ومن ثم تقارير مراجعة ذات جودة منخفضة .

وبهذا يرى البعض أن التقدير المناسب لأتعاب المراجعة يساعد في الوصول للجودة المطلوبة والحصول على الأدلة الكافية والجيدة (الأهل، 2008؛ Dianawati;2024). ويمنع أن يقع المراجع تحت تأثير العميل ويتأثر استقلاله، وبذلك تتسع فجوة التوقعات (الشاطري والعفري، 2006).

#### 4 - تأثير الالتزام بمدة مناسبة للارتباط بالعميل في تضييق فجوة التوقعات:

ذكرت العلوم السلوكية وعلم النفس أن استمرار العلاقة البشرية بين الأفراد لفترات طويلة تخلق نوعاً من الألفة والترابط، وخاصة إذا كانت هذه العلاقة تدر دخلاً على أحد الأطراف أو كليهما (علي، 2016)، وعلاقة المراجع الخارجي مع العميل يمكن أن تصنف في هذا الاتجاه. وبدون شك يدرك مستخدمو المعلومات المحاسبية هذه القاعدة الطبيعية، فاستمرار المراجع لفترات طويلة مع العميل قد تثير الشبهات حوله من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية، لاعتقادهم بأن العميل قد سيطر على المراجع، وأن نتائج أعمال المراجعة سوف تقدم مصالح العميل على مصالح الفئات الأخرى المستفيدة من المعلومات المحاسبية، وبذلك يرسم مستخدمو المعلومات المحاسبية صورة غير جيدة للمراجع ومن ثم ترتفع حالة الشك في أعمال المراجعة واتساع فجوة التوقعات، إلا إن الفترة القصيرة بين العميل والمراجع لن توحى لمستخدمي المعلومات المحاسبية لرسم هذه التصورات وسوف

يكون للعوامل الأخرى تأثير أكبر في رسم صورة المراجع في مخيلة وتفكير مستخدمي المعلومات المحاسبية (منصور، 2013).

ويرى البعض أن تحديد فترة مناسبة لارتباط المراجع بالعميل مهما جدا لجودة عملية المراجعة ورفع مستوى الثقة في ما يقدمه المراجعون من تقارير (Kirana, et.a 1, 2020; Horton, et.al, 2021; )، وقد حددت بعض الدول هذه الفترة، ففي أمريكا حددت هذه الفترة بخمس سنوات، وفي بريطانيا حددت هذه الفترة بثلاث سنوات وهكذا في كثير من الدول الأخرى، وذلك يرجع إلى ما توصلت إليه الكثير من الدراسات بأن طول فترة ارتباط المراجع بالعميل للقيام بأعمال المراجعة يمكن أن يؤثر سلبا على استقلال المراجع، وقد يسمح بممارسات إدارة الأرباح، وقد يحول عملية المراجعة إلى عملية روتينية مما يخفض من جودة المراجعة (Martani , et. Al , 2021)، وفي النهاية يؤثر سلبا في مستوى الثقة في خدمات المراجع الخارجي .

وبهذا فإن تعاقب المراجعين يعتبر أمرا جوهريا، حيث بينت عدد من الدراسات أن العلاقة ذات المدة الطويلة بين العميل والمراجع يمكن أن تشجع المراجعين لتقديم مصالحهم الاقتصادية وإعطائها الأولوية أكثر من اهتمامهم بالاستقلال، وبهذا تؤثر في أداء المراجع (Mayse, 2018؛ Qawqzeh , et. Al. , 2018؛ singh2019).

وفي نفس السياق بينت دراسة ( Dada, 2018 ) أن تعاقب المراجعين يعتبر أمرا إلزاميا لتأكيد مصداقية القوائم المالية، وبينت دراسات أخرى أن تعاقب المراجعين يؤثر على أداء المراجع (Albaqali &Kukreja,2017؛ Kelly,2021؛ Qawqzah, 2018)، وأشارت دراسة (Monica , 2019) إلى أن التعاقب الاختياري للمراجعين يسمح لهم بالمحافظة على استقلالهم عند تنفيذ عمليات المراجعة. وأكد (Al, 2018) بأن المراجع الذي ينتقص استقلاله أو يفقده، لن يتمكن من تقديم أداء مرضي، وأشارت دراسة (Evina , 2019) إلى أن الاستقلال العالي سوف ينتج عنه جودة مراجعة عالية، ومع هذا فإن الكثير من المراجعين لا يلتزمون بالتشريعات والأعراف المتعلقة بتعاقب المراجعين .

وبغض النظر عن التحديات المصاحبة لمنافع التعاقب والتي من أهمها ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في خدمات المراجعة، فإن التزام المراجع بمدة مناسبة للارتباط بالعميل سوف يؤدي إلى أداء عمليات المراجعة بمستوى لا يقل عن المستويات المعيارية، ويجود من تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، ويمنع تطور العلاقة بين المراجع والعملاء التي تقلل من الاستقلالية والموضوعية وتخفف من الحالات التي يحدث فيها فشل المراجعة، وتحمي المستثمرين وتحسن من دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية للشركات، ومن ثم تضييق فجوة التوقعات (أبورياش، 2013).

#### ● رابعاً: الدراسة الميدانية : لأثر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة الليبية في تضييق فجوة التوقعات :

يتناول هذا الجزء الدراسة الميدانية؛ من حيث التحليل الوصفي لبيانات الدراسة وتحليل اتجاهات المشاركين حول أثر خصائص جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات، كما يتناول التحليل الإحصائي الاستدلالي للبيانات واختبار الفرضيات وعرض نتائج الدراسة وتوصياتها .

#### ■ القسم الأول : التحليل الوصفي لبيانات المشاركين في الدراسة :

من خلال تحليل البيانات العامة للمشاركين تبين للباحث ما يلي:

● من حيث صفة المشاركين؛ يمثل المراجعون ما نسبته 47.4 من المشاركين في الدراسة، وكان 52.6 % من المشاركين في الدراسة من فئة مستخدمي المعلومات المحاسبية (30.4 % أعضاء هيئة تدريس في الجامعات الليبية و22.2 % موظفو إدارة الائتمان في المصارف التجارية ). وهذا يعني أن هناك توازناً مقبولاً بين الفئة الأولى والفئة الثانية في الإجابة على استمارة الاستبيان .

● من حيث المؤهل العلمي تبين من خلال تحليل البيانات العامة للمشاركين أن أغلبية المشاركين في الدراسة وبنسبة 97.7 % لا يقل تأهيلهم عن شهادة البكالوريوس، بل

إن 60.9 % من المشاركين لا يقل تأهيلهم عن شهادة الماجستير، وهذا يدل على أن المشاركين لديهم الدراية والمعرفة الكافية لفهم موضوع الدراسة.

● من حيث تخصص المشاركين؛ كان معظمهم وبنسبة 91 % من ذوي تخصص المحاسبة، ولم تتجاوز نسبة المشاركين من التخصصات الأخرى 9 % ( إدارة، تمويل، اقتصاد )، وهذا يدل على أنه يتوفر للمشاركين دراية كبيرة بمفاهيم المراجعة الخارجية وفجوة التوقعات، وهذا يرفع درجة الثقة في المعلومات التي تم الحصول عليها .

● فيما يتعلق بسنوات خبرة المشاركين؛ تبين من تحليل البيانات أن أغلب المشاركين وبنسبة 85 % لا تقل خبرتهم عن 5 سنوات في مجال عملهم، بل إن 48.5 % من المشاركين لا تقل خبرتهم عن 10 سنوات، وبذلك يمكن القول بأن مستوى خبرة المشاركين في الدراسة جيدة، وترفع مستوى الثقة في المعلومات والآراء المتحصل عليها منهم .

■ القسم الثاني: تحليل آراء المشاركين في الدراسة حول أثر كائن جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات :

استنادا إلى النظرية الإحصائية التي تدعم فرض أن عينة الدراسة إذا زادت عن 30 مفردة فإنها يتوفر لها التوزيع الطبيعي للبيانات، وقد كان عدد المشاركين فعلا في الدراسة (عينة الدراسة) 266 مشاركا؛ ما يجعلنا نقبل الفرض بأن بيانات الدراسة يتوفر لها التوزيع الطبيعي، وبذلك تم استخدام الاختبارات المعلمية طبقا لنظرية النهاية المركزية، حيث تم استخدام التحليل الوصفي لبيانات الدراسة وتم استخدام الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

وفي هذا القسم تم تحليل ردود المشاركين وصفا حول محاور الدراسة وذلك على النحو التالي:

■ أولاً - تحليل آراء المشاركين في الدراسة حول توفر الحجم المناسب لمكاتب المراجعة اللببية وأثرها في تضييق فجوة التوقعات:

من خلال ردود المشاركين الموضحة في الجدول رقم ( 1 ) يتبين أن المتوسط الحسابي

العام للموافقة على توفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية عن الحجم المناسب لمكاتب المراجعة الليبية وإمكانية تأثيرها في فجوة التوقعات لا يقل عن 3.87 ( يتراوح ما بين 3.714 – 3.981 لكل عنصر من عناصر حجم مكتب المراجعة )، وأن الوزن النسبي العام للموافقة على جميع العناصر لا يقل عن 77 ٪ ( يتراوح ما بين 74.3 ٪ - 79.6 ٪ لكل عنصر )، وهذا يعني أن غالبية المشاركين يؤيدون توفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بأن مكاتب المراجعة الليبية لها حجم مناسب للقيام بعمليات المراجعة والذي يمكن أن يكون له أثر في تضييق فجوة التوقعات، وتتجانس آراء المشاركين حول ذلك؛ حيث إن الانحراف المعياري العام لتوفر الحجم المناسب لمكاتب المراجعة الليبية لا يزيد عن 0.643 ( يتراوح ما بين 0.833 – 0.917 لكل عنصر من عناصر حجم المنشأة ) وهو أقل من الواحد الصحيح.

الجدول رقم (1): تحليل آراء المشاركين حول توفر الحجم المناسب لمكاتب المراجعة في ليبيا وإمكانية تأثيره في تضييق فجوة التوقعات

الانحراف المعياري العام	الوزن النسبي %	المتوسط العام	الترميز	الخاصية
0.899	74.3	3.714	X11	1 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بأن مكاتب المراجعة في ليبيا تصنف ضمن المكاتب الكبيرة والمتوسطة وبالتالي زيادة ثقتهم في خدماتها.
0.904	76.9	3.846	X12	2 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بأن مكاتب المراجعة في ليبيا تتوفر لديها إمكانيات جيدة وبذلك فإن الخدمات التي تقدمها تتوفر فيها الجودة، ما يرفع مستوى الثقة في خدماتها
0.833	76.8	3.838	X13	3 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بأن مكاتب المراجعة في ليبيا لديها مرآعين ومساعدين من ذوي الكفاءة والذي بدوره ينعكس إيجاباً على جودة المراجعة، وبالتالي ارتفاع مستوى الثقة والرضى عن خدماتها.

الانحراف المعياري العام	الوزن النسبي %	المتوسط العام	الترميز	الخاصية
0.917	79.5	3.974	X14	4 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بعدم قدرة إدارات الشركات (عملاء المراجعة) من السيطرة على مكاتب المراجعة الليبية لتحقيق مصلحتها لكونها مكاتب كبيرة ومتوسطة الحجم يرفع مستوى ثقة ورضى مستخدمي المعلومات في خدماتها .
0.879	79.6	3.981	X15	5 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية أن مكاتب المراجعة في ليبيا من المكاتب الكبرى، وغالباً ما تضم عدداً من الشركاء والمراجعين ومساعديهم، وبالتالي فإن عمليات التواطؤ مع العميل مستبعدة، وهذا يرفع مستوى الثقة والرضا عن خدماتها .
0.643	77 %	3.871		مؤشرات إجابة المشاركين حول توفر الحجم المناسب لمنشأة المراجعة في ليبيا. وإمكانية تأثيرها في فجوة التوقعات.

### ■ ثانياً - تحليل آراء المشاركين في الدراسة حول توفر السمعة الطيبة لمكاتب المراجعة الليبية وإمكانية تأثيرها في فجوة التوقعات:

من خلال ردود المشاركين الموضحة في الجدول رقم (2) يتبين أن المتوسط الحسابي العام للموافقة على توفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية عن السمعة الطيبة لمكاتب المراجعة في ليبيا وإمكانية تأثيرها في تضيق الفجوة لا يقل عن 3.83 ( يتراوح ما بين 3.737 - 3.977 لكل عنصر من عناصر سمعة منشأة المراجعة)، وأن الوزن النسبي العام للموافقة على جميع العناصر لا يقل عن 77 % (يتراوح ما بين 74.7 % - 79.5 % لكل عنصر)، وهذا يعني أن غالبية المشاركين يؤيدون توفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية عن الجوانب الجيدة لسمعة مكاتب المراجعة في ليبيا والذي يمكن

أن يؤثر في تضييق فجوة التوقعات، ويظهر في الجدول أيضا تجانس آراء المشاركين حول ذلك؛ حيث إن الانحراف المعياري العام لتوفر السمعة الطيبة لمكاتب المراجعة في ليبيا لا يزيد عن 0.560 (يتراوح ما بين 0.767 - 0.815 لكل عنصر من عناصر سمعة المكاتب) وهو أقل من الواحد الصحيح.

الجدول رقم (2): تحليل آراء المشاركين حول توفر السمعة الطيبة لمكاتب المراجعة الليبية وإمكانية تأثيرها في تضييق فجوة التوقعات.

الانحراف المعياري العام	الوزن النسبي %	المتوسط العام	الترميز	الخاصية
0.767	79.5	3.977	X21	1 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية أن المراجع الخارجي الليبي يتمتع بالأخلاق الجيدة والنزاهة والأمانة، ما يزيد من ثقتهم بعملية المراجعة
0.815	78.2	3.91	X22	2 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية أن مكاتب المراجعة في ليبيا تتبع سياسة دقيقة في اختيار مراجعهم، ممن يتوفر فيهم معايير الكفاءة، والذي ينعكس في رضى مستخدمي المعلومات
0.814	74.7	3.737	X23	3 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بعدم تعرض مستخدمي المعلومات لأضرار نتيجة تعاملهم مع نتائج أعمال المراجعين في ليبيا، والذي يدل على سمعة المراجعين الطيبة ويرفع مستوى الثقة والرضى عن خدماتهم،
0.841	75	3.752	X24	4 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بعدم تعرض المراجع الليبي لأي عمليات تقاضي أو صدور أحكام نتيجة لتقصيره في أداء مهام المراجعة، ما زاد من رضى مستخدمي المعلومات عن خدماتهم، .

الانحراف المعياري العام	الوزن النسبي %	المتوسط العام	الترميز	الخاصية
0.861	75.5	3.774	X25	5 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بعدم تعرض المراجعين الليبيين للمساءلات التأديبية من المنظمات المهنية التابعين لها أو خضوعهم لعقوبات نتيجة للشكاوى المرفوعة ضدهم، زاد من الرضى عن خدماتهم.
0.56	77 %	3.83		مؤشرات إجابة المشاركين حول توفر السمعة الطيبة لمكاتب المراجعة في ليبيا وإمكانية تأثيرها في تضييق فجوة التوقعات .

### ■ ثالثاً - تحليل آراء المشاركين حول توفر التقدير المناسب لأتعباب المراجعة من قبل المراجعين الليبيين وإمكانية تأثيره في فجوة التوقعات:

من خلال ردود المشاركين الموضحة في الجدول رقم (3) يتبين أن المتوسط الحسابي العام للموافقة على أن مستخدمي المعلومات المحاسبية يتوفر لهم معلومات عن التقدير المناسب لأتعباب المراجعة من قبل مكاتب المراجعة الليبية والذي يمكن أن يساهم في تضييق فجوة التوقعات لا يقل عن 3.818 ( يتراوح ما بين 3.786 - 3.861 لكل عنصر من عناصر التقدير المناسب لأتعباب المراجعة)، وأن الوزن النسبي العام للموافقة على جميع العناصر لا يقل عن 76 % (يتراوح ما بين 75.7 % - 77.2 % لكل عنصر)، وهذا يعني أن غالبية المشاركين يؤيدون أن مستخدمي المعلومات المحاسبية يتوفر لهم معلومات عن التقدير المناسب لأتعباب المراجعة من قبل مكاتب المراجعة والذي يمكن أن يؤثر إيجاباً في تضييق فجوة التوقعات، كما تبين أن الانحراف المعياري العام لآراء المشاركين عن توفر التقدير المناسب لأتعباب المراجعة لا يزيد عن 0.682 (يتراوح ما بين 0.844 - 1.009 لكل عنصر من عناصر أتعباب المراجعة)، وهذا يدل عن تجانس آراء المشاركين حول توفر التقدير المناسب لأتعباب المراجعة في ليبيا ودوره في رفع الثقة في خدمات المراجعة، والذي يمكن أن ينعكس في تضييق فجوة التوقعات .

الجدول رقم (3): تحليل آراء المشاركين حول توفر التقدير المناسب لأتعباب المراجعة من قبل مكاتب

المراجعة الليبية وإمكانية تأثيرها في تضييق فجوة التوقعات

الانحراف المعياري العام	الوزن النسبي %	المتوسط العام	الترميز	الخاصية
0.844	75.7	3.786	X31	1 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية عن حرص المراجعين الليبيين في الحصول على أتعباب مراجعة مناسبة لعمليات المراجعة، والذي رفع مستوى الثقة في خدماتهم، ويمكن أن يساهم في تضييق فجوة التوقعات.
0.882	76.5	3.827	X32	2 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بأنه لدى مكاتب المراجعة في ليبيا سياسة مقننة وجيدة لتحديد الأتعباب الملائمة لعمليات المراجعة، والذي رفع مستوى الثقة ورضى مستخدمي المعلومات عن خدماتهم، ويمكن أن يساهم في تضييق فجوة التوقعات .
0.907	77.2	3.861	X33	3 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بعدم اعتماد عملاء المراجعة على حجم الأتعباب لاختيار المراجع الخارجي في ليبيا ما يتيح الفرصة للمراجعين لطلب الأتعباب المناسبة، وهذا رفع مستوى الثقة في خدمات المراجعة، ويمكن أن يساهم في تضييق فجوة التوقعات .
1.009	76.1	3.805	X34	4 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بأن مكاتب المراجعة في ليبيا تتحصل على أتعباب المراجعة فقط من عملاء المراجعة، حيث لا يقدمون لهم خدمات بخلاف المراجعة، والذي يساهم في رضى مستخدمي المعلومات، ويمكن أن يساهم في تضييق فجوة التوقعات.

الانحراف المعياري العام	الوزن النسبي %	المتوسط العام	الترميز	الخاصية
0.941	76.2	3.812	X35	5 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بأن المنظمات المهنية في ليبيا تهتم بتقييم أتعاب مكاتب المراجعة ومدى تماشيها مع عمليات المراجعة التي قاموا بتنفيذها، وهذا يمكن أن يساهم في تضيق فجوة التوقعات.
0.682	76 %	3.818		مؤشرات إجابة المشاركين حول مدى توفر التقدير المناسب لأتعاب المراجعة وأثره في تضيق فجوة التوقعات.

■ رابعاً - تحليل آراء المشاركين في الدراسة حول توفر الالتزام بمدى مناسبة لارتباط مكتب المراجعة بالعميل وأثر ذلك في تضيق فجوة التوقعات.

من خلال ردود المشاركين الموضحة في الجدول رقم (4) يتبين أن المتوسط الحسابي العام للموافقة على توفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية عن التزام مكاتب المراجعة الليبية بمدى مناسبة للارتباط بالعميل، وأثرها في تضيق فجوة التوقعات لا يقل عن 3.857 ( يتراوح ما بين 3.756 - 3.959 لكل عنصر من عناصر الالتزام بمدى مناسبة للارتباط المراجع بالعميل)، وأن الوزن النسبي العام للموافقة على جميع العناصر لا يقل عن 77 % (يتراوح ما بين 75.1 % - 79.2 % لكل عنصر)، وهذا يعني أن غالبية المشاركين يؤيدون توفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بالالتزام مكاتب المراجعة الليبية بمدى مناسبة عند ارتباطهم بالعملاء ما يدعم استقلالهم، والذي يمكن أن يؤثر في تضيق فجوة التوقعات، وتتجانس آراء المشاركين حول ذلك؛ حيث إن الانحراف المعياري العام لتوفر التزام مكاتب المراجعة الليبية بمدى مناسبة للارتباط بالعملاء وإمكانية تأثيره في تضيق فجوة التوقعات لا يزيد عن 0.59 (يتراوح ما بين 0.8 - 0.917 لكل عنصر من عناصر الالتزام بمدى مناسبة للارتباط المراجع بالعميل) وهو أقل من الواحد الصحيح.

الجدول رقم (4): تحليل آراء المشاركين حول توفرا لالتزام بمدة مناسبة لارتباط المراجع الليبي بالعميل وأثر ذلك في فجوة التوقعات.

الانحراف المعياري العام	الوزن النسبي %	المتوسط العام	الترميز	الخاصية
0.917	75.4	3.771	X41	1 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بأن المراجع الليبي لا يرتبط بعملائه لفترة طويلة، وهذا يرفع مستوى الثقة في خدماته
0.862	75.1	3.756	X42	2 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية أن مهنة المراجعة في ليبيا تضع فترة معينة لعلاقة المراجع بعملائه، وهذا يرفع مستوى الثقة في خدمات المراجعة، والذي يمكن أن يؤثر في تضييق فجوة التوقعات .
0.837	77.4	3.872	X43	3 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بأن المراجع الليبي يستمر لفترة معقولة مع العميل، وهذا يؤدي إلى تأدية عملية المراجعة بطريقة غير روتينية وجيدة، وهذا يمكن أن يؤثر في تضييق فجوة التوقعات
0.857	79.2	3.959	X44	4 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بأن الشركات والمؤسسات في بيئة المراجعة الليبية تحدد مدة معينة لاستمرار المراجع الخارجي معهم. وهذا يرفع مستوى الثقة في خدمات المراجعة ويمكن أن يساهم في تضييق فجوة التوقعات .

الانحراف المعياري العام	الوزن النسبي %	المتوسط العام	الترميز	الخاصية
0.8	78.6	3.929	X45	5 - يتوفر معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية أن المراجع الخارجي الليبي يحرص على قصر فترة ارتباطه بالعميل، وهذا يقوي استقلاله ويساعد المراجع في تأدية عمله بشكل غير روتيني، مما يرفع مستوى الثقة في خدماته .
0.59	77 %	3.857		مؤشرات إجابة المشاركين حول توفر الالتزام بمدة مناسبة لارتباط المراجع بالعميل، والذي يمكن أن يساهم في تضييق فجوة التوقعات.

#### ■ خامسا: تحليل آراء المشاركين في الدراسة حول أثر ركائز جودة المراجعة المتعلقة

##### بمكاتب المراجعة في ليبيا في تضييق فجوة التوقعات:

من خلال ردود المشاركين الموضحة في الجدول رقم (5) يتبين أن المتوسط الحسابي العام للموافقة على تراجع مستخدمي المعلومات عن مسببات فجوة التوقعات وانخفاض الفجوة نتيجة معرفتهم بتوفر ركائز جودة المراجعة المرتبطة بمكاتب المراجعة في ليبيا لا يقل عن 3.66 ( يتراوح ما بين 3.59 - 3.748 لكل عنصر من عناصر انخفاض مسببات فجوة التوقعات)، وأن الوزن النسبي العام للموافقة على جميع العناصر لا يقل عن 75 % ( يتراوح ما بين 71.2 % - 75 % لكل عنصر )، وهذا يعني أن غالبية المشاركين يؤيدون تراجع اعتقادات مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا حول دلالة التقرير، النظيف السائدة بينهم، من حيث إن القوائم المالية خالية من عمليات الغش والاحتيال،

وخالية من الأعمال غير القانونية والأخطاء المتعمدة، وكذلك خالية من الأخطاء غير المتعمدة، كذلك تراجع اعتقادات مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا حول مسؤولية المراجع عن اكتشاف عمليات الغش والاحتيال، ومسؤولية المراجع عن التقرير عن الشك في استمرار المشروع، وأن مكاتب المراجعة لا تحافظ على استقلالها واستقلال مراجعيها، وإنها تحصل على ارتباطات المراجعة باستخدام العلاقات الشخصية، وأن المكتب يتعاقد على ارتباطات مراجعة لا يتوفر له فيها المقدرة العلمية والمهنية. كذلك تراجع اعتقادات مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا حول أن معايير المراجعة المستخدمة في ليبيا غير كافية لتقديم خدمات مراجعة جيدة، وأن مكاتب المراجعة الليبية تقدم خدمات استشارية لنفس عملاء المراجعة، وأن مكاتب المراجعة تصدر تقارير لا تتوافق وحالة العملاء بسبب الضغوط، وهذا يشير مبدئياً إلى أن ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة الليبية لها أثر في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في ليبيا، وظهر من الجدول أيضاً تجانس آراء المشاركين حول ذلك؛ حيث إن الانحراف المعياري العام لآراء المشاركين عن تراجع مستخدمي المعلومات عن مسببات فجوة التوقعات وانخفاض الفجوة نتيجة معرفتهم بتوفر ركائز جودة المراجعة المرتبطة بمكاتب المراجعة في ليبيا لا يزيد عن 0.568 (يتراوح ما بين 0.986 - 1.199 لكل عنصر من عناصر انخفاض مسببات فجوة التوقعات)، وبالرغم من ذلك فإن الانحراف المعياري لإجابات المشاركين في معظم العناصر الخاصة بتضييق فجوة التوقعات تزيد عن الواحد الصحيح، ما يعكس تشتتاً نسبياً في موافقتهم حول أثر توفر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات، وبالتالي يكون من الضرورة استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة وتحديد اتجاه المراجعين نحو أثر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات .

الجدول رقم (5): تحليل آراء المشاركين حول أثر ركائز جودة المراجعة في تضيق فجوة التوقعات في البيئة الليبية

الانحراف المعياري العام	الوزن النسبي %	المتوسط العام	الترميز	الركيزة
0.986	73.2	3.658	y11	1 - يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في بيئة المراجعة في ليبيا بأن تقرير المراجعة النظيف يدل على إن القوائم المالية خالية من أي عملية غش أو احتيال، نتيجة لارتفاع مستوى الثقة في خدمات مكاتب المراجعة.
1.067	72.0	3.598	y12	2 - يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في بيئة المراجعة في ليبيا بأن تقرير المراجعة النظيف يدل على أن القوائم المالية للعملاء خالية من أي أعمال غير قانونية أو أخطاء متعمدة، نتيجة للثقة في خدمات مكاتب المراجعة.
1.137	72.5	3.624	y13	3 - يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في بيئة المراجعة في ليبيا بأن تقرير المراجعة النظيف يدل على إن القوائم المالية للعملاء خالية من الأخطاء غير المتعمدة، لمعرفتهم بتوفر ركائز الجودة في مكاتب المراجعة .
1.181	71.2	3.560	y14	4 - يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن المراجع الخارجي مسؤول عن اكتشاف عمليات الغش والاحتيال، لمعرفتهم بتوفر ركائز الجودة في مكاتب المراجعة .

الانحراف المعياري العام	الوزن النسبي %	المتوسط العام	الترميز	الركيزة
1.096	73.9	3.696	y15	5 - يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن المراجع الخارجي لا يحافظ على استقلاله، لمعرفةهم بتوفر ركائز الجودة في مكاتب المراجعة .
1.069	74.9	3.744	y16	6 - يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن مكاتب المراجعة الليبية تتحصل على ارتباطات المراجعة باستخدام العلاقات الشخصية، وذلك لمعرفةهم بمحافظلة مكاتب المراجعة على ركائز الجودة .
1.028	73.6	3.681	y17	7 - يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن مكاتب المراجعة الليبية تتعاقد على ارتباطات مراجعة لا تتوفر لهم فيها المقدرة المهنية والعلمية للقيام بها، وذلك لمعرفةهم بأن المكاتب تتوفر لها ركائز الجودة .
1.124	72.9	3.643	y18	8 - يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن معايير المراجعة المستخدمة في ليبيا غير كافية لتقديم خدمات مراجعة جيدة في ظل معرفتهم بمحافظلة مكاتب المراجعة الليبية على ركائز جودة المراجعة
1.159	72.0	3.598	y19	9 - يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن مكاتب المراجعة في ليبيا مسؤولة عن التقرير عن الشك في استمرار المشروع، نظرا لثقتهم في جودة خدمات المراجع .

الانحراف المعياري العام	الوزن النسبي %	المتوسط العام	الترميز	الركيزة
1.199	72.9	3.647	y20	10 - يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن مكاتب المراجعة الليبية تقدم خدمات استشارية لعملاء المراجعة، بسبب ثقتهم في جودة خدماتهم.
1.121	73.8	3.692	y21	11 - يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن مكاتب المراجعة الليبية في أغلب الأحيان تصدر تقارير لا تتوافق مع حالة العميل محل المراجعة بسبب الضغوط، لمعرفة بتوفر ركائز الجودة بكاتب المراجعة .
1.098	73.2	3.662	y22	12 - يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن مكاتب المراجعة الليبية لا تقدم خدمات المراجعة بما يتوافق مع معايير المراجعة أو قواعد شرف المهنة، لمعرفة بالتزام المكاتب بركائز الجودة .
1.017	75.0	3.748	y23	13 - يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية بأن تقارير المراجع الخارجي الليبي حول القوائم المالية للعملاء مضللة، للثقة في جودة خدمات مكاتب المراجعة .
0.568		3.662		فجوة التوقعات

#### سادسا :اختبار فرضيات الدراسة :

لاختبار فرضيات الدراسة تم التعبير عن المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل الأول (X1؛ ركيزة الحجم المناسب لمكتب المراجعة) بالرموز x11، x12، x13، x14، x15 كما هو وارد بالجدول رقم (1). وتم التعبير عن المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل الثاني

(X<sub>2</sub>): ركيزة السمعة الطيبة لمكتب المراجعة) بالرموز x<sub>21</sub>، x<sub>22</sub>، x<sub>23</sub>، x<sub>24</sub>، x<sub>25</sub> كما هو وارد بالجدول رقم (2)، وتم التعبير عن المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل الثالث (X<sub>3</sub>)؛ ركيزة التقدير المناسب لأتعباب المراجعة) بالرموز x<sub>31</sub>، x<sub>32</sub>، x<sub>33</sub>، x<sub>34</sub>، x<sub>35</sub> كما هو وارد بالجدول رقم (3)، وتم التعبير عن المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل الرابع (X<sub>4</sub>)؛ ركيزة الالتزام بمدة مناسبة لارتباط مكتب المراجعة بالعميل) بالرموز x<sub>41</sub>، x<sub>42</sub>، x<sub>43</sub>، x<sub>44</sub>، x<sub>45</sub> كما هو وارد بالجدول رقم (4)، وتم التعبير عن المتغيرات الفرعية للمتغير التابع (Y)؛ تضييق فجوة التوقعات) بالرموز y<sub>11</sub>، y<sub>12</sub>، y<sub>13</sub>، y<sub>14</sub>، y<sub>15</sub>، y<sub>16</sub>، y<sub>17</sub>، y<sub>18</sub>، y<sub>19</sub>، y<sub>20</sub>، y<sub>21</sub>، y<sub>22</sub>، y<sub>23</sub> كما هو وارد بالجدول رقم (5).

ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام احصائي الانحدار المتعدد، وذلك على النحو التالي :

□ اختبار الفرضية الفرعية الأولى : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحجم المناسب لمكتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في البيئة الليبية :

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى تم التعبير عنها إحصائياً على النحو التالي :

الفرضية الصفرية «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحجم المناسب لمكتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات»

$$H_0 : \mu \leq 3$$

● الفرضية البديلة «يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحجم المناسب لمكتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات»

$$H_1 : \mu > 3$$

تبين من الجدول رقم (6) أن الحجم المناسب لمكتب المراجعة كركيزة لجودة المراجعة له أثراً جوهرياً في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المهنة في ليبيا، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار (p - value Sig. = 0.013) وهي أقل من درجة المعنوية  $\alpha = 0.05$ ، كما أن القيمة

الاحتمالية للاختبار ( $p - \text{value Sig.} = 0.000$ ) أقل من درجة المعنوية  $\alpha = 0.01$ ، وبهذا يتم رفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة، وبين الاختبار أيضا أن المتغير المستقل الأول ( ركيزة الحجم المناسب لمكتب المراجعة) يفسر 8.7 % من التغير في المتغير التابع ( تضييق فجوة التوقعات). وتظهر معادلة الانحدار التي تفسر العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة في البيئة الليبية وفقا للمعادلة رقم (1)

$$(Y = 2.904 + 0.132x_{12} \quad (1)$$

الجدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أثر الحجم المناسب لمكتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في ليبيا

القيمة الاحتمالية P - value	إحصائي الاختبار T	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيم المعاملات غير القياسية ( $\beta$ )	المتغيرات المستقلة
***.637	.472	.047	.022	$x_{11}$
***.013	2.506	.053	.132	$x_{12}$
***.045	2.013 -	.055	.110 -	$x_{13}$
***.066	1.847	.055	.101	$x_{14}$
***.340	.957	.050	.047	$x_{15}$
R= .295    R <sup>2</sup> = .087    4.947 =F    إحصائي الاختبار    P - value = 000***.				

□ اختبار الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسمعة الطيبة لمكتب

المراجعة الليبية في تضييق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة في ليبيا.

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية تم التعبير عنها إحصائياً على النحو التالي :

● الفرضية الصفرية «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسمعة الطيبة لمكتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات»

$$H02 : \mu \leq 3$$

● الفرضية البديلة «يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسمعة الطيبة لمكتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات»

$$H12 : \mu > 3$$

تبين من الجدول رقم (7) أن جميع عناصر ركيزة السمعة الطيبة لمكتب المراجعة في ليبيا لها أثراً جوهرياً في تضييق فجوة التوقعات، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار (T0.000 = p - value Sig,) وهي أقل من درجة المعنوية 0.05. وكذلك عند درجة معنوية 0.01، وبهذا يتم رفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة، وتبين أن المتغير المستقل الثاني (ركيزة السمعة الطيبة لمكتب المراجعة الليبية) يفسر 57.7 % من التغير في المتغير التابع، أي إن معادلة الانحدار لعناصر السمعة الطيبة لمكتب المراجعة الليبية ذات دلالة كافية للتنبؤ بأثر المتغير المستقل الثاني (السمعة الطيبة لمكتب المراجعة الليبية) في تضييق فجوة التوقعات.

$$Y = 0.736 + 0.203x22 + 0.161x25 + 0.127x21 + 0.137x24 + 0.135x23 \quad (2)$$

الجدول رقم (7): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أثر السمعة الطيبة لمكتب المراجعة الليبية في

تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في ليبيا

القيمة الاحتمالية - P value	إحصائي الاختبار T	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيم المعاملات غير القياسية (β)	المتغيرات المستقلة
**.000	3.630	.035	.127	$x_{21}$
**.000	5.173	.039	.203	$x_{22}$
**.001	3.330	.041	.135	$x_{23}$
**.001	3.475	.039	.137	$x_{24}$
**.000	4.886	.033	.161	$x_{25}$
R = .760      R <sup>2</sup> = .577      70.935 = F      إحصائي الاختبار      P - value = .000**				

□ اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتقدير المناسب

لأتعاب مكتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في البيئة الليبية.

لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة تم التعبير عنها إحصائياً على النحو التالي :

الفرضية الصفرية « لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتقدير المناسب لأتعاب مكتب

المراجعة في تضييق فجوة التوقعات »

$$H03 : \mu \leq 3$$

الفرضية البديلة « يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتقدير المناسب لأتعاب مكتب المراجعة

في تضييق فجوة التوقعات »

$$H13 : \mu > 3$$

يتبين من الجدول رقم (8) أن عناصر ركيزة التقدير المناسب لأتعاب مكتب المراجعة

لها أثراً جوهرياً في تضييق فجوة التوقعات، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار ( Sig) (p - value) =T0.000 وهي أقل من درجة المعنوية 0.05، وكذلك عند درجة معنوية 0.01، وبهذا يتم رفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة، كما تبين أن ركيزة التقدير المناسب لأتعاب المراجعة تفسر 19.2 % من التغير في المتغير التابع، وهذا يعني أن معادلة الانحدار (3) للمتغير المستقل الثالث ذات دلالة كافية للتنبؤ بأثر ركيزة التقدير المناسب لأتعاب مكتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في ليبيا.

$$(Y = 2.256 + 0.163x_{32} + 0.098x_{35} \quad (3)$$

الجدول رقم (8): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أثر التقدير المناسب لأتعاب مكتب المراجعة في

تضييق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة في ليبيا

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات غير القياسية ( $\beta$ )	الخطأ المعياري (Std. Error)	إحصائي الاختبار T	القيمة الاحتمالية P - value
$x_{31}$	.069	.045	1.510	<b>**0.132</b>
$x_{32}$	.163	.051	3.176	<b>**0.002</b>
$x_{33}$	.011	.055	.198	<b>**0.843</b>
$x_{34}$	.028	.052	.534	<b>**0.594</b>
$x_{35}$	.098	.046	2.121	<b>**0.035</b>
R= .438 R <sup>2</sup> = .192 12.336 = F إحصائي الاختبار P - value = 000**.				

□ اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لالتزام مكتب المراجعة بالمدّة المناسبة للارتباط بالعميل في تضييق فجوة التوقعات في البيئة الليبية. لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة تم التعبير عنها إحصائياً على النحو التالي :

- الفرضية الصفرية «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لالتزام مكتب المراجعة بالمدة المناسبة للارتباط بالعميل في تضييق فجوة التوقعات»

$$H04 : \mu \leq 3$$

- الفرضية البديلة «يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لالتزام مكتب المراجعة بالمدة المناسبة للارتباط بالعميل في تضييق فجوة التوقعات»

$$H14 : \mu > 3$$

ويتبين من الجدول رقم (9) أن عناصر ركيزة التزام المراجع بالمدة المناسبة للارتباط بالعميل لها أثرا جوهريا في تضييق فجوة التوقعات، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار  $(T, 0.000 = (p - \text{value}) \text{ Sig})$  وهي أقل من درجة المعنوية 0.05، وكذلك عند درجة معنوية 0.01، وبهذا يتم رفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة، وتبين أن ركيزة التزام المراجع بالمدة المناسبة للارتباط بالعميل تفسر 18.9 % من التغير في المتغير التابع، وهذا يعني أن معادلة الانحدار (4) ذات دلالة كافية للتنبؤ بأثر المتغير المستقل الرابع (التزام مكتب المراجعة بالمدة المناسبة للارتباط بالعميل) في تضييق فجوة التوقعات.

$$Y = 2.101 + 0.173x_{41} + 0.100x_{45} \quad (4)$$

الجدول رقم (9): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أثر التزام المراجع بالمدة المناسبة للارتباط

بالعميل في تضييق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة في ليبيا

القيمة الاحتمالية P - value	إحصائي الاختبار T	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيم المعاملات غير القياسية ( $\beta$ )	المتغيرات المستقلة
**.000	3.905	.044	.173	$x_{41}$
**.347	.942	.055	.052	$x_{42}$

القيمة الاحتمالية P - value	إحصائي الاختبار T	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيم المعاملات غير القياسية ( $\beta$ )	المتغيرات المستقلة
**.417	.813	.052	.042	$x_{43}$
**.409	.827	.048	.040	$x_{44}$
**.033	2.140	.047	.100	$x_{45}$
R= .435    R <sup>2</sup> = .189    12.132 = F    إحصائي الاختبار    P - value = 000**.				

#### □ اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة :

تنص الفرضية الرئيسية للدراسة بأنه « يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في البيئة الليبية».

لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة تم التعبير عنها إحصائياً على النحو التالي :

● الفرضية الصفرية « لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات»

$$H_0 : \mu \leq 3$$

● الفرضية البديلة « يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات»

$$H_1 : \mu > 3$$

يتبين من إحصائي الاختبار لتحليل الانحدار المتعدد لردود المشاركين الموضح في الجدول رقم (10) أن ركائز السمعة الطيبة لمكتب المراجعة والتقدير المناسب لأتباع مكتب المراجعة لها أثراً جوهرياً في تضييق فجوة التوقعات، حيث إن القيمة الاحتمالية

للاختبار ( p - value Sig. = 0.000 ) وهي أقل من درجة المعنوية  $\alpha = 0.05$  ، وهذا يعني أن معادلة الانحدار رقم ( 5 ) لركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة ذات دلالة كافية للتنبؤ بأثر هذه الركائز في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المهنة في ليبيا، حيث إن ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكتب المراجعة تفسر 61.2 % من التغير في المتغير التابع ( تضييق فجوة التوقعات ) .

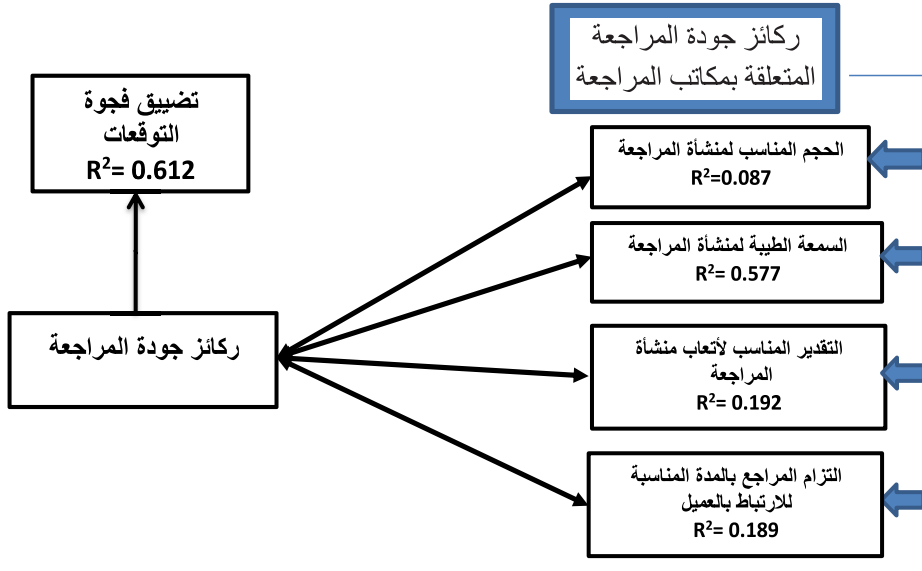
$$Y = 0.126 + 0.691X_2 + 0.086X_3 \quad (5)$$

الجدول رقم (10): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أثر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب

المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة في ليبيا

القيمة الاحتمالية - P value	إحصائي الاختبار T	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيم المعاملات غير القياسية ( $\beta$ )	المتغيرات المستقلة
**.162	1.404	.039	.055	الحجم المناسب لمنشأة المراجعة
**.000	16.179	.043	.691	السمعة الطيبة لمنشأة المراجعة
**.037	2.102	.041	.086	التقدير المناسب لأتعاب منشأة المراجعة
**.049	1.977	.046	.090	الالتزام المراجع بالمدة مناسبة للارتباط بالعمل
**.P - value = 000 إحصائي الاختبار F 103.068 = R = .783 R <sup>2</sup> = .612				

واستناداً إلى نتائج فرضيات الدراسة يمكن وضع تصور لأثر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة في ليبيا في الشكل التالي:



الشكل رقم (1) نموذج أثر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في

#### بيئة المراجعة في ليبيا

من الشكل رقم (1) أعلاه يتبين أن ركيزة الجودة المتعلقة بالحجم المناسب لمكتب المراجعة بمفردها تفسر (8.7 %) من التغير في تضييق فجوة التوقعات، وأن ركيزة جودة المراجعة المتعلقة بالسمعة الطيبة لمكتب المراجعة بمفردها تفسر (57.7 %) من التغير في تضييق فجوة التوقعات، وأن ركيزة التقدير المناسب لأتباع مكتب المراجعة بمفردها تفسر (19.2 %) من التغير في فجوة التوقعات، وأن ركيزة التزام مكتب المراجعة بالمدة المناسبة للارتباط بالعميل بمفردها تفسر (18.9 %) من التغير في فجوة التوقعات.

وبذلك فإن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تشير إلى أن ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة الليبية مجتمعة تفسر (61.2 %) من التغير في تضييق فجوة التوقعات، أي إن ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة لها أثراً إيجابياً في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في ليبيا .

## ■ النتائج والتوصيات:

## ● أولاً: النتائج الرئيسية والفرعية:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

1 - مستخدمو المعلومات المحاسبية في ليبيا يتوفر لهم المعرفة بأن حجم مكاتب المراجعة الليبية مناسباً لتنفيذ عمليات المراجعة وهذا حقق لهم رضى نسبياً في خدمات المراجعة وساهم في تضيق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، حيث إن معرفة مستخدمي المعلومات بهذه الخاصية لمكاتب المراجعة يفسر 8.7 % من تضيق فجوة التوقعات في المراجعة في ليبيا .

2 - مستخدمو المعلومات المحاسبية في ليبيا يتوفر لهم المعرفة بالسمة الطيبة لمكاتب المراجعة الليبية، وهذا حقق لهم رضى كبيراً في خدمات المراجعة وساهم في تضيق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، حيث إن معرفة مستخدمي المعلومات بهذه الخاصية لمكاتب المراجعة يفسر 57.7 % من تضيق فجوة التوقعات في المراجعة في ليبيا .

3 - مستخدمو المعلومات المحاسبية في ليبيا يتوفر لهم المعرفة بأن مكاتب المراجعة الليبية تقوم بتقدير أتعاب المراجعة بطريقة مناسبة، وهذا حقق لهم رضى نسبياً في خدمات المراجعة وساهم في تضيق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، حيث إن معرفة مستخدمي المعلومات بهذه الخاصية لمكاتب المراجعة يفسر 19.2 % من تضيق فجوة التوقعات في المراجعة في ليبيا .

أ - إن لدى مكاتب المراجعة في ليبيا سياسة مقننه وجيدة لتحديد الاتعاب الملائمة لعمليات المراجعة.

ب - إن المنظمات المهنية في ليبيا تهتم بتقييم أتعاب مكاتب المراجعة ومدى تماشيها مع عمليات المراجعة التي قاموا بتنفيذها .

4 - مستخدمو المعلومات المحاسبية في ليبيا يتوفر لهم المعرفة بأن مكاتب المراجعة الليبية تلتزم بمدة مناسبة للارتباط مع العميل، بحيث لا تؤثر على استقلال المراجع أو الخلل في تنفيذ عملية المراجعة بالعناية الكافية، وهذا حقق لهم رضى نسبيا متوسطا في خدمات المراجعة وساهم في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، حيث إن معرفة مستخدمي المعلومات بهذه الخاصية لمكاتب المراجعة يفسر 18.9 % من تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في ليبيا .

5 - إن معرفة مستخدمي المعلومات المحاسبية بتوفر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة في ليبيا ظهر لها أثرا واضحا في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الليبية، حيث تساهم في تفسير 61.2 % من التغير في تضييق فجوة التوقعات. وهذا كان نتاجا لتوفر عدد من العناصر تعكس تضييق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة في ليبيا من أهمها :

أ - إن غالبية المشاركين يؤيدون تراجع اعتقادات مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا حول دلالة التقرير النظيف السائدة بينهم، من حيث إن القوائم المالية خالية من عمليات الغش والاحتيال، وخالية من الأعمال غير القانونية والأخطاء المتعمدة، وكذلك خالية من الأخطاء غير المتعمدة .

ب - تراجع اعتقادات مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا حول مسؤولية مكتب المراجعة عن اكتشاف عمليات الغش والاحتيال، ومسؤولية المكتب عن التقرير عن الشك في استمرار المشروع، وأن المكتب لا يحافظ على استقلاله، ويحصل على ارتباطات المراجعة باستخدام العلاقات الشخصية، وأن مكتب المراجعة يتعاقد على ارتباطات مراجعة لا يتوفر له فيها المقدرة العلمية والمهنية .

ج - تراجع اعتقادات مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا القائلة بأن معايير المراجعة المستخدمة في ليبيا غير كافية لتقديم خدمات مراجعة جيدة، وأن المراجع

الخارجي الليبي يقدم خدمات استشارية لنفس عملاء المراجعة، وأن المراجع الخارجي الليبي يصدر تقارير لا تتوافق وحالة العملاء بسبب الضغوط.

● **ثانياً: في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:**

- 1 - ضرورة تعريف مستخدمي المعلومات المحاسبية بدور ومهام مهنة المراجعة في البيئة الليبية، من أجل التقليل من حجم توقعاتهم غير المعقولة.
- 2 - على المنظمات والمعاهد المهنية الليبية إصدار معايير وتشريعات محلية تتوافق مع البيئة المحلية وتتلاءم مع توقعات المجتمع الواقعية والتوقعات المعقولة من قبل المراجع الخارجي لكي تعمل على تقارب وجهات النظر لتخفيض فجوة التوقعات إلى أدنى حد ممكن.
- 3 - ضرورة الاهتمام بركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص مكاتب المراجعة، وتوفير النشرات اللازمة عن ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة الليبية أولاً بأول لما لها من تأثير في رفع مستوى الثقة في خدمات المراجعة والحد من فجوة التوقعات .

■ **المراجع :**

● **أولاً: المراجع العربية**

- أبو رياش، أحلام أحمد، (2013)، أثر معدل دوران المراجع الخارجي على جودة المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية.
- الأهدل، عبد السلام، (2008)، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية، دراسة نظرية ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة الحديدة.
- الأزرق، البهلول، أسامة، سمير، (2014)، العوامل المؤثرة في جودة المراجعة الخارجية وأثرها على كفاءة الأداء المهني، مجلة الأستاذ، طرابلس، العدد7، الجزء الثاني، ص 30 - 53.

- الباز، مصطفى علي، (1999)، "استخدام نظرية السببية في التنبؤ بفجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية: دراسة ميدانية على محافظات قناة في جمهورية مصر العربية"، المجلة العربية للمحاسبة، مجلد 3، العدد 1، ص 65 - 106.
- الجدعاني، نور ساعد (2009) "تأثير حجم وسمعة مكاتب المراجعة وطبيعة المنافسة بينها على جودة أدائها المهني" دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية .
- السقا، السيد أحمد اسماعيل، (1997)، فجوة التوقعات في بيئة المراجعة: دراسة ميدانية في المحيط المهني في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، مجلد 1، العدد 5، ص 423 - 464.
- الروياتي، عوض أحمد محمد (2001) " المنهج العلمي المقترح لمعايرة العناية المهنية المبذولة من مراجع الحسابات لرفع مستوى جودة الأداء " رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بورسعيد، قسم المحاسبة والمراجعة .
- الشاطري، إيمان حسين، حسام عبدالمحسن العنقري ( 2006 ) " انخفاض مستوى أتعاب المراجعة وأثاره على جودة الأداء المهني " دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية " مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 1، جدة المملكة العربية السعودية .
- الطويل، سهام أكرم عمر (2012) " تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في قطاع غزة : دراسة ميدانية على مكاتب مراجعة الحسابات في قطاع غزة "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة .
- القيق، أمير جمال (2012) " مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة : دراسة ميدانية " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة .
- بن قري، إلياس والعباشي،، زرزار، (2020)، دور جودة المراجعة الخارجية في تضييق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق، دراسة حالة، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 1، ص 157 - 176 .
- حسن، سيد عبد الفتاح صالح، (1998)، مؤشرات الاستدلال على جودة المراجعة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 3، ص 203 - 266 .

- حمدان، علام محمد موسى، (2012)، أثر خصائص جودة المراجعة في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، دورية الإدارة العامة، المجلد 52، العدد 4. ص ص 589 - 613.
- دواره، سامر، (2014)، أثر جودة المراجعة الخارجية على هامش آمان المستثمر في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
- عبدالحليم، أحمد حامد محمود (2018) " أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال السعودية " مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 5، العدد 1، 538 - 588.
- عبدالمقصود، عبدالفتاح السيد برعي (2013) " تطوير الأداء المهني للمراجع الخارجي لزيادة جودة المراجعة في ظل حوكمة الشركات : دراسة نظرية " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بور سعيد .
- عبدالمقصود، أحمد عبدالسلام، (2022) " العلاقة بين جودة المراجعة وسمعة المراجعة : دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية " مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الرابع والأربعون، العدد الثاني .
- غازي، صقر أحمد علي؛ السيد محمد جمال عبدالحليم؛ حافظ سماح طارق (2013) " أثر تعاقب المراجعين على جودة التقرير المالي : دراسة تطبيقية "، المجلة المصرية للدراسات التجارية - مصطفى، صادق حامد، (1994)، "نحو تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة: دراسة تحليلية نقدية مقارنة " مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد السابع والأربعون، السنة الرابعة والثلاثون .
- مشتهى، ماهر صبري (2014) " تحليل العلاقة بين معدل دوران المدقق وجودة التدقيق الخارجي، وانعكاس ذلك على رأي مدقق الحسابات الخارجي " مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة فلسطين، المجلد 22، العدد 2 .
- نشوان إسكندر محمود (2010) " جودة خدمة المراجعة والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر مراجعي الحسابات الفلسطينيين "، الفكر المحاسبي، المجلد 14، العدد 1، 169 - 224 .

- يوسف، أحمد محمود (1993) " المحاكاة التجريبية لاستراتيجيات الإدارة واكتشاف مراقب الحسابات لحالات الغش"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير .
- يوسف، هبة ابراهيم عبدالعزيز، (2025)، " أثر التناوب الإلزامي على جودة المراجعة في الدور الوسيط لأتعب المراجع غير العادية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد 6، العدد 1، الجزء الثاني، 960 - 1011 .
- سالم، محمد يوسف ( 1994 ) " استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تحليل الطلب على جودة المراجعة"، آفاق جديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، السنة السادسة، العدد الرابع .
- سالم، محمد يوسف ( 1995 ) " العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مهنة المحاسبة والمراجعة؛ دراسة تحليلية تطبيقية على الشركات العمانية"، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، السنة السابعة، العدد الأول .

#### ● ثانياً: المراجع الأجنبية

- American Institute of Certified Public Accountants( AICPA) (1979) " commission on auditors responsibilities ,report conclusions and recommendations ,"new York .
- Aronmm wan, E. J. ; T. O. Ashafoke ,and C. D. Mgbame ,(2013) " Audit firm reputation and Audit quality " , European Journal of Business and Management , Vol.5 , no.7, 66 - 75.
- Albagali Q.& Kukreja , G.( 2017) ," The factors influencing auditor independence : the perceptions of auditors in Bahrain " , corporate ownership and control , vol.14,No.2, 369 - 382.
- Arrington,C. E, et al. (1985)," An attribution analysis of responsibility assessment for audit Performance", Journal of Accounting Research , vol. 23, no. 1, 1 - 20.
- Asmara ,R. Y. & Situani , R. (2018) ," The effect of audit tenure and firm size on financial reporting delays " , European research studies Journal , vol. 21, no. 2, 414 - 422.
- Behzadian, Nia, Fatah, Naser Izadi,(2017), An Investigation of Expectation Gap between Independent Auditors and Users from Auditing Services Related to the Quality of Auditing Services Based on Their Role and Professional Features in Auditing Process, International Journal of Finance and Accounting, Vol.6, No.5, 133 - 144.
- Beaty, R.,P. ( 1989), "Auditor reputation and pricing of initial public offerings ,' The

- Accounting Review , Vol.64 , No.4 . 690 - 704 .
- Behrend , M.J. ;Khan,S.;Ko, Y. W.& Park ,S. J. (2020 ),” Abnormal audit fees and audit quality ; evidence from The Korean audit market “, Journal of international Accounting research ,Vol.19, No.3,37 - 60.
  - Copley ,Paul A. ;Mary, S. Doucet; and Kenneth ,M. Gaver ,(1994)” Simultaneous equation analysis of quality control Review outcomes ;and engagement fees for audits of recipients of federal financial assistance “ Accounting Review ,Vol. 69 ,no.1 .133 - 146
  - Copley, Paul A.; Jennifer ,j. Gaver ;Kenneth &M. Gaver (1995),” Simultaneous estimation of supply and demand of differentiated audits; evidence from the municipal audit market “ Journal of Accounting Research Vol. 33, No. 1.
  - De Angelo ,L.E.(1981),”Auditor Size And Audit Quality” Journal Of Accounting and Economics, vol.3, 113 - 127.
  - Diana ,M. M. and M. H. Habib,(2013),” Auditor independence ,Audit quality and the mandatory auditor rotation Egypt,” Education Business and Society ;Contemporary Middle eastern Issues , Vol.6,no.2,114 - 116.
  - David, S.& others (2012) ,” Auditors tenure and the pricing of discretionary accruals in the port –sox Era “ American Accounting Association , Vol.12.
  - Dada ,M. O.,( 2018) “Mandatory auditor rotation auditor independence , audit fees and audit quality , a survey of selected audit firms in Lagos state “, vol.19,No.21 ,3 - 5..
  - Dejong , B. & Hijink, S.(2020),” Mandatory Audit form rotation for listed companies ; the effects in the Netherlands European Business “, Organization Law Review ,Vol.21,No.4, 937 - 966.
  - Eviana , W. (2019) ,” The effects of auditor independence , auditor experience and auditor competence toward auditor performance by using religiosity as moderating variable ; empirical study on auditor in public accounting firm in solo “, Doctoral dissertation , Universities , Islam Indonesia .
  - Flint , David ,(1988) “ Philosophy and Principles of auditing ,an introduction ,” Macmill education .
  - Gipper, B. ;Hail, L.& Lenz, C.(2021),” On the economics of mandatory audit partner rotation and tenure ;evidence from PCAOP data , The Accounting Review , Vol. 96,No.2,303 - 331
  - Harber M. & Maroun ,W. (2020 ) ,” Mandatory audit firm rotation a critical

- composition of practitioner views from economy” , *Managerial Auditing Journal* , Vol.35, No.7, 861 - 896
- Horton , J.; Livne, G. & Pettinicchio, A., (2021),” Empirical evidence on audit quality under a dual mandatory auditor rotation rule “ *European Accounting Review*, Vol. 30, no.1, 1 - 29.
  - Hossain ,S.& Wang ,J. J. (2023),” Abnormal audit fees and audit quality , *Australian Journal of Management*, Vol.48, no.3, 596 - 624.
  - Hai, P. T. & Quy, N. L.D.(2019),” effect of Audit rotation , Audit fee and Auditor competence to motivation Auditor and audit quality ; empirical evidence in Vietnam “, *Academy of Accounting and financial studies Journal* , Vol.23, No.2, 1 - 14
  - Hartaty, H., & Dianawati, W. (2024),” The association Between audit fees and audit quality; A meta - Analysis study “, *Jurnal Ekonomi Dan bisnis Airlangga*, Vol.34, No.1, 77 - 98
  - Khafi , R.( ) ,” The relationship between normal and abnormal audit fees and financial restatements “, *Iranian Journal of Accounting , Auditing and Finance* , Vol.4 , no.2, 85 - 102 .
  - Kirana , I. G. A.m. I. and Ramantha ,J. W. (2020) ,” the effect of auditor rotation , time pressure and audit tenure on audit quality with auditor specialization as a moderation variable ; empirical study of manufacturing companies listed on Indonesia stock exchange in 2014 - 2018”, *International Research Journal of Management and Social Sciences*, Vol.7, No.3, 126 - 136.
  - Kusmayasari , D. , Bilgies , A. F. , Damayanti , D. , and Suharsono, J. (2023) ,” The influence of audit fee , independence and competency on audit quality “, *Journal of Governance , Taxation and Auditing* , Vol.1, No.4, 425 - 433.
  - Kabir ,M. R. , A. Sobhani F F, Mohamed N., & Ashrafi, M. (2022) ,” Impact of integrity and internal audit transparency on audit quality ; the moderating role of block chain “, *Management and Accounting Review (MAR)* vol.2, no.1, 203 - 233.
  - Louis P. S. and S. Marmousez, (2011),” Auditor size and audit quality revisited; the importance of audit technology ,” *Accounting Auditing control* , Vol.22, no.3, 111 - 144 .
  - Mikesh ,C. and Shoenfeld, L. (2023) ,” Audit quality and fees in small and medium size enterprises “, *Journal of small Business Management* , Vol.61, No.1, 89 - 107.
  - Michael , E. and Chan , L. (2014), “ Fee pressure and audit quality” , *Organizations and Society* , Vol. 39, no.4 , 247 - 263 .
  - Martani ,D. ,Rahman ,N. A. ,Fitriany ,F. and Anggraita ,V. (2021), “ Impact of

- audit tenure and audit rotation on the audit quality ;Big 4Vs non Big 4,” Cogent economics and Finance , Vol.9, No.1,190 - 395.
- Mayse ,A.L. (2018) ,” The effects of audit rotation on perceived auditor independence and perceived financial statement reliability: further evidence “, Journal of Accounting and Finance ,vol. 18, no. 3 , 138—148.
  - Narayanas Wamy ,R. and Raghunandan , K.(2019) ,” The effects of mandatory audit firm rotation on audit quality, audit fees , and audit market concentration ; evidence from India , Bangalora Research Paper 582.
  - Palmrose , Z. V., (1986), Audit fees and auditor size: future evidence, Journal of Accounting Research Vol.24, No.1pp 97 - 110.
  - Patrick J. H. and W. M. Brian ,(2013) ,” Market reactions to high quality auditor and Managerial preference for audit quality” available on : ,[https://papers . ssrn . com /5013paper .cfm?](https://papers.ssrn.com/5013paper.cfm?)
  - Putri, A. P. Simbolonm ,S. and Surbakte S. E. (2022) ,” The effect of audit fee ,audit tenure ,KAP reputation and audit rotation quality in transportation companies listed on Indonesia stock exchange” , Budapest International Research and Critics Institute Birc1Journal , Humanities and Social Sciences , Vol.5,No.1 , 705 - 715.
  - Qawqzeh H. K. , Endut , W. A. , Rashid, N. , Johari , R. J. , Hamid , N. A. & Rasit, Z. A. (2018) ,” Auditor tenure ,audit form rotation and audit quality “, International Journal of Academic research in business and social sciences , vol. 8,no.12. [http://dx.doi.org/10.6007/ IJ ARBSS /V8 - iL2/5229](http://dx.doi.org/10.6007/IJARBSS/V8-iL2/5229).
  - Skinner, J. and Douglas, J.(2012) “Audit quality and auditor reputation evidence from Jaban”, the Accounting Review, Vol.87,5 - 20 .
  - Susanty , A.(2015),” Sustainable auditor reputation and it’s relationship with audit quality “ Managerial Auditing Journal , wib. side , [https://doi.org/10//08/maj - 12 - 2013 - 0989](https://doi.org/10//08/maj-12-2013-0989).
  - Woolf E.(1978),” Professional in peril –time running out for auditors “, Accountancy , feb.1978.
  - Woolf ,E.,(1985) ,”We must stem the tide of litigation ,” The Accounting ,April ,1985 .
  - Warlina , L., Kasmana,K., Aulia ,S. S. ,Iffan,M. & Widiashhanty ,W. N. (2023), “ Investment promotion strategy of tourism and agriculture sector to promote regional competitiveness “, Journal of eastern European and central Asian research, JEECAR, vol. 10, no.6, 773 - 785.

# تفعيل حوكمة البحث العلمي في الجامعات الليبية: نحو إطار تقويم مقترح في ضوء متطلبات التنمية المستدامة

■ اهاني حوسين خليفة مفتاح\*

● تاريخ قبول البحث 2026/04/09م

● تاريخ استلام البحث 2026/02/02م

● DOI <https://doi.org/10.5281/zenodo.20030352>

■ المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع حوكمة البحث العلمي في الجامعات الليبية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، من خلال مقارنة تحليلية مقارنة تستند إلى الأطر المرجعية الدولية والتجارب المقارنة في حوكمة التعليم العالي. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن ضعف فعالية البحث العلمي في الجامعات لا يرتبط فقط بمحدودية الموارد، بل يعود أساسًا إلى غياب أطر حوكمة متكاملة تربط بين السياسات المعلنة والممارسات المؤسسية الفعلية. اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات العربية والدولية، وتقارير المنظمات الدولية ذات الصلة، بهدف تشخيص أوجه القصور والفجوات التنظيمية والمؤسسية في حوكمة البحث العلمي. وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة واضحة بين المعايير الدولية لحوكمة البحث العلمي وواقع التطبيق في الجامعات الليبية، بما يحد من كفاءة إدارة الموارد وجودة المخرجات البحثية. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تبني إطار حوكمي تقويمي متكامل يساهم في تعزيز فاعلية البحث العلمي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

● الكلمات المفتاحية: حوكمة البحث العلمي، الجامعات الليبية، التعليم العالي، التنمية المستدامة، إطار تقويم مقترح.

\* محاضر بقسم المحاسبة - كلية اقتصاد - جامعة بنغازي E-mail:Alhany1990@gmail.com

ISSN 7034 - 3080 (Online)

ISSN 2616 - 5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.



# Activating Research Governance in Libyan Universities: Toward a Proposed Evaluation Framework in Light of Sustainable Development Requirements

■ A .Hani Hussein Khalifa Muftah\*

## ■ ABSTRACT

This study aims to analyze the reality of research governance in Libyan universities in light of sustainable development requirements, using a comparative analytical approach grounded in international governance frameworks and comparative higher education experiences. The study is based on the assumption that the limited effectiveness of scientific research is not solely due to resource constraints, but primarily to the absence of integrated governance frameworks linking declared policies with actual institutional practices. An analytical–inductive methodology was adopted through a systematic review of Arabic and international literature, along with reports issued by relevant international organizations, to identify governance gaps and institutional deficiencies in research management. The findings reveal a clear mismatch between international standards of research governance and their practical implementation within Libyan universities, negatively affecting resource efficiency and the quality of research outputs. The study concludes by emphasizing the need to adopt a comprehensive evaluative governance framework capable of enhancing research effectiveness and strengthening the contribution of universities to sustainable development goals.

● **Key words:** Research governance, Libyan universities, higher education, sustainable development, institutional efficiency.

\* Lecturer in the Accounting Department – Faculty of Economics – University of Benghazi

## ■ المقدمة :

أصبحت حوكمة البحث العلمي أحد المرتكزات الرئيسية في إصلاح منظومات التعليم العالي وتعزيز قدرتها على الإسهام الفعلي في تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، وتزايد الضغوط الواقعة على الجامعات للانتقال من أدوارها التقليدية إلى أدوار أكثر فاعلية في إنتاج المعرفة وتوجيهها لخدمة المجتمع والاقتصاد. ففي هذا السياق، لم يعد البحث العلمي نشاطاً أكاديمياً معزولاً، بل أضحي مورداً استراتيجياً يتطلب أطراً مؤسسية رشيدة تضمن كفاءته، وجودته، واستدامة مخرجاته.

حيث تشير التقارير الدولية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن فعالية أنظمة البحث العلمي لا ترتبط بحجم التمويل فقط، بل تتحدد بدرجة كبيرة بمدى نضج أطر الحوكمة المؤسسية التي تنظم وضع الأولويات البحثية، وآليات اتخاذ القرار، وتوزيع الموارد، وتقييم الأداء البحثي (OECD, 2003؛ OECD, 2015). وتؤكد هذه التقارير أن غياب الحوكمة الرشيدة يؤدي غالباً إلى تشتت الجهود البحثية، وضعف التنسيق بين الفاعلين، وتدني الأثر المجتمعي والاقتصادي للبحث العلمي، حتى في البيئات التي تتوفر فيها موارد بشرية ومادية كافية.

وفي الاتجاه ذاته، تُبرز تقارير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) أن حوكمة البحث العلمي تمثل بعداً جوهرياً من أبعاد حوكمة التعليم العالي، باعتبارها الإطار الذي يربط بين السياسات الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وبين الممارسات الفعلية داخل الجامعات ومراكز البحث. وتشدد هذه التقارير على أن الحوكمة الفعالة للبحث العلمي تقوم على مبادئ الشفافية، والمساءلة، والاستقلالية الأكاديمية المسؤولة، وربط البحث العلمي بأولويات التنمية المستدامة الوطنية والعالمية (UNESCO, 2021)؛ كما تؤكد أن ضعف هذه المبادئ يحد من قدرة الجامعات على

الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويُفقد البحث العلمي دوره بوصفه أداة لصنع السياسات العامة وحل المشكلات المجتمعية.

ومن جانب آخر، يبيّن البنك الدولي في تقاريره المقارنة حول حوكمة نظم التعليم العالي أن الجامعات التي تتبنى أُطرًا واضحة لحوكمة البحث العلمي تحقق مستويات أعلى من الكفاءة المؤسسية، وتُظهر قدرة أكبر على توجيه البحث العلمي نحو القضايا ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية، مقارنة بالجامعات التي تفتقر إلى أُطر تنظيمية واضحة للبحث العلمي (World Bank, 2010). كما توضح هذه التقارير أن حوكمة البحث العلمي تمثل حلقة وصل أساسية بين استقلالية الجامعات من جهة، ومتطلبات المساءلة العامة من جهة أخرى.

ورغم هذا الإجماع الدولي المتزايد حول أهمية حوكمة البحث العلمي، تشير الأدبيات والتقارير الإقليمية إلى أن العديد من الجامعات في الدول النامية لا تزال تعاني من ضعف في الأطر الحوكمية المنظمة للبحث العلمي، سواء على مستوى السياسات، أو الهياكل التنظيمية، أو آليات المتابعة والتقييم. ويزداد هذا التحدي حدة في السياقات التي تشهد محدودية الموارد، وتعدد الجهات المشرفة على البحث العلمي، وغياب التنسيق بين التعليم العالي وخطط التنمية الوطنية.

وفي السياق الليبي تحديًا، تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في واقع حوكمة البحث العلمي في الجامعات، في ظل ما تعانيه منظومة التعليم العالي من تحديات مؤسسية وتنظيمية، وتواضع مساهمة البحث العلمي في دعم مسارات التنمية المستدامة. فعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطوير سياسات التعليم العالي، لا يزال البحث العلمي في الجامعات الليبية يفتقر إلى إطار حوكمي متكامل يضمن حسن توجيه الموارد، وتحقيق الجودة، وتعزيز الأثر التنموي لمخرجاته.

وانطلاقًا مما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع حوكمة البحث العلمي في

الجامعات الليبية، من خلال مقارنة تحليلية تستند إلى الأطر المرجعية الدولية، وبما يتيح استكشاف إمكانات تفعيل حوكمة البحث العلمي بوصفها مدخلاً لتعزيز مساهمة الجامعات الليبية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وسد الفجوة القائمة بين الممارسات المحلية والتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، وفيما يلي أهم الدراسات السابقة التي حاولت معالجة جزء من هذه المشكلة<sup>7</sup> في محاولة منا توضيح الفجوة البحثية، وصياغة أسئلة المشكلة حتى نصل من خلال المنهجية المتبعة إلى نتائج هذه الدراسة .

#### ■ الدراسات السابقة:

##### ● أولاً: الدراسات العربية

انطلقت الدراسات العربية في تناولها لموضوع الحوكمة الجامعية من مدخل مفاهيمي - مؤسسي عام، ركّز أساساً على ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة بوصفها ركائز حاکمة لإدارة مؤسسات التعليم العالي. ففي هذا السياق، قدّم الشباطات (2018) معالجة نظرية لمفهوم حوكمة الجامعات، مبرزاً أثرها الإيجابي في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الجامعات العربية، إلا إن طرحه ظل محصوراً في الإطار المفاهيمي، دون الانتقال إلى تحليل تطبيقي لحوكمة البحث العلمي بوصفها منظومة فرعية ذات استقلال وظيفي.

ويتقاطع هذا الطرح مع ما قدّمه العامري (2018)، الذي وسّع زاوية التحليل بإدخال البعد السياسي، مبيناً أن المخاطر السياسية وعدم الاستقرار المؤسسي يشكّلان عائقاً بنيوياً أمام تفعيل الحوكمة الجامعية. غير إن هذا الإطار التفسيري، على أهميته، بقي في مستوى التحليل السياقي، ولم يُترجم إلى مؤشرات تشغيلية يمكن من خلالها تقويم حوكمة البحث العلمي على نحو عملي.

وفي اتجاه أقرب إلى الواقع التطبيقي، تتناول الحدابي والعزيمي (2019) مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الخاصة والحكومية، مظهرين وجود فروق لصالح الجامعات الخاصة. ورغم القيمة التطبيقية لهذه النتائج، فإن تركيز الدراسة انصبّ على

الحوكمة المؤسسية العامة، دون تخصيص تحليلي لمنظومة البحث العلمي، بما يحدّ من قدرتها على تفسير اختلالات الأداء البحثي.

أما القحطاني (2019) فقد ربط بين حوكمة الجامعات وتحقيق الميزة التنافسية في ضوء رؤية 2030، مبرراً علاقة إيجابية بين تبني أطر الحوكمة ورفع كفاءة الأداء المؤسسي. ورغم أهمية هذه النتائج، فإن خصوصية السياق السعودي تجعل من تعميمها على البيئات العربية الأخرى -ومنها الليبية- أمراً يحتاج إلى حذر منهجي.

ويُعد طرح شرف (2020) خطوة متقدمة نسبياً، إذ أشار بوضوح إلى ضعف التكامل بين الحوكمة الأكاديمية وحوكمة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي العربية، داعياً إلى تبني منظور استراتيجي شامل. غير إن هذا الطرح، على وجاهته، لم يتبلور في صورة نموذج تقويمي أو إطار تحليلي قابل للتطبيق.

وفي الاتجاه ذاته، تناول عبد الله (د.ت.) دور حوكمة الجامعات في مواجهة التحديات المؤسسية، مؤكداً بعدها الوظيفي كأداة إصلاح، إلا إن الدراسة بقيت عامة، وغير مدعومة بمؤشرات قياس أو تحليل منهجي لحوكمة البحث العلمي.

كما أظهرت تقارير المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي (2020) تفاوتاً واضحاً في التزام الجامعات العربية بمعايير الحوكمة، مع تركيز أكبر على جودة التعليم مقارنة بإدارة البحث العلمي، وهو ما يعكس خللاً في توازن الأولويات المؤسسية.

ويمثل عمل غنيم وآخرين (2021) نقطة تحوّل في الأدبيات العربية، كونه خصّ حوكمة البحث العلمي بالدراسة المباشرة، مبرراً الفجوة بين السياسات المعلنة والتطبيق الفعلي في الحالة المصرية. ومع ذلك، تبقى نتائج هذه الدراسة محكومة بالسياق الوطني المصري، بما يستدعي دراسات مقارنة في سياقات عربية أخرى.

وتؤكد التقارير الوطنية، مثل تقرير المركز الوطني للبحوث في السودان (2021) ووثائق وزارة التعليم العالي الأردنية (2025)، أن التحدي لا يكمن في غياب السياسات، بل في

ضعف التنسيق المؤسسي وآليات المتابعة والتقويم، وهي نتائج تعزز فرضية وجود فجوة تنفيذية في حوكمة البحث العلمي.

كما تبرز مساهمات الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي (ANQAHE) دور شبكات الجودة كأطر داعمة للحوكمة الأكاديمية، إلا إن تأثيرها على حوكمة البحث العلمي يظل غير مباشر. وتؤكد دراسة حالة الجامعة الإسلامية الأمريكية محدودية تعميم التجارب الفردية، رغم ما تحققه من تحسينات إدارية محلية.

ويختتم هذا المسار العربي بدراسة مجموعة باحثين (2021) التي ركزت على الشفافية والمساءلة، مبيّنة ضعف إدارة البحث العلمي في الجامعات العربية، بما يشكل مؤشراً صريحاً لفجوة بحثية قائمة.

#### ● ثانيًا: الدراسات الاجنبية:

على المستوى الدولي، تتسم الأدبيات الأجنبية بقدر أعلى من النضج النظري والتطبيقي في تناول حوكمة البحث العلمي. فقد بين Schneider & Aagaard (2016) أن نظم تمويل البحث العلمي تمثل أداة مركزية في تشكيل أنماط الحوكمة وجودة المخرجات البحثية، في حين ركّز Benner & Sandström (2017) على دور الحوكمة في صناعة التميز العلمي من خلال موازنة الاستقلالية والمساءلة.

كما أظهرت تحليلات Ferlie وآخرين (2008) أن توسع البحث العلمي أدى إلى تعقيد نماذج الحوكمة في التعليم العالي، وهو ما يستدعي إعادة تصميم الأطر المؤسسية. وتعد تقارير (OECD 2003, 2015, 2018) مرجعيات معيارية، تؤكد أن ضعف الحوكمة يؤدي إلى هدر الموارد البحثية، وتدعو إلى نماذج قائمة على الشفافية وتقييم الأداء.

وتعزز تقارير (UNESCO 2021, 2022) هذا الاتجاه، مبرزة التفاوت الكبير بين الدول في حوكمة البحث العلمي، والحاجة إلى سياسات وطنية متكاملة. كما يبيّن

(Whitley & Gläser 2014) أن الإصلاحات المؤسسية تغيّر طبيعة الجامعات ذاتها، وليس فقط أنماط إدارتها. ويقدم البنك الدولي (2010) أدوات مقارنة معيارية لقياس حوكمة التعليم العالي، لكنها تبقى مصممة أساسًا لبيئات مؤسسية مستقرة.

● ثالثًا: التحليل الاستقرائي للدراسات السابقة والفجوة البحثية :-

من خلال هذا السرد التحليلي، يتضح أن:

1. الدراسات العربية ركّزت غالبًا على حوكمة الجامعات بوصفها إطارًا عامًا، مع قصور واضح في التحليل المنهجي لحوكمة البحث العلمي.

2. الدراسات الأجنبية قدّمت نماذج متقدمة ومعايير دقيقة، لكنها لا تراعي الخصوصيات المؤسسية والسياقية للجامعات العربية.

3. لا تزال هناك فجوة واضحة تتمثل في غياب إطار تحليلي تقويمي متكامل لحوكمة البحث العلمي، قابل للتطبيق في السياقات العربية، ومنها السياق الليبي.

وبذلك يمثّل هذا الاستخلاص الاستقرائي الأساس التحليلي والمنهجي الذي تنطلق منه الدراسة الحالية لصياغة مشكلة البحث وأسئلتها، وبناء إطار تقويمي يسد هذه الفجوة.

#### ■ مشكلة الدراسة

ويترتب على هذا الوضع الذي تم بيانه سابقا وجود فجوة تنفيذية ومعرفية تتمثل في غياب إطار تحليلي تقويمي يربط بين السياسات المعلنة لحوكمة البحث العلمي، والهياكل التنظيمية القائمة، والممارسات الفعلية داخل الجامعات، بما ينعكس سلبيًا على كفاءة إدارة البحث العلمي وجودة مخرجاته.

- وعليه، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة في الآتي:

إلى أي مدى تتوافر مقومات حوكمة البحث العلمي في الجامعات، وكيف يمكن تقويم واقعها تحليليًا في ضوء المعايير الأكاديمية المعاصرة؟

ولكي نصل إلى إجابة لهذا السؤال سوف نقوم بتحليل السؤال الرئيسي لهذه الأسئلة الفرعية:

● الأسئلة الفرعية:-

1. ما الأطر المفاهيمية والتنظيمية التي تحكم حوكمة البحث العلمي كما عكستها الأدبيات العربية والدولية؟
2. ما أبرز أوجه القصور التي كشفت عنها الدراسات السابقة في تطبيق حوكمة البحث العلمي داخل الجامعات؟
3. ما الفجوة بين السياسات والتشريعات المعلنة لحوكمة البحث العلمي وبين الممارسات الفعلية على المستوى المؤسسي؟
4. كيف يمكن بناء إطار تحليلي تقويمي كمقترح يساهم في تشخيص واقع حوكمة البحث العلمي وتحسين مخرجاته؟

■ أهداف الدراسة :

تتعلق أهداف الدراسة من الإشكالية المركزية والفجوة البحثية المستخلصة استقرائياً، وتسعى إلى تحقيق ما يأتي:

- تحليل مفهوم حوكمة البحث العلمي وتحولاته النظرية في الأدبيات العربية والدولية، وبيان مرتكزاته التنظيمية والمؤسسية.
- تشخيص واقع حوكمة البحث العلمي في الجامعات من خلال تحليل السياسات، والهياكل التنظيمية، والممارسات المؤسسية كما عكستها الأدبيات والدراسات السابقة.
- الكشف عن أوجه القصور والفجوات التطبيقية بين السياسات والتشريعات المعلنة لحوكمة البحث العلمي وبين آليات التنفيذ الفعلي داخل الجامعات.

• تحليل مدى ملاءمة النماذج والمعايير الدولية لحوكمة البحث العلمي للسياقات الجامعية العربية.

• بناء إطار تحليلي تقويمي كمقترح ممكن أن يساهم في تقييم حوكمة البحث العلمي وتحسين كفاءة إدارة البحث وجودة مخرجاته.

#### ■ أهمية الدراسة

تكمّن الأهمية العلمية والعمالية للدراسة من كونها:

• تساهم في سد فجوة معرفية واضحة في الأدبيات العربية المتعلقة بحوكمة البحث العلمي، والتي ما تزال أقل نضجًا مقارنة بالأدبيات الأجنبية.

• تقدم معالجة تحليلية تقويمية تتجاوز الطرح الوصفي العام للحوكمة الجامعية إلى تناول البحث العلمي بوصفه منظومة مستقلة.

• تدعم بناء إطار نظري-تقويمي يمكن الاستفادة منه في دراسات لاحقة ذات صلة بحوكمة التعليم العالي والبحث العلمي.

• توفير أداة تحليلية تقويمية تساعد صنّاع القرار في الجامعات على تشخيص واقع حوكمة البحث العلمي.

• دعم جهود تحسين كفاءة إدارة البحث العلمي وترشيد استخدام الموارد البحثية.

• الإسهام في رفع جودة مخرجات البحث العلمي من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة المؤسسية.

#### ■ منهجية الدراسة :

#### ● نوع الدراسة :

تُعدّ هذه الدراسة نظرية تحليلية تقويمية، تهدف إلى تشخيص وتقييم واقع حوكمة البحث العلمي في الجامعات.

#### ● المنهج المستخدم :

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك على النحو الآتي:  
الاستقراء: من خلال جمع وتحليل الدراسات السابقة، والتقارير، والوثائق ذات الصلة بحوكمة الجامعات وحوكمة البحث العلمي.  
التحليل: عبر تفكيك المفاهيم، والسياسات، والنماذج التنظيمية، واستخلاص أوجه القصور والفجوات.  
التقويم: بمقارنة الواقع المستخلص مع المعايير والممارسات الأكاديمية المعاصرة.

#### ● مصادر البيانات :

تعتمد الدراسة على مصادر ثانوية، تشمل:  
- الدراسات العربية ووالدولية المحكمة.  
- التقارير الدولية والإقليمية ذات الصلة بحوكمة البحث العلمي.  
- الوثائق الرسمية والسياسات الوطنية المتعلقة بالبحث العلمي.

#### ● أسلوب المعالجة

تتم معالجة البيانات بأسلوب تحليلي-مقارن، يربط بين:  
- الطرح النظري والواقع المؤسسي،  
- النماذج الدولية والسياقات العربية،  
-السياسات المعلنة والممارسات الفعلية.

#### ○ المحور الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة التعليم العالي :

سوف نحاول من خلال هذا المحور تأصيل المفاهيم وبناء الأرضية النظرية التي تنطلق منها هذه الدراسة،

### ● تطور مفهوم الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي :

شهد مفهوم الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي تطورًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، متأثرًا بالتحويلات التي طرأت على دور الدولة، وتزايد متطلبات المساءلة المجتمعية، وتعقد وظائف الجامعات. فقد انتقل المفهوم من كونه إطارًا إداريًا تقليديًا يركز على الضبط والرقابة، إلى منظومة شاملة تُعنى بتنظيم العلاقات بين مختلف الفاعلين داخل المؤسسة الجامعية وخارجها، وتحديد الصلاحيات، وضبط عمليات اتخاذ القرار بما يحقق الكفاءة والشفافية.

في هذا السياق، يبيّن الشباطات (2018) أن الحوكمة الجامعية برزت استجابةً لحاجة الجامعات إلى نماذج إدارة أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات، مع الحفاظ على التوازن بين الاستقلالية المؤسسية والمساءلة. ويؤكد العامري (2018) أن هذا التطور لم يكن تقنيًا فحسب، بل ارتبط أيضًا بالسياقات السياسية والمؤسسية التي تعمل فيها الجامعات، حيث أصبحت الحوكمة أداة لإدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المؤسسي.

وتعزّز الأدبيات الدولية هذا الاتجاه، إذ يشير ( Ferlie et al. 2008 ) و( Shattock 2014) إلى أن الحوكمة في التعليم العالي تطورت بالتوازي مع توسّع أدوار الجامعات البحثية والاقتصادية، ما فرض إعادة تصميم أنماط الإدارة الجامعية لتستوعب التعقيد المتزايد في المهام والمسؤوليات.

- عليه، يمكن القول إن تطور مفهوم الحوكمة في التعليم العالي يمثل انتقالًا من إدارة جامعية تقليدية إلى حوكمة مؤسسية متعددة الأبعاد، تُعدّ البحث العلمي أحد مكوناتها الرئيسية.

### ● مبادئ الحوكمة الجامعية :

ترتكز الحوكمة الجامعية على مجموعة من المبادئ التي تشكّل الأساس النظري والتنظيمي لتطبيقها. وتُعدّ مبادئ الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والكفاءة الأكثر حضورًا في الأدبيات العربية والدولية.

يوضح الشباطات (2018) أن الشفافية تمثل شرطاً جوهرياً لنجاح الحوكمة، من خلال إتاحة المعلومات المتعلقة بالقرارات والسياسات والإجراءات، بما يعزز الثقة داخل المؤسسة الجامعية. ويرتبط بذلك مبدأ المساءلة، الذي يؤكد مجموعة باحثين (2021) أنه لا يقتصر على المساءلة الإدارية، بل يمتد إلى المساءلة الأكاديمية، خاصة في مجالات البحث العلمي وإدارة الموارد.

أما مبدأ المشاركة، فيبرز بوصفه آلية لدمج مختلف أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرار، وهو ما أشار إليه عبد الله (د.ت.) باعتباره عاملاً داعماً للاستقرار المؤسسي وتحسين جودة القرارات. في حين تمثل الكفاءة البعد العملي لهذه المبادئ، إذ تُعنى بتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة، وهو ما شدد عليه القحطاني (2019) في ربطه بين الحوكمة وتحقيق الميزة التنافسية للجامعات.

وتؤكد الأدبيات الدولية، ولا سيما تقارير (OECD 2015). أن غياب أي من هذه المبادئ يحد من فاعلية الحوكمة، ويؤدي إلى اختلالات في الأداء المؤسسي، تظهر بوضوح في إدارة البحث العلمي.

#### ● حدود الحوكمة المؤسسية العامة وأثرها على البحث العلمي :

على الرغم من أهمية الحوكمة المؤسسية العامة، تُظهر الأدبيات أن تطبيقها بصيغة عامة داخل الجامعات لا يكفي لضمان فاعلية إدارة البحث العلمي. فقد أشار شرف (2020) إلى أن الحوكمة الجامعية كثيراً ما تُطبق بوصفها إطاراً إدارياً شاملاً، دون مراعاة الخصوصية الوظيفية لمنظومة البحث العلمي، التي تتطلب آليات تنظيم وتمويل وتقويم مختلفة.

وتبيّن دراسة غنيم وآخرين (2021) أن هذا القصور يؤدي إلى فجوة بين السياسات المعلنة لحوكمة البحث العلمي والممارسات الفعلية، حيث تظل الهياكل البحثية خاضعة لمنطق إداري عام لا يراعي ديناميكيات البحث العلمي. كما تشير تقارير المجلة العربية

لضمان الجودة في التعليم العالي (2020) إلى أن تركز الجامعات على حوكمة التعليم والتدريس غالبًا ما يأتي على حساب تطوير أطر حوكمة البحث العلمي.

ومن منظور دولي، يؤكد (Marginson 2018) أن البحث العلمي، بوصفه نشاطًا معرفيًا عالي التعقيد، لا يمكن إدارته بكفاءة من خلال نماذج حوكمة عامة، بل يحتاج إلى أطر حوكمة متخصصة توازن بين الاستقلال الأكاديمي والمساءلة المؤسسية. وبناءً على ذلك، يخلص هذا المحور إلى أن الحوكمة المؤسسية العامة، رغم ضرورتها، تمثل شرطًا غير كافٍ لضمان فاعلية حوكمة البحث العلمي،

### ○ المحور الثاني: حوكمة البحث العلمي :

يهدف هذا المحور إلى التعرف على مفاهيم البحث العلمي بوصفه منظومة مستقلة ذات متطلبات تنظيمية ووظيفية خاصة، تمهيدًا لتشخيص القصور والفجوات.

#### ● مفهوم حوكمة البحث العلمي وخصائصه المؤسسية

تُعد حوكمة البحث العلمي امتدادًا نوعيًا لمفهوم الحوكمة الجامعية، إلا أنها تتميز بخصوصية مؤسسية تجعلها أكثر تعقيدًا من حيث الأهداف، والفاعلين، وآليات التنظيم. فبينما تُعنى الحوكمة الجامعية بتنظيم مجمل أنشطة المؤسسة، تركز حوكمة البحث العلمي على إدارة إنتاج المعرفة، وتوجيه الموارد البحثية، وضمان النزاهة والجودة، وربط البحث بالأولويات الوطنية والتنمية.

في هذا الإطار، يعرف غنيم وآخرون (2021) حوكمة البحث العلمي بأنها منظومة من السياسات والهياكل والآليات التي تنظم النشاط البحثي داخل الجامعات، وتضمن كفاءة تخصيص الموارد، وشفافية القرار، والمساءلة الأكاديمية. ويؤكد هذا التعريف على أن البحث العلمي لا يمكن إدارته بمنطق إداري عام، بل يحتاج إلى أطر حوكمة متخصصة تراعي طبيعته المعرفية والتنافسية.

وتدعم الأدبيات الدولية هذا التوجه؛ إذ يشير (Kyvik & Lepori 2010) إلى أن البحث العلمي في مجتمع المعرفة أصبح نشاطًا استراتيجيًا عالي المخاطر والتكلفة، ما يفرض تبني أنماط حوكمة قادرة على الموازنة بين الاستقلال الأكاديمي ومتطلبات المساءلة العامة. كما يبيّن (Lepori 2016) أن خصوصية البحث العلمي تكمن في تعدد فاعليه (باحثون، جامعات، ممولون، دولة)، الأمر الذي يفرض بنية حوكمة أكثر تشاركية وتعقيدًا. وعليه، تتحدد خصوصية حوكمة البحث العلمي في كونها منظومة متعددة المستويات، لا تقتصر على الضبط الإداري، بل تمتد إلى توجيه السياسات البحثية وضمان جودة المخرجات.

#### ● الفرق بين حوكمة الجامعات وحوكمة البحث العلمي :

رغم الترابط البنوي بين حوكمة الجامعات وحوكمة البحث العلمي، تؤكد الأدبيات وجود فروق جوهرية بينهما من حيث النطاق والوظيفة. فحوكمة الجامعات تُعنى بالإطار المؤسسي الشامل، في حين تركز حوكمة البحث العلمي على نشاط نوعي يتسم بالمرونة، والتنافسية، وعدم اليقين.

يوضح شرف (2020) أن الخلط بين الحوكمة المؤسسية العامة وحوكمة البحث العلمي يؤدي إلى إخضاع البحث لمنطق إداري تقليدي، يحدّ من الابتكار ويضعف الكفاءة. وتؤكد مجموعة باحثين (2021) أن غياب التمييز بين المستويين يفضي إلى ضعف الشفافية والمساءلة في إدارة البحث العلمي.

ومن منظور مقارن، يبيّن (Ferlie et al. 2008) أن نظم التعليم العالي التي نجحت في تطوير البحث العلمي هي تلك التي فصلت نسبيًا بين حوكمة الجامعة ككيان مؤسسي، وحوكمة البحث العلمي كنشاط استراتيجي، مع الحفاظ على التنسيق بينهما. كما يشير (Marginson 2018) إلى أن البحث العلمي يتطلب مستويات أعلى من الاستقلال الأكاديمي مقارنة ببقية أنشطة الجامعة، وهو ما يستدعي أطر حوكمة مرنة ومتكيفة.

وبناءً على ذلك، فإن الفرق الجوهرى بين الحوكمتين يتمثل فى أن حوكمة البحث العلمى ليست مجرد تطبيق فرعى لحوكمة الجامعات، بل منظومة متخصصة لها أدواتها ومعاييرها الخاصة.

#### ● متطلبات حوكمة البحث العلمى فى الجامعات :-

تُجمع الأدبيات والدراسات العربىة والدولىة على أن فاعلىة حوكمة البحث العلمى ترتبط بتوافر مجموعة من المتطلبات الأساسىة، فى مقدمتها وضوح السياسات البحثىة، ووجود هياكل مؤسسىة متخصصة، وآلىات تمويل وتقييم قائمة على الأداء

تشير تقارير (OECD 2015) إلى أن غىاب سياسات بحثىة واضحة ومعلنة يضعف توجيه الموارد ويؤدى إلى تشتت الأولوىات البحثىة. كما تؤكد (Aagaard & Schneider 2016) أن ربط التمويل بمعايير الحوكمة يعد شرطًا حاسمًا لتحسین جودة المخرجات البحثىة.

وفى السىاق العربى، تبرز تقارير المركز الوطنى للبحوث (2021) ووثائق وزارة التعلیم العالى الأردنىة (2025) أن التحدى الرئيسى لا يكمن فى نقص السياسات، بل فى ضعف آلىات التنفيذ والمتابعة والتقييم. وتدعم الشبكه العربىة لضمان الجودة فى التعلیم العالى (ANQAHE) هذا الطرح، مشىرة إلى أن غىاب معايير موحدة للتقييم یحدّ من فاعلىة حوكمة البحث العلمى.

وعلىه، یمكن تلخیص متطلبات حوكمة البحث العلمى فى الجامعات فى:

- سياسات وتشریعات بحثىة واضحة،
- یاكل مؤسسىة متخصصة،
- نظم تمويل مرتبطة بالأداء،
- آلىات تقييم ومساءلة أكادیمیة فعّالة.

### ○ المحور الثالث: الأبعاد التنظيمية والمؤسسية لحوكمة البحث العلمي :

سوف نستهدف بهذا المحور تحليل البنية الداخلية التي تُدار من خلالها منظومة البحث العلمي داخل الجامعات، بما يمكن من تشخيص الواقع المؤسسي وفق منطوق استقرائي تحليلي، تمهيدًا للانتقال إلى التمويل والتقويم.

#### ● الإطار التشريعي والسياسي المنظم للبحث العلمي :

يمثل الإطار التشريعي والسياسات نقطة البدء في أي منظومة حوكمة بحث علمي؛ إذ إن وضوح السياسات واللوائح يحدد اتجاهات البحث، ويضبط الأدوار والمسؤوليات، ويؤسس لمساءلة قابلة للتطبيق. وتُظهر الأدبيات العربية أن كثيرًا من أنظمة التعليم العالي تمتلك وثائق سياسات واستراتيجيات، إلا إن التحدي يتمثل في ترجمة هذه الوثائق إلى آليات تنفيذية قابلة للقياس والتقويم.

في هذا السياق، تُبرز وثائق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2025) أن وجود سياسات وطنية للبحث العلمي يمثل مدخلًا لتعزيز الحوكمة العلمية، غير إن القيمة الحقيقية لهذه السياسات تتحقق حين تُبنى حولها آليات متابعة وقياس أداء. وتؤكد تقارير المركز الوطني للبحوث (2021) الفكرة ذاتها من زاوية أخرى، حيث تُظهر أن صياغة السياسات وحدها لا تكفي ما لم تُدعم بهياكل تنسيق، وآليات ضبط، ومؤشرات تقويم.

ومن منظور معياري دولي، تذهب تقارير (OECD 2015) إلى أن حوكمة مؤسسات البحث العام تتطلب أطرًا تنظيمية واضحة تربط بين أهداف النظام البحثي وبين التخصيص الفعال للموارد، بما يمنع تشتت الأولويات وضعف المساءلة. كما تشير (UNESCO 2021) إلى أن حوكمة سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لا تُختزل في وجود وثيقة سياسة، بل تتطلب منظومة مؤسسية متكاملة للتنفيذ والقياس.

وعليه، فإن التحليل الاستقرائي يقود إلى نتيجة مفصلية: الفجوة الجوهرية ليست في "وجود السياسة" بل في "قابليتها للحوكمة" من حيث التنفيذ والتقويم.

### ● الهياكل المؤسسية (المجالس، الوحدات، اللجان البحثية) :-

إذا كان الإطار السياساتي يحدد "ماذا نريد؟"، فإن الهياكل المؤسسية تجيب عن سؤال "من يدير وكيف؟". وتؤكد الأدبيات أن حوكمة البحث العلمي تتطلب وجود بنى مؤسسية متخصصة داخل الجامعات، مثل: مجالس بحث علمي، عمادات/وحدات بحث، لجان أخلاقيات، وحدات دعم النشر والتمويل، وغيرها. وتتبع أهمية هذه الهياكل من كونها تحوّل السياسات إلى ممارسات تشغيلية، وتؤسس لمسارات قرار واضحة.

في السياق العربي، يلاحظ شرف (2020) أن إحدى مشكلات الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي تتمثل في تبني منظور عام للحوكمة لا يترجم إلى تصميم مؤسسي متخصص لإدارة البحث العلمي، ما يفضي إلى ضعف التنسيق وتضارب الاختصاصات. وتعضد مجموعة باحثين (2021) هذا الاستنتاج عندما تشير إلى أن غياب الشفافية والمساءلة في إدارة مؤسسات التعليم العالي ينعكس بصورة أكثر حدة على مجال البحث العلمي، حيث تكون قرارات الدعم والتوجيه أكثر حساسية وأشد ارتباطاً بمعايير النزاهة والتنافس.

وتتسق الأدبيات الدولية مع هذا المسار؛ إذ يوضح (de Boer et al. 2007) أن إصلاحات التعليم العالي في السياقات الأوروبية أعادت توزيع الأدوار داخل الجامعات، بما في ذلك إنشاء وحدات وهياكل تعزز الحوكمة وتدعم الاستقلالية المقرونة بالمحاسبة. كما يبيّن (Lepori 2016) أن الاستقلالية الجامعية في مجال البحث لا تُفهم بوصفها غياباً للتنظيم، بل بوصفها قدرة مؤسسية على التنظيم الذاتي عبر هياكل داخلية فعّالة.

### ● توزيع الصلاحيات واتخاذ القرار البحثي :

تُعد مسألة توزيع الصلاحيات من أكثر عناصر الحوكمة حساسية، لأنها تحدد من يملك سلطة رسم الأولويات البحثية، وتخصيص التمويل، واعتماد المشاريع، وضبط أخلاقيات البحث، وتقييم الأداء. وتُظهر الأدبيات أن غموض الصلاحيات أو تداخلها يؤدي إلى اختلالات مؤسسية؛ أبرزها: ضعف المساءلة، وتضارب المصالح، وبطء القرار، وتدني الثقة في عدالة الإجراءات.

في هذا السياق، تُقدّم دراسة غنيم وآخرين (2021) دلالة تطبيقية مهمة، إذ تشير إلى أن الفجوة بين السياسات والممارسة في حوكمة البحث العلمي ترتبط—ضمنيًا—بضعف تحويل الأدوار والصلاحيات إلى آليات قرار شفافة يمكن تتبعها وتقويمها. كما يوضح الشباطات (2018) أن الشفافية والمساءلة لا تتحققان كشعارات مؤسسية، بل تتحققان عبر قواعد واضحة لاتخاذ القرار وتحديد المسؤوليات داخل المؤسسة.

وعلى المستوى الدولي، يؤكد (Benner & Sandström 2017) أن "أشكال الحوكمة" هي التي تصنع التميز العلمي، لأن شكل توزيع السلطة وطرق اتخاذ القرار يحدد قدرة الجامعة على توجيه البحث نحو الجودة. كما يبيّن (Aagaard & Schneider 2016) أن حوكمة التمويل والقرار البحثي على المستوى الوطني تؤثر في أداء المؤسسات البحثية، بما يفيد بأن القرار البحثي ليس شأنًا داخليًا فقط، بل هو أيضًا نتاج علاقة الجامعة ببيئة الحوكمة الوطنية.

وبذلك، يفضي التحليل إلى قاعدة تفسيرية ضرورية للانتقال إلى المحور الرابع: ضعف حوكمة القرار البحثي يؤدي إلى ضعف حوكمة التمويل والتقييم؛ لأن التمويل والتقييم يعتمدان في جوهرهما على قرار شفاف قابل للمساءلة.

وبذلك نستطيع القول من استقراء ما سبق من هذا المحور إلى أن حوكمة البحث العلمي داخل الجامعات تقوم على ثلاثة أعمدة مترابطة:

- سياسات وتشريعات قابلة للتنفيذ والتقييم،
- هياكل مؤسسية متخصصة تُحوّل السياسات إلى إجراءات،
- توزيع صلاحيات وقرار بحثي شفاف يضمن المساءلة ويحد من الفجوات التطبيقية.

#### ○ المحور الرابع: التمويل والتقييم في حوكمة البحث العلمي :

نستهدف بهذا المحور ربط الموارد بالأداء والجودة، وتحليل كيف تُترجم الأطر

التظيمية والمؤسسية إلى ممارسات تمويلية وتقويمية تضمن النزاهة والمساءلة وربط المخرجات بالأهداف.

#### ● نظم تمويل البحث العلمي وعلاقتها بالحوكمة :

يُعد التمويل أحد أكثر عناصر حوكمة البحث العلمي تأثيراً؛ إذ يحدد اتجاهات البحث، ويؤثر في جودة المخرجات، ويعكس أولويات السياسات العامة. وتؤكد الأدبيات أن غياب أطر حوكمة واضحة للتمويل يؤدي إلى تشتت الموارد وضعف الأثر العلمي.

تشير (OECD 2015) إلى أن نظم تمويل البحث العام حين تُدار بمنطق حوكمي- يربط التخصيص بالأهداف والأداء- تسهم في تحسين الكفاءة وتعزيز التنافسية. وتدعم (Aagaard & Schneider 2016) هذا الاتجاه بإظهارها كيف يؤثر تصميم آليات التمويل الوطنية في سلوك المؤسسات البحثية، وفي قدرتها على تحقيق نتائج قابلة للقياس.

وعلى الصعيد العربي، تبرز تقارير المركز الوطني للبحوث (2021) أن أحد التحديات الرئيسية يتمثل في ضعف ربط التمويل بالأولويات البحثية الوطنية وبمؤشرات أداء واضحة، ما يحد من فاعلية الحوكمة. كما تشير وثائق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2025) إلى أهمية تطوير آليات تمويل تنافسية تُدار وفق معايير شفافة، بما يعزز المساءلة ويحد من الاعتبارات غير الأكاديمية.

#### ● آليات تقويم الأداء البحثي وضمان النزاهة :

يمثل تقويم الأداء البحثي الركيزة الثانية لحوكمة البحث العلمي، لأنه الأداة التي تُقاس من خلالها جودة المخرجات، وتُضبط النزاهة الأكاديمية، وتُتخذ قرارات الاستمرار أو إعادة التوجيه. وتظهر الأدبيات أن غياب نظم تقويم موضوعية يؤدي إلى اختلالات في توزيع الموارد، وإضعاف الثقة في منظومة البحث.

تؤكد (UNESCO 2021) أن حوكمة سياسات العلم والتكنولوجيا تتطلب آليات تقويم متعددة الأبعاد، لا تقتصر على الكم (عدد المنشورات)، بل تشمل الجودة، والأثر، والالتزام

الأخلاقي. كما تشير (UNESCO 2022) إلى أن التقويم غير المتوازن قد يدفع الباحثين إلى ممارسات تضر بالنزاهة العلمية.

ومن منظور مؤسسي، يوضح (Benner & Sandström 2017) أن "أشكال الحوكمة" تتجسد عمليًا في كيفية تصميم نظم التقويم، إذ تؤثر هذه النظم في سلوك الباحثين وفي توجهات المؤسسات. وتدعم (Whitley & Gläser 2014) هذا الطرح بإظهار أثر الإصلاحات المؤسسية في طبيعة الجامعات، خاصة عندما تُربط معايير التقويم بمؤشرات تنافسية غير متكيفة مع السياق المؤسسي.

وعلى المستوى العربي، تشير المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي (2020) إلى أن ضعف توحيد معايير التقويم البحثي بين المؤسسات يُعد أحد معوقات ترسيخ الحوكمة، ويؤدي إلى تفاوتات غير مبررة في تقييم الأداء. وعليه، فإن ضمان النزاهة البحثية يمرّ حتميًا عبر حوكمة التقويم: معايير واضحة، إجراءات معلنة، وآليات مراجعة مستقلة.

#### ● المساءلة الأكاديمية وربط التمويل بالمرجات :

تُعد المساءلة الأكاديمية الحلقة التي تصل بين التمويل والتقويم، لأنها تحوّل نتائج التقويم إلى قرارات عملية تتعلق بالاستمرار في التمويل أو إعادة توجيهه. وتؤكد الأدبيات أن غياب المساءلة يفرغ نظم التمويل والتقويم من مضمونها الحوكمي.

تشير (OECD 2018) إلى أن ربط التمويل بالمرجات البحثية-ضمن أطر حوكمة واضحة - يعزز كفاءة استخدام الموارد ويحدّ من الهدر. كما بيّن (Bozeman & Boardman 2014) أن الحوكمة الفعّالة لفرق البحث والتعاون العلمي تعتمد على مساءلة واضحة تحدد المسؤوليات وتربط الدعم بالنتائج.

ومن منظور السياسات العامة، يوضح (World Bank 2010) أن نظم التعليم العالي التي تبنت آليات مساءلة قائمة على الأداء حققت تحسّنًا في جودة البحث، شريطة أن تكون هذه الآليات متكيفة مع السياق المؤسسي ولا تُختزل في مؤشرات كمية ضيقة.

ويتقاطع ذلك مع ما أشار إليه (Geuna & Rossi 2015) حول ضرورة الموازنة بين المساءلة والنمو المعرفي طويل الأجل.

وفي السياق العربي، تُظهر غنيم وآخرون (2021) أن ضعف ربط التمويل بالمخرجات البحثية يُعد أحد أوجه القصور في حوكمة البحث العلمي، حيث تُمنح الموارد دون آليات متابعة صارمة، ما يحدّ من الأثر العلمي والتنفيذي للبحوث. وعليه، فإن المساءلة الأكاديمية ليست إجراءً رقابياً فحسب، بل آلية حوكمة استراتيجية تُعيد ضبط العلاقة بين الموارد والمخرجات.

### ○ المحور الخامس: النماذج والمعايير الدولية لحوكمة البحث العلمي :

وظيفته: الإسناد المقارن وبناء المرجعية المعيارية، عبر تحليل النماذج الدولية لحوكمة البحث العلمي، وأطر المنظمات الدولية (OECD, UNESCO، البنك الدولي)، ثم تفكيك حدود قابلية نقلها إلى السياق العربي بما يخدم الهدف التحليلي للدراسة.

### ● أولاً: نماذج حوكمة البحث العلمي في الأدبيات الدولية :

تُظهر الأدبيات الدولية أن حوكمة البحث العلمي ليست نموذجاً واحداً، بل هي طيف من "الأشكال" التي تتباين وفق علاقة الدولة بالجامعة، وبنية التمويل، ونظام التقويم، ومستوى الاستقلالية. ويُعد هذا التعدد في النماذج نقطة قوة تحليلية، لأنه يسمح بفهم كيفية تشكّل الحوكمة بوصفها استجابة مؤسسية لسياقات مختلفة، وليس بوصفها صفة معيارية واحدة.

في هذا الإطار، يوضح (Benner & Sandström 2017) أن "التميز العلمي" يرتبط جوهرياً بأشكال الحوكمة، لأن الحوكمة تحدد كيف تُوزع الموارد، وكيف تُبنى الحوافز، وكيف تُدار المنافسة العلمية. كما يؤكد (Aagaard & Schneider 2016) أن تصميم آليات تمويل البحث العلمي على المستوى الوطني يُنتج أنماطاً مختلفة من الحوكمة داخل المؤسسات، بما يؤثر في سلوك الباحثين والمؤسسات على حد سواء.

وتوسّع الأدبيات المقارنة نطاق التحليل لتبيان أن حوكمة الجامعات (بمعناها المؤسسي) تتفاعل مع حوكمة البحث العلمي (بمعناها الوظيفي) داخل منظومة واحدة؛ إذ يوضح (Bleiklie et al. 2017) أن التغيرات التنظيمية وسياسات الإدارة الجامعية في أوروبا الغربية أعادت تشكيل أدوار الجامعة بوصفها مؤسسة تعليمية وبحثية معاً، بما يستلزم أنماط حوكمة تستجيب للتداخل بين المهمتين. وضمن السياق ذاته، يشير (Marginson 2018) إلى أن مشهد حوكمة البحث العلمي يتحدد بتوازنات دقيقة بين الاستقلال الأكاديمي، والمساءلة العامة، والتنافسية الدولية. وعليه، فإن القيمة المنهجية هنا تتمثل في أن الأدبيات الدولية تقدم "خرائط تفسيرية" لفهم أشكال الحوكمة، لا مجرد "معايير" جاهزة للتطبيق.

#### ● أطر OECD و UNESCO والبنك الدولي بوصفها مرجعية معيارية مقارنة :

تمثل تقارير المنظمات الدولية مصادر معيارية ذات وزن في مجال حوكمة البحث العلمي، لأنها تقدم أطراً تنظيمية ومؤشرات مرجعية تُستخدم في المقارنة والتقويم. غير إن أهميتها لا تكمن في نقلها حرفياً، بل في توظيفها لبناء "مصنوفة تحليل" يمكن من خلالها قراءة الواقع المؤسسي وتفسير الفجوات.

تقدم (OECD 2015) إطاراً عملياً لحوكمة مؤسسات البحث العام يركز على: وضوح الأهداف، فصل الأدوار، ربط التمويل بالأداء، وبناء نظم متابعة وتقويم. وتؤكد (OECD 2003) أهمية "أفضل الممارسات" في حوكمة البحث العام بوصفها مرجعية للمقارنة، بينما يعيد تقرير (OECD 2018) التأكيد على أن الحوكمة الفعالة تتطلب نظاماً متكاملًا يجمع بين التمويل والمساءلة والقياس.

من جهة أخرى، تؤكد (UNESCO 2021) أن حوكمة سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار يجب أن تُصمم كمنظومة متناسقة تربط بين السياسة، والمؤسسات، والتقويم، وأن تُراعي العدالة والاتساق مع أولويات التنمية. كما يضيف تقرير (UNESCO 2022) بعداً مهمًا يتمثل في "البيانات والحوكمة"، أي ضرورة بناء قواعد بيانات ومؤشرات متنسقة

لتمكين التقييم الرشيد لصنع القرار.

أما (World Bank 2010) فيقدم إطارًا مقارنًا لقياس حوكمة التعليم العالي، ويُعد ذا قيمة للدراسة من زاويتين: الأولى أنه يربط الحوكمة بالأداء والكفاءة؛ والثانية أنه يقدم مقارنة معيارية تسمح بتفكيك عناصر النظام الجامعي، بما يشمل-ضمنيًا-المكوّن البحثي بوصفه جزءًا من الحوكمة الكلية. وعليه، فإن هذه الأطر الدولية تُستخدم في الدراسة بوصفها مرجعية معيارية لبناء التحليل، لا بوصفها نموذجًا إلزاميًا يُفرض على السياق العربي.

#### ● حدود قابلية نقل النماذج الدولية إلى السياق العربي :

تُظهر الأدبيات، العربية والدولية على السواء، أن نقل نماذج الحوكمة عبر السياقات يواجه قيودًا مؤسسية وسياسية وتنظيمية، ما يفرض ضرورة التحليل "التكيفي" بدل "النقل الحرّ". ويُعد هذا المبدأ أحد أهم مرتكزات المنهج الاستقرائي التحليلي في الدراسة: أي الانتقال من فهم النموذج إلى تفكيك شروط إمكان تطبيقه.

في السياق العربي، يشير شرف (2020) إلى أن بناء منظور استراتيجي لحوكمة التعليم العالي يتطلب الانطلاق من خصائص البيئة المؤسسية العربية، حيث تتداخل الأطر التنظيمية مع الاعتبارات الإدارية، ويضعف أحيانًا التمييز بين الحوكمة الأكاديمية والحوكمة الإدارية. وتؤكد غنيم وآخرون (2021) أن المشكلة لا تكمن في غياب التصورات، بل في ضعف تحويلها إلى آليات تنفيذ ومساءلة، بما يجعل استيراد الأطر الدولية دون تكييف محفوفًا بمخاطر "الواجهة الشكلية" للحوكمة.

وتدعم الأدبيات الدولية هذا الطرح؛ إذ يشير (Whitley & Gläser 2014) إلى أن الإصلاحات المؤسسية قد تُحدث آثارًا غير مقصودة إذا لم تكن متلائمة مع طبيعة النظام الجامعي وتقاليد المؤسسية. كما يؤكد (Kuhlmann & Rip 2018) أن سياسات الابتكار وحوكمة البحث "الجيل القادم" تفترض تفاعلًا مؤسسيًا وقدرة تنفيذية عالية، وهو شرط لا يتحقق بالضرورة في جميع السياقات بذات المستوى.

- وعليه، فإن هذه الدراسة تتعامل مع النماذج الدولية من خلال معيارين حاكمين:
  - الملاءمة المؤسسية (Institutional Fit): توافق النموذج مع البنية التنظيمية والقدرات التنفيذية.
  - قابلية التشغيل (Operationalizability): إمكانية تحويله إلى مؤشرات وإجراءات ومسؤوليات قابلة للقياس.

وهكذا سوف ننهي هذا المحور باستقراء تحليلي مفاده أن النماذج الدولية لحوكمة البحث العلمي تقدم قيمة تفسيرية ومعارية عالية، غير إن نقلها إلى السياق العربي يتطلب تكييفًا مؤسسيًا صارمًا. كما بين أن أطر OECD و UNESCO والبنك الدولي تصلح لبناء مرجعية مقارنة، لكنها لا تُغني عن تحليل شروط التنفيذ وقيود السياق. وبذلك ينتقل التحليل منطقيًا إلى المحور السادس الذي يحوّل هذه النتائج إلى استخلاص فجوات وبناء إطار تقويمي مرتبط مباشرة بمشكلة الدراسة

#### ○ المحور السادس: الاستخلاص النظري وبناء الإطار التقويمي :

سوف نستهدف هنا بهذا الجزء من الدراسة التحويل من التحليل إلى البناء؛ أي الانتقال من تفكيك الأدبيات والنماذج إلى صياغة إطار تقويمي مُحكم لحوكمة البحث العلمي، مرتبط مباشرة بمشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها، وقابل للاستخدام في الفصل التحليلي/التقويمي أو المناقشة.

- استخلاص الفجوات النظرية والتطبيقية من الأدبيات العربية والدولية :

يُظهر تتبع المحاور السابقة أن الأدبيات-العربية والدولية-تتقاطع عند حقيقة مركزية: وجود مبادئ ومعايير متقدمة لحوكمة البحث العلمي لا يعني تلقائيًا تحققها في الممارسة المؤسسية؛ بل إن الفجوة تتشكل غالبًا في المنطقة الوسطى بين "التصميم" و"التنفيذ"، وبين "الوثيقة" و"الأثر". وهذا الاستنتاج ليس حكمًا عامًا، بل نتيجة استقرائية يمكن تتبعها عبر ثلاثة مستويات متراكبة.

### 1. فجوة المفهوم والتخصيص:

تؤكد الأدبيات أن حوكمة البحث العلمي ليست مرادفًا لحوكمة الجامعات. غير إن الخلط بينهما يظل قائمًا حين تُدار منظومة البحث بمنطق حوكمي عام، فتغيب الخصوصية الوظيفية للبحث العلمي. هذه الفجوة تلمح إليها التحليلات العربية التي ترى أن الحوكمة تُقدّم أحيانًا كإطار وصفي لا كمنظومة تشغيلية متخصصة (شرف، 2020). بينما تبرزها الأدبيات الدولية باعتبارها خللاً في "ملاءمة النموذج" مع طبيعة البحث العلمي (Lepori, 2016; Marginson, 2018).

### 2. فجوة الحوكمة التشغيلية:

تُظهر الأدبيات أن التحدي المحوري يتمثل في ضعف تحويل السياسات إلى إجراءات ذات مسؤوليات واضحة ومسارات قرار قابلة للتتبع. فحتى مع وجود سياسات واستراتيجيات، يظل أثرها محدودًا إذا لم تُترجم إلى آليات متابعة وتقويم ومساءلة (غنيم وآخرون، 2021; OECD, 2015). ويعزّز هذا الطرح ما تقدمه تقارير المنظمات الدولية حول ضرورة بناء منظومات تنفيذية مرتبطة بمؤشرات أداء (UNESCO, 2021).

### 3. فجوة التمويل - التقويم - المساءلة:

تتسق الأدبيات على أن غياب ربط التمويل بالمرجات، وضعف نظم التقويم، يمثلان معوّقًا حاسمًا أمام ترسيخ الحوكمة البحثية. فالتقويم غير المنضبط يضعف النزاهة، والتمويل غير المرتبط بالأداء يزيد الهدر، وغياب المساءلة يفرغ النظام من آلياته التصحيحية (OECD, 2018; Aagaard & Schneider, 2016; UNESCO, 2022). وتؤكد الأدبيات التحليلية للإصلاحات المؤسسية أن نقل معايير قياس غير متكيفة قد ينتج آثارًا عكسية أو سلوكيات غير مرغوبة (Whitley & Gläser, 2014).

وبذلك نستقرأ الفجوة ليست في "المبادئ" بل في "التشغيل": أي في قدرة الجامعة

على بناء منظومة حوكمة بحثية تُدار بقواعد قرار، وهياكل مسؤولية، ومؤشرات قياس، ومسارات مساءلة، مع قابلية تكيف مع السياق.

#### ❖ مقومات ومرتكزات الإطار التقويمي المقترح لحوكمة البحث العلمي :

بناءً على التحليل الاستقرائي للفجوات، يمكن تحديد مرتكزات إطار تقويمي مقترح لا يكتفي بالوصف، بل يُحوّل الحوكمة إلى عناصر قابلة للفحص والتحليل. ويستند هذا الإطار إلى منطق "المدخلات-الآليات-المخرجات" بوصفه منطقيًا مناسبًا لحوكمة البحث العلمي: إذ تُقاس فاعلية الحوكمة بمدى اتساق البنية التنظيمية مع عمليات التشغيل ونتائج الأداء.

#### • مقوم أو مرتكز السياسات والتنظيم :

معنى هذا المرتكز: هو وضوح السياسات البحثية، مدى اتساقها، قابلية تحويلها إلى إجراءات، ووجود آليات تنفيذ ومتابعة. وهو مرتكز مستمد من الأطر المعيارية للحوكمة البحثية (OECD, 2015؛ UNESCO, 2021) ومن التحليلات العربية التي تربط قصور الحوكمة بضعف التنفيذ (غنيم وآخرون، 2021).

#### • مرتكز البنية المؤسسية والاختصاصات :

يهدف هذا المرتكز أو المقوم : إلى وجود هياكل متخصصة (مجالس/وحدات/لجان)، وضوح الأدوار، وتكاملها بدل التداخل. يتسق هذا مع التحليل المقارن لإصلاحات التعليم العالي وعلاقتها بفاعلية الحوكمة (de Boer et al., 2007؛ Bleiklie et al., 2017).

#### • مرتكز اتخاذ القرار والشفافية :

يقيس: وضوح مسارات القرار البحثي، قابلية تتبعه، شفافية معايير الدعم والاعتماد، وحدود تضارب المصالح. وهو مرتكز يتسق مع محور الشفافية والمساءلة في الأدبيات العربية (الشباطات، 2018) ومع التحليلات الدولية التي تربط التميز العلمي بأشكال الحوكمة (Benner & Sandström, 2017).

**• مرتكز التمويل والعدالة التنافسية :**

يقيس: نمط التمويل (تنافسي/مؤسسي)، معايير التخصيص، ربط التمويل بالأهداف، ودرجة العدالة والوضوح في إجراءات الدعم. ويستند إلى أدبيات حوكمة التمويل الوطني وأثره على سلوك المؤسسات (Aagaard & Schneider, 2016) وإلى مرجعيات (OECD 2018).

**• مرتكز التقويم والنزاهة :**

يقيس: نظام تقويم الأداء البحثي (معايير/مؤشرات/إجراءات)، آليات ضمان النزاهة، ووجود بنى أخلاقيات البحث. يستند إلى تقارير UNESCO حول حوكمة السياسة البحثية وضرورة التقويم متعدد الأبعاد (UNESCO, 2021; UNESCO, 2022).

**• مرتكز المساءلة وربط المخرجات ;:**

يقيس: كيف تُترجم نتائج التقويم إلى مساءلة فعلية، وكيف يُربط التمويل بالمخرجات والأثر، بما يحدّ من الهدر ويعزز الجودة (OECD, 2018; World Bank, 2010). إطار تقويمي مقترح تحليلي لحوكمة البحث العلمي في الجامعات الليبية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة:

حيث يوضح الشكل (1) إطارًا تقويميًا تحليليًا متكاملًا لتقييم حوكمة البحث العلمي في الجامعات الليبية. ويتكون الإطار من خمسة أبعاد مترابطة هي:

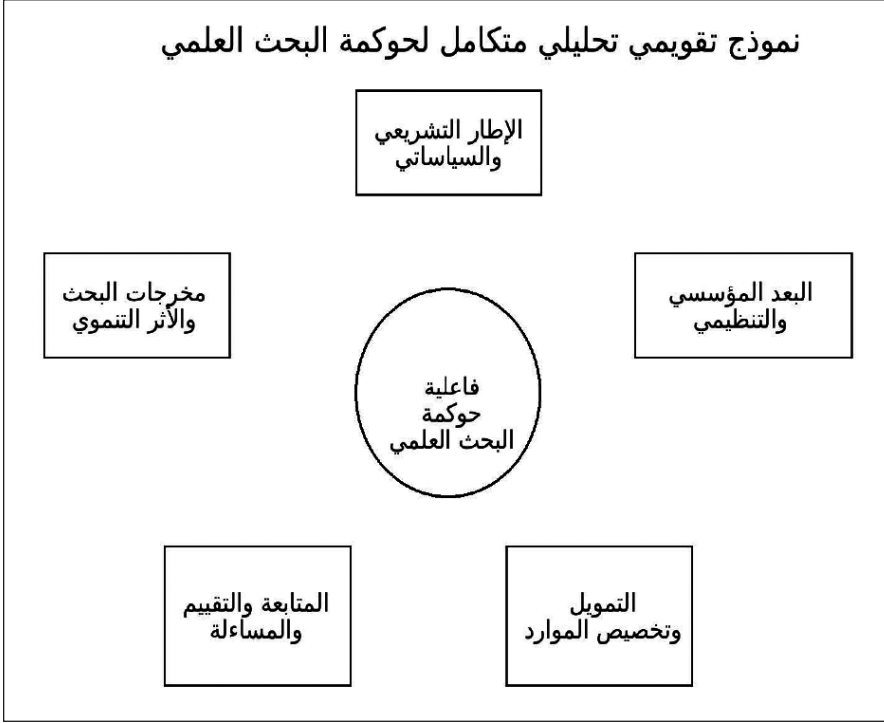
(1) الإطار التشريعي والسياساتي،

(2) البعد المؤسسي والتنظيمي،

(3) تمويل البحث العلمي وتخصيص الموارد،

(4) آليات المتابعة والتقييم والمساءلة الأكاديمية،

(5) مخرجات البحث العلمي والأثر التنموي.



ويؤكد هذا الشكل (1) على الطبيعة الديناميكية للتفاعل بين أبعاد الحوكمة، الموجودة في الاطار المقترح حيث يبيّن أن القصور في أي بعد من هذه الأبعاد يؤدي إلى إضعاف فاعلية منظومة البحث العلمي ككل، ويحدّ من قدرة الجامعات على الإسهام الفاعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وخلاصة القول يمكننا تبويب كل رؤية الاطار المقترح الوارد في الشكل (1) من أبعاد ومفاهيم تقويمية لحوكمة البحث العلمي، من خلال سرد تحليلي مبسط كما هو وارد في الجدول التالي :

الجدول رقم (1)

مؤشرات التحليل	مجال التقويم	البعد التقويمي
وجود سياسة بحث علمي واضحة، اتساقها مع الأهداف الوطنية، قابليتها للتنفيذ	وضوح السياسات	الإطار التشريعي والسياساتي
تحديد الصلاحيات، وضوح الأدوار، وجود لوائح تنفيذية	الإطار التنظيمي	البعد المؤسسي والتنظيمي
وجود إدارات بحث علمي مستقلة، لجان علمية فاعلة	الهيكل التنظيمية	
مستوى التكامل بين الوحدات البحثية	التسييق المؤسسي	
ربط التمويل بالأولويات البحثية	تخصيص الموارد	البعد التمويلي
كفاءة استخدام الموارد، عدالة التوزيع	الكفاءة المالية	
وجود مؤشرات أداء بحثي واضحة	مؤشرات الأداء	المتابعة والتقييم
دورية التقييم، شفافية النتائج	المساءلة الأكاديمية	
نوعية النشر، قابلية التطبيق	جودة المخرجات	مخرجات البحث والأثر التنموي
ارتباط البحث بقضايا التنمية المستدامة	الأثر التنموي	

● موقع الإطار التقويمي المقترح في الدراسة الحالية :

يُعد تحديد موقع الإطار التقويمي داخل الدراسة شرطًا منهجيًا لضمان الاتساق بين الإطار النظري ومشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها. وبما أن الدراسة تقوم على منطقتي

استقرائي تحليلي، فإن الإطار التقويمي لا يُطرح بوصفه "نتيجة" منفصلة، بل بوصفه أداة تفسير تربط بين مستويات التحليل الثلاثة التي بُنيت عليها المحاور السابقة:

1. من المفهوم إلى التخصيص: يبرر الإطار التقويمي الانتقال من الحوكمة العامة إلى حوكمة البحث العلمي (المحوران 1-2).

2. من التنظيم إلى التشغيل: يلتقط كيفية ترجمة السياسات والهياكل إلى قرار بحثي (المحور 3).

3. من الموارد إلى الأثر: يربط التمويل والتقويم والمساءلة بالمرجات (المحور 4).

4. من المقارنة إلى التكيف: يستخدم النماذج الدولية مرجعية لاختبار الملاءمة (المحور)

وبذلك، يصبح الإطار التقويمي المقترح هو المفصل التحليلي الذي يحوّل الأدبيات إلى أدوات تحليل، ويجعل سؤال الدراسة قابلاً للمعالجة: ليس عبر أحكام عامة، بل عبر تفكيك عناصر الحوكمة إلى مرتكزات ومؤشرات قابلة للفحص في السياق والهدف والناتج .

#### ● استقراء وتحليل لمحاور الدراسة:

على ضوء المنهجية المتبعة في هذه الدراسة يمكننا سرد تحليلي استقرائي لكل محاور الدراسة بالشكل التالي :

#### ● النتائج المرتبطة بالإطار المفاهيمي والتنظيمي :

أظهرت نتائج التحليل التقويمي، المستندة إلى تشغيل أبعاد الإطار النظري، أن حوكمة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي العربية - محل التحليل - ما تزال أسيرة الامتداد المفاهيمي لحوكمة الجامعات، دون تطوير إطار نوعي خاص بالبحث العلمي بوصفه منظومة مستقلة ذات منطق تمويلي وتقويمي وتنظيمي مغاير.

ويتجلى ذلك في غلبة الخطاب العام حول الشفافية والمساءلة، مقابل ضعف الترجمة

الإجرائية لهذه المبادئ داخل سياسات البحث العلمي، وهو ما يعكس فجوة واضحة بين المنظور المفاهيمي والممارسة المؤسسية.

#### • النتائج المرتبطة بالبنية المؤسسية والتنظيمية :

بين التحليل أن الهياكل المؤسسية المعنية بإدارة البحث العلمي (المجالس، الوحدات، اللجان) تعاني من تداخل الصلاحيات وضعف الاستقلالية الوظيفية، بما يحد من قدرتها على اتخاذ قرارات بحثية قائمة على الأولويات العلمية لا الاعتبارات الإدارية. كما كشفت النتائج أن غياب الأطر التشريعية المتخصصة بالبحث العلمي يؤدي إلى مركزة القرار البحثي داخل الإدارة العليا، على حساب الكفاءة الأكاديمية والاستجابة البحثية المرنة.

#### • النتائج المرتبطة بالتمويل والتقييم :

أظهرت النتائج أن نظم تمويل البحث العلمي لا تزال في معظمها غير مرتبطة بنظم تقييم الأداء البحثي، حيث يُمنح التمويل وفق اعتبارات مؤسسية عامة لا وفق مخرجات قابلة للقياس.

كما كشفت المؤشرات ضعف آليات ضمان النزاهة البحثية، وغياب الربط المنهجي بين نتائج التقييم وتصحيح.

#### • النتائج المرتبطة بالنماذج والمعايير الدولية

بين التحليل المقارن أن الأطر الدولية (UNESCO.OECD، البنك الدولي) تؤكد على استقلالية البحث العلمي، وربط التمويل بالأداء، وتكامل السياسات مع نظم التقييم، إلا إن نقل هذه النماذج إلى السياق العربي يتم غالبًا بصورة انتقائية شكلية، دون تكييف مؤسسي حقيقي يأخذ في الاعتبار الخصوصيات التنظيمية والتشريعية.

- ثانيًا: مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات والأهداف:-

تؤكد النتائج ما ذهبت إليه الأدبيات العربية والدولية من أن مشكلة حوكمة البحث العلمي ليست في غياب المبادئ، بل في ضعف التفعيل المؤسسي. وتتسق هذه النتائج مع ما أشارت إليه الدراسات إلى أن فعالية الحوكمة تتطلب:

تمييزاً واضحاً بين حوكمة الجامعات وحوكمة البحث العلمي، استقلالاً نسبياً للهيكل البحثية، ونظم تمويل وتقييم مترابطة سببياً.

#### ● الإطار التقييمي المقترح :-

حيث توصلنا إلى أن الإطار التقييمي المقترح أداة تفسيرية ومعيارية تهدف إلى: إعادة ضبط العلاقة بين السياسات، والهيكل، والتمويل، والتقييم، تحويل الحوكمة من خطاب معياري إلى ممارسة قابلة للقياس، دعم اتخاذ القرار البحثي المستند إلى الأدلة.

#### ■ التوصيات :

في ضوء ما سبق، توصي الدراسة بما يلي:

1. تبني إطار وطني/مؤسسي مستقل لحوكمة البحث العلمي، منفصل مفاهيمياً وإجراءياً عن حوكمة الجامعات.
  2. إعادة هيكلة الهياكل البحثية بما يضمن وضوح الصلاحيات والاستقلالية المقيدة بالمساءلة.
  3. ربط التمويل البحثي بنظم تقويم أداء واضحة تجمع بين المؤشرات الكمية والنوعية.
  4. تعزيز النزاهة البحثية من خلال لجان مستقلة وآليات مراجعة شفافة.
- تكييف الأطر الدولية بما يتلاءم مع السياق التشريعي والمؤسسي العربي، بدل استنساخها الشكلي.

## ■ المراجع :-

## ● أولاً : المراجع العربية :-

- الشباطات، م. (2018). معالجة نظرية لمفهوم حوكمة الجامعات وأثرها في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الجامعات العربية. مجلة العلوم التربوية، 10(2)، 45-68.
- العامري، م. م. (2018). الحوكمة الجامعية في ظل المخاطر السياسية وعدم الاستقرار المؤسسي. مجلة الإدارة التعليمية، 6(1)، 77-102.
- الحدادي، ع.، والعزيزي، م. (2019). تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الخاصة والحكومية وأثرها على الأداء المؤسسي. مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية، 12(3)، 133-158.
- القحطاني، س. (2019). حوكمة الجامعات وتحقيق الميزة التنافسية في ضوء رؤية 2030. المجلة العربية للإدارة، 39(4)، 211-234.
- شرف، ع. (2020). تكامل الحوكمة الأكاديمية وحوكمة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي العربية. مجلة دراسات تربوية، 14(2)، 89-118.
- عبد الله، د. (د.ت.). دور حوكمة الجامعات في مواجهة التحديات المؤسسية. دار الفكر الجامعي.
- مجموعة باحثين. (2021). الشفافية والمساءلة في إدارة البحث العلمي بالجامعات العربية. المجلة العربية للبحث العلمي، 5(1)، 1-27.
- المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي. (2020). تقارير ضمان الجودة في التعليم العالي العربي. صنعاء: المجلة العربية لضمان الجودة.
- غنيم، م.، وآخرون. (2021). حوكمة البحث العلمي: الفجوة بين السياسات المعلنة والتطبيق الفعلي. مجلة الإدارة الجامعية، 8(2)، 55-84.

## ● ثانياً: المراجع الدولية

- Aagaard, K., & Schneider, J. W. (2016). Research funding and governance: New challenges for research management. *Science and Public Policy*, 43(1), 1-15. <https://doi.org/10.1093/scipol/scv038>
- Benner, M., & Sandström, U. (2017). Institutionalizing the triple helix: Research governance in universities. *Research Policy*, 46(4), 691-703. <https://doi.org/10.1016/j.respol.2017.03.011>

org/10.1016/j.respol.2017.02.002

- Ferlie, E., Musselin, C., & Andresani, G. (2008). The steering of higher education systems: A public management perspective. *Higher Education*, 56(3), 325–348. <https://doi.org/10.1007/s10734-008-9125-5>
- Gläser, J. (2014). How does governance change research? *Research Policy*, 43(3), 493–502. <https://doi.org/10.1016/j.respol.2013.12.001>
- Kivyk, S., & Lepori, B. (2010). Research governance in universities. *Higher Education Policy*, 23(3), 353–372. <https://doi.org/10.1057/hep.2010.6>
- Lepori, B. (2016). Research governance and the dynamics of change. *European Journal of Higher Education*, 6(2), 142–156. <https://doi.org/10.1080/21568235.2016.1157894>
- Marginson, S. (2018). Higher education, economic inequality and social justice. *Higher Education*, 76(3), 429–448. <https://doi.org/10.1007/s10734-018-0266-1>
- Whitley, R. (2014). How do institutional changes affect scientific innovation? *Research Policy*, 43(6), 1091–1102. <https://doi.org/10.1016/j.respol.2014.02.005>

### ● ثالثاً: التقارير :

- الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي (2021). (ANQAHE). تقارير ضمان الجودة والحوكمة في الجامعات العربية. عمان.
- وزارة التعليم العالي الأردنية. (2025). وثائق سياسات البحث العلمي وضمان الجودة. عمان.
- المركز الوطني للبحوث - السودان. (2021). تقرير واقع البحث العلمي وحوكمته. الخرطوم.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2003). *Governance of public research: Toward better practices*. OECD Publishing.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2015). *Public research institutions: Mapping sector trends*. OECD Publishing.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2018). *Performance-based funding for public research*. OECD Publishing.
- UNESCO. (2021). *Reimagining our futures together: A new social contract for education*. UNESCO Publishing.

- UNESCO. (2022). *Science, technology and innovation policies for sustainable development*. UNESCO Publishing.
- World Bank. (2010). *Higher education governance and financing*. World Bank Publications.

# إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية وتأثيرها على جودة المراجعة

دراسة ميدانية على مكاتب المحاسبة والمراجعة داخل مدينة طرابلس

■ أ. محمد علي زرقون\*

● تاريخ استلام البحث 2026/01/11م ● تاريخ قبول البحث 2026/03/08م

● DOI <https://doi.org/10.5281/zenodo.20030450>

■ **المستخلص:**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى إدراك المراجعين القانونيين في مدينة طرابلس لأهمية استخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية، وتحليل أثر هذا الإدراك على جودة عملية المراجعة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من خلال استبانة وُزعت على عينة مكونة من (65) مراجعاً قانونياً، استُرد منها (59) استبانة صالحة للتحليل بنسبة استجابة بلغت (90.8%).

أُجري تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجعين لأهمية الحوسبة السحابية وجودة المراجعة، حيث بلغت قيمة ( $T=7.50$ ) عند مستوى دلالة ( $p<0.001$ ) وبمستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ). كما بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.57) وبوزن نسبي قدره (71.4%)، مما يشير إلى مستوى إدراك مرتفع نسبياً. وأوضحت النتائج تفوق متغيري دقة التقارير وكفاءة الإجراءات بوزن نسبي بلغ (72.4%)، مع تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ (0.939).

● **الكلمات المفتاحية:** الحوسبة السحابية، المراجعون القانونيون، جودة المراجعة.

\* باحث أكاديمي E-mail: 1985zargoun@gmail.com

ISSN 7034-3080 (Online)  
ISSN 2616-5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.



# Legal Auditors' Awareness of the Importance of Cloud Computing Usage and Its Impact on Audit Quality: A Field Study in Tripoli City

■ Mohammad Ali A. Zargoun<sup>1</sup> \*

## ■ Abstract:

This study aims to measure the level of legal auditors' awareness in Tripoli City regarding the importance of cloud computing and to examine its impact on audit quality. A descriptive-analytical approach was employed, and data were collected through a questionnaire distributed to a sample of 65 legal auditors, of which 59 valid responses were received, representing a response rate of 90.8 %.

The data were analyzed using SPSS, and the results revealed a positive and statistically significant relationship between auditors' awareness of cloud computing and audit quality, with a (T) value of 7.50 at a significance level of ( $p < 0.001$ ) and ( $\alpha \leq 0.05$ ). The overall mean score reached 3.57, with a relative weight of 71.4 %, indicating a relatively high level of awareness.

Furthermore, the dimensions of report accuracy and procedural efficiency achieved the highest relative weight (72.4%). The research instrument demonstrated high reliability, with a Cronbach's alpha coefficient of (0.939).

● **Key words:** Cloud computing, legal auditors, audit quality.

\* Academic researcher

## ■ المقدمة:

يشهد العصر الحالي تطورات علمية وتقنية متسارعة أثرت بشكل مباشر على أساليب عمل المنظمات، ولا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات. وفي هذا الإطار، برزت الحوسبة السحابية كأحد الحلول التقنية الحديثة التي أسهمت في تطوير أساليب تخزين البيانات وإدارتها، من خلال إتاحة الوصول إليها ومعالجتها عبر خوادم خارجية في أي وقت وبكلفة أقل مقارنة بالأنظمة التقليدية (حسن، 2020). وتعدُّ هذه التقنية من أبرز مخرجات التحول الرقمي، لما توفره من مزايا تسهم في تحسين جودة الأداء وكفاءة إنجاز المهام وتقليل الوقت والجهد والتكلفة (تخريبن وبوخرص، 2022؛ علام، 2023).

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن الحوسبة السحابية تمثل خيارًا استراتيجيًا لمواكبة متطلبات العصر الرقمي، في ظل محدودية كفاءة الأنظمة التقليدية (مجدوب وزباني، 2020)، بل اعتبرها بعض الباحثين من أهم التقنيات المؤثرة في مختلف القطاعات (حسن، 2021). ومع ذلك، لا يزال مستوى تبني التقنيات الرقمية في ليبيا متواضعًا، حيث أظهر مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية لعام 2022 الصادر عن لجنة الإسكوا تأخر ترتيب ليبيا في مجال تطوير الخدمات الرقمية (الإسكوا، 2023).

وفي ظل هذا الواقع، فرضت تكنولوجيا المعلومات تحديات جديدة على مهنة المراجعة الخارجية، مما أدى إلى التحول من الأساليب التقليدية إلى أساليب مراجعة حديثة تعتمد على استخدام التكنولوجيا، وظهر ما يُعرف بمراجعة الأنظمة المحوسبة، التي حظيت باهتمام متزايد بعد صدور المعايير المهنية المنظمة لها (بوزيدي وعوادي، 2020؛ الشنطي، 2011).

ونظرًا لأهمية توظيف الحوسبة السحابية في بيئة المراجعة، أصبح من الضروري أن تتجه مكاتب المراجعة إلى تبني هذه التقنية لما لها من دور في تعزيز كفاءة المراجع الخارجي وتحسين جودة المراجعة، الأمر الذي يشكل محور هذه الدراسة التي تسعى إلى قياس إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية وأثره على جودة المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة داخل مدينة طرابلس.

## ■ الدراسات السابقة:

1. دراسة قطب (2025) مدى فاعلية استخدام المراجعين الداخليين للحوسبة السحابية في قياس المخاطر الائتمانية بالبنوك المصرية:

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الاعتماد على الحوسبة السحابية في تحسين قياس المخاطر الائتمانية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود توافق بين المراجعين الداخليين والإدارة المالية والأكاديميين حول الدور الإيجابي للحوسبة السحابية في دعم المراجعة القائمة على المخاطر. وأوصت الدراسة بضرورة تبني مشروع انتقال منظم إلى الحوسبة السحابية وفق إطار حوكمة لتكنولوجيا المعلومات، مع التأكد من موثوقية مزودي الخدمات.

2. دراسة الميهي وآخرون (2024) دور منهجية مراجعة تقنيات الحوسبة السحابية في تحسين المراجعة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن متطلبات تفعيل دور مراقبي الحسابات في مراجعة تقنيات الحوسبة السحابية من حيث التخطيط والتنفيذ وضوابط التقرير، وأثرها على جودة عملية المراجعة. وأظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لهذه المتطلبات على جودة المراجعة ( $P\text{-value}=0.000 < 0.05$ )، باستخدام اختبار Kruskal-Wallis والانحدار الخطي المتعدد على عينة من مديري ماليين ومراقبين وأكاديميين مصريين. وأوصت الدراسة بتطوير منهجيات مراجعة متخصصة للحوسبة السحابية، مع تكثيف تدريب المراجعين على إجراءاتها وضوابط إعداد التقارير.

3. دراسة نشوان وآخرون (2023) أثر تطبيق الحوسبة السحابية على جودة الأداء المهني للمراجعين الخارجيين في فلسطين:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر استخدام الحوسبة السحابية على جودة الأداء المهني للمراجعين. وأظهرت النتائج أن الحوسبة السحابية تسهم في تعزيز حيادية المدقق، ورفع

مستوى ثقة العملاء، وزيادة مصداقية تقارير التدقيق. وأوصت الدراسة بتشجيع مكاتب التدقيق على تبني الحلول السحابية بما يعزز الشفافية والموضوعية.

#### 4. دراسة هنية (2023) تقييم مدى اعتماد المحاسبة السحابية في شركة سرت لإنتاج

##### وتصنيع النفط والغاز؛

هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى اعتماد المحاسبة السحابية والعوامل المؤثرة عليه، وتوصلت إلى أن سهولة الاستخدام، والموثوقية، والفائدة المتصورة تُعد من أبرز العوامل المؤثرة في قرار الاعتماد. وأوصت الدراسة بتعزيز برامج التدريب، وتحسين البنية التحتية للإنترنت، ووضع تشريعات لحماية البيانات، وتشجيع مزودي الخدمة المحليين.

#### 5. دراسة الفلاح وآخرون (2022) فرص وتحديات اعتماد المحاسبة السحابية في

##### شركتي المدار وليبيانا؛

هدفت الدراسة إلى تحديد الفرص والتحديات المرتبطة بتطبيق المحاسبة السحابية. وقد أظهرت النتائج وجود فرص لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، مقابل تحديات تتعلق بالأمن المعلوماتي ونقص الخبرة الفنية. وأوصت الدراسة بتطوير البنية التحتية التقنية، وتنظيم العلاقة مع مزودي الخدمة، وتنفيذ برامج تدريبية مكثفة.

#### 6. دراسة عمار وآخرون (2022) إدراك المصارف التجارية الليبية لأهمية المحاسبة السحابية؛

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى إدراك العاملين بالمصارف لأهمية الحوسبة السحابية، وتوصلت إلى وجود إدراك إيجابي لدى الموظفين مع توفر مؤهلات مبدئية لدعم التطبيق. وأوصت الدراسة بتعزيز الشراكات الفنية وتبادل الخبرات الدولية لدعم التطبيق الفعال.

#### 7. دراسة عباد وآخرون (2022) أثر الحوسبة السحابية على جودة الأداء المهني

##### لمراجعي الحسابات في اليمن؛

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الحوسبة السحابية على جودة الأداء المهني، وأثبتت

النتائج وجود أثر إيجابي دال إحصائياً للحوسبة السحابية على جودة الأداء. وأوصت الدراسة بتحديث البيئة المهنية لمراجعة الحسابات والحد من المخاطر المصاحبة لاستخدام التقنية.

#### 8. دراسة شرقي وآخرون (2022) إدراك المحاسب المالي في لأثر تقنية الحوسبة السحابية على المحاسبة؛

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى إدراك المحاسبين لخصائص الحوسبة السحابية، وأشارت النتائج إلى وجود معرفة محدودة ومواقف متحفظة نتيجة ضعف الممارسة العملية. وأوصت الدراسة بتكثيف برامج التوعية والتدريب العملي لتعزيز قدرات المحاسبين على تقييم فوائد ومخاطر التقنية.

#### 9. دراسة مولود وآخرون (2022) أثر استخدام الحوسبة السحابية على جودة أداء التدقيق؛

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحوسبة السحابية على جودة التدقيق، حيث توصلت إلى وجود تأثير إيجابي في تحسين إجراءات العمل الميداني، ورفع الكفاءة المهنية، وتقليل الزمن والتكلفة. وأوصت الدراسة بتبني الحوسبة السحابية في مكاتب التدقيق ووضع معايير مهنية مناسبة.

#### 10. دراسة حسن وآخرون (2021) أثر تطبيق الحوسبة السحابية على تقارير المراجع بشأن استمرارية المنشأة؛

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الحوسبة السحابية على تقارير الاستمرارية، وأظهرت النتائج أن الحوسبة السحابية تحسن إجراءات المراجعة بمراحلها المختلفة وتقلل التكاليف والجهد المبذول. وأوصت الدراسة بتشجيع مكاتب المراجعة على استخدام التطبيقات السحابية المدعومة بضوابط رقابية مناسبة.

11. دراسة حسن (2020) الحوسبة السحابية وتأثيرها على مهنة المراجعة الخارجية في مصر؛

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر استخدام الحوسبة السحابية على المراجعة الخارجية، وأظهرت النتائج أنها تسهم في تعزيز دقة المراجعات وتسريع الإجراءات وتقليل التكاليف التشغيلية. وأوصت الدراسة بتدريب العاملين واعتماد الحلول السحابية المناسبة.

12. دراسة الشمراني وآخرون (2019) أثر الحوسبة السحابية على المراجعة الخارجية في المملكة العربية السعودية؛

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الحوسبة السحابية على كفاءة المراجعة الخارجية، وأثبتت النتائج وجود أثر إيجابي في تبسيط الإجراءات وزيادة الكفاءة وتقليل المخاطر المتعلقة بتخزين البيانات. وأوصت بوضع معايير مهنية خاصة بالتعامل مع البيانات السحابية وتوسيع برامج تدريب المراجعين.

13. دراسة سمرة (2019) أثر الحوسبة السحابية على فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية؛

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير الحوسبة السحابية على نظم الرقابة الداخلية، حيث أشارت النتائج إلى وجود قصور في فعالية النظم الحالية، مع إمكانية تعزيز الرقابة والحد من الفساد من خلال اعتماد آليات سحابية مدعومة بحوكمة وتشريعات قوية. وأوصت الدراسة بتقوية الإطار القانوني والحوكمة لدعم تطبيق الحوسبة السحابية.

#### ● الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يُلاحظ وجود اتساق عام في النتائج التي أكدت الأثر الإيجابي لتطبيق الحوسبة السحابية على جودة المراجعة والأداء المحاسبي، خاصة من حيث تحسين الكفاءة، وتقليل الوقت والتكلفة، ورفع جودة الأداء المهني (حسن،

الشمراي، مولود، نشوان، عباد). كما أجمعت غالبية الدراسات على أن أبرز التحديات المرتبطة بتطبيق الحوسبة السحابية تتمثل في مخاطر أمن البيانات، وضعف البنية التحتية التكنولوجية، ونقص الخبرات والتدريب المتخصص (الفلاح، هنية، شرقي).

ورغم تنوع البيئات الجغرافية والقطاعات التي تتأولتها تلك الدراسات، إلا إنها لم تركز بصورة مباشرة على فئة المراجعين القانونيين بوصفهم مجتمعًا بحثيًا مستقلًا، إذ انصبت معظمها على مؤسسات مصرفية، أو شركات اتصالات ونفط، أو بيئات مهنية في دول عربية أخرى.

وفي هذا السياق، تتميز الدراسة الحالية بتركيزها الميداني على قياس إدراك المراجعين القانونيين لأهمية الحوسبة السحابية وتأثيرها على مهنة المراجعة، بما يسهم في سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات العربية المرتبطة بتطبيقات الحوسبة السحابية في مجال المراجعة.

#### ■ مشكلة وأسئلة الدراسة:

تواجه مهنة المراجعة اليوم العديد من التحديات في ظل التطورات التكنولوجية السريعة، حيث لا يزال بعض المراجعين القانونيين يفضلون الاعتماد على الأساليب التقليدية بدلاً من تبني التقنيات الحديثة مثل التأكيدات الإلكترونية، وذلك نتيجة نقص الخبرة التقنية والمخاوف من مخاطر المعاملات الإلكترونية كاحتمالية القرصنة أو التلاعب بالبيانات (المنوي، 2021).

ومع تزايد حجم البيانات والحاجة إلى إصدار التقارير المالية بسرعة، أصبحت الأساليب التقليدية غير كافية، مما يفرض على المراجعين تطوير مهاراتهم وتبني أدوات حديثة، وعلى رأسها الحوسبة السحابية التي تتيح تخزين ومعالجة البيانات وفق معايير محددة مع سهولة الوصول إليها من أي مكان وفي أي وقت، وانخفاض التكاليف، واستقلالية الاستخدام (عيسى، 2020).

ويبرز دور المراجعين القانونيين اليوم ليس فقط في إصدار رأي فني محايد، بل أيضًا في مراجعة الأنظمة السحابية لضمان حماية البيانات ومنع التلاعب بالمدخلات، بما يعزز

موثوقية ودقة التقارير المالية. ومع ذلك، أظهرت دراسة (Tarmidi et al. (2014 وجود فجوة معرفية لدى المراجعين فيما يتعلق بإدراك أثر الحوسبة السحابية على المراجعة، وهو ما قد يؤثر على قدرتهم في تقييم المخاطر المرتبطة بهذه التقنية.

وبناءً على ما سبق، يتضح وجود قصور في إدراك المراجعين القانونيين الليبيين للحوسبة السحابية واستخداماتها في المراجعة، ولم يتم تناول هذا الموضوع مسبقاً في البيئة الليبية. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس:

- ما طبيعة العلاقة بين إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية وجودة المراجعة؟

#### ● التساؤلات الفرعية:

1. ما طبيعة العلاقة بين إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية وتقليل الأخطاء والمخاطر في عمليات المراجعة؟
2. ما طبيعة العلاقة بين إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية ودقة وموثوقية التقارير المالية؟
3. ما طبيعة العلاقة بين إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية وكفاءة إجراءات المراجعة؟

#### ● الفرضية الرئيسية:

$H_1$ : توجد علاقة تأثير بين إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية وجودة المراجعة، من خلال (تقليل الأخطاء والمخاطر، وزيادة دقة وموثوقية التقارير المالية، ورفع كفاءة إجراءات المراجعة).

#### الفرضيات الفرعية:

H<sub>1.1</sub>: توجد علاقة بين إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية وتقليل الأخطاء والمخاطر في عمليات المراجعة.

H<sub>1.2</sub>: توجد علاقة بين إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية وزيادة دقة وموثوقية التقارير المالية.

H<sub>1.3</sub>: توجد علاقة بين إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية ورفع كفاءة إجراءات المراجعة.

#### ■ أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي: قياس مستوى إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية، وتحليل علاقتها بجودة المراجعة في ضوء أبعادها المختلفة.

#### ● الأهداف الفرعية:

1. التعرف على مستوى إدراك المراجعين القانونيين لأهمية وفوائد استخدام الحوسبة السحابية في مجال المراجعة.
2. تحليل العلاقة بين إدراك المراجعين القانونيين لاستخدام الحوسبة السحابية وتقليل الأخطاء والمخاطر في عمليات المراجعة.
3. قياس العلاقة بين إدراك المراجعين القانونيين لاستخدام الحوسبة السحابية ودقة وموثوقية التقارير المالية.
4. تقييم العلاقة بين إدراك المراجعين القانونيين لاستخدام الحوسبة السحابية وكفاءة إجراءات المراجعة.
5. اقتراح مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز تبني واستخدام الحوسبة السحابية في مهنة المراجعة.

### ■ أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من بعدين رئيسيين: العلمي والعملي، وذلك على النحو الآتي:

#### ● أولاً: الأهمية العلمية

تُعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة في البيئة الليبية - حسب علم الباحث - التي تتأولت إدراك المراجعين القانونيين لأهمية الحوسبة السحابية وأثرها على جودة المراجعة، مما يساهم في سد فجوة معرفية في الأدبيات المحاسبية المحلية.

وتُثري الدراسة الإطار النظري بتحليل العلاقة بين استخدام الحوسبة السحابية ومؤشرات جودة المراجعة، مع تقييم المخاطر المرتبطة بهذه التقنية في بيئة المراجعة، وإبراز دور المراجع القانوني في التعامل معها والحد من آثارها.

كما تفتح الدراسة آفاقاً بحثية جديدة تستهدف تطبيقات الحوسبة السحابية في المحاسبة والمراجعة، خاصة في البيئات النامية، مما يدعم تطوير المعرفة العلمية ومواكبة التحول الرقمي العالمي.

#### ● ثانياً: الأهمية العملية

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في تعزيز وعي المراجعين القانونيين والجهات المهنية بأهمية الحوسبة السحابية وإمكاناتها في تحسين كفاءة وجودة أعمال المراجعة.

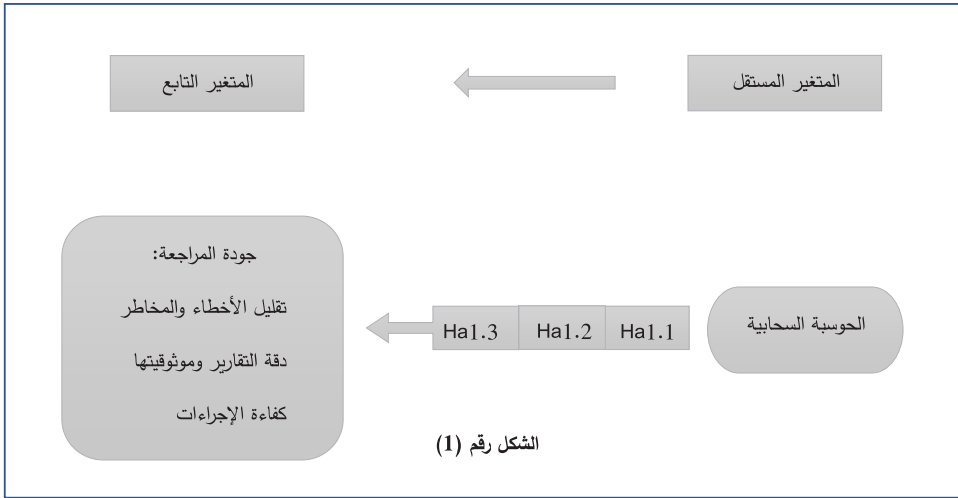
وتوفر نتائج الدراسة مؤشرات عملية يمكن الاستناد إليها لتطوير السياسات والإجراءات الداعمة لتبني الحوسبة السحابية في منظومات المراجعة، مما يساهم في تحسين الأداء المهني، وخفض التكاليف، ورفع جودة التقارير المالية.

كما تساهم الدراسة في دعم جهود التحول الرقمي المؤسسي والحكومي في ليبيا من خلال توصيات عملية لتطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز مهارات العاملين في مواجهة متطلبات التقنية الحديثة، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية

## ■ أنموذج الدراسة:

يوضح نموذج الدراسة العلاقة بين إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية بوصفه متغيراً مستقلاً، وجودة المراجعة بوصفها متغيراً تابعاً، ممثلة في أبعادها الثلاثة:

(تقليل الأخطاء والمخاطر، دقة وموثوقية التقارير المالية، كفاءة إجراءات المراجعة).



الشكل رقم (1)

المراجع والدراسات التي تم الاعتماد عليها

المتغيرات

(سويدان، 2024) (Al-Malahmeh, 2022)

المتغير المستقل  
الحوسبة السحابية

(أبو ستالة، 2021)

المتغير التابع  
جودة المراجعة

يوضح أنموذج الدراسة العلاقة المنهجية بين المتغيرين بالاستناد إلى الدراسات التالية:

● المصدر: إعداد وتصميم الباحث

## ■ الإطار النظري:

### ● أولاً: الحوسبة السحابية

تُعَدُّ الحوسبة السحابية مصطلحًا يشير إلى الموارد والأنظمة الحاسوبية المتاحة عند الطلب عبر شبكة الإنترنت، والتي تقدِّم مجموعة متكاملة من الخدمات دون التقيد بالموارد المحلية، بهدف تيسير استخدام التقنيات للمستفيدين. وتشمل هذه الخدمات مساحات تخزين للبيانات، والنسخ الاحتياطي، والمزامنة الذاتية، بالإضافة إلى قدرات معالجة برمجية، وجدولة مهام، وخدمات البريد الإلكتروني والطباعة عن بُعد. ويتيح الاتصال بالشبكة للمستخدم التحكم في هذه الموارد عبر واجهات برمجية بسيطة تُسهِّم في تبسيط العمليات التشغيلية (الشمرواني، 2019).

ويعرف الشمرواني (2019) الحوسبة السحابية بأنها تكنولوجيا متطورة تقوم على نقل عمليات المعالجة ومساحات التخزين من جهاز المستخدم إلى ما يُعرف بـ (السحابة) وهي خوادم متاحة عبر الإنترنت. فتنقل البرمجيات من منتجات تُتَبَّح محليًا إلى خدمات تُقدِّم عند الطلب دون حاجة المستخدم لخبرات تقنية متخصصة. وتُقدِّم هذه الخدمات عبر أجهزة متعددة مثل الهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب، وبمستويات عالية من الأمان والجودة، ما يقلل التكاليف ويسهّل الوصول إلى المعلومات في أي زمان ومكان؛ بحيث يقتصر دور جهاز العميل على كونه نافذة لاسترداد البيانات والمعلومات بسهولة ويسر.

حدد المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا (NIST) أربعة نماذج رئيسية للحوسبة السحابية:

الحوسبة السحابية العامة: بنية تحتية توفر موارد الحوسبة عبر الإنترنت لعملاء متعددين (أفراد أو شركات أو مؤسسات).

الحوسبة السحابية الخاصة: خدمات مخصصة لعملاء محددين، تستأجر من عميل واحد تحت سيطرته الكاملة.

الحوسبة السحابية المجتمعية: بنية تحتية لمجتمع محدد يشترك في مصالح وسياسات مشتركة.

الحوسبة السحابية الهجينة: مزيج بين الخصائص العامة والخاصة والمجتمعية في خدمة واحدة (بن سعيد وعبد الرحيم ومخولف، 2018).

#### ● مزايا الحوسبة السحابية

الوصول الفوري إلى البيانات: يمكن للمستخدمين الاطلاع على المعلومات المالية في الوقت الحقيقي من أي جهاز متصل بالإنترنت، مما يسهل العمل التعاوني ويعزز كفاءة العمليات المالية (Armbrust et al., 2010).

خفض التكاليف: تقلل الحوسبة السحابية من النفقات المرتبطة بالبنية التحتية التكنولوجية والصيانة، إذ تتحمل مقدمات الخدمة هذه النفقات بدلاً من العميل (Sultan, 2010).

التحديثات الدورية: توفر الخدمات السحابية تحديثات منتظمة للبرمجيات دون حاجة لتدخل المستخدمين، ما يضمن استخدام أحدث الإصدارات والميزات (Rittinghouse & Ransome, 2017).

أمان البيانات: تعتمد الخدمات السحابية بروتوكولات أمان متقدمة مثل التشفير والتحقق من الهوية لحماية البيانات من الاختراق والوصول غير المصرح به (Chen & Zhao, 2012).

#### ● تحديات تطبيق الحوسبة السحابية في المحاسبة والمراجعة

الاعتماد على الاتصال بالإنترنت: تتطلب الحلول السحابية اتصالاً مستقرًا بالإنترنت، وقد يمثل ذلك عائقًا في المناطق ذات البنية التحتية الضعيفة (Alshamaila et al., 2013).  
مخاوف الأمان والخصوصية: بالرغم من وجود بروتوكولات أمان، تبقى هناك

مخاوف بشأن حماية البيانات الحساسة من الهجمات الإلكترونية وسوء الاستخدام (Subashini & Kavitha, 2011).

التكامل مع الأنظمة القائمة: قد تواجه المؤسسات صعوبات في دمج الأنظمة السحابية الجديدة مع الأنظمة التقليدية القائمة، مما يستلزم جهودًا تقنية وإدارية لإتمام التكامل بنجاح (Dillon et al., 2010).

### ● ثانيًا: المراجعة القانونية

هي المراجعة التي يفرض القانون إجرائها، حيث تُلزم الشركات بتعيين مدقق حسابات خارجي مستقل للقيام بها دون أي قيود تفرضها الإدارة. وقد تناولت الأدبيات المحاسبية مفهوم المراجعة القانونية بعدة تعريفات، من أبرزها ما يلي:

هي المراجعة التي تفرضها التشريعات القانونية بهدف حماية حقوق المساهمين والهيئات الضريبية والمستثمرين، وضمان سلامة ودقة البيانات المحاسبية، إذ يحدد القانون عقوبات عند الإخلال بتعيين مدقق الحسابات، كما تجيز بعض القوانين للجهات الحكومية المختصة تعيين مدقق في حالات استثنائية (الرماحي، 2009).

تُعد المراجعة القانونية إجراءً إلزامياً، ويترتب على عدم القيام بها مخالفة قانونية تُعرض المنشأة للعقوبات المنصوص عليها في القوانين ذات العلاقة (نظمي والعزب، 2012).

هي المراجعة المطلوبة بموجب قوانين الشركات والضرائب وغيرها من التشريعات، ويجب أن تُنفذ دون أي قيود على نطاق عمل المدقق، وإلا ترتب على ذلك جزاءات قانونية (نور، 1992).

تُعرف كذلك بأنها المراجعة السنوية الإلزامية التي يقوم بها مدقق معتمد وتخضع لإشراف الجهات الرقابية، والتي اعتبرها بعض الباحثين جوهرية للحفاظ على سلامة الحسابات وموثوقية التقارير المالية (بوتين، 2003).

وبناءً على ما سبق، يعرف الباحث المراجعة القانونية بأنها المراجعة التي يُفرض

إجرائها بموجب القانون، وتشمل الفحص السنوي الإلزامي للحسابات المالية من قبل مراجع خارجي مستقل، بهدف حماية حقوق الأطراف ذات العلاقة كافة، وتعزيز مصداقية وعدالة البيانات والتقارير المحاسبية.

### ● ثالثاً: جودة المراجعة

عرفت جمعية المحاسبين الأمريكية جودة المراجعة بأنها إجراءات منظمة لجمع وتقييم القرائن بطريقة موضوعية بشأن أحداث اقتصادية لتحديد النطاق بين هذه القرائن ومعايير محددة مسبقاً وإيصال نتائج القوائم المالية للمستفيدين. وتتوقف على مجموعة من العوامل ومنها عملية التخطيط لعملية المراجعة، وقوة الاتصال بين المراجع والعميل، والخبرة المهنية (الجمهودي، 2019م، ص504).

### ● جودة المراجعة الخارجية

هي عبارة عن قدرة المراجع على منع التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، والتقارير عن تلك التحريفات عند حدوثها، كما تعكس قدرة المراجع على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين إدارة المشروع ومستخدمي القوائم المالية. ويترتب على تحقيق جودة المراجعة التحقق من أن القوائم المالية تتضمن معلومات موثوقة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية (علقامي، 2021، ص523).

### ● العوامل التي تؤثر في جودة المراجعة الخارجية

العوامل الإيجابية: التأهيل العلمي والعملية للمراجع، والوقت الذي يقضيه المراجع لتأدية عملية المراجعة، ومراجعة عمل المراجع في حد ذاته من قبل زملائه وهو يُسمى بفحص النظير.

أما العوامل التي تؤثر سلباً على جودة المراجعة: هي زيادة السنوات التي يراجع فيها المراجع حسابات نفس الشركة، وكذلك زيادة الأتعاب التي يتقاضاها المراجع من المنشأة محل المراجعة، بالإضافة إلى حدة المنافسة بين مكاتب المراجعة (موسى، 2017م، ص16).

## ■ الإطار العملي:

## ● مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين القانونيين العاملين في مكاتب المراجعة بمدينة طرابلس. وقد تم توزيع الاستبانة إلكترونياً على عينة عشوائية من أفراد المجتمع، حيث بلغ عدد الاستبانات المرسله (65) استبانة، استلم منها (59) استبانة مكتملة وصالحة للتحليل الإحصائي، بينما تم استبعاد (6) استبانات لعدم اكتمال البيانات، ليصبح حجم العينة المعتمد 59 مفردة والجداول التالية تبين الخصائص وسمات مجتمع الدراسة.

جدول رقم(1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

م	مدة مزاوله المكتب لنشاطه	العدد	النسبة المئوية %
1	أقل من 5 سنوات	14	23.7%
2	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	22	37.2%
3	من 10 إلى أقل من 15 سنة	11	18.6%
4	من 15 سنة فأكثر	12	20.3%
	المجموع	59	100 %
م	عدد العاملين في مكتب المراجعة	العدد	النسبة المئوية %
1	أقل من 5 موظفين	38	64.4%
2	من 5 إلى أقل من 10 موظفين	12	20.3%
3	من 10 إلى أقل من 15 موظفاً	7	11.8%
4	من 15 موظفاً فأكثر	4	6.7%
	المجموع	59	100 %

النسبة المئوية %	العدد	مدة مزأولة المكتب لنشاطه	م
النسبة المئوية %	العدد	المستوى الوظيفي	م
3.4 %	2	موظف	1
3.4 %	2	عضو	2
83.1 %	49	مدير مكتب	3
10.2 %	6	شريك في المكتب	4
100 %	59	المجموع	
النسبة المئوية %	العدد	المؤهل العلمي	م
-	-	دبلوم	1
22.0 %	13	بكالوريوس	2
44.1 %	26	ماجستير	3
33.9 %	20	دكتوراه	4
100 %	59	المجموع	
النسبة المئوية %	العدد	سنوات الخبرة في مجال المراجعة	م
16.9 %	10	أقل من 5 سنوات	1
35.6 %	21	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	2
28.8 %	17	من 10 إلى أقل من 15 سنة	3
18.6 %	11	من 15 سنة فأكثر	4
100 %	59	المجموع	

### ● جمع البيانات وأساليب المعاينة الإحصائية:

سعيًا لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في استكشاف إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية وتأثيرها على مهنة المراجعة، تم الاعتماد على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات، هما:

#### ● أولاً: المصادر الثانوية

تمثلت في مراجعة الدراسات السابقة، والمقالات العلمية، والرسائل الجامعية، والكتب المتخصصة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف بناء الإطار النظري والدعم العلمي لمتغيرات الدراسة.

#### ● ثانيًا: المصادر الأولية

تم جمع البيانات الأولية باستخدام الاستبانة كأداة رئيسية صُممت خصيصًا لأغراض الدراسة، بما ينسجم مع تساؤلاتها وفرضياتها. وقد اشتملت الاستبانة على جزئين رئيسيين:

● الجزء الأول: تتأول الخصائص العامة والمهنية لأفراد عينة الدراسة، وخصائص مكاتب المراجعة، مثل المؤهل العلمي، التخصص، الموقع الوظيفي، مدة مزاولته المكتب لنشاطه، وعدد العاملين به.

الجزء الثاني: حُصص لقياس أثر إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية على جودة المراجعة ويتكون من (21) فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد كما يلي:

الجدول رقم (2) ابعاد تأثير الحوسبة السحابية على جودة المراجعة

عدد الفقرات	البعاد
7	البعاد الأول تقليل الأخطاء والمخاطر في عمليات المراجعة.

عدد الفقرات

البعد

7

البعد الثاني زيادة دقة وموثوقية التقارير المالية.

7

البعد الثالث كفاءة إجراءات المراجعة ودورها في تحسين الجودة.

21

المجموع

## ● أسلوب القياس والتحليل الإحصائي

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، حيث أعطيت الدرجات من (1) إلى (5) حسب مستوى الموافقة، وتم تفرغ البيانات وترميزها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS، مع تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج.

الجدول رقم (3) اختبار مقياس الاستبانة ليكرت الخماسي

مستوى الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
----------------	----------------	-----------	-------	-------	------------

5

4

3

2

1

الدرجة

## ■ صدق ثبات اداة الدراسة:

لضمان جودة أداة الدراسة وموثوقية نتائجها، تم التحقق من صدق وثبات الاستبانة من خلال مرحلتين أساسيتين:

## ● أولاً: صدق أداة الدراسة

## 1. الصدق من وجهة نظر المحكمين (صدق المحتوى/الظاهر):

تمت صياغة فقرات الاستبانة بما يتوافق مع الإطار النظري ومحاور الدراسة. وبعد إعدادها بصورتها الأولية، عُرضت على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة، وذلك لإبداء آرائهم حول وضوح الفقرات، ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة. وبناءً على ملاحظاتهم، أُجريت التعديلات اللازمة، واستقرت الاستبانة في صورتها النهائية المعتمدة للتوزيع الورقي والإلكتروني.

## 2. الصدق البنائي:

تم حساب الصدق البنائي لمحاور الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين محاور الاستبانة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4) الصدق البنائي لمحاور الاستبانة

البعده	معامل الارتباط	قيمة « sig »	الدلالة
البعده الأول تقليل الأخطاء والمخاطر .	0.42	0.002	دالة
البعده الثاني زيادة دقة وموثوقية التقارير المالية.	0.38	0.008	دالة
البعده الثالث كفاءة إجراءات المراجعة .	0.35	0.012	دالة

● المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

## ● ثانياً: ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة. وتعد قيم معامل ألفا مؤشراً

معتمداً على مدى موثوقية الأداة وقدرتها على تحقيق نتائج متسقة، وقد أظهرت النتائج، كما هو موضح في الجدول (5) تمتع الاستبانة بدرجة ثبات مناسبة لأغراض الدراسة.

#### الجدول رقم (5) معامل ألفا كرو نباخ لمحاور الاستبانة

كرو نباخ $\alpha$	البعد
0.734	البعد الأول تقليل الأخطاء والمخاطر في عمليات المراجعة.
0.915	البعد الثاني زيادة دقة وموثوقية التقارير المالية.
0.866	البعد الثالث كفاءة إجراءات المراجعة ودورها في تحسين الجودة.
0.939	المجموع الكلي

● المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات باستخدام معادلة ألفا كرو نباخ جاءت قريبة من الواحد الصحيح، مما يدل على ثبات أداة الدراسة ودلالاتها الإحصائية، وهي ضمن الحدود المقبولة علمياً وفقاً لـ (Sakrane (2010).

#### ● الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، مع اعتماد أساليب إحصائية مناسبة لأهداف الدراسة، تشمل: الإحصاءات الوصفية (التكرارات والنسب المئوية) لوصف خصائص العينة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل اتجاهات الاستجابات على مقياس ليكرت، ومعامل ألفا كرو نباخ للتحقق من ثبات الاتساق الداخلي

لأداة الاستبيان، واختبار (One-Sample t-Test) لمقارنة متوسطات استجابات العينة بالقيمة المرجعية المحددة مسبقاً لكل بند من بنود الاستبيان.

وبالاعتماد على نظرية النهاية المركزية، وبما أن حجم العينة  $30 \leq$ ، اعتُبر توزيع متوسطات العينة مقارباً للتوزيع الطبيعي، وهو ما يبرر استخدام الاختبارات الإحصائية العملية في التحليل.

#### ● تحليل ومناقشة نتائج السؤال

ينص سؤال الدراسة على ما يلي:

ما طبيعة العلاقة بين إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية وجودة المراجعة؟

للإجابة عن سؤال الدراسة: "ما طبيعة العلاقة بين إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية وجودة المراجعة؟"، تم الاعتماد على اختبار ( $T$ ) للعينة الواحدة لتحليل اتجاه استجابات المشاركين، وذلك من خلال مقارنة المتوسطات الحسابية لاستجاباتهم بالقيمة المرجعية المعتمدة. ويهدف هذا التحليل إلى التعرف على مدى إسهام إدراك المراجعين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية في تعزيز جودة المراجعة.

وقد تم تقسيم جودة المراجعة إلى ثلاثة أبعاد تحليلية رئيسية، وهي:

- تقليل الأخطاء والمخاطر.
- زيادة دقة وموثوقية التقارير المالية.
- كفاءة إجراءات المراجعة.

جدول رقم (6) تحليل العلاقة بين استخدام الحوسبة السحابية وجودة المراجعة

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	تقليل الأخطاء والمخاطر .	3.47	0.56	6.42	69.4	3	مرتفعة
2	زيادة دقة وموثوقية التقارير المالية .	3.62	0.67	7.12	72.4	1	مرتفعة
3	كفاءة إجراءات المراجعة .	3.62	0.53	8.95	72.4	2	مرتفعة
	جودة المراجعة	3.57	0.59	7.50	71.4	-	مرتفعة

● المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

ويُوضح الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية لكل بعد، مما يعكس مدى اتفاق المراجعين على دور الحوسبة السحابية في تحسين هذه الجوانب الثلاثة من جودة المراجعة. أظهرت نتائج اختبار (One-Sample T) أن هناك علاقة إيجابية وواضحة بين إدراك المراجعين القانونيين لأهمية استخدام الحوسبة السحابية وجودة المراجعة، حيث بلغ المتوسط الكلي لجودة المراجعة 3.57 (وزن نسبي 71.4 %،  $T = 7.50$ )، ما يدلّ على مستوى موافقة مرتفع نسبياً لدى أفراد العينة. وقد كانت أبعاد جودة المراجعة الثلاثة - (1) تقليل الأخطاء والمخاطر، (2) زيادة دقة وموثوقية التقارير، (3) كفاءة إجراءات المراجعة - مرتفعة أيضاً بمتوسطات قريبة ومتقاربة، ما يعكس قناعة عامة بأهمية الحوسبة السحابية في تحسين مخرجات المراجعة.

جدول رقم (7) تحليل علاقة استخدام الحوسبة السحابية في تقليل الأخطاء والمخاطر

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	نسبة الأخطاء البشرية في إجراءات المراجعة منخفضة.	3.0678	0.98023	0.531	61.4%	7	متوسطة
2	تقل المخاطر التشغيلية أثناء فحص البيانات المالية.	3.3390	0.93974	2.771	66.8%	5	متوسطة
3	تدني نسبة الأخطاء الواردة في التقارير الختامية.	3.3898	0.87132	3.437	67.8%	4	مرتفعة
4	يُكتشف الخلل المحتمل في وقت مبكر من عملية المراجعة.	3.4576	0.85746	4.099	69.2%	3	مرتفعة
5	يتم تحديد المخاطر المرتبطة بالمعاملات بدقة عالية.	3.3051	1.02140	2.294	66.1%	6	متوسطة
6	تؤدي المعرفة الجيدة بمخاطر العمليات إلى قرارات مراجعة أكثر موضوعية.	3.7797	0.83186	7.199	75.6%	2	مرتفعة
7	يساهم التدريب الموجه للمراجعين في خفض معدلات الخطأ.	3.9322	0.78487	9.123	78.6%	1	مرتفعة
	جودة المراجعة	3.4673	0.55950	6.416	69.3%		مرتفعة

● المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (7) أن بُعد «تقليل المخاطر والأخطاء» سجل متوسطاً حسابياً بلغ 3.467، مع وزن نسبي يقارب 69.3% وقيمة  $T = 6.42$ ، ما يعكس درجة موافقة

مرتفعة من أفراد العينة على أهمية هذا البعد.

ويُظهر تحليل البنود أن التدريب الموجّه للمراجعين والمعرفة الجيدة بمخاطر العمليات سجلت أعلى أوزان نسبية، مما يشير إلى أن المشاركين يرون أن الاعتماد على التقنية وحدها لا يكفي لتحقيق الحد من الأخطاء والمخاطر، بل يشترط تطوير القدرات البشرية والمهنية لتحويل إمكانات الحوسبة السحابية إلى نتائج عملية ملموسة.

وتتوافق هذه النتائج مع الأدبيات السابقة التي أكدت أن تحقيق الفوائد التقنية يرتبط بوجود برامج تدريبية فعّالة وحوكمة مناسبة (عباد وآخرون، سمرة، حسن وآخرون).

جدول رقم (8) تحليل علاقة استخدام الحوسبة السحابية في زيادة دقة التقارير المالية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	تتميز التقارير الختامية بدرجة عالية من الدقة.	3.3729	0.82834	3.458	67.5 %	7	متوسطة
2	نعكس البيانات الواردة في التقارير مستوياً عالٍ من الموثوقية.	3.4915	0.77399	4.878	69.8 %	6	مرتفعة
3	توفر أدوات التحليل المتبعة نتائج مالية موثوقة.	3.5593	0.87634	4.902	71.2 %	4	مرتفعة
4	يرتبط الإلمام بالإجراءات المهنية بزيادة دقة التقارير.	3.5085	0.87834	4.447	70.2 %	5	مرتفعة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
5	يؤدي رفع مستوى الخبرة الفنية إلى إعداد تقارير أكثر اتساقاً ودقة.	3.8136	0.77625	8.050	٪ 76.3	1	مرتفعة
6	ينعكس الالتزام بالمعايير المهنية في جودة المخرجات المالية.	3.7797	0.69649	8.598	٪ 75.6	3	مرتفعة
7	تعكس الممارسات السليمة للمراجعة مستوى مرتفعاً من جودة التقارير.	3.7966	0.88629	6.904	٪ 75.9	2	مرتفعة
	جودة المراجعة	3.62	0.67	7.12	٪72.4		مرتفعة

● المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (8) أن بُعد «دقة ومصداقية التقارير» سجل متوسطاً حسابياً قدره 3.62، مع وزن نسبي 72.4٪ وقيمة  $T = 7.12$ ، مما يعكس موافقة مرتفعة من المشاركين على أثر هذا البعد.

ويُظهر تحليل البنود أن أعلى البنود مساهمة كانت رفع الخبرة الفنية، الالتزام بالمعايير المهنية، والممارسات السليمة للمراجعة، مما يشير إلى أن الحوسبة السحابية تعزز إمكانية الوصول إلى البيانات وتحليلها بشكل أسرع وأكثر اتساقاً، لكن تحقيق أقصى استفادة من هذه التقنية يتوقف على مهارات المراجع وكفاءته المهنية. بمعنى آخر، الحوسبة السحابية أداة داعمة، والمراجع المؤهل هو من يحوّل إمكاناتها إلى مخرجات دقيقة وموثوقة.

وتتوافق هذه النتائج مع دراسات سابقة أشارت إلى أثر استخدام الحوسبة السحابية على تحسين دقة وموثوقية التقارير المالية، منها (حسن، 2020؛ مولود وآخرون، 2022؛ الميهي وآخرون، 2024).

جدول رقم (9) تحليل العلاقة بين استخدام الحوسبة السحابية وكفاءة إجراءات المراجعة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	تسيير إجراءات المراجعة بكفاءة عالية وتحقيق إنجازاً أسرع.	3.7119	0.83151	6.576	٪ 74.2	2	مرتفعة
2	تتسم طرق الوصول إلى المعلومات باليسر والسرعة.	3.6610	0.54489	9.318	٪ 73.2	4	مرتفعة
3	يتحسن مستوى التعاون والتواصل بين أعضاء فريق المراجعة.	3.5424	0.65184	6.391	٪ 70.8	5	مرتفعة
4	يساهم التنظيم الاحترافي في تسريع إنجاز مهمات المراجعة.	3.5424	0.67778	6.147	٪ 70.8	6	مرتفعة
5	تتعرض فعالية الإجراءات على رفع مستوى جودة عملية المراجعة.	3.6780	0.70566	7.380	٪ 73.6	3	مرتفعة
6	يعكس أدائي المهني في المراجعة مستوى عالٍ من الرضا الوظيفي.	3.4576	0.77286	4.548	٪ 69.2	7	مرتفعة
7	يشعر العملاء بارتياح أكبر تجاه النتائج المقدمة.	3.7119	0.74396	7.350	٪ 74.2	1	مرتفعة
	جودة المراجعة	3.62	0.53	8.95	٪ 72.4		مرتفعة

● المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (9) أن بُعد «كفاءة إجراءات المراجعة» سجل متوسطاً حسابياً قدره 3.62، مع وزن نسبي 72.4٪ وقيمة  $T = 8.95$ ، مما يشير إلى موافقة مرتفعة من المشاركين على أثر هذا البعد في تعزيز جودة المراجعة.

ويُظهر تحليل البنود أن القيم العالية تدل على أن الحوسبة السحابية تسهم بشكل عملي في تسريع الإجراءات، تسهيل التعاون والوصول إلى الأدلة، وتوحيد الإجراءات الميدانية. ومع ذلك، يُبيّن تفاوت أوزان بعض البنود أن تحقيق الكفاءة المثلى مرتبط أيضاً بوجود إطار تنظيمي ومنهجي واضح يُطبّق داخل مكاتب المراجعة.

وتتوافق هذه النتائج مع نتائج دراسات سابقة، منها (مولود وآخرون، 2022؛ قطب، 2025)، التي أكدت أهمية دعم التحول الرقمي بالبنية التحتية المهنية والمنهجيات المنظمة لتحقيق أقصى استفادة من الحوسبة السحابية في تعزيز كفاءة الإجراءات.

### ■ النتائج والتوصيات

#### ● أولاً النتائج

أكدت نتائج الدراسة قبول الفرضية الرئيسية (H1) بوجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجعين القانونيين لأهمية الحوسبة السحابية وجودة المراجعة، حيث بلغ المتوسط الكلي 3.57 (انحراف معياري 0.59، وزن نسبي 71.4٪)، وقيمة  $T = 7.50$  عند مستوى دلالة  $p < 0.001$  ومعنوية  $\alpha \leq 0.05$ ، ما يعكس إدراكاً مرتفعاً نسبياً لدى المشاركين.

البعد الأول: تقليل الأخطاء والمخاطر المتوسط: 3.47، الوزن النسبي: 69.4٪

قبول الفرضية الفرعية  $T = 6.42$ ،  $H1.1$ :  $p < 0.001$

● البعد الثاني: دقة وموثوقية التقارير المالية المتوسط: 3.62، الوزن النسبي: 72.4٪

قبول الفرضية الفرعية  $T = 7.12$ ،  $H1.2$ :  $p < 0.001$

● البعد الثالث: كفاءة إجراءات المراجعة المتوسط: 3.62، الوزن النسبي: 72.4 %.

قبول الفرضية الفرعية  $p < 0.001, H1.3: T = 8.95$

تشير النتائج إلى أن الحوسبة السحابية قادرة على تعزيز الكفاءة والدقة، شرط توافر التدريب الموجه، الكفاءات الفنية، وإطار الحوكمة. كما أظهر تحليل الأداة ثباتًا عاليًا (0.939) =  $\alpha$ ، مع تفوق الأبعاد الثانية والثالثة على الأول من حيث الأثر.

#### ● التوصيات:

1. انطلاقًا من نتائج الدراسة (متوسط إدراك 71.4 %)، توصي الدراسة بما يلي:  
1. برامج تدريبية إلزامية: تنفيذ دورات بالتعاون مع الأكاديمية الليبية تركز على أدوات الحوسبة السحابية (Google Cloud, AWS) وإدارة المخاطر.
2. إطار حوكمة تقنية: اعتماد دليل مهني من هيئة المراجعين مستند إلى ISO 27001 لمراجعة الأنظمة السحابية.
3. معايير مراجعة سحابية: دمجها في المعايير الليبية مع تعزيز الشراكات المحلية لضمان دقة التقارير وكفاءة الإجراءات.
4. تعزيز البنية التحتية: دعم حكومي لشبكات الإنترنت واعتماد نماذج هجينة لتقليل المخاطر التقنية.
5. بحوث مستقبلية: توسيع نطاق الدراسة جغرافيًا لتشمل مناطق أخرى، وإجراء مقارنات بين المراجعين القانونيين والماليين لتعميق فهم التأثيرات.

#### ■ المراجع

##### ● أولاً: المراجع العربية

- أبو ستالة، أبو القاسم محمود. (2021). إدراك المراجع الخارجي الليبي بأهمية تطبيق المراجعة الإلكترونية في عملية المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين بمدينة طرابلس. مجلة

البحوث والدراسات الاقتصادية. الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - فرع درنة.

<http://www.lib.phid.edu.ly>

● الجمهودي، إيمان عبد الفتاح. (2019). دور العامل المؤثر على مراجعة الجودة في تحسين حوكمة الشركات: دراسة ميدانية. مجلة الدراسات المعاصرة، المجلد 5، العدد 6، 499-525.

<https://doi.org/10.21608/csj.2019.91032>

● الشمراني، ماجدة. عوض. (2019). أثر الحوسبة السحابية على عملية المراجعة الخارجية في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية.

<https://doi.org/10.33850/AJAHS.2019.44633>

● الشنطي، أيمن. محمد. نمر. (2011). دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات: دراسة تطبيقية على مكاتب التدقيق في المملكة الأردنية الهاشمية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (27)، 325-354.

● الفلاح، فاطمة مفتاح خليل ورفيع، فاطمة إبراهيم محمد. (2022). فرص وتحديات اعتماد الحاسبة السحابية في شركتي المدار وليبيانا للاتصالات: دراسة ميدانية. مجلة الاسكندرية للبحوث الحاسوبية، 6(3)، 81-104.

<https://doi.org/10.21608/aljalexu.2022.268622>

● الرماحي، نواف محمد عباس. (2009). مراجعة المعاملات المالية (الطبعة الأولى). الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

● المنوي، رويدا السيد علي. (2021). المراجعة عن بعد في ظل وسيط الحوسبة السحابية ومدى إيجابياتها لمستخدميها والمستفيدين من تقاريرها. مجلة البحوث المالية والتجارية، 22(1) - الجزء الثاني، 500-525.

<https://doi.org/10.21608/jsst.2020.51224.1174>

● المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي لغربي آسيا (الإسكوا). (2023). مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة. GEMS-2022.

<http://www.unescwa.org/ar/publications/>

مؤشر-نضوج-خدمات-حكومية-إلكترونية-نقالة-GEMS-2023

- الميهي، ريم. عادل،. البغدادي، رنا،. وشاهين، شهد. (2024). دور منهجية مراجعة تقنيات الحوسبة السحابية في تحسين جودة عملية المراجعة. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية.  
<https://search.mandumah.com/Record/1459524>
- بوتين، محمد. (2003). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بوزيدي، عبد الرؤوف، وعوادي، مصطفى. (2020). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة المراجعة الخارجية في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، 14(5)، 235-254.  
<https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/101144996/5/14/>
- بن سعيد، أمين، عبد الرحيم، نادية. ومخولوف، أحمد. (2018). مستقبل نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا الحوسبة السحابية. مجلة الميادين الاقتصادية، العدد 1، 8-20.
- تخربين، وليد، وبوخرص، أحمد أمين. (2022). واقع وآفاق التحول الرقمي لدى المصارف الإسلامية: دراسة حالة مصرف البلاد السعودي. مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، 4(1)، 150-165. <https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/789.165-150.195839/1/4/>
- حسن، سيدة أحمد. (2020). الحوسبة السحابية وتأثيرها على مهنة المراجعة الخارجية في مصر. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 6(01)، 154-884.  
<https://doi.org/10.21608/csj.2020.139236>
- حسن، حنان عبد المنعم مصطفى. (2021). أثر تطبيق الحوسبة السحابية على مدى تقرير المراجع عن استمرارية المنشأة في النشاط. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 5(3)، 393-456.  
<https://doi.org/10.21608/aljalexu.2021.206892>
- شرقي، يحيى، وبوركايب، محمد. (2022). إدراك المحاسب المالي لأثر تقنية الحوسبة السحابية على المحاسبة: دراسة ميدانية على عينة من المحاسبين الماليين في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 30(3)، 1-25.  
<https://asjp.cerist.dz/en/article/201072>
- شلقامي، حسن محمود حمد. (2021). تحليل آثار علاقات التداخل بين مكونات ومحددات جودة التقارير المالية ومكونات ومحددات جودة المراجعة الخارجية على تقييم كفاءة الإدارة في

تعظيم قدرات المنشأة: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مج. 2، ع. 1، ج. 2، ص ص. 523-597.

<https://search.emarefa.net/detail/BIM-1464428>

- سويدان، عروة خليل. (2024). أثر الحوسبة السحابية على جودة الخدمات المقدمة من قبل الحكومة الإلكترونية في الأردن. سلسلة الدراسات الاقتصادية وريادة الأعمال، 5(4)، 14-40.
- سمرة، ياسر. محمد، الرداد، عياد، والزهار، هاني. (2019). أثر الحوسبة السحابية على فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 10(1)، 187-213.

<https://doi.org/10.21608/JCES.2019.50407>

- عباد، محمد. محمود، والحليمي، سلطان. (2022). أثر الحوسبة السحابية في جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في الجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية. مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية، 47(47)، 188-220. <https://doi.org/10.69844/xb3t1g51>
- علام، ناهد. محمد. (2023). الحوسبة السحابية واستخداماتها في مجال الأرشفة في العصر الرقمي. مجلة كلية الآداب، 7(67)، 13-80.

<https://search.emarefa.net/detail/BIM-1525676>

- عمار، أحمد. الشريف، والمشري، أوحيدة. المشري. (2022). مدى إدراك المصارف التجارية الليبية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في مدينتي سرت ورأس لأنوف. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 9(2)، 135-161. <https://journals.misuratau.edu.ly/eps/ojs/index.php/eps/article/view/126>

- عيسى، ريهام مصطفى. (2020). دور الحوسبة السحابية في تفعيل التقويم الإلكتروني: دراسة ميدانية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 10(2)، 197-240.

<https://doi.org/10.21608/sjar.2020.100654>

- الفاضل، فاطمة. حمدي. (2022). أثر عوامل البيئة الداخلية في تطبيق المحاسبة السحابية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية الرافدين الجامعة.

<https://fezzanu.edu.ly/fusj/index.php/FUAJ/article/download/524339/>

- قطب، احمد . صبحي . محروس . (2025). مدى فاعلية استخدام المراجعين الداخليين لتكنولوجيا الحوسبة السحابية وتأثيرها على قياس المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية: دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات الإدارية، 43(1).

<https://doi.org/10.21608/jso.2024.291662.1304>

- مجدوب، خيرة، وزباني، عبد الحق. (2020). واقع إدراك المؤسسات الجزائرية لمنافع تبني الحوسبة السحابية: دراسة استطلاعية على عدد من المؤسسات والبنوك التجارية على مستوى ولاية تيارت. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(1)، 423-733.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/122455>

- موسى، علي محمد علي. (2017). دور التخصص المهني للمراجع في زيادة جودة عملية المراجعة وتخفيض مخاطر المراجعة. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 2.

- مولود، نازادار . عبدالحق،، وخوشنأو، نصرت. صابر. (2022). أثر استخدام الحوسبة السحابية على جودة أداء التدقيق: دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين ومراقبي الحسابات في أربيل. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 18(60)، 247-269.

- نشوان، إسكنر،، ورشوان، عبدالرحمن. (2023). أثر تطبيق الحوسبة السحابية على رفع كفاءة جودة الأداء المهني لمدقق الحسابات الخارجي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 20(3).

<https://doi.org/10.36394/jhss/205/3/>

- نظمي، إيهاب، والعزب، هاني. (2012). تدقيق الحسابات: الإطار النظري. الطبعة الأولى. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

- نور، أحمد. (1992). مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

- هنية، عبدالله. محمد . عبدالله. (2023). مدى تطبيق واعتماد المحاسبة السحابية في شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز (دراسة ميدانية). \*مجلة العلوم والبيئة\*، \*2\* (2)، 160-174.

<https://doi.org/10.21608/jcese.2023.203312.1016>

## ● ثانياً: المراجع الأجنبية

- Al-Malahmeh, H. (2023). The role of cloud computing in supporting decision making: Evidence from the banking industry. *International Journal of Data & Network Science*, 7(1).
- Tarmidi, M. D., Abdul Rashid, C. Z., Razie, B., & Abdul Rani, R. (2014). The awareness and adoption of cloud computing among accountants in Malaysia. *Social and Behavioral Sciences*, 164, 569–574. <https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2014.11.147>
- Armbrust, M., Fox, A., Griffith, R., Joseph, A. D., Katz, R., Konwinski, A., Lee, G., Patterson, D., Rabkin, A., Stoica, I., & Zaharia, M. (2010). A view of cloud computing. *Communications of the ACM*, 53(4), 50–58. <https://doi.org/10.1145/1721654.1721672>
- Chen, D., & Zhao, H. (2012). Data security and privacy protection issues in cloud computing. *2012 International Conference on Computer Science and Electronics Engineering*, 1, 647–651. <https://doi.org/10.1109/ICCSEE.2012.373>
- Dillon, T., Wu, C., & Chang, E. (2010). Cloud computing: Issues and challenges. In *2010 24th IEEE International Conference on Advanced Information Networking and Applications* (pp. 27–33). <https://doi.org/10.1109/AINA.2010.187>
- Rittinghouse, J. W., & Ransome, J. F. (2017). *Cloud computing: Implementation, management, and security* (2nd ed.). CRC Press.
- Sultan, N. (2010). Cloud computing for education: A new dawn? *International Journal of Information Management*, 30(2), 109–116. <https://doi.org/10.1016/j.ijinfomgt.2009.09.004>
- Subashini, S., & Kavitha, V. (2011). A survey on security issues in service delivery models of cloud computing. *Journal of Network and Computer Applications*, 34(1), 1–11. <https://doi.org/10.1016/j.jnca.2010.07.006>
- Alshamaila, Y., Papagiannidis, S., & Li, F. (2013). Cloud computing adoption by SMEs in the north east of England. *Journal of Enterprise Information Management*, 26(3), 250–275.
- Sekaran, U., & Bougie, R. (2010). *Research methods for business: A skill-building approach* (5th ed.). Haddington: John Wiley & Sons.

# دور المحاسبة عن الإنجاز في تعزيز الميزة التنافسية لدى الشركات الصناعية الليبية

(دراسة استطلاعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي)

■ ريهام موسى عبدالمجيد سكران \*

● تاريخ استلام البحث 2026/02/07م ● تاريخ قبول البحث 2026/03/28م

DOI <https://doi.org/10.5281/zenodo.20030514>

■ المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية لدور المحاسبة عن الإنجاز في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية. وتستند الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بدور هذا الأسلوب في تحسين جودة المنتجات وتنوعها، وإدارة الاختناقات وتحسين سرعة الاستجابة وتسليم المنتجات في الوقت المحدد، وأهمية استخدام مقاييس المحاسبة عن الإنجاز في دعم القرارات المتعلقة بالتكلفة والتسعير.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات من (59) عضو هيئة تدريس باستخدام استبيان مُهيكل. أظهرت اختبارات Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، مما استلزم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وتم تطبيق اختبار Wilcoxon لعينة واحدة لاختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت النتائج أن جميع محاور الدراسة تجاوزت القيمة المحايدة في مقياس ليكرت، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور الأول (4.02)، والثاني (4.07)، والثالث (3.99)، مع فروق ذات دلالة إحصائية ( $\text{Sig.} < 0.001$ )، مما يشير إلى وجود اتجاهات إيجابية قوية لدى أعضاء هيئة التدريس تجاه دور المحاسبة عن الإنجاز في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية.

وتُظهر النتائج أهمية هذا الأسلوب في رفع جودة المنتجات، وإدارة القيود الإنتاجية، وتحسين استغلال الموارد، واتخاذ قرارات التسعير، وهو ما يعزز الميزة التنافسية.

● الكلمات المفتاحية: المحاسبة عن الإنجاز، أهمية المحاسبة عن الإنجاز، الميزة التنافسية.

\* محاضر، قسم المحاسبة كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي E - mail: [rmsakran@gmail.com](mailto:rmsakran@gmail.com)

# The Role of Throughput Accounting in Enhancing Competitive Advantage in Libyan Industrial Companies

(An Exploratory Study from the Perspective of Faculty Members at the University of Benghazi)

■ Reham Mousa Abdelmajid Sakran \*

## ■ Abstract:

This study aims to examine the perceptions of faculty members in Libyan universities regarding the role of **Throughput Accounting** in enhancing the competitive advantage of industrial companies. The study focuses on three main dimensions: the role of this approach in improving product quality and variety, managing production bottlenecks and enhancing responsiveness and on - time delivery, and the importance of using throughput accounting measures to support cost and pricing decisions.

The study employed a descriptive - analytical approach, with data collected from (59) faculty members using a structured questionnaire. Normality tests (Kolmogorov–Smirnov and Shapiro–Wilk) indicated that the data were not normally distributed, necessitating the use of non - parametric statistical tests. The **One - Sample Wilcoxon Test** was applied to test the study hypotheses.

The results showed that all study dimensions exceeded the neutral midpoint on the Likert scale, with mean scores of (4.02) for the first dimension, (4.07) for the second, and (3.99) for the third, with statistically significant

\*Lecturer, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi

differences (**Sig. < 0.001**). This indicates strong positive perceptions among faculty members regarding the role of throughput accounting in enhancing the competitive advantage of industrial companies.

The findings highlight the importance of this approach in improving product quality, managing production constraints, optimizing resource utilization, and supporting pricing decisions, all of which contribute to strengthening competitive performance.

- **Keywords:** Throughput accounting; Importance of throughput accounting; Competitive advantage.

### 1.1 مقدمة

إن أهم ما يميز البيئة الصناعية الحالية هو التطورات السريعة والمستمرة التي أثرت على العملية الإنتاجية، حيث ازداد التوجه نحو استخدام نظم الإنتاج الحديثة المعتمدة على الأتمتة وتقليل دور العنصر البشري، الأمر الذي أسهم في تحسين جودة المنتجات وخصائصها ومواصفاتها، وزيادة القدرة على الابتكار في تقديمها، فضلاً عن انخفاض نسبة التالف. كما واكبت هذه التطورات ظهور عدد من المفاهيم الإدارية الحديثة مثل الإنتاج في الوقت المحدد (Just in Time - JIT). وإدارة الجودة الشاملة (Total Quality Management - TQM). ونظرية القيود (Theory of Constraints - TOC). وقد أدى الاعتماد على هذه النظم الحديثة إلى تغير هيكل التكاليف، حيث أصبحت تكلفة العمل المباشر تمثل نسبة منخفضة من إجمالي التكاليف، في حين ارتفعت نسبة التكاليف غير المباشرة (مؤمنة، 2004)

ونتيجة للتطورات الحاصلة في الأسواق، ازدادت حدة المنافسة بسبب تعدد البدائل المتاحة أمام المستهلكين، مما أفرز العديد من الصعوبات والتحديات التي تتمثل في القيود الداخلية والخارجية التي تعيق تحقيق الهدف الأساسي لمعظم الشركات، والمتمثل في تحقيق أداء متميز من خلال تسخير كافة الموارد المتاحة لتحقيق أقصى ربح ممكن. وعليه، فإن الوصول

إلى هذا الهدف يتطلب من الشركات تطوير نظم تكاليف ملائمة، وتقليص المخزون، وتحسين استغلال الموارد، إضافة إلى دراسة وتحليل القيود التي تواجهها على مختلف المستويات والعمل على إدارتها والسيطرة عليها. ويسهم هذا النهج في تعزيز القدرة التنافسية، بما ينعكس إيجاباً على الربحية الإجمالية لتلك الشركات (حمصي وآخرون، 2019)

وفي ظل هذه التطورات، أصبحت أساليب المحاسبة الإدارية ونظم التكاليف التقليدية غير قادرة على تلبية احتياجات الإدارة من المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، الأمر الذي أوجد ضرورة البحث عن أساليب ونظم أكثر كفاءة وفعالية في جمع وتحليل البيانات التكاليفية. ونتيجة لذلك ظهرت مجموعة من الأساليب الإدارية ونظم التكاليف الحديثة، وكانت المحاسبة عن الإنجاز (TA - Throughput Accounting) إحدى هذه الأساليب المتطورة، والمرتبطة بشكل خاص بالشركات التي تعمل في ظل بيئة تتسم بوجود موارد مقيمة (مهنا، 2022)

وقد نشأت المحاسبة عن الإنجاز في الأصل من نظرية القيود، التي تُعد من أنظمة التكاليف الحديثة نسبياً. وبالنظر إلى تأثير البيئة الصناعية في ليبيا بهذه التطورات، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف دور المحاسبة عن الإنجاز في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية.

## 1.2 الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع المحاسبة عن الإنجاز وعلاقتها بالأداء والميزة التنافسية، ويمكن عرض أبرزها على النحو الآتي:

أشارت دراسة (Anwarul Islam 2015) إلى أن تطور محاسبة الإنجاز مستمد من نظرية القيود، وناقشت إمكانية تطبيقها لتطوير الممارسات المحاسبية. واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة في إحدى شركات صناعة الغزل والنسيج الهندية باستخدام المقابلات والملاحظة وفحص الوثائق. وتوصلت إلى أن الاتجاه نحو تبني نظام محاسبي قائم على الإنجاز يُعد أكثر ملاءمة في ظل بيئة تنافسية شديدة.

أظهرت دراسة بهاء حسين الحمداني وعامر دحام خلف (2016) بعنوان "Throughput Accounting and its role in supporting and achieving competitive advantage" إن الوحدات الاقتصادية في البيئة الصناعية الحديثة تواجه تحديات تتمثل في التنافسية وسرعة التغيير، ما يستدعي تبني استراتيجيات محاسبية حديثة تمكنها من تحسين الأداء الإنتاجي وتعزيز الميزة التنافسية. وقد تناولت الدراسة المحاسبة عن الإنجاز (Throughput Accounting) كنموذج بديل للنظم التقليدية، حيث ركزت على التعامل مع المواد الخام كعنصر متغير أساسي والعمل كعنصر ثابت واحد، بما يساهم في تقديم معلومات محاسبية دقيقة لدعم اتخاذ القرار وتحسين الكفاءة التشغيلية للشركات الصناعية.

أما دراسة زين ومنهل (2017) فقد سعت إلى تقييم فاعلية المحاسبة عن الإنجاز كأداة لتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وأكدت أن استخدامها يساهم في تحسين تدفق الإنتاج وتقليل الاختناقات، وأوصت بتبنيها في الشركات الصناعية لما توفره من معلومات تدعم ترشيد القرارات الإدارية.

وفي السياق ذاته، هدفت دراسة علي وأحمد (2021) إلى بيان دور المحاسبة عن الإنجاز في تعزيز الميزة التنافسية في الشركات الصناعية السودانية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة وتحليل البيانات عبر برنامج (SPSS). وأظهرت النتائج أن هذا المدخل يساهم في إدارة الاختناقات وتحسين الالتزام بمواعيد التسليم، مما يعزز القدرة التنافسية.

كما تناولت دراسة السيد (2022) أثر المستجدات في بيئة التصنيع الحديثة على قياس التكاليف، وبيان دور المحاسبة عن الإنجاز في دعم الميزة التنافسية. وأكدت النتائج أن استخدام معدل الإنجاز في قياس الأداء يساهم في ترشيد القرارات وخفض التكلفة، ويوفر دعماً تنافسياً للشركات الصناعية.

- دراسة السويدي (2024) بعنوان إمكانية تطبيق المحاسبة عن الإنجاز في شركات الصناعات الغذائية بمدينة بنغازي، هدفت الدراسة إلى قياس مدى توفر متطلبات

تطبيق المحاسبة عن الإنجاز في شركات الصناعات الغذائية بمدينة بنغازي. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة، وتحليل البيانات ببرنامج SPSS وأسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية (AMOS). وتوصلت إلى توفر متطلبات التطبيق، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات الشخصية، مع وجود علاقات ارتباطية دالة إحصائياً بين متطلبات التطبيق.

#### ● علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن موضوع المحاسبة عن الإنجاز حظي باهتمام بحثي متزايد، حيث ركزت دراسة (Anwarul Islam 2015) على الأساس النظري للمحاسبة عن الإنجاز المرتبط بنظرية القيود وإمكانية توظيفها في بيئة تنافسية، بينما أكدت دراسة بهاء حسين الحمداني وعامر دحام خلف (2016) دورها في دعم الميزة التنافسية من خلال تحسين الأداء الإنتاجي وتوفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرار. كما أبرزت دراسة زبين ومنهل (2017) فاعليتها في معالجة الاختناقات وتحسين تدفق الإنتاج، في حين توصلت دراسة علي وأحمد (2021) إلى إسهامها في تعزيز الميزة التنافسية عبر تحسين الالتزام بمواعيد التسليم. وأكدت دراسة السيد (2022) أهميتها في قياس الأداء وترشيد القرارات في بيئة التصنيع الحديثة، بينما ركزت دراسة السويدي (2024) على مدى توفر متطلبات تطبيقها في البيئة الليبية.

وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في تأكيدها أهمية المحاسبة عن الإنجاز كمدخل حديث لدعم القرارات وتعزيز الميزة التنافسية، إلا إنها تتميز عنها في تركيزها على قياس إدراك أعضاء هيئة التدريس لدورها في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية، وتحليل ذلك من خلال أبعاد محددة تتمثل في تحسين الجودة وتنوع المنتجات، وإدارة الاختناقات وسرعة الاستجابة، ودعم قرارات التسعير وقياس التكلفة. كما تسد فجوة بحثية تتعلق بندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من منظور أكاديمي تحليلي في البيئة الليبية، الأمر الذي يمنحها بعداً تكاملياً يربط بين الطرح النظري والتطبيق العملي.

## 1.3 مشكلة الدراسة:

على الرغم من الاهتمام المتزايد بأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة، وعلى رأسها المحاسبة عن الإنجاز، وما أشارت إليه العديد من الدراسات السابقة إلى دورها في تعظيم الإنجاز، وإدارة الاختناقات، وتحسين جودة المنتجات، ودعم القرارات الاستراتيجية، إلا إن معظم تلك الدراسات ركزت على البيئات التطبيقية داخل الشركات الصناعية، مع محدودية في تناول البعد الإدراكي الأكاديمي لهذه المنهجية، خصوصاً في البيئة اللببية.

وفي ظل ما تشهده الشركات الصناعية من منافسة متزايدة، وتغيرات في بيئة الأعمال، أصبحت الحاجة ملحة إلى أدوات إدارية ومحاسبية قادرة على تعزيز الميزة التنافسية من خلال تحسين إدارة الموارد، وزيادة سرعة الاستجابة للسوق، ورفع جودة المنتجات، وتحسين قرارات التسعير. ويعد أسلوب المحاسبة عن الإنجاز أحد الأساليب التي تركز على تعظيم الإنجاز وإدارة القيود بما يدعم الأداء التنافسي للوحدة الاقتصادية، إلا إنه لا تتوافر دلائل كافية حول مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اللببية لدور المحاسبة عن الإنجاز في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية، وهو ما يثير تساؤلاً بحثياً حول طبيعة اتجاهاتهم نحو هذا الدور، ومدى اتفاقهم على إسهام هذا الأسلوب في دعم جودة المنتجات، وإدارة الاختناقات، واستخدام مقاييس الإنجاز في تعزيز المركز التنافسي.

وعليه يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اللببية لدور المحاسبة عن الإنجاز في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية؟ ويتفرع عنه التساؤلات الآتية:

1. ما مدى إدراكهم لدور المحاسبة عن الإنجاز في دعم جودة المنتجات وتنوعها بما يعزز المركز التنافسي؟

2. ما مدى إدراكهم لدورها في إدارة الاختناقات وتحسين سرعة الاستجابة والتسليم؟
3. ما مدى إدراكهم لأهمية استخدام مقاييس المحاسبة عن الإنجاز في دعم قرارات التكلفة والتسعير وتعزيز الميزة التنافسية؟

#### 1.4 أهمية الدراسة

##### ● أولاً: الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تناولها لموضوع المحاسبة عن الإنجاز بوصفها أحد المداخل الحديثة في المحاسبة الإدارية المرتبطة بنظرية القيود، والتي تركز على تعظيم الإنجاز وإدارة القيود الإنتاجية. وتتبع أهمية الدراسة من الحاجة إلى إثراء الأدبيات المحاسبية العربية، ولا سيما في البيئة الليبية، بدراسة تطبيقية توضح دور هذا المدخل في تطوير نظم التكاليف وتحسين جودة المعلومات المحاسبية الداعمة للقرارات الاستراتيجية في الشركات الصناعية.

##### ● ثانياً: الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية في مساعدة الشركات الصناعية على التعرف إلى القيمة التطبيقية للمحاسبة عن الإنجاز في زيادة معدل الإنجاز، وتقليل المخزون، وإدارة الاختناقات الإنتاجية بكفاءة. كما تسهم في تحسين استغلال الموارد المتاحة، ورفع كفاءة نظم التكاليف، بما يعزز الميزة التنافسية ويدعم الربحية واستدامة الأداء.

#### 1.5 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية لدور المحاسبة عن الإنجاز في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية.

وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1. قياس مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لدور المحاسبة عن الإنجاز في تحسين جودة المنتجات وتنوعها بما يعزز المركز التنافسي.
2. قياس مدى إدراكهم لدور المحاسبة عن الإنجاز في إدارة الاختناقات وتحسين سرعة الاستجابة وتسليم المنتجات في الوقت المحدد.
3. تقييم مدى إدراكهم لأهمية استخدام مقاييس المحاسبة عن الإنجاز في قياس التكلفة واتخاذ القرارات المتعلقة بالتسعير لتعزيز الميزة التنافسية.

#### 1.6 فرضيات الدراسة

1. يوجد دور للمحاسبة عن الإنجاز في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية.
2. يوجد دور للمحاسبة عن الإنجاز في تحسين جودة المنتجات وتنوعها بما يعزز المركز التنافسي للشركات الصناعية.
3. يوجد دور للمحاسبة عن الإنجاز في إدارة الاختناقات وتحسين سرعة الاستجابة وتسليم المنتجات في الوقت المحدد.
4. يوجد دور للمحاسبة عن الإنجاز في استخدام مقاييس قياس التكلفة ودعم قرارات التسعير بما يعزز الميزة التنافسية للشركات الصناعية.

#### 1.7 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى وصف الظاهرة محل الدراسة كما يدركها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية وتحليل اتجاهاتهم بشأن دور المحاسبة عن الإنجاز في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية، واستخلاص النتائج المتعلقة بها. ويتطلب ذلك تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وتوضيح أداة جمع البيانات (الاستبيان) والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار

الفرضيات، إضافة إلى آلية عرض النتائج وتفسيرها بما يخدم أهداف الدراسة ويساهم في الإجابة على تساؤلاتها.

## 2. الإطار النظري للدراسة

### 2.1 مفهوم المحاسبة عن الإنجاز:

حأول العديد من الباحثين وضع مفهوم محدد للمحاسبة عن الإنجاز، فقد عرفها (Yoshilkawa et al, 1993:151) بأنها منهج محاسبي متجانس مع فلسفة الإنتاج في الوقت المحدد (JIT)، في جوهره يفترض أن المدير لديه مجموعة معينة من الموارد المتاحة تتضمن رأس المال، المباني، المعدات والقوى العاملة، وباستخدام هذه الموارد يتم معالجة المواد الخام والأجزاء المشتراة لتحقيق إيرادات المبيعات، بالنظر إلى هذا السيناريو فإن الهدف المالي الأكثر ملاءمة هو تعظيم هامش الإنجاز الذي يساوي المبيعات مطروحاً منها تكلفة المواد المباشرة، ذلك على اعتبار أن باقي عناصر التكاليف الأخرى تعد ثابتة".

عرفت بأنها " نظام للمحاسبة الإدارية يركز على الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق الحد الأقصى للعائد لكل وحدة من أنشطة الاختناق." (Lucey, 2003:585).

كما تعرف بأنها "أداة إدارية تعتمد جزئياً على نظرية القيود، وتركز بشكل رئيسي على المعدل الذي يمكن أن تحقق به الشركة الأرباح، ونقطة التركيز هنا هي العائد لكل نقطة اختناق، وهو ما يؤكد على اهتمام المحاسبة الإدارية بتعظيم المساهمة لكل وحدة من الموارد المقيدة." (Bhimani et al 2008:716).

كما عرفت بأنها منهجية للمحاسبة الإدارية تعطي الأولوية إلى الإنجاز على المخزون والنفقات التشغيلية." (Drury, 2012:216).

بالإضافة إلى ذلك فقد عرفت المحاسبة عن الإنجاز على أنها "إحدى أساليب المحاسبة الإدارية والتي تعتمد على المبادئ الأساسية لنظرية القيود، والتي تركز بشكل رئيسي على إدارة القيود المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية والاقتصادية للمؤسسة، حيث تعد مكملة

لنظام الإدارة وتوفر جميع المعلومات التي يحتاجها المديرين للإدارة والتحكم في قيود المؤسسة.“ (Elsukova (2015:84).

كذلك عرفت بأنها منهج محاسبي متماسك ومتكامل من حيث المبادئ مع نظرية القيود الهادفة على تحقيق الإدارة الفاعلة للموارد المقيدة، بما يساهم في تعظيم الأموال على المستوى الكلي للوحدة، فضلاً عن توفيرها مجموعة المقاييس التي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمفاضلة بين المنتجات الأكثر ربحية.“ (علي وعبدالله، 2020: 204).

وعرفت أيضاً على أنها ”مدخل للمحاسبة الإدارية وهي تطور لنظرية القيود وتركز على الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق أقصى عائد ممكن لوحدة نشاط مقيدة.“ (أمين وآخرون 2022: 336)

كما عرفت على أنها ”أسلوب يشمل مختلف الأنشطة التي تقوم بها المنشأة وبالتالي يعمل على الربط بين تكلفة ما تم إنجازه فعلاً خلال فترة زمنية محددة وبين تكلفة الموارد التي تم استخدامها لتحقيق ذلك القدر من الإنجاز.“ (السيد 2022: 22).

من خلال استعراض التعريفات السابقة يمكن استنتاج أن المحاسبة عن الإنجاز تمثل أحد الأساليب الحديثة في المحاسبة الإدارية، المستندة إلى مبادئ نظرية القيود (Theory of Constraints)، حيث تركز على تعظيم العائد المتحقق من استخدام الموارد المتاحة، ولا سيما الموارد المقيدة منها. كما تسهم هذه المحاسبة في توفير مجموعة من المؤشرات التحليلية التي تدعم الإدارة في تحسين جودة القرارات، وتعزيز فعالية الرقابة على الأداء التنظيمي، مما يجعلها أداة استراتيجية في تحقيق الكفاءة التشغيلية والاستغلال الأمثل للموارد.

## 2.2 نشأة المحاسبة عن الإنجاز:

إن مصطلح المحاسبة عن الإنجاز يستخدم في الإشارة إلى توصيات (Goldratt) حول تقنيات المحاسبة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا القارية، بينما في بريطانيا

وبسبب الخلاف مع (Galloway and Waldron) حول أصل المصطلح يفضل أعضاء معهد Goldratt استعمال مصطلح نظرية القيود في المحاسبة بدلاً منه.

يعود ظهور مصطلح "Throughput" الإنجاز إلى أواخر السبعينيات، حيث لاحظ الدكتور الفيزيائي (Eliyahu Goldratt) أن هناك مشكلة متعلقة بارتكاب مديري الإنتاج أخطاء من حيث البرمجة والإشراف على المخزون والموارد، بالتالي قام بتطوير برنامج لحل هذه المشكلة أطلق عليه اسم تكنولوجيا الإنتاج الأمثل (Optimized Production Technology OPT) وضمن كتابه (The Goal)، الذي تم إصداره أول مرة في عام 1984، أوضح (Goldratt) المنطق والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها تكنولوجيا الإنتاج الأمثل في الأدب تحت اسم نظرية القيود (TOC) (Kirli,2016) (Theory of Constraints.)

بينما في بريطانيا ومن خلال سلسلة من المقالات بدأت في عام (1988)، تتأول المستشارون الإداريون (Galloway and Waldron) هذا المفهوم وأرادوا تطبيق أفكاره عن طريق تبني لغة جديدة للتصنيع، من أجل تغيير بعض المفاهيم التقليدية لمحاسبة التكاليف مثل تخصيص التكاليف المباشرة وغير المباشرة وحجم الدفعة الاقتصادية، وفكرة إضافة القيمة عن طريق المخزون، حيث كان هناك حاجة إلى نهج جديد يربط بين كل من زمن التصنيع والمخزون والجودة، والربح، ذلك بسبب أن إدخال تقنيات مثل JIT, TQM, CIM أدى إلى التغيير في طرق الإنتاج، بالتالي أصبحت وحدات التصنيع يجب أن ينظر لها على أنها وحدة متكاملة وأن التكلفة فيها تكون محددة مسبقاً (Dugdale and Jones,1998).

خلال العام 1991 قام (Goldratt) بتطوير منهجية جديدة منبثقة عن نظرية القيود وخاصة بتوليد المؤشرات المالية أطلق عليها اسم المحاسبة عن الإنجاز، ذلك لأنه كان أحد أكبر النقاد للمؤشرات التقليدية لمحاسبة التكاليف، كذلك لمعرفة بضرورة تقييم أداء المنشآت من أجل الوصول إلى أهدافها، حيث تعتبر هذه المنهجية بسيطة ومناسبة تسعى إلى الاستغناء عن النماذج التقليدية المستخدمة في تحديد أسعار المنتجات وتحليل ربحيتها وتقييم الأداء، وذلك من أجل الحصول على محاسبة إدارية جيدة (Alves & Santos,2005)

يرجع ظهور مفهوم المحاسبة عن الإنجاز بشكل واضح إلى أوائل التسعينيات من القرن الماضي عقب التطورات الحديثة التي شهدتها نظرية القيود، حيث يعمل هذا المفهوم على توفير المعلومات اللازمة للإدارة، من أجل دعم وتطبيق مفاهيم التحسين والتطوير المستمر التي تدعو إليها هذه النظرية وتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى مساعدة الإدارة في تحديد الأولويات والإجابة عن الاستفسارات حول حجم الإنجاز المحقق خلال فترة زمنية محددة (عابدين، 2015).

### 2.3 أهمية المحاسبة عن الإنجاز:

تظهر أهمية المحاسبة عن الإنجاز من خلال توفيرها للعديد من المنافع والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي (الموسوي والتميمي، 2021):

• إن المحاسبة عن الإنجاز تعمل على رفع القدرة الإنتاجية وزيادة المبيعات، من أجل الوصول إلى أعلى إنجاز ممكن، بالإضافة إلى تخفيض كل من الوقت وتكاليف الإنتاج.

• تساهم المحاسبة عن الإنجاز في تطوير أداء الأنظمة التي تستخدمها المنشآت، وذلك من خلال المساعدة على تحقيق عملية التحسين المستمر.

• تساعد المحاسبة عن الإنجاز في منع تراكم المخزون بين الأنشطة، بالإضافة إلى تحسين تدفق الإنتاج وتلبية الطلب الفعلي للعملاء، ذلك من خلال العمل على تحديد القيود والاختناقات التي تحدث أثناء العملية الإنتاجية وإيجاد حلول لها ومعالجتها.

• تساعد في تحسين وزيادة تدفق المبيعات والأرباح داخل المنشأة، وذلك من خلال تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

يتضح مما سبق أن أهمية المحاسبة عن الإنجاز تتبع من تركيزها على تحديد ومعالجة نقاط الاختناق التي تعيق كفاءة العملية الإنتاجية، من خلال تحليل العوامل المؤثرة في تدفق

العمليات وإيجاد حلول فعالة للمشكلات المرتبطة بها. ويؤدي هذا التوجه إلى تحسين وقت الإنجاز عبر تقليص الفترات غير المضافة للقيمة، بما يجعل الوقت الفعلي للإنجاز أقرب إلى وقت التشغيل الفعلي. وينعكس ذلك بدوره إيجابياً على خفض التكاليف التشغيلية وتحسين مستوى الربحية، مما يجعل المحاسبة عن الإنجاز أداة استراتيجية لدعم الكفاءة الإنتاجية والاستدامة المالية للمنشآت.

### 2.3 أهداف المحاسبة عن الإنجاز:

تهدف المحاسبة عن الإنجاز إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، من أبرزها (ابريهي وحسن، 2019؛ القططي، 2022):

- مساعدة إدارة المنشأة في تحديد وقياس تكلفة الإنتاج، من خلال تحديد عناصر التكاليف التي يمكن تحميلها على المنتج بسهولة، وتوفير أساس مناسب لتحميل عناصر التكاليف الأخرى التي تعد عملية تخصيصها صعبة.
- تهدف إلى مساعدة الإدارة على تحقيق الاستخدام الأمثل والمستمر للموارد المفيدة، وذلك لتحقيق أفضل تدفق سلمي يزيد من الإنجاز، ومن ثم الأرباح الكلية للشركة.
- تقدم المحاسبة عن الإنجاز مفهوماً جديداً للتكلفة يطور المقاييس التقليدية، مع تبني عناصر بسيطة وسهلة التطبيق، حيث تُعتبر المواد الخام العنصر المتغير الوحيد وتُعامل الأجور كتكلفة ثابتة.
- توفير المعلومات الملائمة التي تساعد الإدارة في القيام بعملية التخطيط التي تعتبر من أهم الوظائف الإدارية، ذلك لما لها من أثر بالغ الأهمية في تحسين استخدام موارد المنشأة وتحقيق الكفاءة في جدولة عملياتها التشغيلية.
- مساعدة المنشآت في تعزيز مقاييسها التشغيلية من خلال توفير العديد من المؤشرات غير التقليدية مثل معدل الإنجاز.

• مساعدة إدارة المنشأة في الرقابة على التكاليف، حيث تسعى المحاسبة عن الإنجاز إلى دعم الإدارة وتفعيل دورها في الرقابة على جميع عناصر التكاليف المرتبطة بأنشطة المنشأة المختلفة.

• تحديد وقياس تكلفة الإنتاج التام والمباع، والسعي إلى زيادة الإنتاجية وفي نفس الوقت تقليل كل من المخزون ونفقات التشغيل، ومساعدة الإدارة على اتخاذ القرار الأمثل.

من خلال ما تقدم يمكن القول إن المحاسبة عن الإنجاز تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التكاملية التي تصب جميعها في إطار دعم الإدارة للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية للمنشأة. فهي تسهم في تطوير منظومة قياس وتقويم الأداء بما يمكن الإدارة من تحديد المجالات والأقسام ذات الربحية الأعلى، ومن ثم توجيه الموارد واتخاذ القرارات الملائمة لتعزيز كفاءة الأداء وتحقيق معدلات النمو المستهدفة في الأرباح. وبذلك تمثل المحاسبة عن الإنجاز أداة تحليلية واستراتيجية تساعد في تحقيق التوازن بين الكفاءة التشغيلية والربحية المستدامة.

#### 2.4 فوائد تطبيق المحاسبة عن الإنجاز:

إن تطبيق نظام المحاسبة عن الإنجاز يترتب عليه العديد من المنافع منها (نعمة، 2004، 53):

• يوفر نظام المحاسبة عن الإنجاز البيانات الكافية للإدارة في المشروعات الصناعية لتقوم بعملية التخطيط والرقابة وقياس وتقويم الأداء.

• ربط نظام المحاسبة عن الإنجاز للإنجاز الاقتصادي والاجتماعي الذي تحققه المنشأة في فترة زمنية محددة بالموارد المستخدمة لتحقيق هذا الإنجاز.

• إن تطبيق نظام المحاسبة عن الإنجاز يتيح المشاركة في عملية التخطيط باستخدام الموازنات التخطيطية وبالتالي شعور العاملين بالأهمية وإدراكهم للمسؤولية.

• لا تقتصر الرقابة على التكاليف في ظل نظام المحاسبة عن الإنجاز على تكاليف الأنشطة فقط، بل يتعداها إلى الرقابة على تكاليف الأنشطة الاجتماعية.

يتبين أن المحاسبة عن الإنجاز تحقق مجموعة من الفوائد المتعددة التي تمتد لتشمل جميع الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، إذ تسهم في تعزيز كفاءة الرقابة على الأداء والتكاليف، مما يؤدي إلى تحسين العائد المالي العام للمنشأة. كما ينعكس تطبيق هذا النظام إيجاباً على مستوى رضا العاملين من خلال تحفيزهم ورفع كفاءتهم الإنتاجية، نظراً لارتباط نتائج الأداء بالعوائد المحققة، الأمر الذي يعزز من الانسجام بين أهداف الأفراد وأهداف المنشأة ككل.

## 2.5 أساليب القياس في المحاسبة عن الإنجاز:

يعرف الإنجاز بأنه معدل حصول المنشأة على الأموال من خلال المبيعات وليس من الإنتاج، ويقاس بطرح تكلفة المواد المباشرة من إيرادات المبيعات، ويجب عند حساب الإنجاز خصم جميع الأموال التي لم تولدها المنشأة، بالإضافة إلى أي مبالغ أخرى يتم خصمها من إيرادات المبيعات، ويمكن قياس الإنجاز المحقق من خلال أساليب القياس التالية: (نعمة، 2004: 57)

● هامش الإنجاز: يرى مؤيدو المحاسبة أن الإنجاز يمثل الهامش الناتج عن سلسلة القيمة التي أضافتها المنشأة للمواد المباشرة من خلال تحويلها إلى منتج مباع، ويُحسب بالفرق بين قيمة المبيعات وتكلفة هذه المواد فقط

$$\text{هامش الإنجاز} = \text{المبيعات} - \text{تكلفة المواد المباشرة}$$

● معدل الإنجاز: طبقاً لمفهوم نظرية القيود فإنه يمكن النظر إلى معدل الإنجاز على أنه مقياس السرعة دوران الأموال في المنشأة أو كمية المبيعات في وحدة الزمن. ويحسب معدل الإنجاز كما يلي: (العشماوي 2011: 371).

● معدل الإنجاز = معدل التشغيل الفعلي X كفاءة دورة التصنيع × نسبة الناتج الجيد المباع.

أي يساوي (عدد الوحدات المنتجة ÷ وقت التشغيل الفعلي (X) وقت التشغيل الفعلي ÷ وقت التصنيع الكلي (X) عدد الوحدات الجيدة المباعة ÷ عدد الوحدات المنتجة)

ومن ثم فإن معدل الإنجاز = عدد الوحدات الجيدة المباعة ÷ وقت التصنيع الكلي.

● **معدل استغلال الآلات:** عند الربط بين مقدار هامش الإنجاز المتحقق وبين ما استنفذه من تكلفة الموارد المقيدة حتى يمكن ترتيب المنتجات بهدف ترشيدها القرارات المتعلقة بالمزيج الأمثل للمنتجات.

● **المخزون:** وفقاً لمدخل المحاسبة عن الإنجاز، يُعتبر المخزون إنتاجاً غير متزامن تم تصنيعه في وقت غير مناسب، ويشكل عائقاً أمام تعظيم الربحية، إذ إن الربح يمثل دالة عكسية بالنسبة لوقت التصنيع، وزيادة المخزون تؤدي إلى زيادة هذا الوقت، ما يجعل الربح يتناسب عكسياً مع مستوى المخزون، لذلك يجب العمل على خفض المخزون إلى أدنى حد ممكن.

● **تكاليف التشغيل:** تشمل جميع التكاليف اللازمة لتحويل المواد الخام إلى منتجات مباعية أو تلك المتعلقة بتحقيق الإنجاز خلال فترة معينة، مثل الأجور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة، ومن منظور المحاسبة عن الإنجاز، تُعامل جميع تكاليف التشغيل، باستثناء تكلفة المواد المباشرة، باعتبارها تكاليف ثابتة ومحددة خلال الأجل القصير.

## 2.6 مفهوم الميزة التنافسية

عرفت الميزة التنافسية بأنها الطرائق الجديدة التي تكتشفها الشركة والتي تكون أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، بمعنى آخر إحداث عملية إبداع في الشركة بمفهومه الواسع. (قويدر، 2013: 3)، كما عرفت أيضاً على أنها عنصر تفوق للمنشأة يتم تحقيقه في حالة اتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس. (د. خليل 1989: 37)، كذلك عرفت الميزة التنافسية بأنها عبارة عن القدرة على مواجهة المنافسين من خلال تقديم بعض الأشياء ذات القيمة داخل الأسواق التي يتم استهدافها وخدمتها. (د. ابوالنجا، 2011: 50).

استناداً إلى ما سبق يمكن تعريف الميزة التنافسية بأنها القدرة الاستراتيجية للمنشأة على تلبية احتياجات وتطلعات العملاء بفاعلية تفوق منافسيها، بما يتيح لها تحقيق موقع متميز ومستقر في السوق. وتمكن هذه القدرة المنشأة من تعزيز حصتها السوقية وزيادة أرباحها المستقبلية من خلال تقديم قيمة مضافة مستدامة يصعب على المنافسين تقليدها أو مجاراتها، مما يجعلها عنصراً محورياً في تحقيق التفوق الاستراتيجي واستدامة النمو المؤسسي.

## 2.7 أهمية تعزيز الميزة التنافسية

تتمثل أهمية الميزة التنافسية فيما يلي (Reguia, 148:2014)

- تساهم أيضاً في تحسين جودة المنتجات وتجعل المنتجات أكثر تنافسية في السوق المحلية والخارجية.
- إنها تسمح للمنظمة بتمييز نفسها عن المنافسين وتنتج عن تميز البدائل الإدارية، حيث يرى العلماء أن الأسعار المنخفضة، والجودة العالية، والتسليم السريع تعتبر من العناصر الأساسية الهامة لبناء الميزة التنافسية.
- تكمن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي.
- إن توفير البيئة التنافسية يعد وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

بناءً على ما تقدم يمكن تعريف الميزة التنافسية بأنها القدرة الجوهرية للمنشأة على ابتكار وتقديم قيمة متميزة تلبي احتياجات العملاء وتفوق ما يقدمه المنافسون، الأمر الذي يمكنها من ترسيخ موقع استراتيجي مستدام في السوق. وتعد هذه القدرة عاملاً أساسياً في تعظيم الحصة السوقية وتعزيز الربحية المستقبلية، من خلال تطوير موارد وإمكانات يصعب تقليدها أو استبدالها، مما يجعل الميزة التنافسية مرتكزاً رئيسياً لتحقيق التفوق الاستراتيجي وضمان استمرارية النمو والتنمية التنظيمية.

## 2.8 أهداف الميزة التنافسية:

تهدف الميزة التنافسية بصفة عامة إلى تحقيق الآتي (Varanavicius, & Navikaite, 2015:14)

- تحسين صورة وسمعة الشركة، حيث يجب ملاحظة أن بعض العملاء قلقون تماماً عن البيئة وهذا يجب ان يكون عاملاً أساسياً في اختيار المنتجات المحددة.
- تمكين الشركة من خلق أعلى قيمة اقتصادية إضافية لعملائها وأعلى عائد أو أرباح للشركة.

تأسيساً على ما سبق نرى أن الميزة التنافسية لأي شركة تهدف بصفة عامة إلى زيادة قدرة الشركة على المنافسة في ظل الظروف التنافسية الحادة على المستويين المحلي والدولي، بما يمكن المؤسسة في المحصلة على الاستمرار في نشاطها لتحقيق أهدافها.

## 2.9 مؤشرات الميزة التنافسية للشركة

تتضمن مؤشرات الميزة التنافسية كل من الربحية، تكلفة الصنع، الإنتاجية والحصة من السوق (عميش، 2010: 4)

- الربحية: تُعد الربحية مؤشراً كافياً على تنافسية الشركة، كما تمثل الحصة السوقية مؤشراً إضافياً على التنافسية إذا كانت الشركة تحقق تعظيم أرباحها.

- تكلفة الصنع: تُعد تكلفة الصنع المتوسطة مقارنةً بتكلفة المنافسين مؤشراً كافياً على التنافسية في فرع نشاط ذو إنتاج متجانس، ما لم يؤثر ارتفاع التكلفة سلباً على الربحية المستقبلية للمنشأة.

- الإنتاجية الكلية للعوامل: تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل مدى فعالية تحويل الشركة لمجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، إلا إن هذا المفهوم لا يوضح بدقة مزايا ومسأوى تكلفة عناصر الإنتاج.

- **الحصة من السوق:** قد تحقق المنشأة أرباحاً وتستحوذ على جزء كبير من السوق المحلية دون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحدث ذلك عندما تكون السوق المحلية محمية بعوائق أمام التجارة الدولية.

## 2.10 أنواع الميزة التنافسية

تحقق الميزة التنافسية عبر الريادة بالتكلفة أو التمايز، إذ يمكن للشركة التفوق إما بخفض تكاليف الإنتاج لتحقيق سعر منخفض، أو بتمييز المنتج لتقديم قيمة إضافية للعملاء (Varanavicius, & Navikaite, 2015:1470)

● **ميزة التكلفة الأقل:** يمكن للمنشأة أن تحقق ميزة التكلفة الأقل إذا كان هيكل تكاليفها المرتبطة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من تلك التي يحققها المنافسون، بمعنى أن الشركة تتفوق في حال كانت تكاليف أنشطتها للقيمة أدنى من منافسيها، وللحفاظ على ميزة التكلفة الأقل، يُستند إلى مراقبة العوامل المؤثرة في تطور التكاليف، إذ إن التحكم الجيد في هذه العوامل مقارنة بالمنافسين يمنح الشركة هذه الميزة، وتشمل هذه العوامل مراقبة الحجم، التعلم، الروابط، الإلحاق، الجدولة، الإجراءات، والتموضع.

● **ميزة التميز:** تتحقق ميزة التمايز عندما تقدم الشركة منتجاً أو خدمة فريدة يصعب تقليدها، سواء عبر المواصفات الفنية، التصميم، الاسم التجاري، أو العلامة التجارية، ما يجعل العملاء مرتبطين بها ويمنحها تفوقاً على المنافسين من الأمور التي تستحوذ على تصور وإدراك العميل (صورية، هجيره، 2010: 76).

لتحقيق ميزة التميز التنافسي يتعين على المنشأة تحديد المجالات والعوامل التي يمكن من خلالها تحقيق التفرد والاختلاف عن المنافسين، مع التركيز على العناصر الجوهرية التي تسهم في بناء هذا التميز وتعزيزه. ويُعد التعلم التنظيمي المستمر من أبرز هذه العوامل، إذ يمثل محركاً أساسياً لاستدامة التميز من خلال تطوير القدرات المعرفية والمهارية للمنشأة وتمكينها من التكيف والابتكار في بيئة الأعمال المتغيرة.

## 2.11. مدخل دعم الميزة التنافسية:

أدت التطورات التنافسية إلى سعي المؤسسات الاقتصادية إلى رفع كفاءة وفعاليتها أدائها بهدف امتلاك الميزة التنافسية حيث برزت مدخل مازالت تساهم في تمتيتها والمحافظة عليها من خلال التلبية الدائمة لحاجات العملاء أو تنمية قدرات المؤسسة التنافسية كذلك تبني نظام إدارة الجودة الشاملة. (Porter 1998: 201)

● مدخل تلبية حاجات العملاء: يتوقف بنجاح المؤسسة في اختراق الأسواق في ظل المناخ الاقتصادي الجديد على مدى إمكانية التلبية الدائمة لحاجات المستعلمين بإشباع رغباتهم.

● مدخل تنمية القدرات التنافسية: تعتبر القدرات التنافسية من بين أهم العوامل التي تؤدي تمتيتها إلى تطوير قدرة المؤسسة على تحقيق رضا العملاء وتلبية حاجاتهم نتيجة لتقديم المنتج الأفضل والمتميز دائما.

إضافة إلى ما سبق يمكن الاستنتاج بأن أحد أبرز المداخل لتطوير الميزة التنافسية يتمثل في تنمية القدرات التنافسية للمنشأة وتعزيز مهاراتها التطبيعية والإبداعية، إذ إن المنشأة التي لا تعمل على تطوير قدراتها باستمرار ستفقد قدرتها على مواكبة التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال، مما يؤدي إلى تراجع كفاءتها وضعف مركزها التنافسي في السوق. وبالتالي، فإن الاستثمار في تنمية القدرات والتعلم المستمر يمثل ركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة والتفوق التنافسي طويل الأمد.

## 2.12. دور محاسبة الإنجاز في دعم وتعزيز الميزة التنافسية: يمكن إيجاز دور محاسبة

الإنجاز في دعم الميزة التنافسية للشركة في النقاط التالية:

● الاستفادة من محاسبة الإنجاز في إعادة توزيع التكاليف وتخفيضها: إن التحول الذي أحدثته محاسبة الإنجاز من السيطرة على التكاليف إلى تحقيق أكبر قدر من الإنجاز والربحية وتحسين التدفقات النقدية من خلال النظام وتوفير التغذية

العكسية للأثر المالي للقيود، مما يدفع القرارات الإدارية لتحسين كفاءة القيد وإزالته لتحسين المركز التنافسي للمنشأة وأيضاً تحسين حصتها في السوق من خلال إزالة القيود حتى يمكن تعظيم تلك الأرباح. والنتيجة هي فهم دقيق لكيفية أن الشركة تعمل ككل والقدرة على تحليل التأثير الحقيقي لقرارات الإدارة قبل وضعها، إن تحقيق الإنجاز هو الهدف وهو زيادة المبيعات وهو يأتي من تخفيض التكاليف ومن خلال إعادة توزيع التكاليف وفق محاسبة الإنجاز وبالتالي دعم الميزة التنافسية للشركة (الحمداوي، 2016: 552)

● استخدام محاسبة الإنجاز كأداة لتحسين الربحية وتعظيم المبيعات: تنافسية الشركة تفرض الاهتمام بالربحية، فالشركة قليلة الربحية تعتبر غير تنافسية وعندما يكون متوسط تكلفة إنتاجها أكبر من سعر بيع منتجاتها في السوق.. هذا يعني أن موارد الشركة يساء استخدامها وانها تستنزف ثروتها، لذلك يمكن للمعلومات التي تقدمها محاسبة الإنجاز من تحقيق ودعم الميزة التنافسية للشركة من خلال تحسين الربحية وتعظيم المبيعات وتخفيض التكاليف بما ينسجم مع استراتيجية التكلفة (Islam, 2015: 19)

● استخدام محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد القرارات المتعلقة بتكاليف الجودة: تشمل تكاليف الجودة عناصر متعددة مثل تكاليف الفشل الداخلي، الفشل الخارجي، وتكاليف الاكتشاف، وأشارت بعض الدراسات إلى أن الإنفاق على أنشطة الوقاية يؤدي إلى تحقيق توفير في تكاليف الفشل الداخلي والخارجي، مما يلفت انتباه الإدارة إلى أهمية هذه الأنشطة في خفض التكاليف، وبالتالي دعم تحديد سعر تنافسي للمنتج وتحقيق الربحية المستهدفة. (أبورحمة، 2017: 594)

● استخدام محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد قرارات تخطيط الربحية وتحديد تشكيلة المنتجات: تركز الإدارة على قياس ربحية كل منتج وتحديد تكلفته وسعر بيعه، لتحديد المنتجات الأكثر ربحية والتركيز عليها في التسويق، مع مراعاة رغبات

العملاء، وفي ظل المنافسة العالمية، تصبح السيطرة على سعر البيع صعبة، لذلك يكتسب خفض التكاليف لكل منتج أهمية قصوى لتعظيم الربحية وتعزيز تنافسية المنشأة. (Charles, et. al., 1994:328)

من خلال ما سبق يتبين أن محاسبة الإنجاز تمثل أحد الأدوات المحاسبية الحديثة ذات الدور المحوري في تعزيز ودعم الميزة التنافسية للمنشآت، وذلك من خلال ما توفره من معلومات دقيقة تسهم في ترشيد القرارات الإدارية المتعلقة بتخفيض التكاليف وتعظيم كفاءة الإنتاج. كما تمكن الإدارة من تطبيق استراتيجيات تسعير أكثر تنافسية تسهم في زيادة المبيعات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة وفي مقدمتها تعظيم الأرباح وتعزيز مركزها التنافسي في السوق.

#### الدراسة الميدانية:

#### 1. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة في كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي، حيث تم توزيع عدد 75 استمارة استبيان، استناداً على أسلوب العينة العشوائية البسيطة، وتم استرجاع 59 استمارة صالحة للتحليل، وهي نسبة معقولة جداً قياساً بالأبحاث المماثلة.

#### 2. طرق تجميع البيانات:

لقد تم الاعتماد على مصادر البيانات الأولية للإلمام بالخلفية الأدبية للدراسة وذلك من خلال البحث والدوريات والرسائل العلمية ذات العلاقة، ولغرض قياس المتغيرات وتجميع بياناتها فقد تم تصميم استمارة استبيان بالاستعانة بتجارب الباحث في مواضيع ذات الصلة، وتم تحكيم هذه الاستمارة من قبل أعضاء هيئة تدريس بقسم المحاسبة بقسم المحاسبة في جامعة بنغازي، وتتكون استمارة الاستبيان من جزئين كالآتي:

الجزء الأول: يوضح البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة وهي (النوع، المؤهل العلمي، الخبرة)

الجزء الثاني: خاص بالأسئلة المطروحة على عينة الدراسة والتي تعبر عن مشكلة الدراسة وتتفرع إلى ثلاث محاور كالتالي:

1. المحور الأول: كيف أن دور المحاسبة عن الإنجاز في الشركات الصناعية يُعظم الإنجاز عن طريق تنوع المنتجات وزيادة جودتها مما يعزز مركزها التنافسي.

2. المحور الثاني: كيف أن دور المحاسبة عن الإنجاز في الشركات الصناعية يعمل على تحديد الاختناقات في العملية الإنتاجية مما يساعد في تسليم المنتج في الوقت المحدد مما يزيد رضا العميل ويعزز المركز التنافسي.

3. المحور الثالث: كيف أن تطبيق أساليب المحاسبة عن الإنجاز لقياس التكلفة يعزز الميزة التنافسية في الشركات الصناعية.

3. أسلوب التحليل المستخدم في الدراسة:

قد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي لتحليل بيانات العينة، من خلال استخدام مقياس ليكرث الخماسي المتدرج من (5) موافق بشدة (إلى 1) غير موافق بشدة لتحديد إجابات المشاركين، أما فيما يتعلق بالأساليب الإحصائية التي استخدمت في هذه الدراسة فهي تشمل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

4. تحليل البيانات:

قياس درجة الثبات لمقياس الدراسة:

تم قياس درجة الصدق الذاتي أو الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي الثبات  
RELIABILITY.

ويعرف الثبات على أنه قدرة الأداة على قياس ما صممت لقياسه في فترات زمنية متفأوتة، وللتحقق من درجة ثبات مقياس الدراسة، فقد تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ  
: Cronbach alpha

## جدول: معاملات الثبات والصدق للمحور الأول

عدد العبارات	معامل الصدق	معامل الثبات	المعاملات المتغيرات
7	0.883	0.780	تطبيق أسلوب المحاسبة عن الإنجاز في الشركات الصناعية يعظم الإنجاز عن طريق تنوع المنتجات وزيادة جودتها مما يعزز مركزها التنافسي
7	0.912	0.832	تطبيق المحاسبة عن الإنجاز في الشركات الصناعية يعمل على تحديد الاختناقات في العملية الإنتاجية مما يساعد في تسليم المنتج في الوقت المحدد مما يزيد من رضا العميل ويعزز المركز التنافسي
5	0.935	0.876	تطبيق أساليب المحاسبة عن الإنجاز لقياس التكلفة يعزز الميزة التنافسية في الشركات الصناعية
19	0.957	0.917	الكل

## معامل الصدق = الجذر التربيعي الموجب لمعامل كرونباخ الفا.

بناء على نتائج معاملتي الثبات والصدق للدراسة الاستطلاعية، فإن يمكن القيام بتوزيع استمارة الاستبانة على وحدة التحليل لغرض القيام بالدراسة الرئيسية، وذلك لعدم وجود أي مشاكل باستمارة الاستبانة.

## الخصائص العامة للمشاركين بالدراسة:

نظراً لأهمية خصائص مفردات الدراسة كالمتغيرات الديمغرافية والوظيفية، فقد تم استخراج جداول التوزيعات التكرارية والمئوية لخصائص مفردات العينة المتمثلة في الجنس والتخصص الأكاديمي وعدد سنوات الخبرة للمشاركين.

## 1 - توزيع المشاركين بالدراسة حسب الجنس:

جدول توزيع المشاركين حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
52.5	31	ذكر
47.5	28	أنثى
100.0	59	المجموع

من خلال نتائج هذا الجدول نجد إن نسبة الإناث المشاركات في الاستبيان هي الاعلى بنسبة (52.5 %) بينما الذكور بلغت نسبتهم (47.5 %)

## 2 - توزيع المشاركين بالدراسة حسب التخصص الأكاديمي:

جدول توزيع المشاركين حسب التخصص الأكاديمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص الأكاديمي
61.0	36	ماجستير
39.0	23	دكتوراه
100.0	59	المجموع

من خلال الجدول والذي يتضمن خصائص عينة الدراسة يتبين أن نسبة حملة الإجازة العليا الماجستير كانت هي الأعلى حيث بلغت (61 %)، بينما بلغت نسبة التخصص الدقيق الدكتوراه (39 %) من إجمالي المشاركين بالدراسة.

### توزيع المشاركين بالدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

جدول توزيع المشاركين حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	9	15.3
6 - 10 سنوات	16	27.1
11 - 15 سنة	9	15.3
16 - 20 سنة	14	23.7
21 سنة فأكثر	11	18.6
المجموع	59	100.0

أما فيما يخص متغير عدد سنوات الخبرة فقد كانت أعلى نسبة للخبرة هي (6 - 10 سنوات) وبلغت (27.1 %)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الخبرة ذات (أقل من 5 سنوات و11 - 15 سنة) حيث بلغت نسبة كل منهما (15.3 %).

### ○ المحور الأول:

دور المحاسبة عن الإنجاز في الشركات الصناعية يعظم عن طريق تنوع المنتجات وزيادة

جودتها مما يعزز مركزها التنافسي

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
تساهم المحاسبة عن الإنجاز الشركات في الارتقاء بجودة منتجاتها مما يعزز مركزها التنافسي	3.90	0.578	78

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
80.4	0.572	4.02	أسلوب المحاسبة عن الإنجاز فلسفة إدارية قائمة على تعظيم هدف الوحدة الاقتصادية عن طريق تعظيم الإنجاز
81	0.628	4.05	زيادة حدة المنافسة في سوق العمل تتطلب تطبيق المحاسبة عن الإنجاز
81	0.729	4.05	تساهم المحاسبة عن الإنجاز الشركات في استراتيجيتها التنافسية على أساس تقديم منتجات ذات جودة عالية
81	0.539	4.05	يلزم أسلوب المحاسبة عن الإنجاز الشركات بتقديم منتجات جديدة تتطابق مع رغبات وحاجات العملاء
82.8	0.571	4.14	تساهم جودة النظام الإنتاجي في دعم الميزة التنافسية
78.6	0.553	3.93	يعمل أسلوب المحاسبة عن الإنجاز على تقييم الأداء ما بعد البيع
80.4	0.393	4.02	المحور العام

يتضح من الجدول أن «الوزن النسبي الإجمالي لبعد تطبيق أسلوب المحاسبة عن الإنجاز في الشركات الصناعية يعظم عن طريق تنوع المنتجات وزيادة جودتها مما يعزز مركزها التنافسي» بلغت (80.4 %) وبمتوسط حسابي بلغ (4.02) وانحراف معياري بلغ (0.393)، ومن الجدول يلاحظ أن فقرة «تساهم جودة النظام الإنتاجي في دعم الميزة التنافسية» احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ (82.8)، بينما كانت الفقرة «تساهم المحاسبة عن الإنجاز الشركات في الارتقاء بجودة منتجاتها مما يعزز مركزها التنافسي» في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي بلغ (78 %).

## ○ المحور الثاني:

دور المحاسبة عن الإنجاز في الشركات الصناعية يعمل على تحديد الاختناقات في العملية الانتاجية مما يساعد في تسليم المنتج في الوقت المحدد مما يزيد رضا العميل ويعزز المركز التنافسي

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
80.6	0.556	4.03	يساهم تطبيق المحاسبة عن الإنجاز في تحقيق رضا العملاء من خلال تحسين الجودة
80.6	0.586	4.03	يساهم تطبيق المحاسبة عن الإنجاز في دعم سرعة استجابة الشركات لاحتياجات السوق
81.6	0.624	4.08	تطبيق المحاسبة عن الإنجاز يساعد الشركات الصناعية في الاستفادة من الموارد المعطلة
82.4	0.528	4.12	يعد أسلوب المحاسبة عن الإنجاز أداة مهمة لدعم التخطيط الاستراتيجي للشركات الصناعية
79.6	0.572	3.98	تعمل المحاسبة عن الإنجاز على زيادة فعالية إدارة الوقت في إطار الاختناقات مما تسهم في تسليم المنتج في الزمن المحدد
82.4	0.528	4.12	يساعد تطبيق المحاسبة عن الإنجاز في تحسين كفاءة استخدام الموارد في الشركات الصناعية
82	0.548	4.10	يسهم أسلوب المحاسبة عن الإنجاز في تحسين قرارات التسعير لتحقيق ميزة تنافسية
81.4	0.398	4.07	المحور العام

يتضح من الجدول أن الوزن النسبي الإجمالي لبعث تطبيق المحاسبة عن الإنجاز في الشركات الصناعية يعمل على تحديد الاختناقات في العملية الانتاجية مما يساعد في تسليم المنتج في الوقت المحدد مما يزيد رضا العميل ويعزز المركز التنافسي « بلغت (81.4 ٪ ) وبمتوسط حسابي بلغ (4.07) وانحراف معياري بلغ (0.398)، ومن الجدول يلاحظ أن فقرة «يعد أسلوب المحاسبة عن الإنجاز أداة مهمة لدعم التخطيط الاستراتيجي للشركات الصناعية» وكذلك فقرة « يساعد تطبيق المحاسبة عن الإنجاز في تحسين كفاءة استخدام الموارد في الشركات الصناعية » احتلتا المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ (82.4) لكليهما، بينما كانت الفقرة «يساهم تطبيق المحاسبة عن الإنجاز في دعم سرعة استجابة الشركات لاحتياجات السوق» في المرتبة الأخيرة وبوزن نسبي بلغ (80.6 ٪ ) وبانحراف معياري بلغ (0.586).

### ○ المحور الثالث:

تطبيق أساليب المحاسبة عن الإنجاز لقياس التكلفة يعزز الميزة التنافسية في الشركات الصناعية

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
80.4	0.508	4.02	استخدام هامش الإنجاز لقياس تكلفة الإنجاز المحقق يساعد على تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية
79.6	0.601	3.98	استخدام معدل الإنجاز لقياس تكلفة الإنجاز المحقق يساهم في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية
79.4	0.669	3.97	استخدام معدل تخفيض المخزون لقياس تكلفة الإنجاز المحقق يساعد على تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية
79.6	0.707	3.98	استخدام معدل استغلال الآلات لقياس تكلفة الإنجاز المحقق يساعد في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
80.4	0.682	4.02	استخدام معدل الإنجاز لقياس تكلفة الإنجاز المحقق يساهم في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية
79.8	0.521	3.99	المحور العام

يتضح من الجدول أن الوزن النسب الإجمالي لبعد " تطبيق أساليب المحاسبة عن الإنجاز لقياس التكلفة يعزز الميزة التنافسية في الشركات الصناعية" بلغت (79.8%) وبمتوسط حسابي بلغ (99.3) وانحراف معياري بلغ (0.521)، ومن الجدول يلاحظ أن فقرة "استخدام هامش الإنجاز لقياس تكلفة الإنجاز المحقق يساعد على تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ (80.4) وانحراف معياري بلغ (0.508)، بينما كانت الفقرة " استخدام معدل استغلال الآلات لقياس تكلفة الإنجاز المحقق يساعد في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية " في المرتبة الأخيرة وبوزن نسبي بلغ (79.6%) وبانحراف معياري بلغ (0.7070).

#### اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

للتحقق من مدى خضوع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، تم استخدام اختباري Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk. حيث أظهرت النتائج أن قيم مستوى الدلالة كانت أقل من (0.05) في جميع البنود محل القياس. فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة في اختبار Kolmogorov-Smirnov على سبيل المثال (0.001، 0.000، 0.000)، كما بلغت في اختبار Shapiro-Wilk عند حجم عينة قدره (59) مفردة. وتشير هذه النتائج إلى أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي. وبناءً عليه، تم الاعتماد على الاختبارات الإحصائية اللامعلمية (Non - Parametric Tests) في اختبار فرضيات الدراسة لملاءمتها لطبيعة البيانات.

## ■ اختبار فرضيات الدراسة :

لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة باتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو دور المحاسبة عن الإنجاز في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية، تم استخدام اختبار Wilcoxon لعينة واحدة لمقارنة الوسيط الفعلي لكل محور من محاور الدراسة بالقيمة المحايدة (3) في مقياس ليكرت.

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع المحاور، مما يشير إلى وجود اتجاهات إيجابية لدى أعضاء هيئة التدريس.

فيما يلي جدول يوضح نتائج الاختبار لكل محور:

نتائج اختبار Wilcoxon لعينة واحدة للمحاور الثلاثة

المحور	الوسيط (Median)	المتوسط الحسابي (Mean)	إحصائية Wilcoxon	مستوى الدلالة (.Sig)	القرار
جودة المنتجات وتنوعها	4.00	4.019	0.000	0.001 >	دال إحصائياً (اتجاه إيجابي)
إدارة الاختناقات	4.00	4.068	0.000	0.001 >	دال إحصائياً (اتجاه إيجابي)
مقاييس التكلفة والتسعير	4.00	3.993	18.5	0.001 >	دال إحصائياً (اتجاه إيجابي)

تبين من النتائج أن جميع محاور الدراسة تتجاوز القيمة المحايدة بشكل واضح، مع مستوى دلالة أقل من 0.05، مما يعكس إدراكاً مرتفعاً لدى أعضاء هيئة التدريس لأهمية المحاسبة عن الإنجاز في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية. وعليه، يتم قبول جميع فرضيات الدراسة المتعلقة باتجاهات إيجابية في هذا السياق.

## 5. نتائج الدراسة

## 1. الإدراك العام لأعضاء هيئة التدريس:

أظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية يدركون بشكل واضح أهمية المحاسبة عن الإنجاز في تعزيز الميزة التنافسية للشركات الصناعية، حيث تجاوزت جميع محاور الدراسة القيمة المحايدة في مقياس ليكرت، مع متوسطات تراوحت بين 3.99 و 4.07، ما يدل على اتجاهات إيجابية قوية.

## 2. دور المحاسبة عن الإنجاز في جودة وتنوع المنتجات:

بينت النتائج أن تطبيق المحاسبة عن الإنجاز يساهم في رفع جودة المنتجات وتويعها بما يعزز مركز الشركات الصناعي التنافسي، مع ترتيب فقرة "تساهم جودة النظام الإنتاجي في دعم الميزة التنافسية" في أعلى التقديرات.

## 3. دور المحاسبة عن الإنجاز في إدارة الاختناقات وتسليم المنتجات:

أظهرت الدراسة أن المحاسبة عن الإنجاز تساعد الشركات على تحديد الاختناقات وتحسين سرعة الاستجابة وتسليم المنتجات في الوقت المحدد، ما يزيد رضا العملاء ويعزز المركز التنافسي للشركات.

## 4. دور المحاسبة عن الإنجاز في مقاييس التكلفة واتخاذ القرارات:

أكدت النتائج أن استخدام مقاييس المحاسبة عن الإنجاز في قياس التكلفة واتخاذ قرارات التسعير يعزز القدرة التنافسية للشركات الصناعية.

## 5. النتائج الإحصائية:

أظهرت اختبارات Wilcoxon لعينة واحدة أن جميع محاور الدراسة ذات دلالة إحصائية ( $\text{Sig.} < 0.001$ ) مقابل القيمة المحايدة، مما يعكس إدراكًا إيجابيًا واضحًا لدى أعضاء هيئة التدريس تجاه دور المحاسبة عن الإنجاز في تعزيز الميزة التنافسية.

## 6. توصيات الدراسة

## 1. توصيات عملية للشركات الصناعية:

- تعزيز تطبيق أسلوب المحاسبة عن الإنجاز في جميع أقسام الإنتاج لضمان جودة المنتجات وزيادة تنوعها.
- استخدام مقاييس المحاسبة عن الإنجاز لتحديد الاختناقات وتحسين عمليات الإنتاج والتسليم في الوقت المحدد.
- الاستفادة من بيانات المحاسبة عن الإنجاز في اتخاذ قرارات تسعير تنافسية تعزز الميزة السوقية للشركة.

## 2. توصيات أكاديمية وبحثية:

- إدراج موضوع المحاسبة عن الإنجاز ضمن برامج التدريب وورش العمل لأعضاء هيئة التدريس والطلاب في كليات الاقتصاد والمحاسبة.
- تشجيع الدراسات المستقبلية على استكشاف العلاقة بين المحاسبة عن الإنجاز والميزة التنافسية في قطاعات صناعية مختلفة، مع استخدام عينات أكبر وأساليب إحصائية متنوعة.

## ■ المراجع

## ● المراجع العربية

1. ابرهي، أسامة، وحسن، وفاء. (2019). محاسبة الإنجاز وأثرها في قياس الكفاءة التشغيلية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 14(46)، 81-93.
2. أبو النجا، محمد عبد العظيم. (2011). إدارة التسويق: مدخل استراتيجي. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
3. أبو رحمة، محمد عبد الله محمود. (2017). أثر تطبيق محاسبة الإنجاز كأداة لترشيد القرارات

- الإدارية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (8)، 568-587.
4. أمين، عثمان السالم، وصلاح، مناضل، وجيليل، صلاح. (2022). دور المحاسبة عن الإنجاز في دعم متطلبات القرارات الإدارية: دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية العراقية. المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية، 6(1)، 331-352.
5. الحمداني، بهاء، والصبيحي، عامر. (2016). المحاسبة عن الإنجاز ودورها في دعم وتحقيق الميزة التنافسية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 271-552.
6. السويدي، أكرم محمد امهدي عبدالكريم. (2024). إمكانية تطبيق المحاسبة عن الإنجاز في شركات الصناعات الغذائية بمدينة بنغازي: دراسة ميدانية) رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة بنغازي، ليبيا.
7. السيد، عبد السلام. (2022). دور المحاسبة عن الإنجاز في قياس تكلفة الإنجاز ودعم الميزة التنافسية:
- دراسة ميدانية على بعض المنشآت الصناعية بالسودان. مجلة آفاق الاقتصادية، 8(16)، 16-37.
8. العشمأوي، محمد عبد الفتاح. (2011). محاسبة التكاليف: المنظوران التقليدي والحديث. عمّان: دار الباروري العلمية للنشر والتوزيع.
9. القططي، مها. (2022). أثر استخدام محاسبة الإنجاز على تعزيز كفاءة الأداء المالي: دراسة تطبيقية (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الأقصى، غزة.
10. الموسوي، سيف، والتميمي، أمل. (2021). توظيف محاسبة الإنجاز لتحسين نظم التكاليف وانعكاسها على تقويم الأداء. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 19(70)، 161-191.
11. حمصي، مراد، ومصباحي، أيوب، ولخضر، حسين. (2019). مساهمة المحاسبة عن الإنجاز في ترشيد القرارات الإدارية: دراسة حالة شركة دليبة لصناعة الأنابيب البلاستيكية (رسالة ماجستير منشورة) جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي..
12. خليل، نبيل مرسي. (1989). الميزة التنافسية في مجال الأعمال. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.
13. زين، حيدر عطائي، وإسماعيل، عباس، وآخرون. (2017). المحاسبة عن الإنجاز أسلوب جيد في قياس التكلفة وترشيد القرارات الإدارية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات الكهربائية - الوزيرية. مجلة جامعة واسط - كلية الإدارة والاقتصاد، 28(1)، 386-406.

14. صورية، معمودي، وهجيرة، الشيخ. (2010). محددات وعوامل نجاح الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية. في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات (9-10 نوفمبر). جامعة الشلف..
15. عابدين، محمد. (2015). مدخل محاسبة الإنجاز لتطوير نظم التكاليف في ضوء الاتجاهات الحديثة للمحاسبة الإدارية (رسالة ماجستير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة..
16. عثمان، فارس الطيب محمد. (2016). دور التحليل الاستراتيجي للتكاليف في تخفيض تكاليف الأنشطة لدعم الميزة التنافسية في المنشآت الصناعية في بيئة التصنيع الحديثة (رسالة دكتوراه منشورة). جامعة النيلين..
17. علي، أبو كبر، وأحمد، شهاب. (2021). أهمية المحاسبة عن الإنجاز ودورها في دعم الميزة التنافسية في الشركات الصناعية السودانية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5(25)، 89-104.
18. علي، أحمد، وعبد الله، حنان. (2020). دور التكامل بين استراتيجية التصنيع الرشيق والمحاسبة عن الإنجاز في تخفيض تكاليف الإنتاج. مجلة الزرقاء للدراسات الإنسانية، 20(2)، 198-212.
19. عميش، عائشة. (2010). مؤشرات قياس التنافسية ووضعها في الدول العربية. في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات. جامعة الشلف.
20. قويدر، لوند، وكشيدة، حسبة. (2013). دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال ومصادرها. في الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي. جامعة حسيبة بن بوعلی، الشلف.
21. مهنا، محمد. (2022). دور تطبيق محاسبة الإنجاز في قياس الكفاءة التشغيلية في الشركات الصناعية الفلسطينية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 196.
22. مؤمنة، هبة. (2004). مدى فعالية المحاسبة عن الإنجاز في ضوء متغيرات بيئة التصنيع الحديثة (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الملك عبد العزيز.

## ● المراجع الأجنبية:

1. Alipour, H.R., Khorshidi, G.H., Naghdi, A., Alizadeh, H., Honarmand, H. and Shabani, Z. (2013). The theory of constraints: a comparative assessment. Arabian journal of business and management review (Nigerian chapter), 1 (5), 10 - 21.
2. Alves, J.M. and Santos, R.F. (2005). Activity - based costing costing and Throughput Accounting of Toc: a hybrid system in the managerial accounting. Proceeding of 18th international congress of mechanical engineering November, 6 - 11, 2005 ouro preto mg, Brazil. 1 - 6.
3. Anwarul Islam, K.M. (2015). Throughput accounting: A case study. International journal of finance and banking research, 1 (2), 19 - 32.
4. Bhimani, A., Horngren, C., Datar, S. and Foster, G. (2008). Management and cost accounting. (4th ed). England, Harlow: financial times prentice hall.
5. Charles, T. et. al., (1994), Cost Accounting: Managerial Emphasis, 8th ed., (New Jersey: Prentice - Hall Inc.).
6. Drury, C. (2012). Management and Cost accounting. (8th ed). United Kingdom, Andover, Hampshire: Cengage learning EMEA.
7. Dugdale, D. and Jones, T. (1998). Throughput accounting: Transforming practices ?. British accounting review, 30 (3), 203 - 222.
8. Elsukova, T. (2015). Lean accounting and throughput accounting an integrated approach. Mediterranean journal of social sciences, 6 (3), 83 - 78.
8. Hamadani, B. H., & Khalaf, A. D. (2016). Throughput Accounting and its role in supporting and achieving competitive advantage. Journal of Economics and Administrative Sciences, 22(92).
9. Kirli, M. (2016). Throughput accounting in strategic cost management an application. Annals of "dunarea de jos" university of galati fascicle 1: Economics and applied informatics. (2), 78 - 87.
10. Lucey, T. (2003). Management Accounting (5th ed) [online]. United Kingdom, London: Continuum International Publishing Group. Available From: Internet Archive [accessed 2024 - 7 - 2].
11. Porter, Michael E., (1998), Competitive advantages: Creating and sustaining

superior performance with new introduction, (New York: Free press).

12. Reguia, Cherroun, (2014), "Product innovation and the competitive advantage", European Scientific Journal, 1 (1):148 - 163. [13] Sahib, I.H. 13. and Hatif, M.A.( 2022). Application of throughput accounting technique for the purpose of improving the strategic performance of industrial companies (an applied study in diwaniyah dairy plant). Al - Qadisiyah journal for administrative and economic science OJAE, 24(3), 531 - 544.

14. Varanavicius, Vytis & Navigate, Aida, (2015), "Competitive advantage attainment via synergy in green offices", Journal of International Studies, Lithuania, 8 (3):142 - 157.

15. Yoshikawa, T., Innes, J., Mitchell, F. and Tanaka, M. (1993). Contemporary Cost Management [online]. United Kingdom, London:

Chapman and Hall. Available From: Internet Archive [accessed 20246 - 11].

# جاهزية أقسام المحاسبة لتبني التعليم المحاسبي الرقمي وأثرها في تطوير المهنة المحاسبية

دراسة تحليلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي وطبرق

■ سارة محمد مصطفى الفرجاني \* ■ ناهد فتحي بوسمرة السعيطي \*\*

● تاريخ استلام البحث 2026/03/26م ● تاريخ قبول البحث 2026/04/30م

● DOI <https://doi.org/10.5281/zenodo.20030532>

■ المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل جاهزية أقسام المحاسبة لتبني التعليم المحاسبي الرقمي وأثرها في تطوير المهنة المحاسبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعتي بنغازي وطبرق. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات من (56) عضو هيئة تدريس بنسبة استجابة (52.3%) من مجتمع بلغ (107).

أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن الجاهزية المؤسسية والتقنية منخفضة، والكفاءة الرقمية متوسطة، بينما كانت جاهزية المناهج وتطوير المهنة مرتفعة نسبيًا. كما بينت نتائج الانحدار وجود أثر إيجابي ودال إحصائيًا لأبعاد الجاهزية على تطوير المهنة المحاسبية، حيث فسرت هذه الأبعاد (55.3%) من التغير في المتغير التابع، مع كون الجاهزية المؤسسية والتقنية الأكثر تأثيرًا.

وأشارت النتائج إلى قبول الفرضية الرئيسة قبولاً جزئيًا، والتأكيد على أهمية تعزيز البنية التحتية والتدريب الرقمي وتحديث المناهج لدعم التحول نحو التعليم المحاسبي الرقمي.

● الكلمات المفتاحية: التعليم المحاسبي الرقمي، جاهزية الأقسام الأكاديمية

\* محاضر كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة جامعة بنغازي [Sara.fergani@gmail.com](mailto:Sara.fergani@gmail.com)

\*\* محاضر كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة جامعة طبرق [nahedalsaaity@gmail.com](mailto:nahedalsaaity@gmail.com)

ISSN 7034-3080 (Online)  
ISSN 2616-5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.



# The Readiness of Accounting Departments to Adopt Digital Accounting Education and Its Impact on the Development of the Accounting Profession

## An Analytical Study from the Perspective of Faculty Members at the Universities of Benghazi and Tobruk

■ Sara Mohamed Mustafa Al-Fergani \*

■ Nahed Fathi Bousmerah Al-Saity \*\*

### ■ Abstract

This study aimed to analyze the readiness of accounting departments to adopt digital accounting education and its impact on the development of the accounting profession from the perspective of faculty members at the Universities of Benghazi and Tobruk. The study adopted the descriptive-analytical approach, and a questionnaire was used as the main data collection tool. The study sample consisted of (56) faculty members, with a response rate of (52.3 %) out of a total population of (107).

The results of the descriptive analysis revealed that institutional and technological readiness was low, while digital competency was moderate. Curriculum readiness and the development of the accounting profession were relatively high. Furthermore, the results of the regression analysis showed a positive and statistically significant impact of readiness dimensions on the development of the accounting profession, explaining (55.3 %) of the variance

\* Lecturer, Faculty of Economics, Department of Accounting, University of Benghazi Sara. fergani@gmail.com

\*\* Lecturer, Faculty of Economics, Department of Accounting, University of Toruk. nahedalsaity@gmail.com

in the dependent variable, with institutional and technological readiness being the most influential factor.

The findings indicated partial acceptance of the main hypothesis and emphasized the importance of strengthening infrastructure, enhancing digital training, and updating curricula to support the transition toward digital accounting education.

● **Keywords:** Digital accounting education, Academic department readiness

### ■ المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً رقمياً واسع النطاق طال مختلف جوانب الحياة، وكان لمهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي نصيب كبير من هذا التحول. فقد ساهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل كميات ضخمة من البيانات، والحوسبة السحابية، وتقنية سلاسل الكتل (البلوك تشين) في إحداث تغييرات كبيرة في بيئة الأعمال، مما جعل المؤسسات الأكاديمية في حاجة ماسة إلى تحديث برامجها الدراسية لمواكبة هذا التطور المتسارع (عبدالله، 2023). ومن جانبه، يرى Qasim وآخرون (2020) أن التقدم التكنولوجي لم يقتصر تأثيره على النشر العلمي فقط، بل امتد ليشمل طرق التدريس التقليدية وآليات التعلم في الجامعات.

مع كل هذه التطورات، يبرز مفهوم الجاهزية كأحد العوامل الأساسية في نجاح عملية التحول الرقمي في التعليم المحاسبي. فمجرد توفير أجهزة وبرامج تقنية حديثة لا يكفي للانتقال من أساليب التعليم التقليدية إلى نموذج تعليمي رقمي متطور، بل يتطلب الأمر توفير منظومة متكاملة مكونة من عدة عناصر رئيسية، أبرزها البنية التحتية التقنية الملائمة، وتطوير المناهج بشكل متناسب مع متطلبات التحول الرقمي، بالإضافة إلى رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس وقدرتهم على استخدام الأدوات الرقمية في تدريسهم (العنور والفضيمي، 2023). انطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى هذه الجاهزية في أقسام

المحاسبة بالجامعات الليبية، وتحليل أثرها في تطوير المهنة المحاسبية، مع التركيز على التكامل بين البنية التحتية، المناهج، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس، وذلك في ضوء ما تتأولته الدراسات السابقة.

#### ■ الدراسات السابقة

(Masli, Abdulhakim M. 2019) أشارت الدراسة إلى أن التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية يعاني من قصور في المناهج والوسائل التعليمية وضعف كفاءة أعضاء هيئة التدريس، مما يقلل من قدرة الخريجين على تلبية متطلبات سوق العمل. وتؤكد الدراسة على الحاجة إلى تطوير التعليم المحاسبي وتبني الأساليب الرقمية لتحسين الجاهزية المهنية للطلبة.

دراسة بيوض (2019) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد التحديات والصعوبات التي تحد من تطبيق أسلوب التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الليبية. وأظهرت النتائج وجود تحديات إدارية ومادية تعيق التطبيق، بالإضافة إلى ضعف اهتمام الجامعات بتدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام التعليم الإلكتروني. وأوضحت الدراسة أن التحديات المتعلقة بعضو هيئة التدريس والطالب لا تشكل عائقًا جوهريًا أمام التطبيق، باستثناء نقص المعلومات والمهارات التكنولوجية المرتبطة بالتعليم الإلكتروني. وقد أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود لإعداد برامج التعليم المحاسبي الإلكتروني، وتعزيز التعاون مع الجامعات الدولية التي تطبق هذا النوع من التعليم.

دراسة الفيتوري (2021) هدفت الدراسة إلى قياس دور التعليم المحاسبي الإلكتروني الحضوري في تحسين مستوى أداء خريجي قسم المحاسبة بجامعة عمر المختار، وقد تم الاعتماد على عينة من أعضاء هيئة التدريس. وتوصلت النتائج إلى توفر البنية التحتية، وامتلاك أعضاء هيئة التدريس مهارات جيدة في استخدام التكنولوجيا، بالإضافة إلى وجود بعض التحديات التي تعيق التطبيق الكامل. وأكدت الدراسة أن التعليم المحاسبي

الإلكتروني يسهم في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ويحسن أداء الخريجين.

دراسة محمد الشارف أحمد ومحمد محمد أبو عقرب (2024) هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية لأهمية إدراج المحاسبة الإلكترونية ضمن مناهج التعليم المحاسبي. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت استبيانات تم توزيعها على 55 عضو هيئة تدريس. وأظهرت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس لديهم قناعة كبيرة بضرورة دمج المحاسبة الإلكترونية في المناهج الحالية، نظرًا لعدم ملاءمة المناهج التقليدية لمتطلبات سوق العمل الحديثة في ظل التطور التكنولوجي. وأوصت الدراسة بضرورة إدراج برامج المحاسبة الإلكترونية ومراجعة المناهج بشكل دوري لتطويرها بما يتماشى مع التحولات الرقمية.

دراسة (Handoyo 2024) ركزت الدراسة على تحليل تطور نماذج تعليم المحاسبة في ظل تأثير تكنولوجيا المعلومات خلال الفترة 1991-2023، باستخدام تحليل بليونمترى للكلمات المفتاحية والشبكات البحثية. وأظهرت النتائج تزايد الاهتمام بدمج التقنيات الرقمية في تعليم المحاسبة، مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، نظم المعلومات المحاسبية، والتعلم الإلكتروني، ما يعكس التحول من النماذج التعليمية التقليدية إلى النماذج الرقمية. وأكدت الدراسة ضرورة تطوير المناهج والمهارات الرقمية للمحاسبين بما يتلاءم مع متطلبات البيئة المهنية الحديثة.

دراسة المبروك محمد إبراهيم (2025) أجريت الدراسة في كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة بجامعة بنغازي، وهدفت إلى معرفة مدى توافر مقومات التحول الإلكتروني في التعليم المحاسبي وتأثيرها على جودة التعليم وفق معايير التعليم الدولية، بالإضافة إلى تحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية مرتبطة بالمتغيرات الديموغرافية لأعضاء هيئة التدريس (الجنس، سنوات الخبرة، الدرجة العلمية). وأظهرت النتائج عدم توافر مقومات التحول الإلكتروني في التعليم المحاسبي، مع وجود تأثير معنوي إيجابي لمقومات التحول

على جودة التعليم وفق المعايير الدولية، كما لم تُسجَل فروق معنوية مرتبطة بالمتغيرات الديموغرافية. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات الرامية إلى توفير بيئة عمل إلكترونية ترتقي بجودة التعليم المحاسبي.

دراسة Emiza Tahar وآخرون (2025) هدفت الدراسة إلى تحليل تطور استخدام التكنولوجيا في تعليم المحاسبة لتحديد اتجاهات البحث الرئيسة وأساليب التدريس المبتكرة وتأثيرها في تطوير المناهج الدراسية. وأظهرت النتائج تزايد الاهتمام بتبني الأدوات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات والحوسبة السحابية، مع التركيز على تنمية المهارات الرقمية لدى الطلاب بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل. وأبرزت الدراسة أهمية تطوير المناهج وأساليب التدريس لمواكبة التحولات التكنولوجية في البيئة المهنية.

دراسة Ahmad Mohamad Abdo-Salloum وآخرون (2025) ركزت الدراسة على تقييم جاهزية طلاب المحاسبة لتبني الذكاء الاصطناعي ضمن المناهج الجامعية في لبنان، مع التركيز على عوامل الجاهزية التكنولوجية والمعرفة الرقمية وسهولة استخدام التكنولوجيا والفائدة المدركة. وأظهرت النتائج استعداد الطلاب العام لتبني الذكاء الاصطناعي، وأكدت الدراسة على ضرورة دمج مقررات المحاسبة القائمة على الذكاء الاصطناعي ضمن المناهج الجامعية التقليدية لإعداد الطلاب بشكل أفضل لمتطلبات المهنة المتطورة.

دراسة (Amneh Abu Sharshouh 2025) هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة من خلال استعراض تأثير التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، تحليلات البيانات الضخمة، والأتمتة على الممارسات المحاسبية. وأظهرت النتائج أن التحول الرقمي يسهم في تحسين كفاءة العمل المحاسبي، وزيادة دقة المعلومات المالية، وتقليل الأخطاء، وتسريع إنجاز المهام، مع ضرورة اكتساب المحاسبين لمهارات رقمية جديدة لمواكبة التطورات التكنولوجية.

دراسة (Karima Lajnef 2025) درست الدراسة تأثير التعليم المحاسبي على استعداد

الطلاب لمواكبة رقمنة المهنة، مع التركيز على طلاب المحاسبة التونسيين. وأظهرت النتائج أن خبرة أعضاء هيئة التدريس في استخدام الأدوات الرقمية وإتاحة الموارد الرقمية للطلاب لهما تأثير كبير على استعداد الطلاب لمهام المحاسبة الرقمية، وأوصت الدراسة ببرامج تطوير موجهة لأعضاء هيئة التدريس وزيادة تمويل الأدوات الرقمية لضمان توافق المناهج مع متطلبات الصناعة.

#### ● ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

على الرغم من الدراسات التي تناولت التعليم المحاسبي الرقمي في الجامعات الليبية والعالمية، إلا إن هناك نقصاً في الدراسات التي تقدم تحليلاً مقارناً بين الجامعات الليبية المختلفة، مع التركيز على التكامل بين الجاهزية المؤسسية والتقنية والجاهزية البشرية وتأثيرها على تطوير المهنة المحاسبية.

وبناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقييم جاهزية أقسام المحاسبة في جامعتي بنغازي وطبرق لتبني التعليم المحاسبي الرقمي، ودراسة العلاقة بين أبعاد الجاهزية الرقمية وتطوير المهنة المحاسبية، وتحليل أثر هذه الأبعاد على تطوير المهنة المحاسبية.

#### ■ مشكلة الدراسة

يواجه التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية تحديات متزايدة في مواكبة التحولات الرقمية، خاصة في ظل تنامي استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال. وتتمثل هذه التحديات في ضعف الجاهزية المؤسسية والتقنية، وتفاوت الكفاءة الرقمية لدى أعضاء هيئة التدريس، وقصور المناهج الدراسية في استيعاب المتطلبات الحديثة (Masli, 2019).

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تقييم مستوى جاهزية أقسام المحاسبة لتبني التعليم المحاسبي الرقمي بأبعاده المختلفة، وتحليل أثر هذه الجاهزية

في تطوير المهنة المحاسبية، من خلال تعزيز مهارات الخريجين ورفع قدرتهم على مواكبة متطلبات سوق العمل، وعليه، تم صياغة السؤال الرئيسي التالي: ما أثر جاهزية أقسام المحاسبة لتبني التعليم المحاسبي الرقمي بأبعادها (الجاهزية المؤسسية والتقنية، الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس، جاهزية المناهج الدراسية) في تطوير المهنة المحاسبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

#### ● الأسئلة الفرعية

1. ما أثر الجاهزية المؤسسية والتقنية لأقسام المحاسبة في تطوير المهنة المحاسبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
2. ما أثر الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس في تطوير المهنة المحاسبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
3. ما أثر جاهزية المناهج الدراسية في تطوير المهنة المحاسبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

#### ■ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. قياس مستوى جاهزية أقسام المحاسبة لتبني التعليم المحاسبي الرقمي من حيث: الجاهزية المؤسسية والتقنية، الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس، جاهزية المناهج الدراسية.
2. تحليل أثر جاهزية أقسام المحاسبة بأبعادها المختلفة في تطوير المهنة المحاسبية.
3. تحديد أثر كل بُعد من أبعاد الجاهزية (المؤسسية والتقنية، الكفاءة الرقمية، جاهزية المناهج) في تطوير المهنة المحاسبية.

### ■ فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجاهزية أقسام المحاسبة لتبني التعليم المحاسبي الرقمي بأبعادها (الجاهزية المؤسسية والتقنية، الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس، جاهزية المناهج الدراسية) في تطوير المهنة المحاسبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

### الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجاهزية المؤسسية والتقنية في تطوير المهنة المحاسبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس في تطوير المهنة المحاسبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجاهزية المناهج الدراسية في تطوير المهنة المحاسبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

### ■ أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسهم في تقييم جاهزية أقسام المحاسبة لتبني التعليم المحاسبي الرقمي، وبيان أثر ذلك في تطوير المهنة المحاسبية، كما توفر مؤشرات عملية لتطوير المناهج الدراسية، وتعزيز البنية التحتية التقنية، وتنمية الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس. وتسهم كذلك في تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل بشكل غير مباشر، وتعزيز مهارات المحاسبين بما يتوافق مع المعايير والممارسات المهنية الحديثة.

### ■ منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يهدف إلى وصف وتحليل واقع جاهزية أقسام المحاسبة لتبني التعليم المحاسبي الرقمي بأبعاده المختلفة، وتحديد أثر هذه الجاهزية في تطوير المهنة المحاسبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعتي بنغازي وطبرق.

وقد تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، كما تم توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، وعلى رأسها تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة (الجاهزية المؤسسية والتقنية، الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس، جاهزية المناهج الدراسية) على المتغير التابع (تطوير المهنة المحاسبية).

#### ■ حدود الدراسة

- الحد المكاني: تقتصر هذه الدراسة على أقسام المحاسبة في جامعتي بنغازي وطبرق، لارتباطها بهدف الدراسة المتمثل في تقييم جاهزية هذه الأقسام لتبني التعليم المحاسبي الرقمي.
- الحد الزمني: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية من بداية يناير 2026 إلى نهاية فبراير، حيث تم جمع البيانات خلال هذه الفترة بهدف تحليل واقع الجاهزية في ضوء الظروف الراهنة.
- الحد الموضوعي: تركز هذه الدراسة على قياس وتحليل جاهزية أقسام المحاسبة لتبني التعليم المحاسبي الرقمي من خلال أبعادها الثلاثة (الجاهزية المؤسسية والتقنية، الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس، جاهزية المناهج الدراسية)، كما تهدف إلى قياس أثر هذه الجاهزية في تطوير المهنة المحاسبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- الحد البشري: يقتصر مجتمع الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بجامعتي بنغازي وطبرق، وقد بلغ حجم العينة النهائية المستجيبة (56) عضو هيئة تدريس، وتم اعتمادهم في التحليل الإحصائي باعتبارهم الفئة المستهدفة في الدراسة.

#### ■ الإطار النظري للدراسة

##### ● واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية

تشير الدراسات الحديثة إلى أن التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية يعاني من عدم التوافق مع متطلبات سوق العمل والتطورات المتسارعة في مهنة المحاسبة. فالبرامج

التعليمية الحالية غالبًا ما تكون تقليدية، معتمدة على المحاضرات والمذكرات التي يعدها أعضاء هيئة التدريس، الأمر الذي يحد من تنمية مهارات البحث والتحليل لدى الطلبة. كما يلاحظ ضعف الاعتماد على المصادر العلمية الحديثة وقلة استخدام المراجع المتخصصة، إضافة إلى نقص واضح في الجوانب التطبيقية مثل المعامل وورش العمل التدريبية، مما يضعف اكتساب الطلبة للخبرة العملية والمهارات المهنية اللازمة (الفيتوري، 2021).

وقد أدى هذا الواقع إلى اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، مما يجعل الخريجين أقل قدرة على التكيف مع الممارسات المهنية الحديثة.

#### ● دمج الوسائل التقنية الحديثة في التعليم المحاسبي

يشير الشريف وإبراهيم (2025) إلى أن دمج الوسائل التقنية الحديثة في التعليم المحاسبي يعد ضرورة لتعزيز فعالية العملية التعليمية وتحقيق التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وذلك من خلال:

1. توظيف أعضاء هيئة التدريس للوسائل التقنية الحديثة يساعد استخدام التقنيات الحديثة في تقديم المادة العلمية بطريقة تفاعلية، ويحفز الطلبة على المشاركة، مما يعزز فهمهم للمفاهيم المحاسبية.
2. تشجيع الطلبة على استخدام المصادر الرقمية يساهم ذلك في توسيع مدارك الطلبة وتطوير مهارات البحث لديهم، ويقلل من الاعتماد على المراجع الورقية التقليدية، كما يعزز قدرتهم على متابعة مستجدات المهنة.
3. تهيئة الطلبة للتطبيق العملي يساعد استخدام الوسائل التقنية في ربط المعرفة النظرية بالواقع المهني، ويعمل على تنمية المهارات العملية الضرورية لسوق العمل (الشريف وإبراهيم، 2025).

## ● التعليم المحاسبي الإلكتروني

### - مفهوم التعليم المحاسبي الإلكتروني

يمكن تعريف التعليم المحاسبي الإلكتروني بأنه استخدام تقنيات الوسائط المتعددة وشبكة الإنترنت في تقديم العملية التعليمية، بهدف توفير بيئة تعليمية تفاعلية متعددة المصادر تسمح بالتعلم الذاتي دون التقيد بزمان أو مكان محدد، وتعزز التفاعل المستمر بين المعلم والمتعلم. كما يتميز هذا النوع من التعليم بقدرته على دمج المعرفة النظرية بالتطبيق العملي وتيسير الوصول إلى المعلومات وتنوع أساليب التعلم، بما يساهم في تطوير مهارات الطلبة وتهيئتهم لمتطلبات سوق العمل (عباس وعقوب، 2021).

### - خصائص التعليم المحاسبي الإلكتروني

تتمثل أبرز الخصائص التي تساهم في تحسين جودة التعليم وتطوير المهارات المهنية للطلبة فيما يلي:

1. المرونة في الزمان والمكان، بما يتيح متابعة التعلم وفق احتياجات الطلبة.
2. سرعة تطوير البرامج والمناهج التعليمية لمواكبة المستجدات.
3. انخفاض التكاليف المادية مقارنة بالتعليم التقليدي.
4. إضفاء صبغة عالمية على التعليم وتمكين الطلبة من الاطلاع على المعايير الدولية.
5. سهولة الوصول إلى المعلومات وتنوع مصادرها، مما يدعم البحث والاستقصاء الأكاديمي.
6. استمرارية التواصل بين الكلية وخريجها وتعزيز التعلم المستمر.
7. تنوع وسائل التعليم مثل التعلم التفاعلي والنقاش الجماعي والمشاركات الرقمية، بما يعزز التفاعل والمشاركة الفعالة (حاج موسى وعريبي، 2023).

### ● التحول من التعليم المحاسبي التقليدي إلى التعليم الرقمي

إن التحول الرقمي في التعليم المحاسبي يمثل نقلة نوعية وليس مجرد استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريس، حيث يتطلب إعادة تصميم العملية التعليمية بالكامل بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي. فالأمر لا يقتصر على إدخال أجهزة وبرامج جديدة، بل يحتاج إلى إعادة هيكلة للطرق التي يتم بها نقل المعرفة وتقييمها، وذلك لما لهذا التحول من دور في رفع كفاءة العمليات المالية والمحاسبية، وتسريع إجراءات التحليل المالي والمراجعة، مما ينعكس إيجاباً على جودة المخرجات (علي ومعتوق، 2021).

كما توصلت دراسة Ma and Ruannakarn (2024) إلى أن استخدام تقنيات التعليم الرقمي القائمة على مفهوم "الإنترنت +" كان لها أثر في تحسين الأداء الأكاديمي للطلاب في البرامج المحاسبية، حيث أدى إلى تحسن ملحوظ في مستوى تحصيلهم الدراسي.

### ● جاهزية أقسام المحاسبة لتبني التعليم المحاسبي الرقمي

يقصد بجاهزية أقسام المحاسبة مدى توفر الامكانيات اللازمة لتبني التعليم المحاسبي الرقمي في المؤسسات التعليمية، بما يشمل البنية التحتية التقنية، والمنهج الدراسية، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس (العنور والفضيمي، 2023).

### - الجاهزية المؤسسية التقنية (البنية التحتية)

تمثل البنية التحتية الرقمية الأساس الذي يقوم عليه التعليم المحاسبي الرقمي، وتشمل هذه البنية توفر الأجهزة الحديثة والتقنيات اللازمة، والبرمجيات التعليمية، وشبكات الاتصال، بالإضافة إلى الدعم الفني اللازم لضمان استمرار العملية التعليمية. وتشير دراسة Putri and Wahyudi (2025) إلى أن من أكبر الصعوبات التي تواجه تطبيق التعليم المحاسبي الرقمي هي ضعف البنية التحتية التكنولوجية والفجوات الموجودة في المهارات الرقمية لدى المعلمين والطلاب.

ومن جهة أخرى، تشير دراسة الفيتوري (2021) إلى أن البنية التحتية للتعليم المحاسبي الإلكتروني متوفرة بدرجات متفاوتة في بعض الجامعات الليبية مثل جامعة عمر المختار. كما توصلت دراسة العنور والفطيمي (2023) إلى أن عناصر البيئة التعليمية التي تدعم التعليم المحاسبي متوفرة في أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، إلا إن مستوى توفرها ليس موحدًا، بل يختلف من جامعة إلى أخرى.

كما تشير دراسة السكران وآخرون (2025) إلى أن من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم المحاسبي نقص الدعم الإداري وضعف البنية التحتية التقنية في بعض المؤسسات التعليمية.

#### - جاهزية المناهج والخطط الدراسية

من أهم التحديات التي يواجهها التعليم المحاسبي في الوقت الراهن، هي مسألة تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع متطلبات التحول الرقمي، وفي هذا السياق، تشير دراسة العنور والفطيمي (2023) إلى أن العديد من المعارف والمهارات التي توصي بها المعايير الدولية للتعليم المحاسبي قد تم إدراجها ضمن المناهج الدراسية في أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، غير إن درجة تطبيقها الفعلي في العملية التعليمية مازالت متفاوتة من جامعة إلى أخرى.

ومن جانب آخر، توصلت دراسة Qasim وآخرون (2020) إلى وجود فجوة بين ما يتعلمه الطلبة في برامج المحاسبة من جهة، وما يحتاجه سوق العمل الفعلي من مهارات من جهة أخرى. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الحل الأمثل لتقليص هذه الفجوة لا يكمن في إضافة مقررات منفصلة عن تحليل البيانات، بل في دمج هذه المهارات ضمن المقررات المحاسبية الأساسية، حتى يتمكن الطلاب من ربطها مباشرة بتخصصهم الذي يدرسونه.

#### - الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس

يعد عضو هيئة التدريس أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها العملية التعليمية

بأكملها. إذ إن استخدام التقنيات الحديثة في التدريس لا يجدي نفعاً دون أن يكون المدرس نفسه متمكناً من هذه الأدوات وقادراً على استخدامها بكفاءة (السكران وآخرون، 2025).

وفي هذا الإطار تشير دراسة Pargmann وآخرون (2023) إلى أن كلاً من المعلمين والطلاب يواجهون تحديات في اكتساب المهارات الرقمية والحفاظ عليها في ظل التطور السريع في مجال التكنولوجيا. كما أظهرت دراسة السكران وآخرون (2025) أن هناك نسبة لا يستهان بها من أعضاء هيئة التدريس بدأت في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، مع وجود توجه واضح لدى الكثير منهم نحو زيادة هذا الاستخدام وتطويره في المستقبل.

#### ● العلاقة بين جاهزية أقسام المحاسبة وتطوير المهنة المحاسبية

إن الحديث عن تطوير مهنة المحاسبة في عصر التحول الرقمي لا يمكن أن يحدث دون النظر إلى مدى استعداد أقسام المحاسبة لاستقبال هذا التحول. فالجاهزية ليست مجرد شرط منفصل، بل هي جزء لا يتجزأ من عملية التطوير، حيث إن كل عنصر من عناصرها يلعب دوراً أساسياً في إعداد محاسب قادر على العمل في بيئة الأعمال المعاصرة (العنور والفضيمي، 2023).

فالجاهزية المؤسسية والتقنية (البنية التحتية)، تشكل الأساس التي ترتكز عليه أي محاولة حقيقية لتحديث التعليم المحاسبي، فوجود شبكات اتصال قوية، وأجهزة وبرامج متطورة، كل ذلك يساهم في تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق التعلم الرقمي، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على دقة وكفاءة المخرجات المحاسبية (علي ومعتوق، 2021). وقد أكدت تجارب التحول الرقمي السابقة في التعليم المحاسبي أن توفر هذه الإمكانيات يعد عاملاً أساسياً في نجاح التجربة، بينما غيابها يجعل أي حديث عن التطوير هو مجرد شعارات نظرية لا يمكن ترجمتها على أرض الواقع (Ma and Ruannakarn، 2024).

أما عن جاهزية المناهج الدراسية، فإن المناهج اليوم أصبحت مسؤولة عن إعداد الطلاب لمواجهة تحديات مهنية جديدة تتطلب منهم التفكير النقدي والقدرة على التحليل العميق، حيث إن الفجوة بين ما يتم دراسته في برامج المحاسبة وما يطلب في سوق العمل تستدعي

دمج مهارات تحليل البيانات ضمن مقررات المحاسبة بدلا من إضافتها في مقررات منفصلة، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون مناهج مرنة تواكب التطورات التقنية، (Qasim وآخرون، 2020). ولا يمكن اغفال أن الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس تمثل حلقة الوصل بين المناهج والطلبة، فعن طريقهم يتم نقل المعارف النظرية إلى مهارات عملية قابلة للتطبيق، وبالتالي يساهمون بشكل مباشر في تنمية قدرات الطلبة وتهيئتهم للممارسة المهنية الفعالة (السكران وآخرون، 2025). لكن ذلك يواجه تحديات كبيرة تتعلق بتأهيل أعضاء هيئة التدريس أنفسهم، حيث إن دراسة parmann وآخرون (2023) تشير إلى أن أعضاء هيئة التدريس يعانون من صعوبات في اكتساب ومواكبة الكفاءات الرقمية اللازمة في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، مما يستدعي توفير برامج تدريبية مستمرة ودعم مؤسسي فعال لرفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس.

وعليه، يمكن القول إن جاهزية أقسام المحاسبة ليست هدفا نهائيا، بل هي الطريق الذي يقود نحو التطور الحقيقي للمهنة؛ فعندما تتكامل عناصر الجاهزية الثلاثة، تتشكل بيئة تعليمية قادرة على تخريج محاسبين مؤهلين يساهمون في رفع مستوى المخرجات المهنية، وتقليص الفجوة بين ما يقدمه التعليم وما يحتاجه سوق العمل، والارتقاء بالأداء المهني إلى مستوى يواكب المعايير الدولية (العنور والفطيمي، 2023؛ عبدالله، 2023)

#### ● تطوير المهنة المحاسبية

##### - مفهوم تطوير المهنة المحاسبية

يقصد بتطوير المهنة المحاسبية العمل المستمر على تحسين مستوى أداء المحاسبين بما يتوافق مع التطورات في بيئة الأعمال والمعايير المهنية الدولية. وتشير دراسة عبدالله (2023) إلى أن التقنيات الحديثة مثل الحوسبة السحابية والبلوك تشين والذكاء

الاصطناعي تساهم في زيادة كفاءة العمل المحاسبي وتحسين مستوى الرقابة والحوكمة.

#### - المهارات المطلوبة للمحاسب الرقمي

تحدد المعايير الدولية للتعليم المحاسبي مجموعة من المهارات الأساسية التي ينبغي أن يمتلكها المحاسب، ومن أبرزها مهارات الاتصال، المهارات الفكرية والتحليلية، المهارات الشخصية، المهارات التقنية واستخدام تكنولوجيا المعلومات، المهارات التنظيمية وإدارة الأعمال وقد أشار قنوع وعجيلة (2016) إلى أن تنمية هذه المهارات تعد من الأهداف الأساسية لبرامج التعليم المحاسبي الحديثة.

#### - أثر التعليم الرقمي في تطوير المهنة المحاسبية

أظهرت العديد من الدراسات أن الاعتماد على التعليم المحاسبي الرقمي يساهم في تطوير مهارات المحاسبين وتحسين مخرجات التعليم. حيث قد أظهرت دراسة (Ma and Ruannakarn 2024) أن استخدام تقنيات التعلم الرقمي في برامج المحاسبة أدى إلى تحسن ملحوظ في مستوى الأداء الأكاديمي للطلاب.

ومن ناحية أخرى، فقد توصلت دراسة السكران وآخرون (2025) إلى أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى أثر إيجابي في تطوير التعليم المحاسبي وتنمية المهارات المهنية للطلبة. وتشير دراسة عبدالله (2023) إلى أن التحول الرقمي يساهم في رفع كفاءة وفاعلية أداء المحاسبين في بيئة الأعمال الحديثة.

#### ■ الجانب العملي (الدراسة الميدانية)

##### ● منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى تحليل مدى جاهزية أقسام المحاسبة لتبني التعليم المحاسبي الرقمي، وقياس أثر ذلك في تطوير المهنة المحاسبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

### ● مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي بنغازي وطبرق، والبالغ عددهم (107) عضو هيئة تدريس، بواقع (87) في جامعة بنغازي و(20) في جامعة طبرق.

ونظرًا لمحدودية حجم المجتمع، تم السعي إلى تطبيق أسلوب الحصر الشامل، حيث تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد المجتمع، إلا إن عدم استجابة جميع أفراد المجتمع لتعبئة الاستبيان حال دون تحقيق المسح الشامل الكامل. وبناءً عليه، تم اعتماد الاستبانة المستردة والصالحة للتحليل، والبالغ عددها (56) استبانة، بنسبة استجابة بلغت (52.3 % ) من إجمالي مجتمع الدراسة، وهي نسبة مقبولة لأغراض التحليل الإحصائي.

### ● أداة الدراسة (الاستبيان)

تم تصميم استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، اعتمادًا على الأدبيات والدراسات السابقة، ويتكون من:

البيانات الشخصية: (الجامعة، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة الأكاديمية، هل سبق لك الحصول على تدريب في مجال التعليم الرقمي)

### ● محاور الدراسة:

- المحور الأول: محور الجاهزية المؤسسية والتقنية (المتغير المستقل - البنية التحتية والدعم)

- المحور الثاني: محور الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس (المتغير المستقل - الجاهزية البشرية)

- المحور الثالث محور جاهزية المناهج الدراسية.

- المحور الرابع محور تطوير المهنة المحاسبية (المتغير التابع)

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي ( من 1 = لا أوافق بشدة إلى 5 = أوافق بشدة )  
معيار الحكم لتفسير المتوسطات الحسابية (طول الفئة))

مدى المتوسط الحسابي	مستوى الاستجابة
من 1.00 إلى 1.80	منخفض جداً
من 1.81 إلى 2.60	منخفض
من 2.61 إلى 3.40	متوسط
من 3.41 إلى 4.20	مرتفع
من 4.21 إلى 5.00	مرتفع جداً

#### ● صدق وثبات الأداة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري، حيث تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين المختصين للتأكد من ملاءمة فقراته ووضوحها وارتباطها بأهداف الدراسة، وقد أُجريت التعديلات اللازمة بناءً على ملاحظاتهم. كما تم التحقق من الصدق الذاتي من خلال حساب الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا، وذلك للتأكد من قدرة الأداة على قياس الأبعاد المستهدفة للدراسة.

جدول (1): معاملات الثبات والصدق الذاتي لمحاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	الصدق الذاتي ( $\alpha$ )
الجاهزية المؤسسية والتقنية	6	0.944	0.972
الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس	6	0.905	0.951
جاهزية المناهج الدراسية	5	0.864	0.929

المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	الصدق الذاتي ( $\alpha$ )
تطوير المهنة المحاسبية	6	0.954	0.977
		0.961	0.980

تشير نتائج تحليل الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا إلى ارتفاع مستوى الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة، حيث تراوحت قيم المعامل بين (0.864 – 0.954)، وهي قيم تفوق الحد الأدنى المقبول (0.70)، مما يدل على تمتع الأداة بدرجة عالية من الثبات.

كما بلغ معامل الثبات الكلي للأداة (0.961)، مما يعكس اتساقًا داخليًا قويًا بين جميع فقرات الاستبيان وصلاحتها لقياس متغيرات الدراسة. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت قيم الصدق الذاتي المستخرج من الجذر التربيعي لمعامل الثبات مستويات مرتفعة تراوحت بين (0.929 – 0.977)، مما يؤكد قدرة الأداة على قياس الأبعاد التي صُممت من أجلها.

وبذلك تعد أداة الدراسة صالحة من حيث الصدق والثبات، وتتمتع بدرجة عالية من الموثوقية الإحصائية للتطبيق الميداني.

#### ● أساليب التحليل الإحصائي

تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات وأهداف الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: وذلك لوصف استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة وتحديد مستوى الجاهزية لكل بعد.

- تحليل الانحدار الخطي المتعدد: وذلك لقياس أثر أبعاد جاهزية أقسام المحاسبة (الجاهزية المؤسسية والتقنية، الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس، جاهزية المناهج الدراسية) على المتغير التابع المتمثل في تطوير المهنة المحاسبية، واختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية.

● التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

- الخصائص الديمغرافية لأعضاء هيئة التدريس

جدول 2 الخصائص الديموغرافية لأعضاء هيئة التدريس

المتغير	الفئة	العدد (N)	النسبة المئوية (%)
الجامعة	جامعة بنغازي	44	٪ 78.6
	جامعة طبرق	12	٪ 21.4
المجموع		56	٪ 100
سنوات الخبرة	أقل من 5	9	٪ 16.1
	من 5 إلى 10	15	٪ 26.8
	من 11 إلى 15	13	٪ 23.2
	أكثر من 15	19	٪ 33.9
	المجموع		56
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	8	14.3
	محاضر	20	35.7
	أستاذ مساعد	19	33.9
	أستاذ مشارك	6	10.7
	استاذ	2	3.6
المجموع		56	٪ 100

المتغير	الفئة	العدد (N)	النسبة المئوية (%)
التدريب الرقمي	نعم	13	23.2 %
	لا	43	76.8 %
المجموع		56	100 %

تُظهر البيانات الوصفية لعينة الدراسة أن غالبية المشاركين ينتمون إلى جامعة بنغازي بنسبة (78.6 %) مقابل (21.4 %) لجامعة طبرق، مما يشير إلى تمثيل أكبر للجامعة الأولى في العينة. وفيما يتعلق بسنوات الخبرة، تتوزع العينة بشكل متقارب نسبياً، مع ارتفاع نسبة ذوي الخبرة أكثر من 15 سنة (33.9 %)، مما يعكس توفر خبرات أكاديمية معتبرة في العينة. أما بالنسبة للدرجة العلمية، فقد جاءت النسبة الأكبر من فئة المحاضر (35.7 %) تليها فئة الأستاذ المساعد (33.9 %)، مما يدل على تنوع جيد في المستويات الأكاديمية. وفيما يخص التدريب الرقمي، تبين أن أغلب أفراد العينة (76.8 %) لم يتلقوا تدريباً في مجال التعليم الرقمي، وهو ما يعكس وجود فجوة تدريبية قد تؤثر على جاهزية التحول نحو التعليم المحاسبي الرقمي.

#### ● التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

جدول (3): التحليل الوصفي لمحور الجاهزية المؤسسية والتقنية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
1	تتوفر بنية تحتية تقنية مناسبة لتطبيق التعليم المحاسبي الرقمي	2.4286	1.00647	منخفض

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
2	تتوفر قاعات وتجهيزات إلكترونية يمكن تطويرها لدعم التعليم الرقمي	2.4286	0.98824	منخفض
3	يوجد دعم إداري واضح لتبني التعليم الرقمي في القسم	2.5893	1.09173	منخفض
4	تتوفر موارد مالية كافية لدعم التحول الرقمي	2.6250	1.15306	منخفض
5	توجد خطط استراتيجية واضحة للتحول نحو التعليم الرقمي	2.5357	0.97168	منخفض
6	توجد أنظمة إلكترونية يمكن توظيفها في تدريس المقررات المحاسبية	2.6429	1.11890	منخفض
	المتوسط العام للمحور	2.54	-	منخفض

جدول (4): التحليل الوصفي لمحور الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
1	أمتلك مهارات رقمية كافية لتقديم المقررات المحاسبية إلكترونياً	3.3929	0.96632	متوسط

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
2	أستطيع استخدام المنصات التعليمية الرقمية بكفاءة	3.4464	0.97084	متوسط
3	أستطيع تصميم مواد تعليمية رقمية	3.5536	0.95193	متوسط
4	أرى أن أعضاء هيئة التدريس يمتلكون استعدادًا لتعلم التقنيات الحديثة	3.4107	0.88988	متوسط
5	توجد حاجة إلى برامج تدريبية متخصصة في التعليم المحاسبي الرقمي	4.1964	0.90292	مرتفع
6	أمتلك القدرة على تقييم الطلاب باستخدام أدوات رقمية	3.3393	0.95873	متوسط
	المتوسط العام للمحور	3.56	-	متوسط

جدول (5): التحليل الوصفي لمحور جاهزية المناهج الدراسية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
1	المناهج الحالية قابلة للتطوير لتناسب التعليم المحاسبي الرقمي	3.2321	1.00889	متوسط
2	المقررات المحاسبية يمكن تحويلها إلى صيغ رقمية تفاعلية	3.5893	0.92984	متوسط

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
3	الخطط الدراسية تحتاج إلى تحديث لمواكبة التحول الرقمي	4.0000	0.91453	مرتفع
4	إدراج مقررات في التحول الرقمي أصبح ضرورة	4.3036	0.85109	مرتفع
5	التعليم الرقمي يسهم في ربط المقررات بسوق العمل	4.1250	0.85413	مرتفع
	المتوسط العام للمحور	3.85	-	مرتفع

جدول (6) التحليل الوصفي لمحور تطوير المهنة المحاسبية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
1	يسهم التعليم المحاسبي الرقمي في تطوير مهارات الطلبة المهنية	4.1964	0.79589	مرتفع
2	يعزز التعليم الرقمي قدرة الخريجين على مواكبة سوق العمل	4.2143	0.70619	مرتفع
3	يسهم التعليم الرقمي في تحسين جودة مخرجات التعليم	4.1964	0.72412	مرتفع
4	يعزز التحول الرقمي القدرة التنافسية للخريجين	4.1964	0.72412	مرتفع
5	يسهم التعليم الرقمي في تنمية مهارات التحليل واستخدام الأنظمة الحديثة	4.2857	0.65267	مرتفع

مرتفع	0.67227	4.3571	تبني التعليم المحاسبي الرقمي ضرورة لتطوير المهنة مستقبلا	6
مرتفع	-	4.24	المتوسط العام للمحور	

تشير نتائج التحليل الوصفي إلى تباين مستويات الاستجابة بين محاور الدراسة، حيث جاء محور الجاهزية المؤسسية والتقنية بمستوى منخفض، في حين سجلت الكفاءة الرقمية مستوى متوسط، مقابل ارتفاع واضح في جاهزية المناهج وتطوير المهنة المحاسبية. ويعكس ذلك وجود فجوة بين الإمكانيات المؤسسية من جهة، والتوجهات الإيجابية نحو التحول الرقمي من جهة أخرى.

- نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (ANOVA Model Summary Coefficients)

لاختبار أثر أبعاد الجاهزية على تطوير المهنة المحاسبية

جدول (7): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد الجاهزية على تطوير المهنة المحاسبية

المؤشر	القيمة
معامل الارتباط (R)	0.744
معامل التحديد ( $R^2$ )	0.553
معامل التحديد المعدل	0.527
الخطأ المعياري للتقدير	0.44303
قيمة F	21.436
مستوى الدلالة (.Sig)	0.000

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين متغيرات الجاهزية (الجاهزية المؤسسية والتقنية، الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس، جاهزية المناهج الدراسية) وبين تطوير المهنة المحاسبية، حيث بلغ معامل الارتباط ( $R = 0.744$ )، مما يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات.

كما أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد ( $R^2 = 0.553$ ) تعني أن أبعاد الجاهزية تفسر ما نسبته (55.3 %) من التغير في تطوير المهنة المحاسبية، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

كما تشير قيمة ( $F = 21.436$ ) عند مستوى دلالة ( $Sig = 0.000$ ) إلى معنوية النموذج ككل، مما يدل على أن النموذج الإحصائي المستخدم صالح لتفسير العلاقة بين المتغيرات.

جدول (8): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد جاهزية أقسام المحاسبة على تطوير المهنة

المحاسبية (معاملات الانحدار)

المتغير	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
الثابت (Constant)	1.714	0.339	-	5.063	0.000
(الكفاءة الرقمية)	0.003	0.073	0.004	0.037	0.970
(جاهزية المناهج)	0.013	0.096	0.016	0.138	0.891
(الجاهزية المؤسسية والتقنية)	0.771	0.124	0.732	6.202	0.000

تشير نتائج تحليل معاملات الانحدار إلى أن الجاهزية المؤسسية والتقنية تؤثر تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية على تطوير المهنة المحاسبية، حيث بلغ معامل الانحدار ( $B = 0.771$ ) وقيمة ( $t = 6.202$ ) عند مستوى دلالة ( $Sig = 0.000$ )، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الفرعية الخاصة بهذا المتغير.

في المقابل، تبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس ( $Sig = 0.970$ )، وجاهزية المناهج الدراسية ( $Sig = 0.891$ )، مما يؤدي إلى رفض الفرضيتين الفرعيتين الخاصتين بهذين المتغيرين.

وبناءً عليه، يتضح أن الجاهزية المؤسسية والتقنية هي العامل الأكثر تأثيرًا في تطوير المهنة المحاسبية مقارنة ببقية الأبعاد محل الدراسة.

وفي ضوء ذلك، يتم قبول الفرضية الرئيسة للدراسة قبولًا جزئيًا، لثبوت وجود أثر للجاهزية المؤسسية والتقنية فقط، مقابل عدم ثبوت الأثر لبقية الأبعاد.

### ■ النتائج

تشير نتائج الدراسة إلى ما يلي:

1. أظهرت النتائج أن مستوى الجاهزية المؤسسية والتقنية جاء منخفضًا، مما يعكس ضعف البنية التحتية والدعم الإداري والمالي اللازم لتبني التعليم المحاسبي الرقمي.
2. أظهرت النتائج أن الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس جاءت في مستوى متوسط، مع وجود حاجة واضحة إلى برامج تدريبية متخصصة لتعزيز مهارات التحول الرقمي.
3. أظهرت النتائج أن جاهزية المناهج الدراسية جاءت في مستوى مرتفع نسبيًا، حيث تبين إمكانية تطوير المقررات وتحويلها إلى صيغ رقمية تفاعلية ترتبط بمتطلبات سوق العمل والتعليم الرقمي.

4. أظهرت النتائج أن التعليم المحاسبي الرقمي يسهم بشكل إيجابي في تطوير مهارات الطلبة، وتحسين جودة المخرجات التعليمية، وتعزيز القدرة التنافسية للخريجين.
5. أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود أثر إيجابي ودال إحصائيًا بين أبعاد الجاهزية وتطوير المهنة المحاسبية، حيث كان للجاهزية المؤسسية والتقنية الأثر الأكبر، بينما لم يظهر أثر دال لكل من الكفاءة الرقمية وجاهزية المناهج.
6. أظهرت النتائج أن الجاهزية المؤسسية والتقنية تمثل العامل الأكثر تأثيرًا في تطوير المهنة المحاسبية، في حين تُعد الكفاءة الرقمية وجاهزية المناهج عوامل مساندة تدعم عملية التحول نحو التعليم المحاسبي الرقمي.

#### ● التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. ضرورة تعزيز البنية التحتية التقنية والدعم المؤسسي داخل أقسام المحاسبة، بما يسهم في رفع مستوى الجاهزية المؤسسية والتقنية لتبني التعليم المحاسبي الرقمي، باعتبارها العامل الأكثر تأثيرًا في تطوير المهنة المحاسبية.
2. العمل على تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تنمية الكفاءة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس، بما يعزز قدرتهم على استخدام التقنيات التعليمية الحديثة.
3. تطوير وتحديث المناهج الدراسية الحالية وتحويلها إلى صيغ رقمية تفاعلية تتماشى مع متطلبات سوق العمل والتحول الرقمي.
4. تعزيز دور التعليم المحاسبي الرقمي في تنمية مهارات الطلبة وتحسين جودة المخرجات التعليمية وزيادة القدرة التنافسية للخريجين في سوق العمل.
5. وضع آليات واضحة للتقييم والمتابعة المستمرة لدى تقدم أقسام المحاسبة في تطبيق التعليم الرقمي وقياس أثره على تطوير المهنة المحاسبية.

## ■ قائمة المراجع

## ● المراجع العربية

- إبراهيم، أميرة المبروك محمد. (2025). مدى تأثير مقومات التحول الإلكتروني على جودة التعليم المحاسبي وفق منظور معايير التعليم الدولية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة جامعة بنغازي. مجلة دراسات محاسبية، (8)، 168-130.
- بيوض، صليب سالم محمد. (2019). التحديات والصعوبات في تطبيق التعليم الإلكتروني المحاسبي في الجامعات الليبية. مجلة الجامعي، (52)، طرابلس.
- حاج موسى، أحمد، ولعريبي، محمد. (2023). أثر استخدام التعليم الإلكتروني على جودة التعليم المحاسبي: دراسة حالة جامعة خميس مليانة. مجلة الاقتصاد الجديد، 14(1)، 583-564.
- السكران، ريهام، فتحي، ناهد، وحمد، أماني. (2025). دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير التعليم المحاسبي: دراسة ميدانية على عينة من الأكاديميين بالجامعات الليبية. المؤتمر الدولي الثاني لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التدريب والتعليم والبحث العلمي، بنغازي، ليبيا.
- الشارف أحمد، محمد، وأبو عقرب، محمد محمد. (2024). مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية لأهمية إدراج المحاسبة الإلكترونية ضمن مناهج التعليم المحاسبي. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 11(1)، 400-379.
- الشريف، محمد الطيب، وإبراهيم، نسرين خميس. (2025). دور التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات طلبة أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية: دراسة تطبيقية على جامعة صبراتة. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 12(2)، 378-354.
- عباس، خالد عمار محمد، وعقوب، خليل عقوب الصغير. (2021). معوقات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا COVID-19 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق. مجلة البحوث المالية والاقتصادية، (6). <https://doi.org/10.37376/jofer.vi6.851>
- عبد الله، عبد القادر بالقاسم. (2023). الفرص والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي في ليبيا في ظل التحول الرقمي في بيئة الأعمال المعاصرة. مجلة جامعة درنة للعلوم

الإنسانية والاجتماعية، (1)2، 11-32.

• علي، مصطفى جمعة محمد، ومعتوق، خالد عمر. (2021). أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة والتعليم المحاسبي في ليبيا: الموقفات والحلول. المؤتمر العلمي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا.

• العنور، عادل رمضان صالح، والفطيمي، محمد مفتاح. (2023). أثر عناصر التعليم المحاسبي في إكساب خريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية المهارات الأساسية وفق المعايير الدولية للتعليم المحاسبي. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 12(2)، 190-215.

• الفيتوري، ناصر نوري. (2021). دور التعليم المحاسبي الإلكتروني حضورياً في تحسين مستوى أداء خريجي قسم المحاسبة: دراسة حالة على جامعة عمر المختار. مجلة الدراسات الاقتصادية، 4(3)، 83-105.

• قنيع، أحمد، وعجيلة، محمد. (2016). مساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات طلبة أقسام المحاسبة. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، 3(3)، 37-47.

#### • المراجع الأجنبية

- Ma, N., & Ruannakarn, P. (2024). The application of digital transformation in accounting education based on "Internet +" technology and its impact on students' academic performance. *Higher Education Studies*, 14(2), 62-68.
- Pargmann, J., Riebenbauer, E., Flick-Holtsch, D., & Berding, F. (2023). Digitalisation in accounting: A systematic literature review of activities and implications for competences. *Empirical Research in Vocational Education and Training*, 15(1), 1-37.
- Putri, A. D., & Wahyudi, I. (2025). The impact of digitalization on accounting education and the development of a digitally oriented curriculum. *FEB Esa Unggul*, 1-15.
- Qasim, A., El Refae, G. A., & Eletter, S. (2020). Embracing emerging technologies and artificial intelligence into the undergraduate accounting curriculum: Reflections from the UAE. *Journal of Emerging Technologies in Accounting*, 17(1), 1-15.
- Abdo-Salloum, A. M., & Al-Mousawi, H. Y. (2025). Accounting students' technology readiness, perceptions, and digital competence toward artificial intelligence

adoption in accounting curricula. *Journal of Accounting Education*, 70, 100951.

- Lajnef, K. (2025). How does accounting education shape the digitalization of the accounting profession? A cognitive mapping investigation. *Quality & Quantity: International Journal of Methodology*, 59(4), 3441–3460.
- Abu Sharshouh, A. (2025). Digital Transformation in the Accounting Profession: A Theoretical Review. *Karadeniz Journal of Economic Research*, 6(2), 57–66.
- Tahar, E., Yusoff, Y., Abdul Aziz, I., & Jusoh, R. (2025). The Evolution of Technology in Accounting Education: A Bibliometric Analysis of Research Trends and Teaching Innovations. *Information Management and Business Review*, 17(1), I.
- Handoyo, S. (2024). Evolving paradigms in accounting education: A bibliometric study on the impact of information technology. *The International Journal of Management Education*, 22(3), 100998.

# قياس مدى تطبيق معايير الفحص الضريبي وأثره على جودة الفحص في إطار الحوكمة الضريبية بفروع مصلحة الضرائب في الزاوية وصرمان وصبارة

■ فدوى خليفة عبد السلام \*\*

■ أ.د. جميلة سعيد قمبر \*

● تاريخ استلام البحث 2026/02/26 م ● تاريخ قبول البحث 2026/04/19 م

● DOI <https://doi.org/10.5281/zenodo.20030630>

■ المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير الفحص الضريبي الخاصة بعملية الفحص وتأثيرها على جودة الفحص في إطار تطبيق الإدارة الضريبية للحوكمة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم إعداد استبانة وزعت على عينة من الفاحصين الضريبيين العاملين بفروع مصلحة الضرائب في الزاوية وصرمان وصبارة، وتم تحليل الإجابات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن تطبيق معايير الفحص الضريبي يؤثر تأثيراً ذا دلالة إحصائية على جودة الفحص الضريبي، وعند إدخال المتغير الوسيط (الحوكمة الضريبية) إلى النموذج انخفضت قيمة معامل الانحدار بين معايير الفحص الضريبي وجودة الفحص ولكن ظل تأثير معايير الفحص الضريبي على جودة الفحص دالاً إحصائياً، أي إن الحوكمة الضريبية تؤدي دور الوسيط الجزئي في العلاقة بين تطبيق معايير الفحص الضريبي وجودة عملية الفحص.

● الكلمات المفتاحية: معايير الفحص الضريبي - عملية الفحص الضريبي - الحوكمة الضريبية.

\* أستاذ بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة صبراتة E-mail: Jamilaghambor2200@gmail.com

\*\*طالبة دراسات عليا بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة صبراتة E-mail: Altfadwa0@gmail.com

ISSN 7034-3080 (Online)  
ISSN 2616-5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.



# Measuring the Extent of Applying Tax Audit Standards and Their Impact on Audit Quality within the Framework of Tax Governance in the Tax Authority Branches in Zawiya, Sorman, and Sabratha

A Field Study from the Perspective of Reviewers and Academics in the Eastern Region

■ Prof. Dr. Jamila Saeed Qambar \*     ■ Fadwa Khalifa Abdel Salam \*\*

## Abstract:

The study aimed to identify the extent to which tax audit standards are applied in the audit process and their impact on audit quality within the framework of the tax administration's implementation of governance. The study adopted the descriptive-analytical approach, and a questionnaire was distributed to a sample of tax auditors working in the branches of the Tax Authority in Al-Zawiya, Sorman, and Sabratha. The responses were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The study reached several findings, the most important of which is that the application of tax audit standards has a statistically significant effect on the quality of tax audits. When the mediating variable (tax governance) was introduced into the model, the regression coefficient between tax audit standards and audit quality decreased, but the effect remained statistically significant. This indicates that tax governance plays a partial mediating role in the relationship between the application of tax audit standards and the quality of the audit process.

● **Keywords:** Tax Audit Standards – Tax Audit Process – Tax Governance

\*Professor in the Department of Accounting – Faculty of Economics and Political Science – Sabratha University

\*\*Postgraduate student in the Accounting Department – Faculty of Economics and Political Science – Sabratha University

## ■ مقدمة:

تعد الضرائب من أهم مصادر الموازنة العامة للدولة حيث تقوم الدولة بفرض الضرائب لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية ويتوقف تحقيق هذه الأهداف على منظومة متكاملة من النظم والأدوات الرقابية ومن هذه الأدوات الفحص الضريبي الذي تقوم به الإدارة الضريبية للتقليل والحد من المخاطر التي تؤثر على قياس وتحصيل الضريبة، ولتغلب على هذه المخاطر تسعى الإدارة الضريبية إلى تفعيل الفحص الضريبي كأحد أهم الأدوات الرقابية للتصدي للغش والتهرب الضريبي، وحفظ حقوق الممولين والإدارة الضريبية معاً (القطوي، 2017)، لذا ألزم التشريع الضريبي الليبي المنشآت التجارية والصناعية والخدمية سواء كانت خاصة أو عامة بقانون رقم (7) بشأن ضرائب على الدخل لسنة 2010 واللائحة التنفيذية له بأن تقدم إلى مصلحة الضرائب المختصة إقراراً مثبتاً فيه أرباحها أو خسائرها مع جميع الوثائق والمستندات، وتتص المادة (2) من هذا القانون «تربط الضريبة بناء على إقرار يقدمه الممول عن دخله ويجب دفع الضريبة من واقع هذا الإقرار بعد انقضاء الأجل المحدد لتقديمه في المواعيد المشار إليها في المادة (19) من هذا القانون». (قانون رقم 7 لسنة 2010) و(مريود، 2023).

ولتنفيذ فحص ضريبي فعال له دور هام في تحقيق أهداف الضرائب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يجب العمل على تحسين مرتكزاته الأساسية المتمثلة في الفاحص الضريبي بالدرجة الأولى من حيث القدرات العلمية والمهنية التي يتمتع بها، واستخدام برنامج الفحص الضريبي، الذي يعتبر دليل تفصيلي لعملية الفحص الضريبي يمكن من خلاله قياس وتقويم عملية الفحص، والالتزام بجودة الفحص الضريبي التي تمثل أداة قياس لعملية الفحص الضريبي. (القطوي، 2017).

وتعد الحوكمة من القضايا التي لاقت قبولاً كبيراً في الفترة الأخيرة في مؤسسات الدولة نتيجة لضعف المؤسسات في الممارسات الإدارية والرقابية والإشرافية ونقص الخبرات واختلال الهياكل التنظيمية ونقص الشفافية وعدم الاهتمام بالالتزام بالقوانين

والتشريعات مما أدى إلى فقدان الثقة لدى الأطراف ذات العلاقة بهم (عبدالكافي، 2018) حيث إن تطبيق الإدارة الضريبية للحوكمة يعمل على دعم استقلال الفاحصين، وزيادة قدرتهم المهنية في تخطيط عملية الفحص، وجمع أدلة الفحص الكافية والملائمة، وإعداد تقرير جيد بنتائج عملية الفحص، وكل هذا يصب في النهاية في تحسين جودة الفحص الضريبي (الناغي وآخرون، 2023).

وإن تحسين عملية جودة الفحص الضريبي مرتبطة بمدى التزام الفاحص الضريبي بالخطط والبرامج المعدة سلفاً، والمدة الزمنية المحددة لعملية الفحص، وكذلك مدى قدرة الفاحص على اكتشاف الأخطاء والمخالفات المالية التي قد توجد بالإقرارات الضريبية ومرفقاتها، والعمل على تصحيح الأوضاع (عطيتو، 2012)، وكذلك تعكس جودة الفحص درجة توافر كفاءة وفعالية الفحص الضريبي في تحديد الوعاء الضريبي، والذي يتم الاعتماد عليها في فرض الضريبة المستحقة على الممول (يعقوب، 2014)، وإن تبني استراتيجية الإصلاح الضريبي، باستحداث نظام الفحص الضريبي في تحسين جودة الفحص، يجب توفير إطار تنظيمي فعال يعزز من ضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الإدارات الضريبية، والعمل على وضع دليل لقواعد وضوابط الحوكمة الضريبية لتحقيق العدالة والشفافية والمساءلة لحماية كافة أصحاب المصالح في المنظومة الضريبية.

وسيتم في هذه الدراسة قياس مدى تطبيق معايير الفحص الضريبي الخاصة بعملية الفحص وتأثيرها على جودة الفحص في إطار تطبيق الإدارة الضريبية للحوكمة بفروع مصلحة الضرائب في الزاوية وصرمان وصراتة.

#### ■ الدراسات السابقة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً واضحاً وتطوراً ملموساً في البحوث والدراسات الضريبية محلياً وإقليمياً ودولياً، التي اهتمت بدراسة كفاءة الإدارة الضريبية في تفعيل التحاسب الضريبي من خلال تطوير أساليب وأسس عملية الفحص الضريبي،

وتحسين جودة الفحص، وتطبيق الإدارة الضريبية لمبادئ الحوكمة، لزيادة حجم الحصيلة الضريبية، حيث هدفت دراسة (Kassaw, 2024) بعنوان: «Does audit quality matter? Evaluating tax audit quality's Impact on tax compliance». هذه الدراسة إلى تحليل أثر جودة وفعالية الفحص الضريبي على تصورات الممولين اتجاه الامتثال الضريبي، من وجهة فاحصي الضرائب. ونظراً لمحدودية مجتمع الدراسة اعتمد الباحث منهج الحصر الشامل على عينة مكونة من (94) فاحصاً ضريبياً، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار اللوجستي المنظم (Ordered Logistic Regression) لتحليل البيانات، وتوصلت إلى عدة نتائج منها: وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من جودة الفحص الضريبي وفاعليته على سلوك الامتثال الضريبي للممولين، وإن جودة الفحص ترفع من احتمالية الامتثال الشديد بنسبة (16.7 %) بينما تخفض من احتمالية الامتثال المنخفض بنسبة (6.32 %). وجاءت دراسة (إسماعيل ومجيد، 2022) بعنوان: «تأثير توافر مهارات المخمن الضريبي في تطوير عملية الفحص الضريبي»، والتي هدفت إلى الكشف عن تأثير توافر مهارات المخمن الضريبي عند قيامه بعملية الفحص الضريبي وتطويرها في محافظة بغداد، واستخدم فيها الاستبانة المغلقة التي وزعت على عينة من الافراد العاملين في فروع الهيئة العامة لضريبة البلغ عددهم (66) للعام 2021 وتم تحليل نتائج البحث باستخدام برنامج SPSS وتوصل الباحثان إلى عدد من النتائج منها أن مهارات (المعرفة والكفاءة المهنية، والفنية ومهارة الاتصال وإدارة الذات ومهارة التعامل مع الآخرين) متوفرة في عينة الدراسة ولكن ليس بالحد الكافي التي يتمكن من خلالها الفاحص الضريبي في الحد من الاعتراضات الضريبية وتحسين عملية الفحص الضريبي، كما حاولت دراسة (توايتيه، معمر، 2019) بعنوان «دور الحوكمة الضريبية في تفعيل آليات الفحص الضريبي» التعرف على نظام حوكمة الشركات ومبادئها، ومدى التزام المؤسسات الضريبية بتطبيق هذه المبادئ لتساعدها في تطوير آليات الفحص الضريبي، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الأساس

النظري للدراسة والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي لاختبار أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير آليات الفحص الضريبي، وقد خلصت الدراسة إلى أن أفراد العينة المستجوبة يعتبرون أن المؤسسة الضريبية محل الدراسة تهتم بجميع مبادئ الحوكمة لأن كل المبادئ حققت نتائج معنوية، أما دراسة (الناغي وآخرون، 2023) بعنوان: "أثر مستويات أداء الفحص الضريبي على جودة الفحص في ظل الحوكمة الضريبية"، فقد هدفت إلى صياغة إطار مستويات أداء الفحص الضريبي في الضريبة على الدخل بغرض المؤهلات والتدريب، الاستقلال، الحكم المهني، الشك المهني المحايد، التخطيط والرقابة، تقييم نظام الرقابة الداخلية للممول، أدلة الفحص، تقرير الفحص) ومستوى جودة الفحص الضريبي، وتوصلت أيضاً إلى وجود علاقة طردية بين الحوكمة الضريبية ومستوى جودة الفحص الضريبي، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير طردي معنوي للعلاقة التفاعلية (الحوكمة الضريبية، المؤهلات والتدريب، الاستقلال، الحكم المهني، الشك المهني المحايد، التخطيط والرقابة، تقييم نظام الرقابة الداخلية للممول، أدلة الفحص، تقرير الفحص) على مستوى جودة الفحص الضريبي.

وأتاحت الدراسات السابقة الذكر فهم العلاقة التفاعلية بين معايير أداء الفحص الضريبي وجودة الفحص في إطار أنظمة الحوكمة وهو ما مهد الطريق لدراسة هذه العلاقة بشكل أكثر تعمقاً في البحث الحالي في البيئة الليبية وتعتبر هذه الدراسة من أولى الدراسات في البيئة الليبية -على حد علم الباحثان- وبناء على مراجعة الدراسات السابقة، تم الاستفادة من الإطار النظري والأدوات المنهجية التي تناولتها الأبحاث السابقة مع السعي لسد الفجوة البحثية المتعلقة بتحديد الأثر التفصيلي لمعايير أداء الفحص الضريبي على جودة الفحص في بيئة الحوكمة الضريبية كالتالي:-

1. الإطار النظري:- ساهمت الدراسات السابقة في تحديد مفهوم معايير الفحص الضريبي وعلاقته بجودة الفحص في إطار الحوكمة الضريبية من حيث وضع خطة البحث محل الدراسة.

2. فرضيات البحث: -أكدت نتائج الدراسات السابقة على وجود تأثير إيجابي لمعايير أداء الفحص الضريبي على جودة الفحص مما ساعد في صياغة فرضيات الدراسة.
3. اختيار الأدوات: - استفيد من أدوات التحليل المستخدمة في الدراسات السابقة مع تعديلها لتناسب بيانات البحث محل الدراسة.

#### ■ مشكلة البحث:

بالاطلاع على محتوى (تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2019-2022) الخاص بمصلحة الضرائب بشأن نسبة تحصيل الإيرادات الضريبية التي تشير إلى عدم تحقيق مستهدفات التحصيل الضريبي بنسبة عجز قدرها 21 ٪ ويرجع هذا التدني في تحصيل الإيرادات إلى ضعف كفاءة التحصيل، وعدم الاهتمام بوضع استراتيجيات تحقق ذلك، وكذلك إهمال ربط على أعداد كبيرة من الممولين، والقصور في حصر الالتزامات القائمة على الشركات المحلية والأجنبية، وضعف أداء إدارة التفتيش، والتوسع في منح الإعفاءات الضريبية من أكثر من جهة في الدولة والتزوير في المعاملات الضريبية، والتدليس في بيانات الأنشطة الاقتصادية، وعزوف صغار الممولين عن دفع الضريبة، والتهرب الضريبي بأشكاله وأنواعه المشروعة وغير المشروعة، وضعف الرقابة على مكاتب المصلحة بالمناطق، ويعتبر قياس فعالية الفحص الضريبي، لتقييم مدى فاعليته في تحقيق أهداف المصلحة العامة والحصيلة الضريبية المستهدفة، من القضايا المهمة للبحث والدراسة كخطوة للإصلاح الضريبي، ومن أجل ذلك جاءت هذه الدراسة لقياس مدى تطبيق معايير الفحص الضريبي وأثره على جودة الفحص في إطار الحوكمة الضريبية بفروع مصلحة الضرائب في الزاوية وصرمان وصرباتة، ويمكن بلورة المشكلة البحثية في الأسئلة البحثية التالية:

- ما مدى تطبيق معايير الفحص الضريبي في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة ؟
- ما مدى جودة الفحص الضريبي في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة ؟
- ما مدى توافر مبادئ الحوكمة الضريبية في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة ؟

- ما أثر تطبيق معايير الفحص الضريبي على جودة الفحص في إطار الحوكمة الضريبية في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة؟

#### ■ أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير الفحص الضريبي الخاصة بعملية الفحص وتأثيرها على جودة الفحص في إطار تطبيق الإدارة الضريبية للحوكمة من خلال:

1. التعرف على مدى تطبيق معايير الفحص الضريبي في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

2. التعرف على مدى جودة عملية الفحص في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

3. التعرف على مدى توافر مبادئ الحوكمة الضريبية في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

4. تحديد أثر تطبيق معايير الفحص الضريبي على جودة الفحص في بيئة الحوكمة الضريبية في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

#### ■ فرضيات البحث

بعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة لتحديد العلاقات المتوقعة بين المتغيرات بناء على المشكلة، وصياغة الفرضيات على أسس علمية ومنطقية، سنتناول في هذا البحث الفرضية البديلة التي تفترض وجود علاقة إيجابية أو تأثير إيجابي بين متغيرات الدراسة وذلك كما يلي:

1- الفرضية الأولى: يوجد تطبيق لمعايير الفحص الضريبي في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

2- الفرضية الثانية: توجد جودة في عملية الفحص الضريبي في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

3- الفرضية الثالثة: تتوافر الحوكمة الضريبية في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

4- الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير الفحص الضريبي على جودة الفحص في بيئة الحوكمة الضريبية في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

#### ■ أهمية البحث:

علمياً تتبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى سد فجوة معرفية تتعلق بدراسة مدى تطبيق معايير الفحص الضريبي وأثر ذلك على جودة عملية الفحص في إطار بيئة الحوكمة الضريبية. فعلى الرغم من وجود عدة دراسات ركزت على موضوع معايير الفحص الضريبي وجودة الفحص أو موضوع الحوكمة الضريبية بشكل منفصل، في حين يربط هذا البحث بين الموضوعين في إطار واحد، مما يعزز من الإثراء النظري والأكاديمي في هذا المجال، أما من الناحية العملية، فإن نتائج البحث تكتسب أهميتها في تقديم مؤشرات واقعية يمكن أن تساعد الإدارات الضريبية محل الدراسة في تقييم مستوى التزامها بمعايير الفحص الضريبي، ومن ثم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين جودة عمليات الفحص، وتعزيز مبادئ الشفافية والعدالة في النظام الضريبي، كما أن توصيات البحث ستكون مفيدة للأطراف ذات العلاقة في وضع الإجراءات الكفيلة بتحسين جودة الفحص الضريبي في إطار الحوكمة الضريبية، مما يساهم في رفع كفاءة النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، ويعزز من توفير مناخ ضريبي مستقر وشفاف.

#### ● مفهوم الفحص الضريبي ومعايير:

تعد عملية الفحص الضريبي الوصول إلى الرقم المعقول لوعاء ضريبة الدخل، وهذه العملية تتم بعد أن يتم تقديم الإقرار الضريبي من المكلف إلى الهيئة العامة للضرائب، ولا بد للفاحص الضريبي عند قيامه بهذه العملية التركيز على كل ما له علاقة بالوحدة الاقتصادية، حيث يسمى الفحص الضريبي بالمراجعة الجبائية، ويتمثل في إبداء الرأي

حول مجموعة الهياكل الضريبية للمؤسسة وطريقة عملها، وهنا نميز بين نوعين من الجهات التي تقوم بعملية المراجعة الجبائية، مراجعة تقوم بها مصلحة الضرائب (الإدارة الضريبية) مستندة إلى التشريعات الضريبية أو الجبائية، ومراجعة تقوم بها المؤسسة بذاتها من أجل التسيير الجبائي الخاص بها، إذ تعمل على تكليف مراجع خارجي أو جهة داخلية للقيام بمهمة المراجعة الجبائية (قحموش، 2013، صص 12-16).

وأيضاً يقصد بالفحص الضريبي بأنه «هو عملية التحقق من صحة السجلات والدفاتر المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية الخاصة بالمنشأة وفقاً لأحكام التشريع الضريبي والمبادئ المحاسبية للوصول إلى الوعاء الضريبي الصحيح، وبالتالي تحديد الضريبة واجبة الأداء» (القبلي، 2013، ص 20).

ويعرف بأنه عملية منهجية منظمة لجمع أكبر قدر من الأدلة والقرائن، التي تساعد الفاحص الضريبي للتحقق من أن ما تم إدخاله في قائمة الأرباح والخسائر هي نفقات فعلية، معقولة، ومقبولة ضريبياً، تم إحداثها وفقاً لقواعد المحاسبة، ثم تكييفه بخطوة لاحقة لتتماشى مع القانون الضريبي (أبو عكان، 2015، ص 100). ومن خلال هذه التعاريف يمكننا القول إن الفحص الضريبي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تقوم بها الإدارة الضريبية لفحص الإقرارات الضريبية المقدمة من قبل دافعي الضرائب والتأكد من مدى صحتها وتوافقها مع القوانين والتعليمات واللوائح المعمول بها.

#### ● معايير الفحص الضريبي:

ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع من المعايير وذلك كما يلي (الانجار، 2014):

#### ● أولاً المعايير العامة

وتتعلق المعايير العامة بالتكوين الشخصي القائم بعملية الفحص، والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين، وتوصف هذه المعايير بأنها عامة لأنها تمثل مطالب أساسية تحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصورة ملائمة:

1- **التأهيل العلمي:** وهو أن يكون لدى الفاحص مؤهلاً جامعياً في المحاسبة والمراجعة وكذلك الحصول على قدر كاف من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى، وإن يكون ملماً بالجوانب السلوكية وعلوم الإدارة وغيرها مثل الاقتصاد والإحصاء ولا يكفي التأهيل العلمي الذي يحصل عليه الفاحص خلال سنوات الدراسة وإنما يتطلب الأمر منه متابعة ما يستجد من معلومات وعلوم مرتبطة بعمله وكذلك زيادة معرفته الفنية عن ما يستجد في المحاسبة والمراجعة.

2- **التأهيل العملي:** أما بالنسبة للتأهيل العملي فكما هو الحال في جميع المهن الأخرى والتي تتطلب ممارسة مهنية من أعضائها لفترة زمنية محددة، فإن مهنة المحاسبة والمراجعة تتطلب كذلك من أعضائها ضرورة قضاء فترة زمنية محددة للتدريب العملي، ويتطلب التدريب المهني الملائم الاشتراك في كافة الدورات والندوات التي تعقدتها مصلحة الضرائب أو المنظمات المهنية.

3- **حياد واستقلال الفاحص:** يعد الاستقلال من الصفات الهامة الضرورية التي يجب أن تتوافر في الفاحص (المراجع) عند قيامه بعملية المراجعة أيأ كان نوعها، وبناء على ذلك يجب على الفاحص الضريبي أن يكون مستقلاً استقلالاً فكرياً تاماً في جميع ما يتعلق بأعمال الفحص التي يباشرها وإن يكون متحرراً من أية مصالح تربطه مع الممول أو مع الإدارة الضريبية.

4- **بدل العناية المهنية:** أما العناية المهنية فهي عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى لممارسة المهنة وتعد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني.

#### ● ثانياً معايير العمل الميداني:

تتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية وتشمل على ثلاثة جوانب:-

1- تخطيط عملية الفحص الضريبي: يقصد بتخطيط عملية الفحص الضريبي للضريبة ترتيب إجراءات الفحص الضرورية والاختبارات والفحوص التي سيقوم بها الفاحص لتحقيق كفاءة عالية من الفحص من ناحية مع توفير أكبر استفادة ممكنة من الوقت من ناحية أخرى.

2- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية: يقصد بنظام الرقابة الداخلية الوسائل والإجراءات المتبعة في المشروع بهدف المحافظة على الأصول، والاطمئنان إلى دقة بياناته المحاسبية، واكتشاف الأخطاء، كذلك يعتبر نظام الرقابة الداخلية نقطة البداية لعملية المراجعة مما يحتم على المراجع فحص وتقييم هذا النظام فحصاً دقيقاً ليتأكد من كفاءته وفعالته.

3- جمع أدلة الإثبات: يقصد بأدلة الإثبات المعلومات التي يحصل عليها الفاحص الضريبي للتوصل إلى نتائج تكون أساساً لإعداد تقريره وتشمل أدلة الإثبات المستندات والسجلات المحاسبية التي أعدت منها القوائم المالية ومعلومات مؤيدة من مصادر أخرى، ووسائل الإثبات متنوعة منها الفحص المستندي والفحص الحسابي والمقارنات والمصادقات وغيرها من وسائل الإثبات

#### ● ثالثاً معايير إعداد التقرير:

عند انتهاء الفاحص الضريبي من إجراءات الفحص يعد تقريراً بنتيجة فحصه متضمناً ما يلي:  
اسم الشركة - نشاط الشركة - السنوات المطلوب فحصها - بيان بالإقرارات المقدمة في كل سنة وسنوات الفحص ونتيجة كل منها - نتيجة فحص ومناقشة الحسابات والرأي صراحة في اعتماد الدفاتر من عدمه، بحيث يخلص التقرير إلى تحديد الأرباح أو الخسائر المعدلة مبدئياً بريح أو خسارة الإقرار ثم الفروق الناتجة من التعديلات التي أدخلت على كل بند على حدة نتيجة للفحص، ثم الرقم النهائي المعدل للربح أو الخسارة توطئة لربط الضريبة وتحصيلها، ويعد تقرير الفاحص الضريبي المرحلة النهائية في عملية الفحص حيث إنه بعد انتهاء الفاحص من إجراءاته يعد تقريراً موجهاً إلى الإدارة التي يتبعها.

**● جودة الفحص الضريبي:**

**مفهوم جودة الفحص الضريبي:** إن جودة الفحص الضريبي مرتبطة بمدى التزام الفاحص الضريبي سواء كان مأموراً، أو مراجعاً، أو مديراً للفحص بالخطط والبرامج المعدة سلفاً، والمدة الزمنية المحددة لعملية الفحص، وكذلك مدى قدرة الفاحص على اكتشاف الأخطاء والمخالفات المالية التي قد توجد بالإقرارات الضريبية ومرفقاتها، والعمل على تصحيح الأوضاع (عطيتو، 2012)، كذلك تعكس جودة الفحص درجة توافر كفاءة وفعالية الفحص الضريبي في تحديد الوعاء الضريبي، والذي يتم الاعتماد عليه في فرض الضريبة المستحقة على الممول (يعقوب، 2014).

**● ماهية الحوكمة الضريبية ومبادئها:**

**مفهوم الحوكمة الضريبية:** تمثل الحوكمة الضريبية مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تستخدمها وتمارسها الإدارة الضريبية، بهدف ضمان سير العمل وزيادة الثقة بين المتعاملين معها، وذلك لتوفير الشفافية وتحقيق العدالة وتفعيل الرقابة والمساءلة لجميع العاملين، بهدف تحقيق أهداف التشريع الضريبي وزيادة الثقة بالنظام الضريبي والاقتصاد للدولة (العيني وعبدالرحمن، 2015)، كما عرفها (Sandrine, 2014) كما ورد في (مليكاوي، 2018) بأنها: "المؤسسات والأدوار الجديدة والحديثة الخاصة بالإدارات الجنائية، هدفها تحقيق الرقابة الجنائية والشفافية المعتمدة بنقل وتحويل المعلومات الجبائية للجمهور.

وقد عرف البنك الدولي الحوكمة الضريبية بأنها مجموعة من القواعد والضوابط والإجراءات التي تتم بموجبها إدارة المؤسسة الضريبية والرقابة عليها وفق هيكل يتضمن توزيع الحقوق والواجبات (<http://www.worldbank.org>)، وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها نظام شامل لمجموعة الضوابط والقوانين والإجراءات واللوائح التي تدار وتراقب بها الإدارة الضريبية لتنظيم العلاقات بين الأطراف ذوي العلاقة (<https://www.oecd.org>).

مما سبق يمكن تعريف الحوكمة الضريبية على أنها نظام يتكون من مجموعة من المبادئ والآليات لتنظيم عمل الإدارة الضريبية، ويدور هذا النظام حول تحقيق الانضباط والالتقان في أعمال الإدارة الضريبية، وضمان حسن سير العمل بها، وتفعيل أدوات الرقابة لضمان الشفافية وتعزيز المصداقية، بهدف المحافظة على الحصيلة الضريبية من الضياع.

#### ● مبادئ الحوكمة الضريبية:

ركزت مبادئ الحوكمة الضريبية على الشفافية والإفصاح والالتزام الأخلاقي والكفاءة والفاعلية والمشاركة والمساءلة وهذه المبادئ مستنبطة من مبادئ الحوكمة العامة لأنها جزء لا يتجزأ منها. (زغيب، 2013) ومنها ما يلي:

1. مبدأ الشفافية: إن الشفافية الجبائية تعتبر الطريقة التي يمكن من خلالها عرض الأنظمة، والقوانين، والتعليمات الضريبية على المكلفين، لأن هذا بدوره يؤدي إلى زيادة قدرة المكلفين بالتعرف على قدر الضريبة المفروضة على دخلهم، بحيث يكون الهدف من الشفافية جعل الأمر واضحاً وشفافاً، بعيداً عن الغموض وتعقيد الإجراءات. (بوخلوف، 2017)

2. مبدأ المشاركة والمساءلة: يقوم هذا المبدأ على المشاركة والمساءلة، أي هناك مشاركة جماعية في دائرة الضريبة، وتكون مشاركة مستقلة أي كل فرد يكون مسؤولاً عن أفعاله، وإن المشاركة الجماعية هي مشاركة الإدارات العليا في المؤسسة، وموظفي المؤسسة بمختلف الدرجات الوظيفية، ومؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات، وإصدار القرارات من خلال تبادل الرأي مع الآخر، والوقوف على التوصيات والاقتراحات التي تخرج عن الاجتماعات التشاركية، حيث يمكن كل طرف من الأطراف إمكانيات المادية والبشرية والفنية، لكي يتحقق هدف المشاركة وزيادة التنمية في المجتمع. (جعادي، 2019)

3. مبدأ الإفصاح: يركز مبدأ الإفصاح على حرية الوصول للمعلومات وأن تكون المعلومات في متناول الجميع ويمكن أن يتحقق هذا المبدأ من خلال: (معزون، 2016)

- 1- تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة.
  - 2- الإعلان عن المعلومات قبل تسريبها.
  - 3- يجب أن يتم الإفصاح عن النتائج الختامية.
  - 4- التقارير المالية السنوية للمؤسسة يجب نشرها.
  4. مبدأ الالتزام الأخلاقي: ضمان المكلف بالالتزام السلوكي وأخلاقيات وقواعد الالتزام الضريبي من خلال تعميق الحس الأخلاقي اللازم والضروري له، من خلال مجموعة من المبادئ والقواعد التي يتحدد من خلالها قيم وأخلاقيات وسلوكيات وممارسات المكلف، وذلك لتحقيق التوازن في تحقيق مصالح الأطراف كافة المرتبطة بذلك، لأن القوانين لا تحكم الأخلاقيات والعكس صحيح، لأن الأخلاق هي أساس التحكم في تطبيق القوانين والالتزام بها، فالمشكلة ليست بقانون ضريبة الدخل وإنما الالتزام به. (جعادي، 2019)
  5. مبدأ الكفاءة والفاعلية: تتمثل بالاستخدام الأمثل للإمكانات البشرية والموارد المادية، والإمكانات المالية والتنفيذية، لأن الفاعلية تعني مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المنشودة، من خلال استخدام الموارد التنظيمية لتحقيق أهداف المؤسسة التنظيمية، وفي حال نجاح المؤسسة باستخدام المواد المتاحة لها في تحقيق أهدافها وتعتبر المؤسسة فعالة. (الخضيري، 2018)
- أما الكفاءة تتمثل بمدى نسبة النتائج إلى المدخلات، أي مدى قدرة المؤسسة على استغلالها الأقصى للموارد المتوفرة في عمليات إنجازها للأهداف، أي بعبارة أخرى تحقيق أعلى منفعة بأقل التكاليف. (عمرو، 2014)

#### ● الحوكمة الضريبية وأثرها على جودة الفحص:

تعد الحوكمة الضريبية مفهوم حديث النشأة، ويرى أحد الكتاب أن الحوكمة الضريبية تتمثل في جودة الأداء الضريبية. كما أشار آخرون بأنها عبارة عن القواعد والإجراءات

التي تمارسها الإدارة الضريبية لضمان حسن سير العمل بها، وتفعيل أدوات الرقابة لضمان توافر الشفافية وتعزيز المصداقية. (غنيم، 2006)

وإن تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى حماية الفاحصين من الضغوط وتحسين ظروف العمل، وبالتالي ضمان استقلاليتهم وحيادهم، كما يلاحظ أن الحوكمة الضريبية تسعى إلى إيجاد آلية للرقابة الذاتية بما يحقق جودة القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية والإقرارات الضريبية من ناحية الممولين، وجودة أعمال الفحص من ناحية الإدارة الضريبية، وهذا يتطلب من الفاحص الضريبي بذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بعملية الفحص لكي ترقى إلى مستوى الجودة المطلوب. (إبراهيم، 2011)

ومن ناحية أخرى فإن تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى قيام الإدارة الضريبية بتخطيط عملية الفحص بكفاءة وفاعلية، وهذا كله يصب في النهاية في تنفيذ الفحص الضريبي بالجودة المطلوبة. (شلي، 2012)

كما أن تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى حصول الفاحص الضريبي على أدلة الفحص الكافية والملائمة، وبما يمكنه في النهاية من اكتشاف الأخطاء التي توجد بالإقرارات مع البيانات المقدمة من الممول دون ظلم أو جور له. (الشافعي، 2015)

وفي نفس السياق يمكن القول إن تطبيق الإدارة الضريبية للحوكمة يعمل على دعم استقلال الفاحصين، وزيادة قدرتهم المهنية في تخطيط عملية الفحص، وجمع أدلة الفحص الكافية والملائمة، وإعداد تقرير جيد بنتائج عملية الفحص، وكل هذا يصب في النهاية في مستوى جودة الفحص الضريبي.

#### ■ منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد من المناهج العلمية المناسبة لدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية، حيث يهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة موضوع الدراسة وصفا دقيقا وشاملا ومن ثم تحليل أسبابها والعوامل المؤثرة فيها لفهم العلاقة

بين المتغيرات المختلفة، وتم جمع البيانات اللازمة للدراسة من مصادر أولية وثانوية حيث تمثلت المصادر الثانوية في المراجع والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة بالإضافة إلى القوانين ذات العلاقة، أما المصادر الأولية فتمثلت في الاستبانات الموجهة إلى موظفي الإدارات الضريبية بفروع مصلحة الضرائب في الزاوية وصرمان وصراتة، وتم استخدام مقياس ليكرت ذي الخمس درجات لقياس مدى الإجابات.

### ■ المجتمع والعينة

يتمثل مجتمع وعينة الدراسة في الفاحصين الضريبيين العاملين بمصلحة الضرائب في المدن: الزاوية - صرمان - صبراتة، وتم توزيع عدد 50 استبانة على عينة عشوائية وكان عدد الاستبانات المستردة (43) استبانة، وتم استبعاد استبيان واحد لعدم استكمال كافة الإجابات المطلوبة وخضعت (42) استبانة للتحليل الإحصائي أي بنسبة (84%) من الاستبانات الموزعة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (2) عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمقبولة للتحليل

الفرع	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات المقبولة	نسبة الاستبانات المقبولة إلى الموزعة
الزاوية	30	26	25	83.33%
صرمان	10	7	7	70%
صبراتة	10	10	10	100%
الاجمالي	50	43	42	84%

### ● اختبار صدق الدراسة

تم إيجاد معامل المصادقية ألفا كرونباخ لردود عينة الدراسة عن أسئلة الاستبانة

للتأكد من توفر الثبات الداخلي في أداة القياس والجدول التالي يعرض درجة مصداقية البيانات للجوانب الثلاثة للدراسة كلا على حدة ومجمعة وذلك كما يلي:

جدول رقم ( 3 ) معامـل الثبات والصدق الذاتي باستخدام معامـل ألفا كرونباخ

ت	الفقرات	عدد الأسئلة	معامـل كرونباخ ألفا
1	مدى التزام مصلحة الضرائب بتطبيق معايير الفحص الضريبي	20	0.853
2	مدى جودة عملية الفحص في مصلحة الضرائب	8	0.845
3	مدى توافر مبادئ الحوكمة الضريبية في مصلحة الضرائب	7	0.859
	جميع الفقرات	35	0.915

في الجدول السابق تعكس أداة القياس ثباتا داخليا إذا كانت قيم معاملات كرونباخ ألفا تفوق القيمة المقبولة 0.600، ومن الجدول نلاحظ أن نتائج معاملات كرونباخ ألفا لفقرات الدراسة الثلاثة تتجاوز القيمة المقبولة مما يعكس الثبات العالي لأداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها .

#### الخصائص الديمغرافية والشخصية لعينة الدراسة

تتمثل الخصائص الديمغرافية والشخصية لعينة الدراسة في العمر والجنس والمركز الوظيفي والمؤهل العلمي والعمل الحالي وهي موضحة في الجدول رقم ( 4 ) وذلك كما يلي:

جدول ( 4 ) وصف توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الديمغرافية والشخصية

الخاصية	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	35	٪ 83.3
	ماجستير	3	٪ 7.1
	دكتوراه	0	٪ 0
	أخرى	4	٪ 9.5
	المجموع	42	٪ 100.0
الوظيفة	موظف	29	٪ 69.0
	رئيس قسم	12	٪ 28.6
	مدير ادارة	1	٪ 2.4
	المجموع	42	٪ 100.0
	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	17
من 5 إلى أقل من 10 سنوات		2	٪ 4.8
من 10 إلى أقل من 15 سنوات		9	٪ 21.4
من 15 إلى أقل من 20 سنوات		8	٪ 19.0
20 سنة فأكثر		6	٪ 14.3
المجموع		42	٪ 100.0

الخاصية	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
الفرع	الزأوية	25	٪ 59.5
	صرمان	7	٪ 16.7
	صبراتة	10	٪ 23.8
	المجموع	42	٪ 100

يوضح الجدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الديمغرافية والشخصية، حيث تبين أن أغلب أفراد العينة من حملة درجة البكالوريوس، ويشغل معظمهم وظائف تنفيذية. كما أظهرت النتائج تنوعًا في سنوات الخبرة مع تركّز نسبي في فئة الخبرة الأقل من خمس سنوات. أما من حيث الفروع، فقد استحوذ فرع الزأوية على النسبة الأكبر من الاستجابات مقارنة بباقي الفروع، وهو ما يعكس تنوعًا نسبيًا في الخصائص الديمغرافية والشخصية لأفراد العينة بما يخدم أهداف الدراسة.

#### اختبار وتحليل فرضيات الدراسة

##### ● الجانب الأول: اختبار وتحليل الفرضيات الأولى والثانية والثالثة للدراسة

تنص الفرضيات الأولى والثانية والثالثة للدراسة على ما يلي:

الفرضية الأولى: يوجد تطبيق لمعايير الفحص الضريبي في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

الفرضية الثانية: توجد جودة في عملية الفحص الضريبي في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

الفرضية الثالثة: تتوافر الحوكمة الضريبية في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

ومن أجل اختبار وتحليل هذه الفرضيات تم اتباع التحليل الإحصائي الوصفي واختبار  $T$  وذلك كما يلي:

● أولاً: قياس مدى تطبيق معايير الفحص الضريبي في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

يوضح الجدول الآتي نتائج قياس مدى تطبيق معايير الفحص الضريبي في فروع

مصلحة الضرائب محل الدراسة وذلك كما يلي:

جدول رقم (5) قياس مدى تطبيق معايير الفحص الضريبي في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة

المدى	قيمة sig	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
أولاً معايير الفحص الضريبي العامة					
قليل جداً	.0000	-10.344	.8500	1.642	1 يشترط في قبول الفاحصين الضريبيين بالمصلحة الحصول على مؤهل جامعي في المحاسبة كحد أدنى.
متوسط	.3090	1.030	.8990	3.142	2 تلزم مصلحة الضرائب الفاحصين الضريبيين بالمشاركة في دورات وندوات في مجالات الضرائب والمحاسبة والإدارة والاقتصاد بشكل دوري ومستمر.
متوسط	.2460	-1.177	1.179	2.785	3 تلزم مصلحة الضرائب الفاحصين الضريبيين بالمشاركة في دورات وندوات مجالات تحليل البيانات والإحصاء بشكل دوري ومستمر.
متوسط	.0020	-3.358	1.148	2.404	4 يتلقى الفاحصون بالمصلحة تدريباً كافياً يمكنهم من فحص القوائم المالية للممولين.
متوسط	.4720	-0.725	1.063	2.881	5 يتمتع الفاحص الضريبي باستقلالية تامة في جميع ما يتعلق بأعمال الفحص التي يباشرها.

المدى	قيمة sig	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
متوسط	.0370	2.152	1.004	3.333	6 لا يرتبط الفاحص الضريبي بأية مصالح مالية أو شخصية مع الممول أو مع الإدارة الضريبية.
كبير	.0000	8.669	.8900	4.190	7 1- يهتم الفاحص الضريبي بالعناصر غير العادية عند تخطيط وتنفيذ عمليات الفحص.
كبير	.0040	3.037	.9144	3.428	8 2- يهتم الفاحص الضريبي بتطوير خبرته المهنية في مجال اكتشاف الغش والأخطاء والتعرف على الجديد في مجال الفحص.
كبير	.0000	9.917	.7620	4.166	9 يتوافر لدى الفاحص الضريبي إلمام بجوانب القانون الضريبي الليبي من حيث الإعفاءات والخصومات والغرامات، كذلك احتفاظه بأوراق العمل التي استخدمها الفحص وإرفاقها بتقريره النهائي.
متوسط	.0000	-10.344	.5210	3.108	جميع فقرات معايير الفحص الضريبي العامة
ثانيا: معايير العمل الميداني					
متوسط	.0000	10.848	.8240	4.381	10 يقوم الفاحص الضريبي بوضع برنامج الفحص ويحدد طبيعة ونوعية الإجراءات اللازمة لعملية الفحص.

المدى	قيمة sig	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
بكر	.0000	3.949	1.055	3.642	11 يهتم الفاحص الضريبي بدراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر المتعلقة بها.
بكر	.0300	2.253	1.232	3.428	12 يتبع الفاحص الضريبي أساليب الفحص التحليلي والانتقائي والانتقالي في تحليل البيانات باستخدام النسب والاتجاهات وذلك للتحقق من مصداقية الإقرارات وتعزيز نتائج الفحص.
بكر	.0090	2.728	1.131	3.476	13 يستخدم الفاحص الضريبي الأسلوب العلمي في اختيار العينات عند جمع واختيار أدلة الإثبات.
بكر	.0000	4.237	.9830	3.642	14 يقوم الفاحص الضريبي بجمع أدلة الإثبات المتنوعة مثل: نسخ من المستندات والسجلات المحاسبية التي أعدت منها القوائم المالية والمصادقات، والإجراءات التحليلية المختلفة.
بكر	.0000	7.278	.8690	3.976	15 يهتم الفاحص الضريبي بتوثيق أدلة الإثبات أثناء عملية الفحص.
بكر	0.000	6.597	0.744	3.757	جميع فقرات معايير العمل الميداني
ثالثًا: معايير إعداد التقارير					

المدى	قيمة sig	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
كبيرة	.0000	8.669	.8900	4.190	يقوم الفاحص بإجراء مناقشة نهائية مع الممول بنتائج الفحص وإخطار الممول بنماذج الفحص وإعطاؤه مطلق الحرية في التقاضي
كبيرة	.0000	8.949	.8620	4.190	يقوم الفاحص بالتحقق من مدى التزام المنشأة لمتطلبات العرض والإفصاح طبقاً لمعايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية.
كبيرة	.0000	3.792	1.058	3.619	يقوم الفاحص بالتأكد من العرض الواضح للبيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها في صلب تقرير الفحص.
كبيرة	.0000	6.997	.8820	3.952	عند قيام الفاحص بإجراء أي تعديلات على التقرير لابد أن تتفق هذه التعديلات مع أحكام القانون مع إرفاق المستندات المؤيدة لها.
كبيرة	.0000	8.351	.8490	4.095	التقرير عن الأخطاء والمخالفات التي قد توجد في القوائم المالية.
كبيرة	.0000	10.079	.6490	4.009	جميع فقرات معايير إعداد التقارير
كبيرة	0.000	6.831	0.501	3.528	جميع فقرات المعايير ككل

وفيما يلي شرح يوضح البيانات الموجودة في الجدول رقم (5) وذلك كما يلي:

- أولاً معايير الفحص الضريبي العامة: يتضح من النتائج أن المتوسط الحسابي العام لمعايير الفحص الضريبي العامة بلغ (3.108) بدرجة متوسطة، مما يشير إلى أن مستوى تطبيق معايير الفحص الضريبي العامة في المصلحة متوسط إلى محدود.
- كما أن القيم الاحتمالية (Sig) أظهرت معنوية إحصائية في معظم الفقرات (أقل من 0.05)، مما يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية تدعم النتائج.

بوجه عام، تشير النتائج إلى أن هناك التزاماً متوسط القوة لتطبيق معايير الفحص الضريبي العامة في مصلحة الضرائب، إلا إن بعض الجوانب - مثل التدريب المستمر والمؤهلات العلمية - ما زالت بحاجة إلى تعزيز وتطوير لضمان تحسين جودة وكفاءة الفحص الضريبي في البيئة الليبية.

ثانياً: معايير العمل الميداني للفحص الضريبي: يتضح من النتائج أن المتوسط الحسابي العام لمعايير العمل الميداني بلغ (3.757) بانحراف معياري قدره (0.744)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق هذه المعايير في مصلحة الضرائب الليبية يُعد مرتفعاً (كبيراً)، مما يدل على أن الفاحصين الضريبيين يلتزمون إلى حد كبير بالمعايير المهنية أثناء تنفيذ أعمال الفحص الميداني.

وتُظهر القيم الاحتمالية (Sig) لجميع الفقرات أنها أقل من (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تؤكد أن آراء أفراد العينة بشأن تطبيق هذه المعايير ليست عشوائية، وإنما تعكس واقعاً مهنيًا قائماً.

وبناءً على ذلك يمكن القول إن مستوى تطبيق معايير العمل الميداني مرتفع بوجه عام، وهو ما يعكس تحسناً في الممارسات الميدانية للفاحصين الضريبيين داخل مصلحة الضرائب الليبية، رغم الحاجة إلى مزيد من التركيز على تخطيط برنامج الفحص وتحديد الإجراءات مسبقاً لضمان اتساق العمليات وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة.

ثالثاً: معايير إعداد التقارير الضريبية: يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي العام لمعايير إعداد التقارير بلغ (4.009) بانحراف معياري قدره (0.649)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق هذه المعايير في مصلحة الضرائب الليبية مرتفع (كبير)، مما يعكس اهتمام الفاحصين الضريبيين بمرحلة إعداد التقارير التي تُعد من أهم مراحل عملية الفحص.

كما أن جميع القيم الاحتمالية (Sig) كانت أقل من (0.05)، مما يدل على أن هذه النتائج ذات دلالة إحصائية معنوية، وتؤكد أن أفراد العينة يتفوقون بدرجة كبيرة حول تطبيق هذه المعايير في بيئة العمل، والجدول رقم (6) يوضح نتيجة اختبار الفرضية الأولى وذلك كما يلي:

جدول رقم (6) ملخص نتائج اختبار الفرضية الأولى

النتيجة	قيمة sig	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية
قبول الفرضية	0.000	6.831	0.501	3.528	يوجد تطبيق لمعايير الفحص الضريبي في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

● ثانياً: قياس مدى جودة عملية الفحص في مصلحة الضرائب في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

ويوضح الجدول الآتي نتائج قياس مدى جودة عملية الفحص في مصلحة الضرائب في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

جدول رقم (7) قياس مدى جودة عملية الفحص في مصلحة الضرائب في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة

المدى	قيمة sig	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	
كبير	.000	4.237	.9830	3.642	يتم الالتزام بالقوانين والتشريعات الليبية المنظمة في عمليات الفحص الضريبي بالمصلحة.	21
كبير	.000	8.088	.9340	4.166	يتم تطبيق الإجراءات التأديبية والعقوبات عند قيام الفاحصين الضريبيين بمخالفة القوانين المنظمة.	22
كبير	.002	3.240	1.190	3.595	تتم عمليات الفحص وفق الخطط الموضوعة.	23
كبير	.000	5.347	1.010	3.833	تتم عمليات الفحص وفق المدة الزمنية الموضوعة لها.	24
كبير	.023	2.371	1.171	3.428	يوجد دليل مكتوب يوضح إجراءات الفحص الضريبي في مصلحة الضرائب يتم الاستدلال والاستعانة به عند القيام بعمليات الفحص.	25
كبير	.012	2.629	1.173	3.476	يتم تقييم أوراق عمل الفاحصين الضريبيين للتأكد من صحة النتائج التي توصل إليها هؤلاء الفاحصون من قبل لجان فنية مختصة.	26
متوسط	.211	1.269	1.094	3.214	يتم تقييم الأدلة الداعمة للنتائج التي توصل إليها الفاحصون الضريبيون للتأكد من صحتها وكفائتها من قبل لجان قانونية مختصة.	27

المدى	قيمة sig	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
متوسط	.299	1.052	1.173	3.190	28 يتم استخدام تقنيات تكنولوجية حديثة لتحسين أداء عمليات الفحص
كبير	.000	4.859	.7580	3.568	جميع الفقرات

يُظهر الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي العام لمدى جودة عملية الفحص في مصلحة الضرائب الليبية بلغ (3.5685) بانحراف معياري (0.7580)، وهو ما يشير إلى أن جودة الفحص الضريبي في المصلحة تطبق بمستوى مرتفع (كبير) من وجهة نظر أفراد العينة وتُبرز هذه النتيجة أن المصلحة تسعى إلى تطبيق معايير مهنية وتنظيمية واضحة تضمن سلامة وشفافية الإجراءات المتبعة أثناء عمليات الفحص.

كما تشير نتائج اختبار t الموضحة في الجدول إلى أن جميع فقرات محور مدى جودة عملية الفحص في مصلحة الضرائب جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ( $Sig \leq 0.05$ ) باستثناء الفقرتين (27، 28)، مما يدل على أن أغلب جوانب عملية الفحص تُنفذ بدرجة عالية من الجودة وفق القوانين والخطط الموضوعية، بينما يُلاحظ ضعف نسبي في تقييم الأدلة الداعمة واستخدام التقنيات الحديثة، والجدول رقم (8) يوضح نتيجة اختبار الفرضية الثانية وذلك كما يلي:

جدول رقم (8) ملخص نتائج اختبار الفرضية الثانية

النتيجة	قيمة sig	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية
قبول الفرضية	.000	4.859	.758.	3.568	توجد جودة لعملية الفحص في مصلحة الضرائب في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة

● ثالثا قياس مدى توافر مبادئ الحوكمة الضريبية في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة.

جدول رقم (9) قياس مدى توافر مبادئ الحوكمة الضريبية في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة

المدى	قيمة sig	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
قليل	.000	-3.861	1.118	2.333	29 يتم نشر الأنظمة والقوانين والتعليمات الضريبية على الممولين عبر وسائل الإعلام المختلفة وبطرق مناسبة.
قليل	.0000	-5.486	1.040	2.119	30 يتم رسم السياسات وإصدار القرارات بمشاركة جميع موظفي الإدارات في مصلحة الضرائب بمختلف الدرجات الوظيفية.
قليل	.0000	-4.415	1.083	2.261	31 يتم نشر الميزانية والحسابات الختامية لمصلحة الضرائب في مواقعها الالكترونية الرسمية.
قليل	.0020	-3.293	1.265	2.357	32 يتم إيجاد آليات مناسبة لتعميق الحس الأخلاقي للممولين لضمان التزامهم السلوكي بأخلاقيات وقواعد الالتزام الضريبي من خلال بيان أهمية دور الضرائب في بناء وزيادة التنمية في المجتمع ودعم اقتصاده.
قليل	.0740	-1.835	1.092	2.690	33 يتم الاستخدام الأمثل للإمكانات البشرية والموارد المادية، لضمان سير العمل داخل مصلحة الضرائب على الوجه الأمثل.
قليل	.7010	-.387	1.197	2.928	34 يتم تبني سياسات وإجراءات متماشية مع القوانين والتشريعات المنظمة لضمان الشفافية ومحاربة أي فساد مالي.

المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	قيمة sig	المدى	الفقرة
35	3.238	1.265	.2300	متوسط	يتم تبني سياسات وإجراءات تكفل المساءلة العادلة للأطراف المسؤولة عن أي إخلال أو انتهاك للقوانين والأنظمة الضريبية المعمول بها.
جميع الفقرات	2.561	.849	-3.346	قليل	

أظهرت نتائج الجدول رقم (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، حيث بلغت قيمة (Sig = 0.002) وهي أقل من مستوى المعنوية الإحصائية، كما بلغت قيمة  $t -3.346$  وهي قيمة سالبة (تدل على أن المتوسط الفعلي أقل من المتوسط الفرضي)، وكانت قيمة المتوسط الحسابي (2.561) أقل من المتوسط الفرضي، مما يشير إلى انخفاض مستوى توافر مبادئ الحوكمة الضريبية في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة. وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية القائلة بتوافر هذه المبادئ، والجدول رقم (10) يوضح نتيجة اختبار الفرضية الثالثة وذلك كما يلي:

جدول رقم (10) ملخص نتائج اختبار الفرضية الثالثة

النتيجة	قيمة sig	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية
رفض الفرضية	.002	-3.346	.849	2.561	تتوافر مبادئ الحوكمة الضريبية في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة

### ● الجانب الثاني: اختبار وتحليل الفرضية الرابعة

يمكن اختبار الفرضية الرابعة التي تنص على «يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير الفحص الضريبي على جودة عملية الفحص في إطار الحوكمة الضريبية»، والمتعلقة بالدور الوسيط للحوكمة الضريبية في العلاقة بين تطبيق معايير الفحص الضريبي وجودة الفحص باستخدام طريقة Baron & Kenny، رغم أن نتائج التحليل أظهرت انخفاض مستوى توافر الحوكمة في فروع مصلحة الضرائب محل الدراسة، إذ إن انخفاض المتوسط الحسابي لا يمنع إحصائياً اختبار أثر الوساطة ما دام المتغير الوسيط يتمتع بتباين يسمح بقياس علاقاته بالمتغيرين المستقل والتابع، وقد تم تطبيق خطوات تحليل الوساطة وفق هذه الطريقة من خلال اختبار العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، ثم بين المستقل والوسيط، وأخيراً إدخال الوسيط في نموذج الانحدار لقياس مدى تغير أثر المتغير المستقل على التابع، كما تم التحقق مسبقاً من توافر افتراضات الانحدار الخطي، بما في ذلك خطية العلاقة، واستقلالية الأخطاء، وعدم وجود ارتباط خطي متعدد، واعتدالية التوزيع، لضمان سلامة النتائج ودقتها التفسيرية وذلك كما يلي:

### ● أولاً التحقق من توافر شروط الانحدار الخطي:

1- أن تكون العلاقة خطية بين المتغير المستقل (تطبيق المعايير الفحص الضريبي) والمتغير التابع (جودة الفحص الضريبي): ومن خلال إيجاد لوحة الانتشار بين هذين المتغيرين تم التأكد من أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة خطية حيث إن عدداً من القيم تشكل خطاً مستقيماً مما يدل على وجود علاقة خطية بين المتغيرين.

2- التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار ويتم ذلك باختبار توزيع البواقي (Normality of Residuals): ومن خلال إيجاد لوحة الانتشار لتوزيع البواقي تم التأكد من أن لها توزيعاً طبيعياً حيث إن التوزيع يشبه الجرس وهذا يدل على أن

توزيع البواقي هو توزيع طبيعي.

3- استقلالية الأخطاء (Dubin-Watson Test) وعدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity): حيث تشير قيمة اختبار Dubin-Watson Test إلى أن الأخطاء مستقلة لان قيمتها 1.891 تقع بين القيمتين 1.5 و 2.5، أما قيمة Tolerance فتساوي 0.895 وهي أكبر من القيمة 0.1 وقيمة VIF فتساوي 1.116 وهي أقل من قيمة 10 وهذا يؤكد استقلالية الأخطاء وعدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة، والجدول رقم (11) يوضح ذلك كما يلي:

جدول رقم (11) اختبار Dubin-Watson Test وقيم Tolerance - VIF

VIF	Tolerance	Dubin-Watson Test
1.116	0.895	1.891

#### • ثانياً معامل الارتباط والقوة التفسيرية لمعادلة الانحدار

من الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R بين المتغير المستقل والمتغير التابع يساوي 0.715 وهي قيمة مرتفعة، وقيمة معامل التحديد R<sup>2</sup> تساوي 0.512 وهذا يعني أن معادلة الانحدار أو التنبؤ جيدة كما أن قيمة F تساوي 41.923 و sig تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني أن معادلة الانحدار لها دلالة إحصائية كافية في التنبؤ بجودة عملية الفحص.

جدول رقم (12) معاملي الارتباط والتحديد

معامل الارتباط R	معامل التحديد R <sup>2</sup>	الخطأ المعياري في التقدير	قيمة F	قيمة sig
0.715	0.512	0.536	41.923	0.000

● ثالثا اختبار وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة الثلاث

تتمثل متغيرات الدراسة الثلاث في المتغير المستقل (معايير الفحص الضريبي) - المتغير الوسيط (الحوكمة الضريبية) - المتغير التابع (جودة الفحص الضريبي).

وقد تم الاعتماد على طريقة (Baron and Kenny (1986) لتحديد طبيعة الوساطة التي تقوم بها الحوكمة الضريبية في العلاقة بين تطبيق معايير الفحص الضريبي وجودة عملية الفحص، ويُسهّم هذا التحليل في توضيح ما إذا كانت الحوكمة الضريبية تلعب دوراً وسيطاً كاملاً أو جزئياً في تفسير العلاقة بين تطبيق معايير الفحص الضريبي وجودة الفحص، وهو ما يساعد في فهم أعمق لطبيعة هذه العلاقات ودلالاتها التطبيقية في بيئة الفحص الضريبي، وتتطلب هذه الطريقة إجراء ثلاث مراحل من تحليل الانحدار الخطي على النحو الآتي:

- المرحلة الأولى التحقق من ان المتغير المستقل (تطبيق معايير الفحص الضريبي) يؤثر على المتغير الوسيط (الحوكمة الضريبية): ومن الجدول رقم (13) نجد أن قيمة  $B = 0.523$ ، وقيمة الدلالة =  $0.038$  وهي أقل من قيمة الدلالة الإحصائية ( $0.05 = sig$ )، ومن ذلك نستنتج أن العلاقة موجبة ودالة إحصائياً أي إن تطبيق معايير الفحص الضريبي يؤدي إلى تعزيز الحوكمة الضريبية، والنتائج السابقة الذكر موضحة بالجدول المذكور كما يلي:

جدول رقم (13) جدول المعاملات للعلاقة بين المتغير المستقل والوسيط Coefficientsa

البيان	قيمة المعاملات غير المعيارية		قيمة المعاملات المعيارية	قيمة t	قيمة الدلالة الإحصائية sig
	قيمة B	الخطأ المعياري	قيمة Beta		
قيمة الثابت	.664.	.891.		.746.	.460
معايير الفحص الضريبي	.523.	.243.	.322.	2.151	.038

### ● المتغير التابع: الحوكمة الضريبية

- المرحلة الثانية التحقق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع: من الجدول رقم (14) يتضح أن المتغير المستقل (معايير الفحص الضريبي) يؤثر على المتغير التابع (جودة الفحص الضريبي): ومن بيانات الجدول رقم (14) نجد أن قيمة  $B = 1.037$ ، وقيمة الدلالة = 0.000. وهي أقل من قيمة الدلالة الإحصائية ( $0.05 = sig$ )، ومن ذلك نستنتج أن العلاقة موجبة ودالة إحصائياً، أي إن تطبيق معايير الفحص الضريبي يحسّن جودة الفحص، والنتائج السابقة الذكر موضحة بالجدول المذكور كما يلي:

جدول رقم (14) جدول المعاملات للعلاقة بين المتغير المستقل والتابع Coefficientsa

قيمة الدلالة الإحصائية sig	قيمة t	قيمة المعاملات غير المعيارية		البيان
		قيمة المعاملات المعيارية	قيمة B	
.746.	-0.326	قيمة الخطأ المعياري	قيمة B	قيمة الثابت
.000.	6.475	.715.	.160.	معايير الفحص الضريبي

### ● المتغير التابع: جودة الفحص

المرحلة الثالثة التحقق من بقاء تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بعد إدخال المتغير الوسيط إلى النموذج: وذلك لمعرفة ما إذا كان هذا التأثير قد

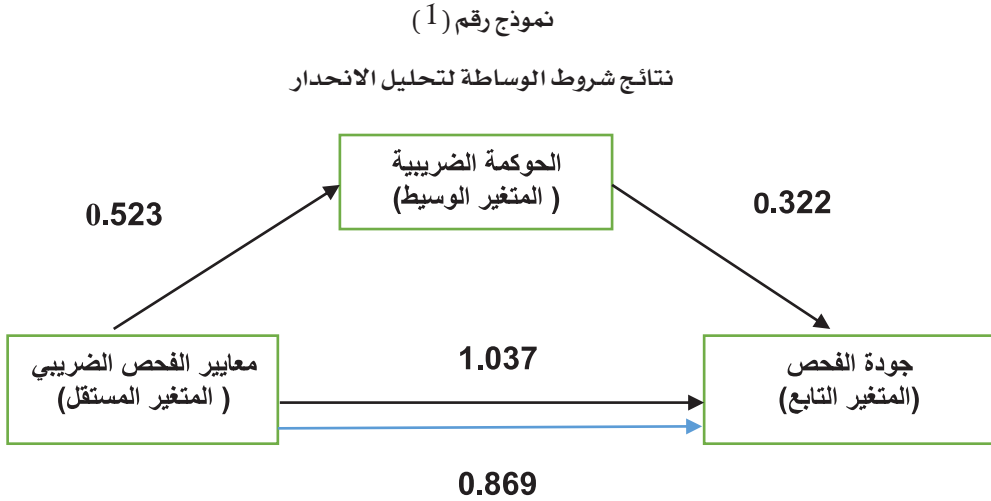
انخفض أو اختفى وتحديد اذا ما كان المتغير الوسيط (الحوكمة الضريبية) يؤثر على المتغير التابع (جودة الفحص الضريبي) في وجود المتغير المستقل (معايير الفحص الضريبي)، ومن الجدول رقم (15) نجد أن قيمة B للحوكمة = 0.322 وقيمة B لمعايير الفحص = 0.869، وقيمة الدلالة لهذين المتغيرين على التوالي 0.001 و 0.000 وهي أقل من قيمة الدلالة الإحصائية ( $0.05 = sig$ )، ومن ذلك نستنتج أن تأثير معايير الفحص الضريبي على جودة الفحص لا يزال دالاً إحصائياً بعد إدخال الحوكمة الضريبية، ولكن قيمة المعامل انخفضت من 1.037 إلى 0.869 بعد إدخال المتغير الوسيط، والنتائج السابقة الذكر موضحة بالجدول المذكور آنفاً كما يلي:

جدول رقم (15) جدول المعاملات للعلاقة بين المتغير المستقل والتابع في وجود المتغير الوسيط<sup>a</sup> Coefficients

قيمة الدلالة الإحصائية sig	قيمة t	قيمة المعاملات المعيارية	قيمة المعاملات غير المعيارية		البيان
		قيمة Beta	الخطأ المعياري	قيمة B	
.443	-0.776		.5220	-0.405	قيمة الثابت
.0010	3.494	.3600	.0920	.3220	الحوكمة الضريبية
.0000	5.811	.5990	.1500	.8690	معايير الفحص الضريبي

● المتغير التابع: جودة الفحص

والنموذج التالي يظهر بشكل أكثر وضوحاً نتائج تحليل الانحدار الخاصة بالشروط السابقة الذكر.



كما يوضح جدول رقم (16) تفسير نوع الوساطة وفق النتائج السابقة، طبقاً لطريقة (Baron & Kenny 1986) وذلك كما يلي:

جدول رقم (15) توضيح نوع الوساطة وفق طريقة (Baron & Kenny 1986)

نوع الوساطة	التفسير	الحالة
Full mediation	وساطة تامة	إذا اختفى تأثير المستقل بعد إدخال الوسيط (أصبح غير دال)
Partial mediation	وساطة جزئية	إذا انخفض التأثير لكنه بقي دالاً

وبالرجوع إلى النموذج رقم (1) والجدول رقم (16) يتبين أن العلاقة بين معايير الفحص الضريبي وجودة الفحص بقيت دالة بعد إدخال الحوكمة (Sig = 0.000) ولكن

قيمة B انخفضت من 1.037 إلى 0.869، وبذلك يمكن القول إن الوساطة هنا جزئية (Partial Mediation)، وأظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي وفقاً لطريقة Baron & Kenny (1986) أن إدخال المتغير الوسيط (الحوكمة الضريبية) أدى إلى انخفاض قيمة معامل الانحدار بين معايير الفحص الضريبي وجودة الفحص من (1.037) إلى (0.869)، مع بقاء العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى  $Sig < 0.05$ ، مما يشير إلى وجود تأثير وساطة جزئي، أي إن الحوكمة الضريبية تفسر جزءاً من العلاقة بين تطبيق معايير الفحص الضريبي وجودة عملية الفحص، دون أن تلغي هذا التأثير بالكامل، وبذلك يمكن قبول الفرضية الرابعة التي تنص على «يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير الفحص الضريبي على جودة عملية الفحص في إطار الحوكمة الضريبية»

#### ■ النتائج

أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة عدة نتائج، ويمكن تلخيص أهم النتائج على النحو الآتي:

1. تشير النتائج إلى وجود اهتمام مسبق بوضع خطط فحص واضحة وتحديد الأهداف والإجراءات بدقة قبل البدء في التنفيذ. وهذا يعكس وعياً إدارياً بأهمية التخطيط في رفع كفاءة الفحص الضريبي.
2. استخدام الفاحصين لأساليب علمية في اختيار العينات وجمع الأدلة وتوثيقها، ويولون اهتماماً واضحاً بفحص نظام الرقابة الداخلية وتحليل البيانات، الأمر الذي يعزز مصداقية نتائج الفحص.
3. يلتزم الفاحصون بإجراء مناقشات مع الممولين، ويحرصون على عرض النتائج بوضوح ووفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية، مما يعزز الشفافية والموضوعية في التقارير الضريبية.

4. لوحظ الالتزام بالقوانين وتطبيق العقوبات عند المخالفة، بينما كان هناك قصور نسبي في استخدام التقنيات الحديثة وتقييم الأدلة من قبل اللجان المختصة، مما يشير إلى حاجة المصلحة لمزيد من التطوير التقني والتنظيمي.
5. إن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في مصلحة الضرائب ضعيف، وقد أظهرت معظم الفقرات قيماً سالبة ودالة، خصوصاً تلك المتعلقة بعدم نشر الأنظمة والميزانيات وضعف المشاركة في صنع القرار، في حين كانت المساءلة متوسطة فقط، وهو مما يعكس الحاجة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة.
6. إن الحوكمة الضريبية تؤدي دور الوسيط الجزئي في العلاقة بين تطبيق معايير الفحص الضريبي وجودة عملية الفحص. ويعني ذلك أن تطبيق معايير الفحص الضريبي تسهم في تعزيز جودة الفحص الضريبي من خلال توافر الحوكمة الضريبية، إلا إن أثر المعايير يظل قائماً حتى في غياب هذا الوسيط.
7. إن تأثير معايير الفحص الضريبي على جودة الفحص هو تأثير مباشر أكثر منه تأثير غير مباشر في إطار الحوكمة الضريبية، بسبب ضعف مستوى تطبيق الحوكمة.

#### ■ التوصيات

- استناداً إلى النتائج السابقة، تم التوصل إلى التوصيات الآتية:
1. الاستمرار في تطوير خطط الفحص السنوية وتحديثها وفق المستجدات التشريعية والتقنية وتدريب الفاحصين على إعداد برامج الفحص مدعومة بالتحليل الإحصائي والذكاء الاصطناعي.
  2. تعزيز استخدام الأساليب التحليلية الحديثة في تحليل البيانات الضريبية وإعداد دليل مهني موحد لتوثيق أدلة الإثبات وتنظيم دورات تدريبية للفاحصين.

3. مواصلة الالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية في إعداد التقارير الضريبية وإنشاء نظام مراجعة داخلية للتقارير وتوظيف الأنظمة الإلكترونية في إعداد ومراجعة التقارير لتسريع الأداء وتحسين الجودة.
4. تطوير البنية التكنولوجية لمصلحة الضرائب وتفعيل دور اللجان القانونية والفنية وإعداد أدلة عمل رقمية وإجراءات معيارية لضمان جودة وأمان عملية الفحص.
5. ضرورة نشر القوانين والأنظمة الضريبية والميزانيات عبر القنوات الرسمية للمصلحة وإشراك الموظفين في صنع القرارات ووضع إطار واضح للحكومة الضريبية يتضمن مبادئ النزاهة والعدالة ومحاربة الفساد المالي والإداري وتنفيذ برامج توعوية للممولين حول أهمية الالتزام الطوعي بالضرائب.
6. تعزيز تطبيق معايير الفحص الضريبي وتفعيل مبادئ الحوكمة الضريبية والعمل على دمج معايير الفحص والحوكمة في إطار تنظيمي موحد يضمن الرقابة الفعالة ويحدّ من الأخطاء أو التقديرات غير الدقيقة أثناء الفحص.

#### ■ قائمة المراجع

- 1- إبراهيم، عاطف كامل (2011)، «حوكمة المنظومة الضريبية ضرورة حتمية للإصلاح الضريبي»، المؤتمر الضريبي السابع عشر بعنوان بعنوان تقييم وتقويم النظام الضريبي المصري، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، ص ص1-36.
- 2- أبو عكاز، سميرة (2015)، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، متاح على الرابط [http://thesis.univ-biskra.dz/13881/Eco d7 lmd 2015.bdf/](http://thesis.univ-biskra.dz/13881/Eco%20d7%202015.bdf/)
- 3- تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2019-2022
- 4- تواتية، الطاهر ورميسة معمري، (2019) «دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل آليات الفحص الضريبي»: دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية أم البواقي، ع3 م2.

- 5- جعادي، يونس (2019). "تطبيق مبادئ الحوكمة ودوره في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الضريبية، دراسة ماجستير، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- 6- الخضير، محسن أحمد (2018). "حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية مدينة نصر القاهرة.
- 7- الشافعي، ياسر زكريا (2015)، حوكمة الإدارة الضريبية، لرفع كفاءة التحاسب الضريبي، المؤتمر الضريبي، المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين بعنوان تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، م2، ص ص1-78.
- 8- شلبي، جيهان كامل محمد (2012)، "حوكمة النظام الضريبي وعلاقته بالاستثمار"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ع3، ص ص905-926.
- 9- عبدالكافي، أشرف سالم (2018)، أثر تطبيق نظام الحوكمة على تحسين إجراءات تحصيل الإيرادات الضريبية - دراسة ميدانية في إدارة مصلحة الضرائب في ليبيا، كلية الاقتصاد، جامعة سرت - ليبيا، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 4.
- 10- عطيتو، سيد (2012)، "الربط التقديري في ضوء أحكام قانون الضرائب على الدخل رقم (91) لسنة 2005"، النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية، جمعية الضرائب المصرية، م22، ع87، ص ص39-64.
- 11- عمرو، بيان (2014). "مدى تطبيق معايير الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية وأثرها في زيادة كفاءة وفعالية الأداء"، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين.
- 12- غنيم، سامي أحمد (2006)، "حوكمة الإدارة الضريبية وفقاً لمتطلبات الدمج والاندماج لمصالحتي الضرائب العامة والمبيعات اقترابات الأمثلة"، مجلة البحوث المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، ع40، ص ص9-66.
- 13- فائزة، بوخولوف (2017). "أثر الحوكمة الجبائية على سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، بجامعة محمد خيصر، بسكرة، الجزائر.

- 14- قانون رقم (7) بشأن ضرائب الدخل لسنة 2010 واللائحة التنفيذية الخاصة به
- 15- قحموش، سمية (2013)، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة ماجستير في العلوم الجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، الجزائر، متاحة على الرابط - <http://bu.univ->
- 16- القطوي، شمسان علي محمد ثابت (2017) "دور الفحص الضريبي في تحقيق أهداف الضرائب": دراسة حالة الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين - صنعاء أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية الدراسات العليا، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.
- 17- القيلي، أمل يحيى ناصر (2013)، أثر استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية على عملية الفحص الضريبي، مذكرة رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية - صنعاء، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، اليمن.
- 18- مريود، مسعود محمد (2023). "المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها وفقاً للتشريع الضريبي الليبي"، قسم المحاسبة، كلية المحاسبة، جامعة غريان، منشورات كلية المواكب الدولية للعلوم الإدارية والمالية، الطبعة الثالثة.
- 19- معزوز، جمال سليم (2016). "درجة تطبيق مبادئ الحوكمة وعلاقتها بجودة إجراءات العمل في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية الثانوية"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- 20- مليكأوي، مولود (2018). "واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر.
- 21- مليكة زغيب، سوسن زريق (2013). "دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر"، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة، الجزائر.
- 22- مهند محمد موسى العيني، عبد الرحمن محمد عبد الرحمن (2015). "دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي"، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 44.
- 23- الناغي، محمود السيد، وآخرون، (2023)، "أثر مستويات أداء الفحص الضريبي على جودة الفحص في ظل الحوكمة الضريبية"، دراسة ميدانية.

24- يعقوب، عمر السيد محمود (2014)، "إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين كفاءة وفاعلية الفحص الضريبي"، المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين بعنوان إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، ص 1-61.

25- Kassaw, Moges Mengstu (2024). «Does Audit Quality Matter? Evaluating Tax Audit Quality's Impact on Tax Compliance.» Research and Development Directorate, Ministry of Revenues, Ethiopia, p. 1.

26- Groult, Sandrine (2014). «La nouvelle gouvernance fiscal.» [In French].

27- World Bank. [Online]. Available at: <https://www.worldbank.org>

28- OECD. [Online]. Available at: <https://www.oecd.org>

# مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات الرقابة على تقنية المعلومات وفقاً لمعيار الأنتوساي (5300)

دراسة ميدانية على الإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي

■ أ. د. عبدالرزاق المبروك عبدالله أبوفائد \* ■ أ. صالح رمضان صالح القندي \*\*

● تاريخ استلام البحث 2026/01/13م ● تاريخ قبول البحث 2026/03/01م

■ المستخلص: DOI <https://doi.org/10.5281/zenodo.20030704>

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مستوى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات الرقابة على تقنية المعلومات وفقاً لمعيار الأنتوساي (5300)، وذلك بغرض إبراز مواطن القوة وتحديد أوجه القصور في تطبيق هذا المعيار.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات من خلال استبيان مُعدّ خصيصاً لهذا الغرض، وُزِعَ على 118 مراجعاً يتبعون الإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي، وتم استرجاع 109 استبيانات صالحة جرى تحليلها باستخدام برنامج SPSS. وتم اختبار الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، كما استُخدم اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon signed - rank test) واختبار (z - test) لاختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت النتائج مستوى التزام مرتفعاً بالمتطلبات الخاصة بإعداد تقارير الرقابة على تقنية المعلومات وفق معيار الأنتوساي (5300). في حين كان مستوى الالتزام منخفضاً في بقية المتطلبات الأخرى، خاصة ما يتعلق بمتطلبات تحديد تقنيات وأدوات الرقابة، التي مثّلت أدنى مستويات الالتزام مقارنة بالمتطلبات الأخرى.

● الكلمات المفتاحية: ديوان المحاسبة الليبي، تقنية المعلومات، الأنتوساي، معيار 5300.

\*أستاذ المحاسبة بقسم المحاسبة - الأكاديمية الليبية E - mail: [abdurizag.abofaied@academy.edu.ly](mailto:abdurizag.abofaied@academy.edu.ly)

\*\* باحث ومراجع حسابات - ديوان المحاسبة الليبي E - mail: [Stud\\_s.elgundie@academy.edu.ly](mailto:Stud_s.elgundie@academy.edu.ly)

# The "The Extent to which auditors of the Libyan Audit Bureau Fulfill the Requirements of Information Technology Auditing in Accordance with INTOSAI Standard 5300"

## A Field Study on the General Administration of the Audit Bureau in Libya

■ Abdurizag. A.A. Abofaied \*

■ Saleh. R.S. Elgundi\*\*

### ■ ABSTRACT

This study aims to assess the extent to which auditors of the Libyan Audit Bureau fulfill the requirements of information technology auditing in accordance with INTOSAI Standard (5300), with the objective of identifying areas of strength and pinpointing weaknesses in the application of this standard.

To achieve the objectives of the study, a descriptive-analytical approach was adopted. Data were collected through a specially designed questionnaire distributed to 118 auditors from the General Administration of the Libyan Audit Bureau, with 109 valid responses analyzed using SPSS software. The reliability of the instrument was tested using Cronbach's Alpha coefficient, while the Wilcoxon signed - rank test and the z - test were employed to test the study's hypotheses.

The findings revealed a high level of compliance with the requirements related to the preparation of IT audit reports in accordance with INTOSAI Standard (5300). However, the level of compliance was low regarding other requirements, particularly those related to the identification of IT audit tools and techniques, which recorded the lowest compliance level among all requirements.

- **Keywords:** Libyan Audit Bureau, Information Technology, INTOSAI, Standard 5300

---

\* Professor, Department of Accounting - Libyan Academy Tripoli

\*\*Researcher And Auditor - Libyan Audit Bureau

## ■ الإطار التمهيدي

## ● المقدمة:

إن تطور التقنيات الرقمية أحدث تغييرًا جذريًا في مختلف المجالات ومنها مجال المحاسبة والمراجعة، وهو ما أدى إلى أن أصبحت الرقابة على تقنية المعلومات أحد المتطلبات القانونية الإلزامية في كثير من دول العالم، كما في ليبيا حيث نصت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 19 لسنة 2013م المنظمة لديوان المحاسبة الليبي في المادة (20) على أنه للديوان في سبيل ممارسة مهامه أن يتولى دراسة وتقييم نظم تشغيل البيانات الالكترونية.

وفي ظل التسارع والتطور التقني كان لا بد للجهات والمنظمات المهنية أن تسعى نحو تطوير القدرات والمعايير الرقابية والضوابط الملائمة للرقابة على تقنية المعلومات، حيث قامت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمعروفة اختصارًا باسم «الأنتوساي» بإصدار معيار الأنتوساي (ISSAI - 5300)، والذي يعتبر أول معيار دولي لغرض تقديم الإرشادات والتوجيهية الخاصة بالرقابة على تقنية المعلومات، ضمن إطار المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا.

ووفقًا لمنظمة الأنتوساي فإن الخطوة الأولى في مسار تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة هي التيقن من المتطلبات وتقييم وضعية الجهاز مقارنة بالمتطلبات، وحيث إن ديوان المحاسبة الليبي يتبنى تطبيق معايير منظمة الأنتوساي، وهو ملزم بالرقابة على تقنية المعلومات وفقًا للقانون رقم 19 لسنة 2013م، وحيث إن استخدام تقنية المعلومات في مختلف المؤسسات والجهات العامة أصبح أمرًا واقعيًا وتقييمها ودراستها يعتبر متطلبًا قانونيًا ومهنيًا، لذا جاءت هذه الدراسة لتبحث في مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات الرقابة على تقنية المعلومات وفقًا لمعيار الأنتوساي (5300).

### ● مشكلة الدراسة:

إن تطور التقنيات الرقمية أحدث تغييرًا جذريًا في مختلف المجالات ومنها مجال المحاسبة والمراجعة، وهو ما أدى إلى تغير أشكال معالجة الحسابات الخاصة بالشركات والمؤسسات، الأمر الذي طرح العديد من التساؤلات والتحديات أمام عملية المراجعة، من حيث تأثير تطبيق هذه التقنيات على عملية المراجعة، إضافة إلى المتطلبات التي يجب أن تتوافر في القائمين على عملية المراجعة، ومن حيث المنهجيات ومعايير المراجعة اللازمة لمواكبة هذه التغيرات التقنية المتسارعة. (بدوي، 2021)

ووفقا لمنظمة الأنتوساي فإن الكثير من الجهات في العصر الحديث أصبحت تعتمد على تقنية المعلومات لميكنة عملياتها، ولذا أصبح مطلوبا من جميع المراجعين أثناء عمليات المراجعة أن يقوموا بفهم البيئة الرقابية بما فيها بيئة عمل تقنية المعلومات في الجهة الخاضعة للمراجعة، وذلك لتقديم ضمانات بشأن نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في الجهة. (WGITA & IDI, 2014)

ووفقا لتقرير الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات في ليبيا لسنة 2024، واستنادا إلى تقييم شمل 37 مؤسسة حكومية، فإن النتائج أشارت إلى وجود نقاط ضعف حرجة في الحماية الرقمية، ووجود إخلالات حادة، مما يؤثر سلبا على الحوكمة، ويزيد من مخاطر الرقابة. (الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات، 2025)

ويرى (ديوان المحاسبة الليبي، 2024) بأن تبني مجال الرقابة على تقنية المعلومات أصبح أمرا ملزما وهاما نظرا لنمو الإنفاق الحكومي الإلكتروني واعتماد معظم الجهات التنفيذية في ليبيا على أنظمة معلومات في إدارة إيراداتها ومصروفاتها، كما أن انتشار أنظمة معلوماتية ليست ذات كفاءة ولا تحقق الهدف المرجو منها يمكن أن يتسبب اقتناؤها وتفعيلها في فساد مالي يتوقف اكتشافه على مدى قدرة الديوان على إعداد فرق رقابية من المتخصصين في هذا المجال، وهو ما أدى إلى جلب مخاطر ونقاط ضعف مرتبطة ببيئة العمل الرقمية وقواعد البيانات والأنظمة والمنظومات والتطبيقات المستخدمة.

وكشفت أعمال تحليل الفجوة في مجال تقنية المعلومات والتي تم تنفيذها ضمن برنامج إدارة المال العام في ليبيا، والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في أواخر العام 2021م، إلى أن ديوان المحاسبة الليبي لا يمتلك برامج مختصة للتدريب وبناء قدرات المراجعين في مجال تقنية المعلومات، مع غياب لآليات التخطيط للمهام المتعلقة بالرقابة على تقنية المعلومات ولأدوات تنفيذها والإبلاغ عن نتائجها.

كما أن ديوان المحاسبة الليبي في سياق عرضه لخطته الاستراتيجية 2022/2019م وبعد دراسته لبيئة العمل الداخلية والخارجية، كشف بأنه يعاني من نقاط ضعف من حيث محدوديته في استخدام أساليب الرقابة الحديثة خاصة التقنية منها، إضافة إلى وجود قصور في تطبيق المعايير الدولية للأنتوساي على مستوى المهمات الرقابية. (ديوان المحاسبة الليبي، 2019)

لذا ومما سبق، ونظرا لهذه المتطلبات القانونية والمهنية، ونظرا لنقاط الضعف وللـفجوة التي يعاني منها ديوان المحاسبة الليبي في مجال الرقابة على تقنية المعلومات، وحيث إن معيار الأنتوساي (5300) أشار إلى أن متطلبات الرقابة على تقنية المعلومات تتضمن المعلومات اللازمة لتحقيق جودة عالية في عملية الرقابة، فإن مشكلة الدراسة تتمحور في محاولة الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي (5300)؟

ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي عن طريق الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية والمشتقة من تصنيفات متطلبات معيار الأنتوساي (5300):

1. ما مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات العامة المتصلة تحديدا بالرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي (5300)؟
2. ما مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات المتعلقة بعملية الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي (5300)؟

3. ما مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات تحديد التقنيات وأدوات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي (5300)؟

4. ما مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات إعداد التقارير حول عمليات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي (5300)؟

● فرضية الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة فقد تمت صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة كما يلي:

لا يلتزم مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي (5300).

وهذه الفرضية الرئيسية يتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يلتزم مراجعو ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات العامة المتصلة تحديدا بالرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي (5300).

2. لا يلتزم مراجعو ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات المتعلقة بعملية الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي (5300).

3. لا يلتزم مراجعو ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات تحديد التقنيات وأدوات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي (5300).

4. لا يلتزم مراجعو ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات إعداد التقارير حول عمليات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي (5300).

● أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية في الآتي:

- الأهمية العلمية (النظرية)

تبرز الأهمية العلمية نظرا لندرة الدراسات التي تناولت الرقابة على تقنية المعلومات

في ليبيا - حسب علم الباحثين -، مما يمنح هذه الدراسة قيمة إضافية كمرجع أكاديمي وعملي في هذا المجال. كما تتبع أهمية الدراسة من كونها تسعى إلى تقديم إضافة نوعية للمجال الأكاديمي من خلال الربط بين الإطار النظري المتمثل في معايير الأنتوساي 5300 والواقع العملي لتطبيقها في بيئة رقابية وطنية، مما يعزز الفهم العلمي لدور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على تقنية المعلومات، ويوفر للباحثين والممارسين بيانات يمكن الاستفادة منها في تطوير نماذج مقارنة ودراسات مستقبلية في بيئات مختلفة. كما تسعى الدراسة إلى إثراء المكتبة العربية بالبحوث المتعلقة بالمتطلبات الواجب توفرها لمراجعي تقنية المعلومات وفق معايير الأنتوساي، بما يعزز المعرفة والممارسة العملية في هذا المجال.

#### - الأهمية العملية (التطبيقية)

تكتسب الدراسة أهمية بالغة لحدثة موضوعها وتميزه، خاصة مع إعلان ديوان المحاسبة الليبي في أكتوبر 2022م عن بدء أول مهمة رقابية في مجال الرقابة على تقنية المعلومات، وإصدار أول دليل رقابي متخصص بالرقابة على تقنية المعلومات في 2024م، حيث ستساعد هذه الدراسة على التعرف على واقع الالتزام بمتطلبات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300، ومدى وجود انحرافات في تطبيق المعيار وتقويمها.

ويأمل الباحثان أن تساهم نتائج الدراسة في لفت انتباه المسؤولين إلى ضرورة تطوير قدرات المراجعين وتعزيز جودة العمل الرقابي في مجال الرقابة على تقنية المعلومات.

#### ● هدف الدراسة:

يتمحور الهدف الرئيسي للبحث في دراسة مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي متطلبات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي (5300).

ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق الأهداف الفرعية التالية والمشتقة من تصنيفات متطلبات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي (5300) وهي:

1. التعرف على المتطلبات العامة المتصلة تحديدا بالرقابة على تقنية المعلومات.
2. التعرف على المتطلبات المحددة والمتعلقة بعملية الرقابة على تقنية المعلومات.
3. التعرف على متطلبات تحديد التقنيات وأدوات الرقابة على تقنية المعلومات.
4. التعرف على متطلبات إعداد التقارير حول عمليات الرقابة على تقنية المعلومات.

## 2 - الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

### 2 - 1 تمهيد

وفقا لمنظمة الأنوساي فإن الرقابة على تقنية المعلومات مصطلح واسع النطاق تشمله عدة عمليات رقابية وهي الرقابة المالية (لتقييم الصحة والالتزام بالتأكدات الأخرى للبيانات المالية في الجهة)، ورقابة الالتزام (لتقييم الرقابة الداخلية)، وتقييم الأداء (لتقييم مدى تلبية نظم تقنية المعلومات لاحتياجات المستخدمين وعدم تعريض الجهة لمخاطر غير ضرورية). (Intosai, 2016)

ويعرفها (ديوان المحاسبة الليبي، 2024) بأنها: "مراجعة وتقييم الأنظمة المعلوماتية في الجهات الخاضعة للرقابة وسياساتها وعملياتها وجمع أدلة تتوفر فيها النزاهة والصحة والموثوقية لتحديد ما إذا كانت الجهة تحمي أصول تقنية المعلومات وما مدى التزامها بالتشريعات النافذة والممارسات المثلى وأنها تدير مواردها التقنية بما يضمن جودة الأداء". وتعرفها (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2024) بأنها فحص أ واختبار رسمي لأنظمة المعلومات والبيانات والعمليات ذات الصلة لتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع الممارسات المعتمدة والقوانين والعقود، ومتوائمة مع السياسات والإجراءات والمعايير ذات الصلة، وتتمتع بمستويات مناسبة من الحماية وصمان سريتها وسلامتها وتوفرها، وضمان توفر المعلومات الموثوقة وذات الصلة بالقرارات أو الأنشطة، بالإضافة إلى تحقيق

الأهداف وإنجاز العمليات بكفاءة وفعالية والتأكد من منع الحوادث غير المرغوبة بها أو الكشف عنها والتمكن من تصحيحها في الوقت المناسب.

## 2 - 2 الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعايير الأنتوساي

أصدرت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية «الأنتوساي» سلسلة المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا من (5300) إلى 5399 بغرض تقديم الإرشادات التوجيهية الخاصة بتدقيق تقنية المعلومات في إطار عمل المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (ISSAI)، حيث يعتبر المعيار (5300) هو أول معيار دولي من سلسلة المعايير الدولية يختص بالرقابة على تقنية المعلومات. ويحتوي على مبادئ شاملة وعامة ويتناول النهج العام، ومنهجية إجراء عمليات رقابة تقنية المعلومات. (الأنتوساي، 2019)

وتم إدراج سلسلة المعايير (5300 - 5399) داخل إطار عمل معايير الأنتوساي في المستوى الرابع ضمن إرشادات حول مواضيع محددة، وتم تصميم المعيار ليكون بمثابة دليل عمل ووثيقة أساسية توفر أسس صياغة مبادئ توجيهية أكثر تحديدا في شكل سلسلة من المعايير الدولية بشأن جوانب مختلفة من رقابة تقنية المعلومات، واستغرق المعيار مدة "45" شهرا للحصول على شكله النهائي وقد تعاون أكثر من "55" جهازا أعلى للرقابة بتعليقاتها واقتراحاتهم في مراحل مختلفة من الموافقات خلال هذه الفترة. (Intosai, 2024)

## 2 - 3 متطلبات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي (5300)

يقدم معيار الأنتوساي 5300 متطلبات الممارسة المهنية لمراجعة تقنية المعلومات، حيث تتضمن هذه المتطلبات المعلومات اللازمة لتحقيق جودة عالية في مهام رقابة تقنية المعلومات وقد أوضحت هذه المتطلبات للمراجعين العمل المتوقع منهم كما تم إطلاع أصحاب المنفعة بما يمكن أن يتوقعوه من عمليات رقابة تقنية المعلومات التي يجريها الجهاز الأعلى للرقابة، حيث يحدد هذا المعيار إطار عمل رقابة تقنية المعلومات ويحدد المتطلبات التالية: (Intosai, 2016)

● المجموعة الأولى: المتطلبات العامة المتصلة تحديدا بالرقابة على تقنية المعلومات

وتتضمن التالي:

- طريقة الرقابة المعتمد على تحديد المخاطر لرقابة تقنية المعلومات .
- الأهمية النسبية .
- التوثيق .
- الكفاءة .

المجموعة الثانية: متطلبات محددة (الخاصة) لعملية الرقابة على تقنية المعلومات

وتتضمن التالي::

- التخطيط لعمليات الرقابة على تقنية المعلومات واختيار العينة المناسبة.
- تحديد نطاق وأهداف الرقابة .
- القدرات والموارد الرقابية ومشاركة المصادر الخارجية والاشتراك مع الجهات الخاضعة:
- تجميع الأدلة وتنفيذ عملية الرقابة والإشراف عليها:
- مخاطر حالات الاحتيال والفساد وغيرها من الانتهاكات.
- القيود والمتابعة .

● المجموعة الثالثة: تقنيات وأدوات تدقيق تكنولوجيا المعلومات:

وتحتوي هذه المجموعة على الأدوات والتقنيات الخاصة المعنية برقابة تقنية المعلومات، إضافة إلى تقنيات التخطيط والتنفيذ وتحديد الأنظمة الملائمة لحفظ المعلومات، حيث تتبنى تقنيات الرقابة نشر الطرق والاجراءات التي من خلالها يمكن التحكم بالبيئة المحيطة بنظام تكنولوجيا المعلومات بحيث يمكن؛ إعداد الدراسات، وتجميع الادلة،

وتنفيذ التحليلات اللازمة للحصول على الضمانات عن مدى مواءمة أنظمة الرقابة داخل الجهة الخاضعة للتدقيق، حيث أوجب المعيار على جهاز الرقابة الأعلى نشر هذه التقنيات ومدى توافقها مع طبيعة الالتزامات والمتطلبات التدقيقية المفروضة بناءً على أهداف التدقيق الموضوعة في جميع مراحل التدقيق.

#### ● المجموعة الرابعة: متطلبات إعداد التقارير حول عمليات الرقابة على تقنية المعلومات:

وهذه المجموعة تبين كيفية إعداد التقارير وشكل ومحتويات تقرير الرقابة على تقنية المعلومات، حيث يجب أن تعكس تقارير الرقابة على تقنية المعلومات نتائج عمليات الرقابة وفقاً للأهمية النسبية ومدى توافقها مع أهداف الرقابة ويجب إن يكون التقرير شاملاً ومتوازناً وسهل القراءة وإن يصدر في الوقت المناسب، كما ينبغي للمراجع أن يكون على علم تام بجميع محتويات التقرير؛ الخاصة القيود والمصطلحات الفنية وحسابية المعلومات المقدمة مثل كلمات السر وأسماء المستخدمين الواردة في التقرير.

#### ■ ثانياً: الدراسات السابقة:

لقد تحصل الباحثان على عدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والتي تناولت جوانب متعلقة بمشكلة الدراسة، ومن أهمها:

#### ● الدراسات السابقة العربية:

1 - دراسة عبيدة والدينوري ومعمري، (2019) بعنوان: مدى قدرة محافظ الحسابات

بالجزائر على تدقيق المؤسسات في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة محافظ الحسابات بالجزائر على أداء مهامه في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات، وتبيان مشاكل المراجعة في ظل هذه البيئة الحديثة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن محافظ الحسابات بالجزائر وفريقه ليس لهم الكفاءة العلمية والعملية التي تسمح لهم بمراجعة المؤسسات التي

تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذلك يوجد أمام محافظي الحسابات في الجزائر مشاكل أثناء مراجعة المؤسسات التي تستخدم وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها تضمين تقرير محافظ الحسابات فقرة تشير إلى تقديرهم لمعوقات ومشاكل المراجعة في ظل بيئة تكنولوجيا الاتصال الحديثة.

## 2 - دراسة أبو حليقة والعريفي، (2018) بعنوان: مواكبة مهنة المراجعة في ليبيا لمتطلبات المراجعة الإلكترونية في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ماهية المراجعة الإلكترونية في ظل الثورة التكنولوجية المعلومات، كما تهدف إلى التعرف على أهم الصعوبات والتحديات التي يمر بها المراجعون عند مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومدى إدراكهم وفهمهم وتأهيلهم للتطورات الحديثة، وكذلك التعرف على الإصدارات الحديثة للحواسيب الآلية والبرمجة الإلكترونية في مكاتب المراجعة في ليبيا، وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: استمرارية حاجة المراجعين الليبيين للتأهيل العلمي والعملية، وذلك من خلال تطوير المناهج المحاسبية لمواكبة التطورات الحديثة، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج المحاسبية لتتماشى مع تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وإعادة النظر في التشريعات واللوائح المالية التي تنظم عملية المراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات.

## 3 - دراسة المحجوب والسليبي، (2017) بعنوان: تقييم إجراءات ديوان المحاسبة في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إجراءات ديوان المحاسبة الليبي في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية من خلال بيان مدى ملاءمة إجراءات ديوان المحاسبة في التخطيط لعملية مراجعة الجهات الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية، وأيضا من خلال بيان مدى ملاءمة إجراءات ديوان المحاسبة في تنفيذ عملية مراجعة الجهات الحكومية في مجال الأنظمة الإلكترونية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه يتوفر في ديوان المحاسبة الليبي إجراءات مراجعة ملائمة

في ضوء الحكومة الإلكترونية، وقدمت الدراسة توصيات بضرورة الأخذ في الاعتبار أن الأدلة الإلكترونية تتطلب إجراءات رقابية أكثر حزمًا عن تلك التي يتطلبها الدليل التقليدي، كما أوصت الدراسة على أنه يجب على الدولة الليبية الإسراع في تنفيذ الحكومة الإلكترونية في جميع مؤسساتها لما لها من فائدة كبيرة لتسهيل الإجراءات والتخلص من الأعمال الروتينية التقليدية.

#### 4 - دراسة بوركايب (2015) بعنوان: متطلبات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على ضوء المعايير الدولية.

سعت هذه الدراسة للتعرف على أهم المتطلبات العلمية والعملية التي ينبغي على مراجع الحسابات الالتزام بها، في ظل تطبيق نظم معلومات محاسبية إلكترونية وما تتطلبه من تغييرات مقارنة بالتقليدية.

وتوصلت هذه الدراسة لعدة نتائج حول أهمية تطوير مراجع الحسابات وضرورة إلمامه بأدبيات وتطبيقات تقنية المعلومات ونظام الرقابة الداخلية الملزم لها، مع الإلمام بمميزات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والمخاطر المرتبطة بها، كما دعت الدراسة إلى ضرورة قيام المراجع بالاسترشاد بمعايير متخصصة في مجال رقابة نظم المعلومات الإلكترونية كمعايير مكملة لمعايير مراجعة الحسابات واعتماده على تقنية المعلومات كأداة في عملية الرقابة وفي مجال مراجعة الحسابات.

#### ● الدراسات السابقة الأجنبية

#### 1 - دراسة Neto, Barbosa and Marques (2021) بعنوان: الالتزام بمعايير الأنتوساي (5300) في رقابة تقنية المعلومات من قبل مراجعي محكمة الحسابات البرازيلية

Aderência à norma ISSAI 5300 da INTOSAI na fiscalização de tecnologia da informação dos Tribunais de Contas Estaduais do Brasil

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أفضل الممارسات ومدى الالتزام بالقواعد والمتطلبات

ذات العلاقة بالرقابة على تقنية المعلومات من قبل مراجعي الحسابات في محاكم الحسابات البرازيلية وفقا لمعيار "الأنوساي" رقم (5300).

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج من أهمها: أن المتطلب الذي حظي بأكثر إيجابيا هو المتعلق بنطاق الرقابة على تقنية المعلومات، وإن التحدي الأكبر للمراجعين هو قلة المعلومات المتوفرة مسبقا حول الجهة المستهدفة بالرقابة مع وجود ضعف في الالتزام بمطبلبات التخطيط السنوي.

وأوصت الدراسة إلى استخدام نتائجها كدعم لقياس مدى الالتزام بالمعيار الدولي (5300)، كما أوصت بتوسيع نطاق الدراسة وتكرارها للتأكد من تنفيذ مطبلبات معيار الأنوساي (5300).

**2 - دراسة RODRÍGUEZ (2019) بعنوان: الرقابة الداخلية على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنوساي (5300).**

## CONTROL INTERNO BASADA EN LA NORMA ISSAI (5300) PARA PROCESOS INFORMÁTICOS

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الضوابط والسياسات التي يمكن تنفيذها في عمليات الرقابة الداخلية على تقنية المعلومات وفقا لمطبلبات معيار "الأنوساي" رقم (5300)، للمؤسسات العاملة في مدينة "بويو" في دولة الإكوادور.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: وجود ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية على تقنية المعلومات بسبب ضعف التأهيل العلمي ونقص المعرفة بالسياسات والمعايير التوجيهية المتعلقة بالرقابة على تقنية المعلومات مما أدى إلى زيادة المخاطر التشغيلية.

وأوصت الدراسة بضرورة تحديث أنظمة الرقابة الداخلية على تقنية المعلومات بشكل دوري لتتكيف مع احتياجات ومطبلبات المؤسسة مع الأخذ بالاعتبار التغيرات، وجميع التطورات الهامة المتعلقة بنظم المعلومات.

### 3 - دراسة Beridze (2017) بعنوان رقابة تقنية المعلومات في جورجيا

#### Information Technology Audit in Georgia

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من الكيفية التي تؤدي بها عملية مراجعة تقنية المعلومات من قبل مراجعي مكتب المراجعة العام بدولة جورجيا.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود نقص في الموظفين المؤهلين بشكل عام في مجال الرقابة على تقنية المعلومات، وأشارت الدراسة بأن الدورات والندوات ليست كافية لمراجعي القطاع العام وأوصت الدراسة بأن يكون لدى مراجعي القطاع العام المعرفة الأساسية مع التخصص في تقنية المعلومات.

كما توصي الدراسة بإدخال وتطوير أعمال الرقابة على تقنية المعلومات في مكتب المراجعة العام لأنها تزيد من حجم ونطاق المراجعة وتساهم في الحفاظ على الأموال العامة.

### 4 - دراسة Kayra (2014) بعنوان: مراجعة تقنية المعلومات وممارسات محكمة

#### الحسابات التركبية

#### INFORMATION TECHNOLOGY AUDIT AND THE PRACTICE OF THE TURKISH COURT OF ACCOUNTS

هدف هذه الدراسة إلى شرح عملية المراجعة على تقنية المعلومات بشكل عام وتقديم شرح تفصيلي حول تجارب ديوان المحاسبة التركي وعرض توصيات لأجهزة الرقابة العليا (SAI).

وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات من أهمها: أن مؤسسات الرقابة العليا لا تتصرف بالسرعة الكافية للاستفادة من جميع مزايا تطور تقنية المعلومات، وأشارت الدراسة إلى أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لا تعمل في بيئة معزولة خالية من متطلبات الوضع الطبيعي الجديد للثورة الرقمية، لذا أوصت الدراسة الأجهزة العليا للرقابة بضرورة مواكبة تحديات ثورة المعلومات من حيث العمليات الإدارية وأنشطة الرقابة في القطاع العام.

وأوصت الدراسة بمجموعة من المقترحات من أهمها: ضرورة إجراء تقييم ذاتي لمراجعي

تقنية المعلومات لمعرفة الوضع الحالي لرقابة تقنية المعلومات في مؤسسات الرقابة العليا مع البدء في إجراء عمليات مراجعة تجريبية بالتعاون مع بعض خبراء تقنية المعلومات أو شركات المراجعة أو المؤسسات العامة الأخرى خلال الفترة الانتقالية.

5 - دراسة Veerankutty, Mahzan (2010) بعنوان: ممارسات الرقابة على تقنية

المعلومات لمراجعي القطاع العام في ماليزيا

### IT auditing activities of public sector auditors in Malaysia

تبحث هذه الدراسة في ممارسات الرقابة على تقنية المعلومات لمراجعي القطاع العام في ماليزيا من حيث فحص عمليات الرقابة على تقنية المعلومات وأهداف الرقابة والخصائص التنظيمية وكفاءة المراجع ومدى استخدام أدوات وتقنيات المراجعة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن مراجعي القطاع العام يركزون حالياً على التحقق من كفاءة معالجة الطلبات، ومراقبة سلامة البيانات عند تقييم ضوابط تقنية المعلومات، واستنتجت الدراسة أنه لم يكن لدى المراجعين في القطاع العام بماليزيا المعرفة التفصيلية الكافية للضوابط المتعلقة بنظم تقنية المعلومات. وبالتالي فإنهم يميلون إلى التركيز أكثر على التقييم التقليدي للرقابة الداخلية، وتوصي الدراسة بأنه يجب على المنظمات العليا للمحاسبة والمراجعة تطوير فرق الرقابة على تقنية المعلومات مع ضرورة تثقيف ما يسمى «بمراجعي الأعمال» للعب دور أكثر أهمية في أنشطة مراقبة تقنية المعلومات.

ج - تميز الدراسة الحالية عن الدراسات ذات العلاقة:

بعد مراجعة الدراسات السابقة، اتضح أن معظمها ركز على أثر تقنية المعلومات على عملية المراجعة دون الاهتمام الكافي بالمتطلبات العلمية والمهنية للرقابة على تقنية المعلومات. وتتميز هذه الدراسة بتركيزها المباشر على مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات معيار الأنتوساي رقم 5300 للرقابة على تقنية المعلومات، وه وبعد لم تتناولها الدراسات المحلية السابقة مثل أبو حليقة والعريفي (2018) أو منصور (2018)،

التي ركزت على الجوانب العامة للمراجعة الإلكترونية أو أثر النظم المحاسبية المحوسبة دون ربطها بمعايير دولية محددة.

كما تقدم الدراسة تقييماً شاملاً يجمع بين التحليل النظري للمعيار الدولي والتطبيق العملي في بيئة ديوان المحاسبة الليبي، وهو بعد لم يُغطَّ بشكل مفصل في الدراسات السابقة، سواء المحلية أو الأجنبية.

أخيراً، تتميز الدراسة بالحدثة والملاءمة الزمنية، حيث تزامنت مع إصدار ديوان المحاسبة الليبي في 2024م لأول دليل رقابي متخصص بالرقابة على تقنية المعلومات، مما يمنح نتائجها قيمة تطبيقية مباشرة لتحسين جودة الرقابة وكفاءة أداء المراجعين.

### ■ الإطار العملي

#### ● المنهجية الدراسة:

أجمعت أغلب الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمعايير الأنطوساي على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما في دراسة (شهد الله والمقروس، 2017) ودراسة (الكبير، 2016)، وحيث إن موضوع هذه الدراسة يتعلق بالالتزام ديوان المحاسبة الليبي بمعيار الأنطوساي رقم 5300، فإن المنهج الوصفي التحليلي يعتبر من أنسب المنهجيات لهذه الدراسة، أما في الجانب الميداني فتم جمع البيانات بواسطة استمارة الاستبانة التي يتم إعدادها لهذا الغرض وتم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي وإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة وتحليل البيانات باستخدام حزمة البرنامج الإحصائي SPSS.

#### ● مجتمع وعينة الدراسة

في ضوء هدف الدراسة ومحدداتها، فإن مجتمع الدراسة يتكون من المراجعين الماليين

العاملين في الإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي، حيث بلغ عددهم (298) مراجعاً وذلك من واقع إحصائيات شهر يناير لسنة 2025م وذلك وفقاً لإدارة الموارد البشرية بالإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي بطرابلس، وفيما يلي الجدول رقم (1) يبين توزيع مجتمع الدراسة بين الإدارات العامة الفنية بديوان المحاسبة الليبي:

م	الإدارة الفنية	عدد الموظفين
1	الرقابة على الاستثمارات والمصارف	48
2	الرقابة على قطاع الطاقة والشركات العامة	55
3	الرقابة على الحكم المحلي	16
4	الرقابة على العقود والخطط التنموية	10
5	الرقابة على القطاعات الخدمية	84
6	الرقابة على القطاع السيادي	85
	المجموع	298

#### ● عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوية طبقية من إجمالي حجم المجتمع، وتم تحديد حجم العينة من خلال معادلة ستيفن ك. ثومبسون، وتعد هذه المعادلة هي من أكثر المعادلات شيوعاً وتستخدم عندما يكون حجم المجتمع معلوم، وهي من الأدوات الإحصائية الموثوقة لتقدير حجم العينة (طشطوش، 2001)

حيث  $n$  تمثل حجم العينة المطلوبة، و  $N$  تمثل حجم المجتمع الخاضع للدراسة، و  $F$  تعبر عن مقدار الخطأ الذي يمكن تحمله، و  $P$  تمثل النسبة المفترضة، ونظراً لطبيعة الدراسة

ومستوى الدقة المطلوبة، فقد تم افتراض أن  $P = 0.5$   $0.07 = E$  لجعل حجم العينة أكبر ما يمكن، عند مستوى المعنوية  $a = 0.05$ ، حيث نجد أن  $Z_{(1-\frac{a}{2})} = Z_{(0.975)} = 1.96$  ومنها يمكن تحديد حجم العينة باستخدام المعادلة التالية:

$$n = \frac{Np(1-p)Z^2_{(1-\frac{a}{2})}}{(N-1)E^2 + (1-p)Z^2_{(1-\frac{a}{2})}} = \frac{298 \times 0.5 \times 0.5 \times (1.96)^2}{297 \times (0.07)^2 + 0.5 \times 0.5 \times (1.96)^2} = \frac{286.1992}{2.4157}$$

العينة الطباقية	الإدارة الفنية
19	الرقابة على الاستثمارات والمصارف
22	الرقابة على قطاع الطاقة والشركات العامة
6	الرقابة على الحكم المحلي
4	الرقابة على العقود والخطط التنموية
33	الرقابة على القطاعات الخدمية
34	الرقابة على القطاع السيادي
118	المجموع

#### ● أداة جمع البيانات:

تم استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة وحيدة لجمع البيانات في الجانب العملي من الدراسة، وتم تصميم استمارة الاستبيان وتقسيمها إلى (4) محاور تمثل المتطلبات معيار الأنتوساي 5300، وأعطيت جميع الأسئلة أوزاناً متدرجة وفقاً لسلم ليكرت (Likret) الخماسي وذلك على النحو الآتي:

(غير موافق بشدة = 1، غير موافق = 2، محايد = 3، موافق = 4، موافق بشدة = 5)

3 - 5 حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

● **أولاً: الحدود الموضوعية:** إن الحدود الموضوعية لهذه الدراسة تقتصر على بحث مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا للمعيار رقم (5300) الصادر سنة 2016م من قبل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة «الأنتوساي»، والمنشورة في الموقع الرسمي للمنظمة تحت عنوان «ISSAI 5300 Guidelines on IT Audit».

● **ثانياً: الحدود المكانية أو الجغرافية:** وتتمثل في الإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي الكائن بمنطقة الظهره بالعاصمة الليبية طرابلس.

● **ثالثاً الحدود البشرية:** تتمثل في المراجعين الماليين العاملين في الإدارة العامة بديوان المحاسبة الليبي.

● **رابعاً: الحدود الزمنية:** وهي الفترة التي تم فيها إجراء الدراسة الميدانية خلال سنة 2025م.

■ **صدق وثبات أداة جمع البيانات:**

تم اختبار استمارة الاستبيان قبل توزيعها وتحليلها، بهدف الوصول بها للشكل النهائي، الذي تم اعتماده في التحليل، وذلك من خلال المراحل التالية:

أ - **صدق الاستبانة:**

تم عرض استمارة الاستبيان التي قام بإعدادها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالأكاديمية الليبية لتحكيمها، وقد تمت الاستجابة لآراء السادة المحكمين، وتم إجراء ما يلزم من تعديلات في ضوء آرائهم التي تفضلوا بها.

## ب - قياس ثبات الاستبيان باختبار ألفا كرونباخ:

لغرض التحقق من ثبات الاستبانة تم توزيع عدد (45) استبانة استبيان على مجتمع الدراسة، وتم حساب معامل كرونباخ ألفا لمحاوَر الدراسة، وحساب معامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبيان كما في الجدول التالي رقم (3) :

م	المجموعة	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	المتطلبات العامة المتصلة تحديدا بالرقابة على تقنية المعلومات	8	0.893	0.944
2	المتطلبات المتعلقة بعملية الرقابة على تقنية المعلومات	14	0.923	0.960
3	متطلبات تحديد التقنيات وأدوات الرقابة على تقنية المعلومات:	5	0.856	0.925
4	متطلبات إعداد تقارير عمليات الرقابة على تقنية المعلومات:	8	0.894	0.945

من خلال الجدول رقم (3) تبين أن قيم معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لمحاوَر استبانة الاستبيان هي أكبر من قيمة 0.70 كما أن معامل صدق يتجاوز 0.83، وهو مستوى مرتفع جداً ومقبول إحصائياً مما يعد مؤشراً كافياً ومقبولاً إحصائياً لتحقيق الثبات والاتساق الداخلي. (موسى، 2007)

## ج - اختبار التوزيع الطبيعي:

للتحقق من مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، تم استخدام اختبار (كولموجروف - سميرنوف) لعينة واحدة (One - Sample Kolmogorov - Smirnov Test)، وقد أظهرت النتائج الإحصائية لجميع محاور الدراسة أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت 0.000، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية المعتمد ( $a \leq 0.05$ ). مما يؤكد أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي؛ وبناءً عليه، تم إجراء اختبار (ولكوكسن) (Wilcoxon Signed - Ranks Test)،

باعتباره أحد الاختبارات الإحصائية غير المعلمية، ونظراً لكبر حجم عينة الدراسة ( $n=118$ )، فقد تم الاستناد إلى قيمة ( $Z$ ) المعيارية لتحديد مستوى الدلالة الإحصائية للفروق، وهو بديل إحصائي لاختبار ( $t$ ) يتلاءم مع طبيعة البيانات وتوزيعها غير المعتدل. (موسى، 2007)

#### ● توزيع الاستبيان:

بعد عملية التحكيم وحساب معامل ألفا كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبيان، قام الباحثان بتوزيع عدد (118) استمارة استبيان على المراجعين الماليين العاملين بالإدارة العامة لديوان المحاسب وبعد فترة زمنية تم استرجاع عدد (109) استمارات استبيان من الاستمارات الموزعة أي بنسبة (92%) من إجمالي عينة الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (4) :

النسبة المئوية	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات الموزعة	الإدارة الفنية
89%	17	19	الرقابة على الاستثمارات والمصارف
91%	20	22	الرقابة على قطاع الطاقة والشركات العامة
100%	6	6	الرقابة على الحكم المحلي
100%	4	4	الرقابة على العقود والخطط التنموية
97%	31	32	الرقابة على القطاعات الخدمية
91%	31	34	الرقابة على القطاع السيادي

النسبة المئوية	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات الموزعة	الإدارة الفنية
92. %	109	118	المجموع

● خصائص عينة الدراسة:

- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

- الجدول التالي رقم (5) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
13. %	14	دبلوم عالي
45. %	49	بكالوريوس
39. %	42	ماجستير
4. %	4	دكتوراه
100. %	109	المجموع

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ بصورة عامة أن مفردات عينة الدراسة لديهم مؤهلات علمية بشكل كافٍ للتفاعل مع موضوع الدراسة، الأمر الذي يجعل آراءهم قابلة للاعتماد عليها لكونها نابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج من مؤهلاتهم العلمية.

● توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

- الجدول التالي رقم (6) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص:

النسبة المئوية	العدد	التخصص
90 %	98	محاسبة
5 %	6	تمويل ومصارف
5 %	5	أخرى
100 %	109	المجموع

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أن النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة ممن تخصصهم محاسبة ويمثلون (90 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، وهو ما يدل على أن تخصص المراجعين الماليين بديوان المحاسبة الليبي متوافق مع مجال مهنتهم.

● توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الإدارة الفنية

- الجدول التالي رقم (7) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الدراسة حسب الإدارة الفنية

النسبة المئوية	العدد	الإدارة الفنية
16 %	17	الرقابة على الاستثمارات والمصارف
18 %	20	الرقابة على قطاع الطاقة والشركات العامة
6 %	6	الرقابة على الحكم المحلي
4 %	4	الرقابة على العقود والخطط التنموية
28 %	31	الرقابة على القطاعات الخدمية

النسبة المئوية	العدد	الإدارة الفنية
28 %	31	الرقابة على القطاع السيادي
100 %	109	المجموع

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أن النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة هم ممن يتبعون الإدارة العامة للرقابة على القطاع السيادي بنسبة (28 %) من إجمالي مفردات العينة، والإدارة العامة للرقابة على القطاع الخدمي بنسبة (28 %) من إجمالي مفردات العينة، حيث تمثل كلا الإدارتين ما نسبته (56 %) من إجمالي مجموع مفردات العينة، وذلك يرجع إلى أنهما يمثلان أكبر قطاع في الدولة الليبية وهو القطاع العام والمتمثل في الوزارات والمؤسسات الخدمية والأجهزة والمصالح الحكومية السيادية.

#### ● توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

- الجدول التالي رقم (8) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الدراسة حسب الخبرة المهنية:

النسبة المئوية	العدد	الخبرة المهنية
19 %	21	أقل من 5 سنوات
53 %	58	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
6 %	7	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
21 %	23	من 15 سنة فأكثر
100 %	109	المجموع

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ أن النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة هم ممن

لديهم خبرة مهنية من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبة (53 %) من إجمالي مفردات العينة، ثم تليها الأفراد الذين لديهم خبرة مهنية من 15 سنة فأكثر بنسبة (21 %) وأيضاً فإن نسبة أفراد العينة ممن لديهم خبرة مهنية تتراوح من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة تمثل نسبة (6 %)، أما أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات فيمثلون نسبة (19 %)، وهو ما يشير إلى أن عينة الدراسة من أصحاب الخبرات المهنية الطويلة وهو ما يزيد من صدق اجاباتهم وتمثيلها للواقع .

#### ● اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى اختبار الفرضيات الفرعية، وذلك من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، وفيما يلي عرض تفصيلي لنتائج هذه الاختبارات:

#### ● أولاً: مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات العامة المتصلة تحديداً

#### بالرقابة على تقنية المعلومات وفقاً لمعيار الأنطوساي 5300

- الجدول التالي رقم (9) نتائج اختبار ولوكوكسن حول متوسط إجابات مفردات العينة على العبارات المتعلقة بمدى قيام مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالإيفاء بالمتطلبات العامة المتصلة تحديداً بالرقابة على تقنية المعلومات وفقاً لمعيار الأنطوساي 5300

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة (Asymp. Sig)
1	يقوم مراجعو ديوان المحاسبة بالأخذ بالاعتبار التأثير المحتمل للمخاطر المتعلقة بتقنية المعلومات عند إجراء عمليات المراجعة.	2.72	891.	-044.	0.002

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة (Asymp. Sig)
2	يفاضل مراجعو ديوان المحاسبة بين طرق تقييم المخاطر والمنهجيات المتاحة التي يمكن الاختيار من بينها لتجنب المخاطر الرقمية لأنظمة تقنية المعلومات.	3.25	944.	2.669 - -	0.008
3	يقوم مراجعو ديوان المحاسبة بالأخذ بالاعتبار الأهمية النسبية لموضوع تقنية المعلومات في جميع مراحل عملية المراجعة.	3.41	964.	- 968.	0.000
4	يربط مراجعو ديوان المحاسبة بين متطلبات الأهمية النسبية وعمليات تقييم المخاطر المستخدمة في الرقابة على تقنية المعلومات.	3.15	951.	1.602 - -	0.109
5	يعمل مراجعو ديوان المحاسبة على توثيق عملية الرقابة على تقنية المعلومات بشكل كامل ومفصل بحيث تمكن أي مراجع آخر من الوصول إلى نفس الاستنتاجات.	2.55	918.	4.548 - -	0.000
6	يقوم مراجعو ديوان المحاسبة بإتباع أعلى المعايير اللازمة لأرشفة الوثائق والأدلة ذات الطبيعة التقنية (الإلكترونية).	2.32	859.	6.271 - -	0.000
7	يقدم ديوان المحاسبة ضمانات حول كفاءة تشكيل فرق المراجعة التي تتولى تنفيذ عمليات الرقابة على تقنية المعلومات.	2.44	907.	5.301 - -	0.000
8	يتمتع مراجعو ديوان المحاسبة بالمعرفة اللازمة والمهارات والكفاءة التي تمكنهم من أداء عمليات الرقابة على تقنية المعلومات.	3.05	937.	- 509. -	0.610

من خلال الجدول رقم (9) يلاحظ أن: الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس للعبارات رقم (2) (3) مما يدل على ارتفاع درجة الالتزام بهذه العبارات، وقد كانت متوسطات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس للعبارات 1 - 5 - 6 - 7 مما يدل على انخفاض درجة الالتزام بهذه العبارات، أما العبارات رقم (4) (8)، فإن متوسطات مفردات عينة الدراسة لا تختلف عن متوسط المقياس مما يدل على أن درجة الالتزام بهذه العبارات متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات العامة المتصلة تحديدا بالرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط القياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول التالي رقم (10) :

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات العامة المتصلة تحديدا بالرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300	2.8612	0.59350	2.441 -	108	0.016273

من خلال الجدول رقم (10) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (2.441) بدلالة محسوبة (0.016) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.861) وهو يقل عن متوسط المقياس، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات العامة المتصلة تحديدا بالرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300.

● **ثانياً: مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات المتعلقة بعملية الرقابة على تقنية المعلومات وفقاً لمعيار الأنتوساي 5300**

- الجدول التالي رقم (11) نتائج اختبار وكوكسن حول متوسط إجابات مفردات العينة على العبارات المتعلقة بمدى قيام مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالإيفاء بالمتطلبات المتعلقة بعملية الرقابة على تقنية المعلومات وفقاً لمعيار الأنتوساي 5300

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة (Asymp. Sig)
1	يقوم ديوان المحاسبة بالتأكد وبشكل مستمر من أن لديه القدرات الكافية والملائمة التي تمكنه من إجراء عمليات الرقابة على تقنية المعلومات قبل الشروع في تنفيذها .	2,39	952.	- 5.602	0.000
2	يقوم مراجعو ديوان المحاسبة عند اختيار عينة الرقابة على تقنية المعلومات بالأخذ بالاعتبار الغرض من إجراء المراجعة وخصائص وتقنيات الأدوات المستخدمة في اختيار العينة وتحليلها .	2.65	937.	- 552.	0.000
3	يضمن مراجعو ديوان المحاسبة أن تتطابق أهداف الرقابة على تقنية المعلومات مع المتطلبات المتعلقة بالرقابة المالية ورقابة الالتزام ورقابة الأداء	3.42	906.	- 4.342	0.000
4	يتبنى مراجعو ديوان المحاسبة نطاقاً ملائماً للرقابة على تقنية المعلومات خلال مرحلة التخطيط، يضمن تحقيق أهداف المراجعة.	2,47	948.	- 5.042	0.000

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة (Asymp.Sig)
5	يتأكد ديوان المحاسبة وبشكل مستمر بأن الرقابة على تقنية المعلومات وفقا للمنهجية القائمة على المخاطر تتسق مع كافة مستويات التخطيط.	2.64	938.	- 620.	0.000
6	يقوم ديوان المحاسبة بتحديد وتخصيص موارد ملائمة وكافية وفعالة لإجراء عمليات الرقابة على تقنية المعلومات.	2.45	877.	- 5.525 -	0.000
7	يستعين ديوان المحاسبة بخبرات خارجية للرقابة على تقنية المعلومات إذا لم يكن لدى مراجعي الديوان القدرة على تنفيذ تلك العمليات.	2.38	952.	- 5.468 -	0.000
8	يتبنى ديوان المحاسبة سياسات واضحة وملزمة تضمن قيام الجهات الخاضعة له بتقديم التعاون والمساعدة لإتمام عمليات الرقابة على تقنية المعلومات.	2.98	972.	- 207. -	0.836
9	يضمن ديوان المحاسبة بأن أدلة الرقابة على تقنية المعلومات كافية وموثوق بها ودقيقة لتقديم الملاحظات ولا يضمن اتاحتها مستقبلا ولا أن تتعرض لمخاطر التعديل أو التغيير.	3.14	938.	- 1.514 -	0.130
10	يقوم مراجعو ديوان المحاسبة عند تجميع الأدلة وتنفيذ الرقابة على تقنية المعلومات، بإجراء تقييمات أولية واختبارات موضوعية لضمان الإلمام بأهداف المراجعة وتحقيقها بشكل ملائم.	2.97	937.	- 379. -	0.704

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة (Asymp.Sig)
11	يقوم ديوان المحاسبة بالإشراف وبشكل دوري على أعمال الفريق المكلفين بعمليات الرقابة على تقنية المعلومات ويضمن أن يكون لرئيس الفريق الخبرة والكفاءة اللازمة لتقديم الإرشادات والدعم لباقي أعضاء الفريق.	2.52	845.	- 5.075 -	0.000
12	يتبنى ديوان المحاسبة سياسات وإجراءات ملائمة لتحديد وتقييم المخاطر المترتبة على حالات الفساد والاحتيايل وغيرها من الانتهاكات المرتبطة بأهداف الرقابة على تقنية المعلومات.	2.72	944.	- 2.871 -	0.004
13	يفصح ديوان المحاسبة عن القيود المفروضة على المراجعين أثناء كل مرحلة من مراحل عملية الرقابة على تقنية المعلومات.	2.43	946.	- 5.247 -	0.000
14	يقوم ديوان المحاسبة بمتابعة الجهات الخاضعة لرقابته لضمان تجاوبها مع تقرير الرقابة على تقنية المعلومات ومعالجة الملاحظات بشكل ملائم.	3.55	877.	- 5.479 -	0.000

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط للعبارات رقم (3) (14) مما يدل على ارتفاع درجة الالتزام بهذه العبارات، وقد كانت متوسطات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط للعبارات رقم (1) (2) (4) (5) (6) (7) (11) (12) (13) مما يدل على انخفاض درجة الالتزام بهذه العبارات، أما العبارات رقم (8) (9) (10)

فقد كانت متوسطات مفردات عينة الدراسة لا تختلف عن متوسط المقياس مما يدل على أن درجة الالتزام بهذه العبارات متوسطة.

- نتائج اختبار ( $Z$ ) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات المتعلقة بعملية الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300 ودرجات الالتزام بها حسب أسلوب التوزيع النسبي كما في الجدول التالي رقم (12):

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات المتعلقة بعملية الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300	2.765	0.5763	4.249 -	108	0.000046

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار ( - 4.249) بدلالة محسوبة (0.000046) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.7654) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات المتعلقة بعملية الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300.

● **ثالثا: مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالإيفاء بمتطلبات تحديد التقنيات وأدوات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300**

- الجدول التالي رقم (13) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسط إجابات مفردات العينة على العبارات المتعلقة بمدى قيام مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالإيفاء

بمتطلبات تحديد التقنيات وأدوات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار  
الأنتوساي 5300

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة (Asymp. Sig)
1	يعمل ديوان المحاسبة على تبني تقنيات خاصة برقابة تقنية المعلومات تتلاءم مع طبيعة الالتزامات والمتطلبات الرقابية المنوطة به.	2.07	824.	- 7.591 -	0.000
2	يمكن مراجعو ديوان المحاسبة من تطبيق تقنيات التخطيط الملائمة بشكل موضوعي أثناء مرحلة التخطيط للرقابة على تقنية المعلومات.	2.86	928.	- 1.415 -	0.157
3	يقوم مراجعو ديوان المحاسبة باختيار تقنيات تنفيذ الرقابة على تقنية المعلومات من خلال اجراء عمليات اختبار موضوعية.	2.39	903.	- 5.582 -	0.000
4	يضمن مراجعو تقنية المعلومات بديوان المحاسبة استخدام أنظمة ملائمة لحفظ البيانات أثناء عملية الفحص للجهات الخاضعة للرقابة.	2.28	922.	- 6.229 -	0.000
5	يتبنى مراجعو ديوان المحاسبة استخدام أدوات وتقنيات للرقابة تساعده في اجراء الاختبارات الرقابية اللازمة لأنظمة تقنية المعلومات.	2.39	817.	- 6.153 -	0.000

من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط للعبارات رقم (1) (3) (4) (5) مما يدل على انخفاض درجة الالتزام بهذه العبارات، وقد كانت متوسطات مفردات عينة الدراسة لا تختلف عن متوسط المقياس للعبارة رقم (2) مما يدل على أن درجة الالتزام بهذه العبارات متوسطة.

- ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات تحديد التقنيات وأدوات الرقابة على تقنية المعلومات وفقاً لمعيار الأنتوساي 5300، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط القياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول التالي رقم (14) :

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات تحديد التقنيات وأدوات الرقابة على تقنية المعلومات وفقاً لمعيار الأنتوساي 5300	2.4000	0.6230	10.054 -	108	0.000

من خلال الجدول رقم (14) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (10.054) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.4000) وهو يقل عن متوسط المقياس وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات تحديد التقنيات وأدوات الرقابة على تقنية المعلومات وفقاً لمعيار الأنتوساي 5300.

● رابعا: مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالإيفاء بمتطلبات إعداد التقارير

حول عمليات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300

- الجدول التالي رقم (15) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسط إجابات مفردات

العينة على العبارات المتعلقة بمدى قيام مراجعو ديوان المحاسبة الليبي بالإيفاء بمتطلبات

إعداد التقارير حول عمليات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة (Asymp. Sig)
1	يتبنى ديوان المحاسبة سياسات وإجراءات واضحة تحدد ضوابط محتويات وشكل تقرير الرقابة على تقنية المعلومات.	3.49	987.	- 4.443 -	0.000
2	يقوم مراجعو تقنية المعلومات بديوان المحاسبة بالأخذ بالاعتبار قيود استخدام المصطلحات الفنية وحسابية المعلومات الواردة في تقرير المراجعة.	3.31	889.	- 420.	0.001
3	يضمن ديوان المحاسبة بأن تقرير الرقابة على تقنية المعلومات قد تمت صياغته ليكون واضحا ومفهوما بالكامل من قبل جميع الأطراف المستفيدة.	3.16	935.	- 1.601 -	0.109
4	يتأكد ديوان المحاسبة من أن تقرير رقابة تقنية المعلومات قد تم إعداده بحيث يكون شاملا، ومتوازنا ومقنعا وسهل القراءة وفي الوقت المناسب.	3.42	975.	- 4.039 -	0.000

رقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة (Asymp. Sig)
5	يقوم مراجعو ديوان المحاسبة بمناقشة مسودة التقرير مع إدارة تقنية المعلومات بالجهة الخاضعة للرقابة وذلك قبل الانتهاء من إعداد التقرير ونشره.	3.65	927.	- 5.805 -	0.000
6	يفصح ديوان المحاسبة ضمن تقاريره المنشورة عن الآراء والتوصيات المختلف فيها بين مراجعي الديوان والجهة الخاضعة لرقابة تقنية المعلومات.	2.31	940.	- 6.019 -	0.000
7	يقوم ديوان المحاسبة بالأخذ بالاعتبار التأثير السييء المحتمل لنشر تقريره وملاحظاته المكتشفة في الجهات الخاضعة لرقابة تقنية المعلومات قبل قيام الجهة بتصحيح هذه الثغرات والأخطاء	3.43	886.	- 4.510 -	0.000
8	يفصح ديوان المحاسبة عن مسؤولية الجهة الخاضعة لرقابة تقنية المعلومات في قبول مخاطر عدم معالجة الملاحظات الواردة في تقريره.	2.24	881.	- 6.709 -	0.000

من خلال الجدول رقم (15) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس للعبارات رقم (1)

(2) (4) (5) (7) مما يدل على ارتفاع درجة الالتزام بهذه العبارات، وقد كانت متوسطات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس للعبارات رقم (6) (8) مما يدل على انخفاض درجة الالتزام بهذه العبارات، أما للعبارة رقم (3) فإن متوسطات مفردات عينة الدراسة لا تختلف عن متوسط المقياس مما يدل على أن درجة الالتزام بهذه العبارات متوسطة.

- ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي - بمتطلبات إعداد التقارير حول عمليات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط القياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول التالي رقم (16) :

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات إعداد التقارير حول عمليات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300	3.1261	0.58172	2.264	108	0.026

من خلال الجدول رقم (16) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (2.264) بدلالة محسوبة (0.026) وهي تقل عن مستوى المعنوية (0.05) لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.1261) يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى التزام مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات إعداد التقارير حول عمليات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300.

### 3 - 9 اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

- لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بفرضية الدراسة والمتمثلة في: (مدى التزام مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات العامة المتصلة تحديدا بالرقابة على تقنية المعلومات، وبالمتطلبات المتعلقة بعملية الرقابة على تقنية المعلومات، وبمتطلبات تحديد التقنيات وأدوات الرقابة على تقنية المعلومات، وبمتطلبات إعداد التقارير حول عمليات الرقابة على تقنية المعلومات، وفقا لمعيار الأنوساي (5300).) واستخدام اختبار (Z) حول متوسط القياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول التالي رقم (17) :

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات اللازمة للرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنوساي 5300	2.7882	0.50699	- 4.3616	108	0.000

من خلال الجدول رقم (22) يلاحظ أن قيمة احصائي الاختبار (-4.3616) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.7882) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنوساي 5300.

#### ■ النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أولاً: حول مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات العامة المتصلة تحديداً بالرقابة على تقنية المعلومات وفقاً لمعيار الأنتوساي 5300 حيث تبين ما يلي:
  - 1 - ارتفاع درجة الالتزام فيما يتعلق بمتطلبات (الأهمية النسبية وتقييم المخاطر) .
  - 2 - انخفاض درجة الالتزام بمتطلبات (تأثير المخاطر، التوثيق، الكفاءة) كما يلي:
  - 3 - درجة الالتزام متوسطة فيما يتعلق بمتطلبات (الأهمية النسبية، الكفاءة)
- ثانياً: حول مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات المتعلقة بعملية الرقابة على تقنية المعلومات وفقاً لمعيار الأنتوساي 5300 حيث تبين ما يلي:
  - 4 - ارتفاع درجة الالتزام فيما يتعلق بمتطلبات (تطابق الأهداف، المتابعة)
  - 5 - انخفاض درجة الالتزام فيما يتعلق بمتطلبات (القدرات، تحديد العينة، نطاق الرقابة، المخاطر، تخصيص الموارد، الاستعانة بخبرات، الإشراف، الفساد والاحتيال، القيود)
  - 6 - درجة الالتزام متوسطة فيما يتعلق بمتطلبات (الاشتراك مع الجهات الخاضعة، أدلة الرقابة، تجميع الأدلة وتنفيذ الرقابة)
- ثالثاً: حول مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات تحديد التقنيات وأدوات الرقابة على تقنية المعلومات وفقاً لمعيار الأنتوساي 5300 حيث تبين ما يلي:
  - 7 - انخفاض درجة الالتزام فيما يتعلق بمتطلبات (تبني تقنيات خاصة برقابة تقنية المعلومات، تقنيات تنفيذ الرقابة، أنظمة ملائمة لحفظ البيانات، أدوات وتقنيات للرقابة)
  - 8 - درجة الالتزام متوسطة فيما يتعلق بمتطلبات (تقنيات التخطيط) .

رابعا: حول مدى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات إعداد التقارير حول

عمليات الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300

9 - ارتفاع درجة الالتزام فيما يتعلق بمتطلبات (إعداد تقارير عمليات الرقابة على تقنية المعلومات)

10 - انخفاض درجة الالتزام فيما يتعلق بمتطلبات (محتويات وشكل تقرير رقابة تقنية المعلومات)

11 - درجة الالتزام متوسطة فيما يتعلق بمتطلبات (إعداد تقارير عملية الرقابة على تقنية المعلومات)

#### ■ التوصيات:

بناء على نتائج هذه الدراسة، فإن الدراسة تقدم التوصيات التالية إلى ديوان المحاسبة الليبي:

1 - تعزيز النواحي الإيجابية المتعلقة بمتطلبات إعداد تقارير عمليات الرقابة على تقنية المعلومات، خصوصا فيما يتعلق بقيام ديوان المحاسبة بالإفصاح عن مسؤولية الجهة الخاضعة لرقابة تقنية المعلومات في قبول مخاطر عدم معالجة الملاحظات الواردة في تقريره.

2 - معالجة النواحي التي تعاني انخفاضا في إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات العامة المتصلة تحديدا بالرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300، خصوصا فيما يتعلق بقيام مراجعي ديوان المحاسبة باتباع أعلى المعايير اللازمة لأرشفة الوثائق والأدلة ذات الطبيعة التقنية (الإلكترونية).

3 - معالجة النواحي التي تعاني انخفاضا في إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمتطلبات المتعلقة بعملية الرقابة على تقنية المعلومات وفقا لمعيار الأنتوساي 5300، خصوصا فيما يتعلق بقيام ديوان المحاسبة بالاستعانة بخبرات خارجية للرقابة على تقنية المعلومات إذا لم يكن لدى مراجعي الديوان القدرة على تنفيذ

تلك العمليات.

4 - سد الفجوة في النواحي التي تعاني انخفاضاً في مستوى إيفاء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات تحديد التقنيات وأدوات الرقابة على تقنية المعلومات وفقاً لمعيار الأنطوساي 5300، حيث إن متطلبات هذا المحور قد شهدت الأقل التزاماً مقارنة بالمحاور الأخرى خصوصاً فيما يتعلق بقيام ديوان المحاسبة على تبني تقنيات خاصة برقابة تقنية المعلومات تتلاءم مع طبيعة الالتزامات والمتطلبات الرقابية.

5 - نوصي طلبة الدراسات العليا والباحثين بإجراء دراسات على الإصدارات الجديدة والمحدثة لمعايير منظمة الأنطوساي والمتعلقة بالرقابة على تقنية المعلومات، والتي من بينها الدليل الإرشادي 5100 والمتعلق بتوجيهات بشأن مراجعة نظم المعلومات.

### ■ المراجع

1. Intosai. (2016). *issai 5300*. Viena: INTOSAI General Secretariat – RECHNUNGSHOF.
2. intosai. (2024, 8 أغسطس). *issai 5300*. Retrieved from blogs of intosai community: <https://intosaicommunity.net/blogs/>
3. WGITA, & IDI. (2014). *HANDBOOK ON IT AUDIT FOR SUPREME AUDIT INSTITUTIONS*INTOSAI DEVELOPMENT INITIATIVE. vienna: Intosai.
4. أبوحليقة، أ. م.،، والعريفي، إ. م. (2018). مواكبة مهنة المراجعة في ليبيا لمتطلبات المراجعة الالكترونية في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات. المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد والتجارة (الثورة التكنولوجية، اقتصاديات القرن الحادي والعشرين). الخمس: جامعة المرقب.
5. الإنطوساي. (2019). أنظمة معلومات الدين العام (guid 5259). فيينا: المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنطوساي).
6. المؤتمر الوطني العام. (2013). القانون رقم 19 لسنة 2013 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة. الجريدة الرسمية (13). طرابلس: الجريدة الرسمية.
7. الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات. (2025). وضع الأمن السيبراني في ليبيا - لسنة

2024. تم الاسترداد من الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات: [https://nissa.gov.ly/gavedug/State\\_of\\_Libya - Cyber - Security - Report - 2024.pdf](https://nissa.gov.ly/gavedug/State_of_Libya-Cyber-Security-Report-2024.pdf)
8. عولا، ب.ص. (2021). تأثير استخدام تقنية المعلومات لأغراض التدقيق الداخلي . نيقوسيا: رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأدنى معهد الدراسات العليا .
  9. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (2024). الدورة التدريبية لتدقيق نظم المعلومات. عمان - الأردن: طلال أبوغزالة فأونديشن.
  10. ديوان المحاسبة الليبي. (2019). الخطة الإستراتيجية 2019 - 2022. طرابلس.
  11. ديوان المحاسبة الليبي. (2024). دليل الرقابة على تقنية المعلومات. طرابلس: غير منشور.
  12. طشطوش، س.م. (2001). أساسيات المعاينة الإحصائية. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
  13. خلاط، ص.م وميرة، ع.ف. (يونيو 2014). مدى إمكانية تطبيق إجراءات رقابة الأداء وفقا لمتطلبات معيار الإنتوساي قم (3100) من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة في ليبيا. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الصفحات 323 - 376.
  14. الكبير، ط.ع. (2016). ما مدى استخدام الأنظمة الخبيرة من قبل المراجعين الخارجيين في ليبيا وأثر ذلك على جودة المراجعة. مصراتة: رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية الليبية - فرع مصراتة.
  15. احميدة، ع.ع. (2021). أثر تطبيق معايير الإنتوساي INTOSAI على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة. الزاوية: جامعة الزاوية.
  16. بوركايب، م.ع. (2015). متطلبات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في ضوء المعايير الدولية. مجلة الاقتصاد الجديد، 1(12)، الصفحات 261 - 284. تاريخ الاسترداد 2024
  17. شهد الله، م.ع. والمقروس، ع.ع. (2017). مدى التزام مراجعي ديوان المحاسبة الليبي باجراءات رقابة الجودة الواردة بمعيار منظمة الإنتوساي 140. آفاق اقتصادية، الصفحات 99 - 125 .
  18. بدوي، ه. (2021). التحول الرقمي وأثره على عملية المراجعة. المجلة الإفريقية للمراجعة الشاملة(العدد 26)، الصفحات 6 - 7.
  19. موسى، أماني موسى محمد (2007) التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS. القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة.

# دور خصائص المصرف في تعزيز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية

د. اسماعيل عيسى محمد حويلي\*

تاريخ استلام البحث 2026/01/08م تاريخ قبول البحث م2026/04/11

DOI <https://doi.org/10.5281/zenodo.20030788>

المخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور المعدل لخصائص المصارف في تعزيز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية. وقد ركزت الدراسة على ثلاث خصائص رئيسية للجان المراجعة، هي: حجم اللجنة، استقلاليتها، وعدد اجتماعاتها السنوية، فيما تم قياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال ثلاثة محاور رئيسية: الموارد البشرية، المشاركة المجتمعية، والمنتجات والخدمات، كما اعتمدت الدراسة المنهج الكمي التفسيري، مستخدمة منهجية النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM) لاختبار النموذج المفاهيمي والفرضيات، عبر تحليل العامل التوكيدي (CFA) للتحقق من صدق وثبات أدوات القياس، وذلك باستخدام برنامج AMOS، كما جمعت البيانات الثانوية من التقارير السنوية لسبعة مصارف تجارية ليبية للفترة من 2007 إلى 2021، وتم تحويل المعلومات غير المالية إلى مؤشرات كمية قابلة للتحليل باستخدام تحليل المحتوى الكمي. وقد أظهرت النتائج أن خصائص المصارف، بما في ذلك الحجم، العمر، والرافعة المالية، تعمل كعوامل معدلة تعزز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مؤكداً بذلك أهمية هذه الخصائص في تحسين جودة الإفصاح. كما بينت النتائج وجود علاقة إيجابية واضحة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح، مع بعض الاختلافات بحسب طبيعة البعد محل القياس.

الكلمات المفتاحية: خصائص المصرف - الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية - لجان المراجعة.

\*أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي- Email: [ismailehoely2018@gmail.com](mailto:ismailehoely2018@gmail.com)

ISSN 7034 - 3080 (Online)  
ISSN 2616 - 5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0



# The Role of Bank Characteristics in Enhancing the Relationship Between Audit Committee Characteristics and Corporate Social Responsibility Disclosure in Libyan Commercial Banks

—•••—  
■ Dr.Esmael A. Hawiely\*

---

## ■ Abstract:

This study aimed to examine the moderating role of bank characteristics in strengthening the relationship between audit committee characteristics and the level of corporate social responsibility (CSR) disclosure in Libyan commercial banks. The study focused on three key audit committee characteristics: committee size, independence, and frequency of annual meetings. CSR disclosure was measured across three main dimensions: human resources, community involvement, and products and services. The study adopted a quantitative explanatory approach and employed Structural Equation Modeling (SEM) to test the conceptual model and research hypotheses. Confirmatory Factor Analysis (CFA) was used to assess the validity and reliability of the measurement instruments, utilizing AMOS software. Secondary data were collected from the annual reports of a sample of seven Libyan commercial banks over the period 2007–2021, and non-financial information was transformed into quantifiable indicators through quantitative content analysis. The findings revealed that bank characteristics, including bank size, age, and financial leverage, play a significant moderating role in enhancing the relationship between audit committee characteristics and CSR disclosure, highlighting the importance of these characteristics in improving disclosure quality. The results also demonstrated a positive relationship between audit committee characteristics and the level of CSR disclosure, with variations across different disclosure dimensions

● **Keywords:** Bank Characteristics; Corporate Social Responsibility Disclosure; Audit Committees.

---

\*Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi

## ■ مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بكل من الحوكمة المؤسسية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility Disclosure – CSRD) وتشكل تقارير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أداةً رئيسية لتقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة، وتعزيز الثقة المؤسسية في بيئات الأعمال ذات المتطلبات المتعددة والمتغيرة (Yasin, 2021). في هذا الإطار، تبرز لجان المراجعة (Audit Committee)، كأبرز آليات الحوكمة الداخلية بوصفها إحدى الركائز الأساسية لهيكل الإشراف والمراقبة داخل المنظمات، والتي تقع عليها مسؤولية متابعة التقارير المالية وغير المالية، وتعزيز جودة الإفصاح والمساءلة المؤسسية (Altuğ & Feneir, 2019).

تشير الأدبيات إلى أن خصائص لجان المراجعة تؤدي دوراً مهماً في توجيه سياسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، من خلال الحد من السلوك الانتهازي وتعزيز الشفافية والمساءلة، إلا إن نتائج الدراسات السابقة أظهرت تبايناً ملحوظاً في طبيعة هذه العلاقة (Tran et al., 2020; Wang & sun, 2022)، وفي القطاع المصرفي، تتأثر فاعلية لجان المراجعة بعوامل تنظيمية ومؤسسية مرتبطة بخصائص المصرف ذاته، مثل الحجم والعمر والرافعة المالية، والتي تسهم في تشكيل البيئة التي تمارس فيها اللجان أدوارها الرقابية والاستشارية (الصائغ والجعيد، 2023: 2019). ورغم تزايد الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجان المراجعة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، إلا إن معظمها أغفل دور خصائص المصرف كمتغير معدل، خاصة في البيئات المصرفية الناشئة مثل ليبيا.

وعليه، تبرز أهمية النظر إلى دور خصائص المصرف كمتغير مؤثر خصائص المصرف يعزز أو يضعف العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بدلاً من الاقتصار على تحليل الأثر المباشر لكل متغير على حدة. فتكامل خصائص المصرف مع آليات الحوكمة الداخلية قد يخلق بيئة مؤسسية داعمة تمكن لجان المراجعة من أداء دورها بفاعلية أكبر في توجيه سياسات الإفصاح الاجتماعي، بما يتوافق مع

متطلبات أصحاب المصلحة والمعايير التنظيمية (Matuszak et al., 2019; Nekhili et al., 2017). لذا تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير خصائص المصرف في تعزيز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مع تقديم أدلة تدعم أو تنفي التأثيرات المفترضة، وتوفير توصيات عملية لصانعي السياسات والمنظمين في القطاع المصرفي.

## 1.2 الدراسات السابقة

تأولت الأدبيات المحاسبية والحوكمة دور خصائص لجان المراجعة في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كآلية حوكمة داخلية، إلا إن نتائج الدراسات جاءت غير متجانسة، بما يعكس تباين السياقات المؤسسية والاقتصادية. وفيما يتعلق بحجم لجان المراجعة، فقد توصلت دراسة (Mohammadi et al., 2021) والتي أجراها على بيانات الشركات المدرجة في البورصة الإيرانية إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وبالمثل توصلت دراسة (Musallam, 2018) والتي تم إجراؤها على بيانات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين إلى نتائج مماثلة، كما دعمتها نتائج دراسة (Appuhami & Tashakor, 2017) على الشركات الأسترالية، بما يشير إلى أن زيادة عدد أعضاء اللجنة قد تسهم في تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك نتيجة تنوع الخبرات وتعزيز القدرة الرقابية للجنة.

غير إن هذه النتيجة لا تتفق مع ما توصلت إليه عدة دراسات سابقة، إذ أظهرت دراسة (Bicer & Feneir, 2019) المطبقة على المصارف المدرجة في بورصة إسطنبول، عدم وجود علاقة معنوية بين حجم لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. كما جاءت نتائج دراسة (Othman et al., 2014) على الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا، ودراسة الحمود، الشerman وقادري، (2017) على الشركات المساهمة الأردنية، ودراسة (Bouaine & Hriehi, 2019) على الشركات الفرنسية، متسقة مع هذه النتيجة. ويعزى هذا التباين في النتائج إلى اختلاف الأطر التنظيمية ومستوى نضج ممارسات الحوكمة ومدى استقلالية لجان المراجعة في البيئات محل الدراسة، الأمر الذي يحد من إمكانية تعميم النتائج.

تأولت الأدبيات استقلالية لجان المراجعة بوصفها أحد العوامل الجوهرية لتعزيز موضوعية الرقابة والحد من تعارض المصالح. وفي هذا السياق، أظهرت دراسة بخيت، (2018) المطبقة على المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية، وجود علاقة إيجابية بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية. كما أكدت نتائج دراسة (Mohammadi, Saeidi & Naghshbandi, 2021) على الشركات المدرجة في بورصة إيران هذه العلاقة الإيجابية، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Buallay & Aidhaen, 2018) على الشركات في البيئية الخليجية، كذلك، وجدت دراسة (Barzegar, kordi & Malaki, 2019) المطبقة على الشركات المدرجة في بورصة طهران، أثرًا إيجابيًا لاستقلالية لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

في المقابل، توصلت دراسة حافظ، (2022) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية في مصر، السعودية، الأردن، كما دعمت دراسة (Amin, Iqbal & Make, 2021) المطبقة على الشركات اليابانية، هذه النتيجة. وفي السياق نفسه، قدمت دراسة (Li, Mangena & pike, 2012) التي أُجريت على شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات في المملكة المتحدة، أدلة على عدم وجود علاقة بين استقلالية لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. ويعكس هذا التباين في النتائج احتمال أن تكون استقلالية اللجنة شكلية في بعض البيئات، أو مقيدة بثقافة تنظيمية وتشريعات لا تتيح للأعضاء المستقلين ممارسة الدور الرقابي المتوقع منهم بفاعلية.

فيما يتعلق بعدد اجتماعات لجان المراجعة، تفترض بعض الأدبيات أن زيادة عدد الاجتماعات تعكس مستوى أعلى من الاجتهاد والرقابة المستمرة، مما ينعكس إيجابًا على مستوى الإفصاح. وقد دعمت هذا التوجه نتائج دراسة (Li, Mangena & Pike 2012) على الشركات المدرجة في بورصة لندن، ودراسة الحمود، الشрман، قادري، (2017) على شركات المساهمة الأردنية، إضافة إلى دراسة (Appuhami & Tashakor, 2017) على الشركات الأسترالية، التي أكدت وجود تأثير إيجابي لاجتماعات لجان المراجعة على

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. في المقابل، أشارت دراسة (Wang & Sun, 2022) التي أجريت على الشركات الصينية، إلى عدم وجود تأثير لاجتماعات لجان المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهو ما دعمته نتائج دراسة المدهون وآخرون، (2021) على المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك دراسة (Madi & Ishak, 2014) على الشركات الماليزية. ويشير هذا التباين في النتائج إلى أن تكرار الاجتماعات وحده لا يكون كافيًا لتعزيز الإفصاح، ما لم يصاحبه مستوى مناسب من جودة النقاشات وفعالية القرارات داخل لجان المراجعة.

تأولت الأدبيات خبرة أعضاء لجان المراجعة، ولاسيما الخبرة المالية والمحاسبية، بوصفها عاملاً مؤثرًا في تحسين جودة الإفصاح. ففي هذا السياق، أظهرت دراسة (Musallam, 2018) على الشركات الأسترالية وجود علاقة إيجابية بين خبرة أعضاء لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Barzegar et. al., 2019) على الشركات المدرجة في بورصة طهران، ودراسة (Mohammadi, Saeidi & Naghshband, 2021) على الشركات الإيرانية. في المقابل، توصلت دراسة دراسة المدهون وآخرون، (2021) على المصارف وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين إلى عدم وجود علاقة معنوية بين خبرة أعضاء لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهي نتيجة تتوافق مع ما خلصت إليه دراسة (Wang & sun, 2022) على الشركات الصينية، ودراسة الحمود، الشرمان، قادري، (2017) على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان. ويعكس هذا التباين اختلاف السياقات التنظيمية ومستوى فاعلية توظيف الخبرات داخل لجان المراجعة في البيئات محل الدراسة.

ما يميز الدراسة الحالية: تتميز الدراسة بتركيزها على القطاع المصرفي الليبي، الذي لم يحظ باهتمام كافٍ في الأدبيات المحاسبية والحوكمة، رغم خصوصية بيئته المؤسسية وما تشهده من تحديات تنظيمية واقتصادية. كما تسعى الدراسة إلى معالجة التباين في نتائج الدراسات السابقة بشأن طبيعة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، من خلال تبني إطار تحليلي أكثر شمولاً. كما تتميز هذه الدراسة بتأول دور خصائص المصرف كمتغير معدل في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهو جانب لم يحظ بمعالجة كافية في الدراسات، لا سيما في السياق العربي. فضلاً عن ذلك، تغطي الدراسة فترة زمنية ممتدة من (2007-2021)، بما يسمح برصد التطورات المؤسسية في القطاع المصرفي الليبي وتحليل انعكاساتها على ممارسات الحوكمة والإفصاح.

### 1.3 مشكلة الدراسة

في ظل التحولات المتسارعة في القطاع المصرفي، لم يعد دور المصارف يقتصر على الوساطة المالية التقليدية، بل امتد ليشمل مسؤوليات تستجيب لتطلعات المجتمع وأصحاب المصلحة، ويعد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مؤشراً رئيسياً على التزام المصارف بالشفافية والمساءلة وتحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (Yasin, 2021). ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة في ليبيا، التي شهدت تحولات سياسية ومؤسسية عميقة رفعت مستوى توقعات المجتمع تجاه المصارف فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية (السعداوي، 2014).

يرتبط هذا التحول بمدى تطور آليات الحوكمة المؤسسية وخصوصاً دور لجان المراجعة كآلية إشرافية مركزية تضمن جودة الإفصاح وموثوقيته، غير إن نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية جاءت متباينة، إذ أظهرت بعض الدراسات (Barzegar, Kordi, Malaki, 2019; Bually & Aldhaeh, 2018; Mohammadi, Saeidi & Naghshbandi, 2021) علاقة إيجابية، في حين أظهرت أخرى (Bouaine & Hrichi, 2018). علاقات سلبية، بينما لم تجد دراسات (Othman et. al., 2014; Wang & Sun, 2021) أي علاقة تذكر، ويعكس هذا التباين الحاجة إلى دراسة العوامل السياقية التي قد تؤثر على فاعلية لجان المراجعة، مما يستدعي فهم أعمق لبيئات مصرفية متنوعة مثل ليبيا.

في السياق الليبي، يعد القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية في بنية الاقتصاد الوطني، وتتجلى أهميته في مدى التزامه بمبادئ الحوكمة المصرفية، وتعزيز مستويات الشفافية، والاضطلاع بمسؤولياته تجاه المجتمع المحلي، وعلى الرغم من تنامي الاهتمام بقضايا الحوكمة المصرفية وجودة التقارير المالية في المصارف الليبية (الجياش وبوسيف، 2025). فإنه لا تزال الأدلة حول الدور المعدل لخصائص المصرف في تعزيز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية محدودة، مقارنة بالدراسات الدولية. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تحليل هذا الدور في المصارف التجارية الليبية، لفهم كيفية تعزيز خصائص المصرف لفاعلية لجان المراجعة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

- ما دور خصائص المصرف في تعزيز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية؟

#### ■ هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تؤديه خصائص المصرف في تعزيز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، من خلال اختبار طبيعة هذه العلاقة والدور المعدل لكل من حجم المصرف وعمره والرافعة المالية. كما تسعى الدراسة إلى تفسير التباين في نتائج الأدبيات السابقة عبر إدراج الخصائص المؤسسية للمصرف كمتغيرات مؤثرة، وتقديم أدلة من البيئة المصرفية الليبية، كما تسهم نتائجها بدعم تطوير أطر الحوكمة وتعزيز دور لجان المراجعة في تحسين جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

#### ■ أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة في تناولها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كأحد الموضوعات الحديثة في الحوكمة المصرفية، نظرًا لدور القطاع المصرفي المحوري في دعم الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية. كما تسهم في توضيح الدور المعدل لخصائص

المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح، بما يعزز الفهم النظري لتفاعل آليات الحوكمة مع السياق المؤسسي. كذلك تكتسب أهميتها لتقديمها أدلة من الاقتصادات الناشئة وهي البيئة المصرفية الليبية، إلى جانب تقديم أدلة عملية لدعم تطوير أطر الحوكمة وتحسين جودة الإفصاح وتعزيز الثقة المؤسسية والتنمية المستدامة.

### ■ حدود ونطاق الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على المصارف التجارية الليبية المسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي والتي تتوافر لديها البيانات المالية السنوية والإيضاحات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية خلال الفترة 2007-2021. وتركز الدراسة على خصائص لجان المراجعة (حجم اللجنة، استقلاليتها، وعدد الاجتماعات)، ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في أبعادها الثلاثة (الموارد البشرية، المجتمع، والخدمات)، مع تقييم الدور المعدل لخصائص المصرف (الحجم، العمر، الرافعة المالية). وتعتمد الدراسة على التحليل الكمي للبيانات الثانوية باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية، مع الإشارة إلى أن النتائج قابلة للتعميم جزئياً على البيئات المصرفية المماثلة في الاقتصادات الناشئة.

### ■ الجنب النظري

#### ● مفهوم لجان المراجعة

تعد لجان المراجعة آلية حوكمة رئيسة تعزز شفافية وجودة التقارير وتحد من السلوك الانتهازي للإدارة، فقد عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لجان المراجعة على أنها "تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين وذلك لاختيار المدققين الخارجيين ومناقشة عملهم وعلاقتهم مع الإدارة لفحص القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية" (بخيت، 2018: 949)، كما عرفها بنك بريطانيا على بأنها: "لجنة فرعية تابعة لمجلس إدارة الشركة تكون مسؤولة عن متابعة المسائل المالية في الشركة وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية والتي قد لا يكون لديه الخبرة لمعرفة تفاصيلها" (عطية، 2018: 31).

### ● أهداف ومهام ومسؤوليات لجان المراجعة

تطورت أهداف لجان المراجعة من التركيز على دعم استقلالية المراجع الخارجي ومصداقية التقارير المالية إلى القيام بدور رقابي وإشرافي أوسع ضمن منظومة الحوكمة المؤسسية، يشمل دعم مجلس الإدارة، وتعزيز فاعلية الرقابة الداخلية، وضمان استقلالية المراجعين، ومراجعة التقارير المالية (النصان وسليمان، 2005). وفي السياق الليبي، تتولى لجان المراجعة في المصارف الليبية، وفقًا لدليل الحوكمة، مهام رقابية تشمل التوصية بتعيين المراجعين الخارجيين ومراجعة تقاريرهم، والإشراف على المراجعة الداخلية وضمان فاعلية خططها، إضافة إلى متابعة وحدتي الامتثال والمعلومات المالية لضمان الالتزام بإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال. وتعكس هذه المهام دور لجان المراجعة في تعزيز الشفافية والحوكمة ودعم استقرار وكفاءة القطاع المصرفي الليبي (مصرف ليبيا المركزي، 2024).

### ● أهمية لجان المراجعة

تعد لجان المراجعة ركيزة محورية في نظم الحوكمة لما تؤديه من دور رقابي يعزز الشفافية والانضباط المالي ويقوي ثقة أصحاب المصلحة. فهي تدعم مجلس الإدارة في الإشراف المحاسبي، وتبرز استقلالية المراجعة الداخلية والخارجية، وتسهم في ضمان حياد المراجعين وموثوقية التقارير المالية، الأمر الذي جعل الإفصاح عن أعمالها متطلبًا أساسيًا في العديد من الأسواق تعزيزًا للمساءلة والحوكمة (العكاري والجبالي، 2023).

### ● ضوابط تشكيل لجان المراجعة من منظور حوكمة الشركات

حظي موضوع تشكيل لجان المراجعة باهتمام متزايد في أدبيات الحوكمة لما له من دور في تعزيز فاعلية الرقابة وتحسين جودة التقارير المالية. وتتمثل أبرز ضوابط التشكيل في استقلالية أعضاء اللجنة عن الإدارة لضمان الحياد، حيث تؤكد المعايير الدولية ودليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي ضرورة أن يكون أغلب الأعضاء مستقلين (أحمد، 2006؛ مصرف ليبيا المركزي، 2024). كما تعد الخبرة المهنية في المحاسبة والمالية من المتطلبات

الأساسية لأعضاء اللجنة، وهو ما أكدته التشريعات الدولية مثل قانون سارابينز-أوكسلي، إضافة إلى دليل الحوكمة الليبي (الصبان وسليمان، 2005؛ مصرف ليبيا المركزي، 2024). ويحدد حجم لجنة المراجعة بما يتناسب مع طبيعة نشاط المصرف وتعقيد مسؤولياته، مع توصية الجهات المهنية بعدد يتراوح بين ثلاثة وسبعة أعضاء، في حين يشترط الدليل الليبي حدًا أدنى لأعضائها (خلاط ومصلي، 2014؛ مصرف ليبيا المركزي، 2024). ويعد انتظام اجتماعات اللجنة مؤشراً على فاعليتها، إذ توصي لجنة تريدواي (TWC) العام 1987 بأن يكون اجتماع اللجنة على أساس ربع سنوي، وتقرير سميث Smith Report العام 2003 بعقد اجتماعات دورية لا تقل عن ثلاث إلى أربع مرات سنويًا، وهو ما أكدته دليل الحوكمة المصرفية الليبي من خلال اشتراط الاجتماعات الربع سنوية على الأقل (عطية، 2018؛ مصرف ليبيا المركزي، 2024).

#### ● مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يتجاوز الإفصاح المحاسبي التقليدي الحدود المالية ليشمل المسؤولية الاجتماعية، متضمنًا معلومات مالية ووصفية تعكس التزام الشركة تجاه المجتمع، ويُعرف «بأنه تقارير مالية أو وصفية تعرض أنشطة الشركة التي تعكس وفائها بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحيط بها» (بيطار وفرحان، 2013: 15). كما يفهم «بأنه الوسيلة التي تخاطب بها الشركة أصحاب العلاقة داخليًا وخارجيًا حول أدائها الاجتماعي عبر القوائم المالية والتقارير المرفقة» (جربوع، 2007: 250).

#### ● المجالات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

في إطار المسؤولية الاجتماعية، تواجه الشركات تحديات في تحديد نطاق أنشطتها، إلا إن الأدبيات تتفق على أربعة محاور رئيسية هي: البعد البيئي، الذي يشمل الحد من التلوث والحفاظ على الموارد وترشيد الطاقة؛ وبعد الموارد البشرية، الذي يركز على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين أوضاع العاملين والتدريب والحوافز؛ وبعد المنتج أو الخدمة، الذي يتناول ضمان الجودة والسلامة والصدق في الإعلان ودعم

البحث والتطوير؛ وأخيرًا بعد المجتمع، الذي يتمثل في الإسهام الطوعي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، بما يعزز استدامة الشركة وشرعيتها الاجتماعية (العجوزي وبيبوض، 2019).

#### ● العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تؤكد الأدبيات النظرية أن لجان المراجعة تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛ إذ تشير نظرية الوكالة إلى دورها في الحد من تضارب المصالح وتحسين شفافية الإفصاح (Jensen & Meckling, 1976)، بينما ترى نظرية أصحاب المصلحة أن خصائص لجان المراجعة تسهم في ضمان موثوقية الإفصاح بما يعكس التزام الشركة تجاه المجتمع وأصحاب المصالح (Freeman, 1984). كما تبرز نظرية المؤسسات دور الضغوط التنظيمية والاجتماعية في دفع الشركات نحو تبني ممارسات إفصاح متقدمة، مع قيام لجان المراجعة بدور آلية الامتثال لهذه المتطلبات (DiMaggio & Powell, 1983). وتشير الدراسات إلى أن خصائص لجان المراجعة، مثل حجم اللجنة واستقلالية وخبرة أعضائها وتواتر اجتماعاتها، تؤثر بشكل مباشر في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛ حيث يسهم الحجم الملائم في تنوع الخبرات وتحسين الرقابة (Almashhadani & Almashhadani, 2023)، بينما تعزز استقلالية الأعضاء من فعالية الإشراف وتقليل مشكلات الوكالة وعدم تماثل المعلومات (Mohammadi et al., 2021). كما يعكس انتظام الاجتماعات اهتمام اللجنة بمتابعة الأداء المؤسسي والإفصاح عن الجوانب الاجتماعية والبيئية (Orazalin, 2019).

#### ● الدور المعدل لخصائص المصرف في العلاقة بين لجان المراجعة والإفصاح عن CSR

تشير أدبيات الحوكمة المؤسسية إلى أن فاعلية لجان المراجعة في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لا تعتمد على خصائصها الداخلية فحسب، بل تتأثر أيضًا بالسياق التنظيمي والمؤسسي للمصرف (Al-Matari et al., 2014)، ووفقاً لنظرية الوكالة، تتزايد مشكلات الوكالة في المصارف الأكبر أو الأعلى مديونية، مما يعزز الحاجة إلى لجان

مراجعة أكثر فاعلية للحد من السلوك الانتهازي ودعم الإفصاح الاجتماعي (Jensen & Meckling, 1976). كما توضح نظرية أصحاب المصلحة أن المصارف الكبيرة تواجه ضغوطاً أعلى للإفصاح، الأمر الذي يعزز دور لجان المراجعة المستقلة وذات الخبرة في تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Freeman, 1984). ومن منظور النظرية المؤسسية، تميل المصارف الأكبر والأقدم إلى الالتزام بالمعايير المهنية السائدة بدرجة أكبر، بما يقوي الدور المعدّل لخصائص المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح الاجتماعي (DiMaggio & Powell, 1983).

وعليه، تؤدي خصائص المصرف دوراً معدّلاً في هذه العلاقة، قد يعزز حجم المصرف فاعلية لجان المراجعة نتيجة ارتفاع الضغوط التنظيمية واتساع قاعدة أصحاب المصلحة (Nawaiseh, 2015). في حين يعكس عمر المصرف مستوى النضج المؤسسي واستقرار وخبرة لجان المراجعة، بما يدعم الإفصاح الاجتماعي بصورة أكبر في المصارف الأقدم ( ). كما تسهم الرافعة المالية المرتفعة في زيادة الطلب على الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات، مما يعزز الدور الرقابي لجان المراجعة وانعكاسه الإيجابي على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، خاصة في المصارف مرتفعة المديونية (Multama, 2023).

## 1.8 الجانب العملي:

### 1.8.1 منهجية الدراسة

تدرج الدراسة ضمن الدراسات الكمية ذات الطابع التفسيري، حيث اعتمدت المنهج الاستنتاجي (Deductive Approach)، القائم على اختبار الفرضيات المستمدة من الأطر النظرية والدراسات السابقة باستخدام بيانات قابلة للقياس والتحقق. ويعد هذا المنهج ملائماً لتحليل العلاقات بين المتغيرات، وفحص الدور المعدل لخصائص المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. كما استندت الدراسة إلى المنظور الوضعي، الذي يفترض إمكانية قياس الواقع التنظيمي وتفسيره في إطار علاقات سببية، مع توظيف النموذج الوظيفي في تفسير دور آليات الحوكمة، ولاسيما لجان المراجعة، في تعزيز جودة الإفصاح والمساءلة (الشريف، 2024).

كما اعتمدت الدراسة على منهجية النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM) لاختبار النموذج المفاهيمي والفرضيات البحثية، نظرًا لقدرتها على تحليل العلاقات المتزامنة بين المتغيرات الكامنة وفحص الأدوار المعدلة. كما تم استخدام تحليل العامل التوكيدي (CFA) للتحقق من صدق وثبات أدوات القياس قبل اختبار النموذج البنائي، وذلك باستخدام برنامج AMOS، بما يعزز موثوقية النتائج ودقتها.

#### ● مصادر جمع البيانات:

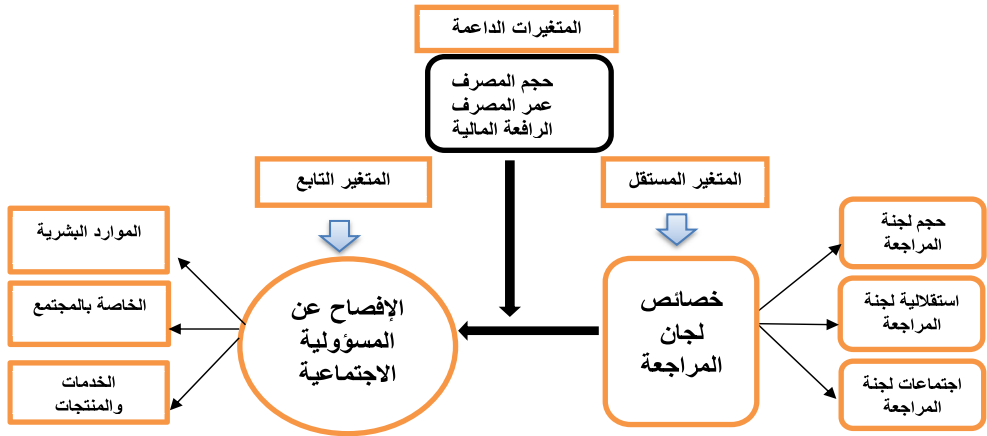
اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية بوصفها المصدر الرئيسي للبيانات، لما تتمتع به من موثوقية وموضوعية في البحوث المصرفية. وتمثلت هذه البيانات في التقارير المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها الصادرة عن المصارف التجارية الليبية، وذلك عن الفترة من 2007 إلى 2021، والتي تعد أداة رسمية للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، بما في ذلك الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. ولغرض قياس مستوى الإفصاح، تم توظيف أسلوب تحليل المحتوى الكمي، وقد تم تحويل البيانات الوصفية الواردة في التقارير السنوية إلى مؤشرات كمية قابلة للتحليل الإحصائي. ويعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب شيوعًا في دراسات الإفصاح، لما يوفره من اتساق ومنهجية موضوعية في قياس المتغيرات غير المالية.

#### ● مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية المسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي والبالغ عددها (22 مصرفًا، وفق تقرير 2024)، وتم اختيار عينة مكونة من سبعة مصارف متوفرة لديها البيانات المالية السنوية المطلوبة وهي: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف التجارة والتنمية، مصرف السرايا، والمصرف المتحد. تمثل هذه المصارف نحو 87٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي الليبي، وتتميز بحجم أصول ورأس مال مرتفع وانتشار جغرافي واسع، بينما استبعدت المصارف غير المتوفرة بشأنها بيانات مالية كاملة لفترة الدراسة.

## ● النموذج النظري للدراسة:

يقدم النموذج إطارًا نظريًا لتحليل الدور المعدل لخصائص المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، كما في الشكل رقم (1).



الشكل (1) يوضح كيفية قياس الدور المعدل لخصائص المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

## ● متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

تم إجراء تعديلات على أساليب قياس بعض المتغيرات التفسيرية (المستقلة) والمتغيرات (التابعة)، والمتغيرات (الداعمة)، وذلك نظرًا للقيود المرتبطة بنوعية البيانات المتاحة، وتهدف هذه التعديلات إلى تمكين قياس أثر متغيرات خصائص لجان المراجعة على المتغير التابع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

الجدول (1) متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

م	المتغيرات	الرمز	نوع المتغير	طريقة القياس	الدراسات السابقة التي استخدمت نفس طريقة القياس
1.	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	Y	تابع	تم اعتماد النظام الثنائي (1-0)، بحيث تُعطى القيمة (1) عند الإفصاح و(0) عند عدم الإفصاح	العودات، 2015
2.	حجم لجنة المراجعة	X <sub>1</sub>	مستقل	عدد أعضاء لجنة المراجعة	(Othman et. al., (2014
3.	نسبة استقلال اللجنة	X <sub>2</sub>	مستقل	نسبة عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي أعضاء اللجنة	Mohammed, 2018
4.	عدد اجتماعات اللجنة	X <sub>3</sub>	مستقل	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	AL Matari, et al, 2014
5.	حجم المصرف	M <sub>1</sub>	داعم	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	Nekhili et al., 2017
6.	عمر المصرف	M <sub>2</sub>	داعم	الفترة الممتدة منذ تاريخ تأسيس المصرف حتى تاريخه	Al-Shammari et al., 2018
7.	الرافعة المالية	M <sub>3</sub>	داعم	نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول	Wang & Sun, 2021

● المصدر: من إعداد الباحث:

### 1.8.6 صياغة وقياس مؤشر الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية

تعد عملية تحديد أنشطة المسؤولية الاجتماعية أساسًا لقياس مستوى الإفصاح الاجتماعي، إلا إنها تواجه صعوبات ناتجة عن الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة واختلافها

باختلاف الزمان والبيئة والسياق الاقتصادي والاجتماعي (العجوزي وبيوض، 2019). ورغم غياب إطار موحد للتصنيف، فقد اتفقت عدة دراسات على تصنيف أنشطة المسؤولية الاجتماعية ضمن أربعة أبعاد رئيسية هي: الموارد البشرية، المجتمع، المنتجات والخدمات، والبيئة (ياسين، 2015؛ هباش وغلاب، 2017؛ العذارى، 2017). واعتمدت الدراسة الحالية هذا التصنيف كأساس لبناء مؤشر الإفصاح، مع استبعاد البعد البيئي نظراً لطبيعة النشاط المصرفي وضعف أثره البيئي المباشر مقارنة بالقطاعات الصناعية.

تكون مؤشر الإفصاح من ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الموارد البشرية، مساهمات المجتمع، والمنتجات والخدمات، بإجمالي 29 فقرة، جرى تطويرها بالاستناد إلى الأدبيات السابقة وعرضها على مختصين أكاديميين لضمان صدق المحتوى. ولأغراض القياس، تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لفحص التقارير السنوية للمصارف، مع التركيز على الأقسام السردية، وتم احتساب مستوى الإفصاح باستخدام معادلة مخصصة تعكس درجة التزام المصارف بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Haniffa & Cooke, 2005؛ السعداوي، 2014):

$$\text{Index disclosure} = \frac{\sum_{i=1}^m x_i}{\sum_{i=1}^n y_i}$$

$M$  = عدد الفقرات المصحح عنها بالفعل،  $x_i$  = يعوض على الفقرات الذي تم الإفصاح عنها بواحد وبصفر في حال العكس.

$\sum_{i=1}^m x_i$  = مجموع الفقرات التي تم الإفصاح عنها،  $n$  = عدد الفقرات الكلية لمؤشر الإفصاح.

$\sum_{i=1}^n y_i$  = مجموع الفقرات المتوقع الإفصاح عنها.  $y_i$  = عدد الفقرات المتوقع الإفصاح عنها من قبل مصرف معين

#### ● اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الدراسة:

تم استخدام اختبار كولموجوروف - سميرنوف للتحقق من طبيعة توزيع البيانات، وأظهرت النتائج، كما هو موضح في جدول (2)، أن جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة (0.05 =  $\alpha$ ).

جدول (2) يوضح اختبار اعتدالية البيانات

م	المتغير	عدد المشاهدات	قيمة الاختبار K-S	القيمة الاحتمالية K-S
1	حجم لجنة المراجعة	105	6210.	140.
2	نسبة استقلال لجنة المراجعة	105	7210.	156.
3	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	105	0.125	097.

● المصدر: من إعداد الباحث:

● اختبار الازدواج الخطي (Multi collinearity):

تم التحقق من مشكلة الازدواج الخطي باستخدام مصفوفة الارتباط، وأظهرت النتائج عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة وفقاً للمعايير المعتمدة، كما هو موضح بالجدول رقم (3) (القماطي، 2018).

جدول (3) يوضح مصفوفة الارتباطات لمتغيرات خصائص لجان المراجعة

المتغيرات	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	نسبة استقلال لجنة المراجعة	حجم لجنة المراجعة
حجم لجنة المراجعة	1		
نسبة استقلال لجنة المراجعة	-0.094	1	
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	0.474	0.031	1

● المصدر: من إعداد الباحث:

تم الكشف عن الازدواج الخطي باستخدام معامل تضخم التباين (VIF) وقيمة التسامح (Tolerance)، (القماطي، 2018)، حيث تشير قيم VIF الأكبر من 10 وقيم

التسامح المرتفعة إلى عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة، كما هو موضح بالجدول رقم (4).

جدول رقم (4): اختبار عامل التضخم والتفاوت لمتغيرات الدراسة

المتغير المستقل	الموارد البشرية Tol. / VIF	المجتمع Tol. / VIF	الخدمات والمنتجات Tol. / VIF
حجم لجنة المراجعة	1.724/0.580	1.348 / 0.742	1.147 / 0.872
نسبة استقلال لجنة المراجعة	1.016 / 0.984	1.462 / 0.684	1.348 / 0.742
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	1.712 / 0.584	1.392 / 0.718	1.216 / 0.822

● المصدر: من إعداد الباحث:

■ اختبار الفرضيات

● اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

تتص الفرضية الأولى على  $H_1$ : "وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجان المراجعة (حجم اللجنة، استقلالية اللجنة، عدد الاجتماعات) ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأبعاده الثلاثة (الموارد البشرية، المجتمع، الخدمات) في المصارف التجارية الليبية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )".

قبل بدء التحليل الإحصائي، تم التحقق من جودة البيانات عبر إجراء التحليل العاملي التوكيدي (CFA) للمتغيرات المستقلة (خصائص لجان المراجعة) بالنسبة للمتغير التابع (الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية)، وذلك كما يلي:

### 1. الصدق البنائي لمقياس علاقة خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

للتحقق من الصدق البنائي لمتغيرات الدراسة، تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي (CFA)، مع تحديد النموذج البنائي المفترض المشار إليه في الشكل (1). أظهرت نتائج حسن المطابقة (Byrne, 2016)، أن قيمة مربع كاي منخفضة ودالة إحصائيًا عند مستوى 0.01، مما يشير إلى وجود اختلاف معنوي بين النموذج المقترح والنموذج البنائي المفترض، مع كون  $\chi^2$  أقل من 5، مما يعكس مطابقة جيدة للبيانات. كما سجلت مؤشرات (TLI, CFI, NFI)، قيمًا أكبر من 0.90، في حين كان الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) أقل من 0.08، مما يؤكد مطابقة النموذج المقترح للنموذج البنائي المفترض لبيانات العينة، تلخص الجدول (5) نتائج هذه المؤشرات.

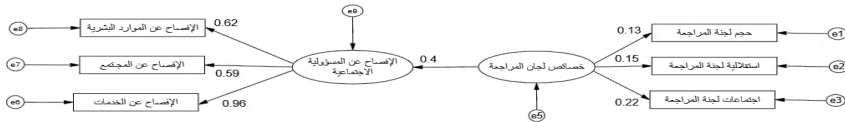
يوضح الجدول (5) مؤشرات حسن المطابقة لنموذج خصائص لجان المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المؤشر	قيمة نموذج القياس (CFA)	محك القبول
مربع كاي ( $\chi^2$ )	31 <sub>(0.000)</sub> 951.	$p > 0.05$
درجات الحرية (DF)	11	—
مربع كاي إلى درجات الحرية ( $\chi^2/DF$ )	2.8719	$CMIN/DF < 5$
مؤشر المطابقة المعياري (NFI)	0.918	$NFI \geq 0.90$
مؤشر المطابقة المقارنة (CFI)	0.905	$CFI \geq 0.90$
مؤشر تاكر-لويس (TLI)	0.908	$TLI \geq 0.90$
الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA)	0.056	$RMSEA < 0.08$

Note.  $\chi^2$  = chi-square; DF = degree of freedom; NFI= Normative fit index; CFI = comparative fit index; TLI = Tucker-Lewis's index; RMSEA = root mean square error of approximation.

## 2. نموذج القياس لعلاقة خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تم التحقق من صلاحية النموذج البنائي للنموذج الكلي باستخدام نمذجة المعادلات البنائية (SEM) عبر برنامج AMOS v.28، لتوضيح العلاقات بين متغيرات الدراسة كما وردت في النموذج النظري (1). يعكس النموذج العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، وقد جرى تقدير النموذج ومعالجته إحصائيًا كما هو موضح في الشكل (2).



شكل (2) نموذج العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

## 3. تحليل المسار لنموذج القياس لعلاقة خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يبين الشكل (2) نتائج تحليل المسار (Path Analysis)، للنموذج البنائي موضعًا تفاوتت الأهمية النسبية لأبعاد خصائص لجان المراجعة في تفسير فعاليتها. فقد كان عدد اجتماعات لجنة المراجعة الأعلى إسهامًا بوزن معياري بلغ (0.22)، تلاه استقلالية لجنة المراجعة بوزن معياري قدره (0.15)، في حين سجل حجم لجنة المراجعة أقل إسهام بوزن معياري بلغ (0.13). أما فيما يتعلق بأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد سجل الإفصاح عن الخدمات أعلى مستوى من الإشباع بوزن معياري مرتفع بلغ (0.96)، يليه الإفصاح عن الموارد البشرية بوزن معياري قدره (0.62)، في حين جاء الإفصاح عن المجتمع في أدنى المستويات بوزن معياري بلغ (0.59)، تعكس هذه النتائج تباين درجة استجابة أبعاد الإفصاح لتأثير خصائص لجان المراجعة، وبعد التحقق من صلاحية نموذج القياس باستخدام التحليل العائلي التوكيدي، تم اختبار الفرضيات من خلال النموذج البنائي والجدول رقم (6)، يوضح النتائج.

جدول (6) يوضح المسارات لنموذج علاقة خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المسار من	المسار إلى	المعاملات المعيارية	المسار إلى	المعاملات المعيارية	المسار من	الفرضيات
تأثيرات مباشرة						
حجم لجنة المراجعة	خصائص لجان المراجعة	0.13*	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.40**	الموارد البشرية	الفرضية H <sub>1.1</sub> : دعم
استقلال لجنة المراجعة	خصائص لجان المراجعة	15.0*			المجتمع	الفرضية H <sub>1.2</sub> : دعم
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	خصائص لجان المراجعة	0.22*			الخدمات	الفرضية H <sub>1.3</sub> : دعم

\*دال عند مستوى معنوية 0.05، \*\* دال عند مستوى معنوية 0.01

يظهر جدول (6) نتائج تحليل المسار للنموذج البنائي للعلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية لخصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف ودال إحصائيًا، حيث بلغت قيمة المسار المعياري بين المتغيرات (0.40)، وبناءً على ذلك، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يشير إلى علاقة مباشرة متوسطة القوة بين المتغيرين. وتعكس هذه النتيجة الدور المحوري الذي تؤديه خصائص لجان المراجعة كآلية حوكمة فاعلة في تعزيز شفافية المصارف، من خلال تحسين الإفصاح عن الموارد البشرية والمجتمع والخدمات في المصارف التجارية الليبية.

● اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على  $H_2$ : "تؤدي خصائص المصرف (حجم المصرف، عمر المصرف، الرافعة المالية) دوراً معدلاً ذا دلالة إحصائية في العلاقة بين (حجم اللجنة، استقلالية اللجنة، عدد الاجتماعات) ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأبعاده الثلاثة (الموارد البشرية، المجتمع، الخدمات) في المصارف التجارية الليبية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )".

تم اختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بالدور المعدل لخصائص المصرف بصورة غير مباشرة من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، وذلك باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية (SEM).

● اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

في إطار اختبار الدور المعدل لخصائص المصرف على العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، تتأول هذه الدراسة الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية. حيث تنص الفرضية ( $H_{2.1}$ ) على أن "يعدل حجم المصرف العلاقة بين خصائص لجان المراجعة، والمتمثلة في (حجم اللجنة واستقلاليتها وعدد اجتماعاتها)، ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأبعاده الثلاثة (الموارد البشرية، المجتمع، الخدمات) في المصارف التجارية الليبية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ )".

- تهدف الفرضية إلى فحص ما إذا كانت العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تتأثر بحجم المصرف، عبر إدراج مسار التفاعل ضمن النموذج البنائي.

1. الصدق البنائي لمقياس الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

للتحقق من الصدق البنائي لمتغيرات الدراسة، تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي

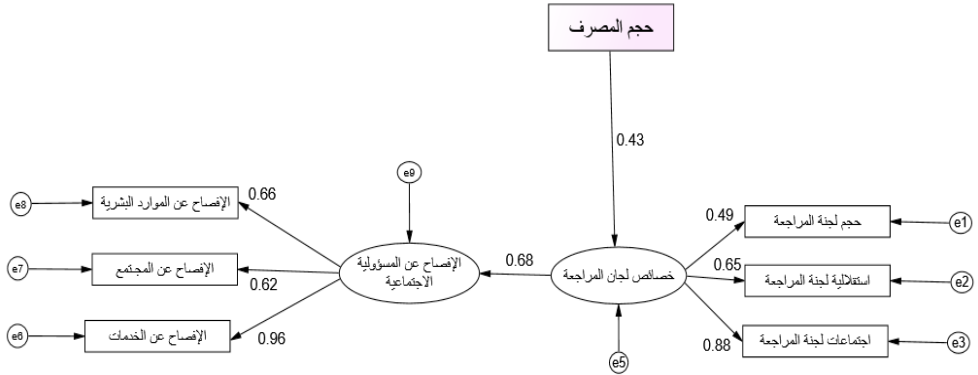
(CFA)، مع تحديد النموذج البنائي المفترض المشار إليه في الشكل (1). أظهرت نتائج حسن المطابقة (Byrne, 2016)، أن قيمة مربع كاي منخفضة ودالة إحصائيًا عند مستوى 0.01، مما يشير إلى وجود اختلاف معنوي بين النموذج المقترح والنموذج البنائي المفترض، مع كون  $\chi^2$  أقل من 5، مما يعكس مطابقة جيدة للبيانات. كما سجلت مؤشرات (NFI). (TLI.CFI)، قيمًا أكبر من 0.90، في حين كان الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) أقل من 0.08، مما يؤكد مطابقة النموذج المقترح للنموذج البنائي المفترض لبيانات العينة، تلخص الجدول (7) نتائج هذه المؤشرات.

جدول (7) يوضح مؤشرات حسن المطابقة لنموذج الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

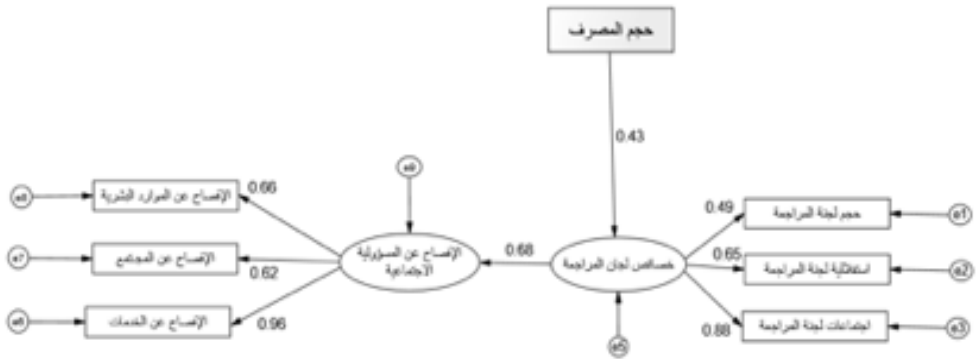
المؤشر	قيمة نموذج القياس (CFA)	محك القبول
مربع كاي ( $\chi^2$ )	35.120 (0.000)	$p > 0.05$
درجات الحرية (DF)	13	-
مربع كاي إلى درجات الحرية ( $\chi^2/DF$ )	2.702	$CMIN/DF < 5$
مؤشر المطابقة المعياري (NFI)	0.911	$NFI \geq 0.90$
مؤشر المطابقة المقارنة (CFI)	0.902	$CFI \geq 0.90$
مؤشر تاكر-لويس (TLI)	0.907	$TLI \geq 0.90$
الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA)	0.065	$RMSEA < 0.08$

Note.  $\chi^2$  = chi-square; DF = degree of freedom; NFI = Normative fit index; CFI = comparative fit index; TLI = Tucker-Lewis's index; RMSEA = root mean square error of approximation.

## 2. نموذج قياس الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية



تم التحقق من صلاحية النموذج البنائي للنموذج الكلي باستخدام نمذجة المعادلات البنائية (SEM)، عبر برنامج AMOS v.28، لتوضيح طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة كما وردت في النموذج النظري (1). يعكس النموذج الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد جرى تقدير النموذج ومعالجته إحصائياً كما هو موضح في الشكل (3).



شكل (3) نموذج الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن CSR

### 3. تحليل المسار لنموذج القياس الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص

#### لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تم تقييم كفاءة النموذج البنائي باستخدام تحليل المسار (Path Analysis) لقياس طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة. وأظهرت النتائج، كما في الشكل (3)، تفاوت أبعاد خصائص لجان المراجعة من حيث العلاقة مع مستوى الإفصاح، فقد سجل عدد الاجتماعات أعلى وزن معياري (0.88)، يليه استقلاليتها (0.65)، وحجم اللجنة (0.49)، مع هيمنة عامل الاجتماعات. أما بالنسبة لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد سجل الإفصاح عن الخدمات أعلى مستوى (0.96)، فيما جاء الإفصاح عن المجتمع في أدنى مستوى (0.62)، مما يعكس تباين استجابة أبعاد الإفصاح لتأثير خصائص لجان المراجعة، وتؤكد هذه النتائج مجتمعة أن وجود لجان مراجعة فعالة، مدعومة بحجم مصرف ملائم، يسهم بشكل جوهري في تعزيز مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بما يدعم الشفافية والمساءلة ويعزز الثقة لدى أصحاب المصلحة في القطاع المصرفي الليبي. بعد التحقق من صلاحية نموذج القياس باستخدام التحليل العاملي التوكيدي، تم اختبار فرضيات الدراسة عبر النموذج البنائي، ويبين الجدول رقم (8) اتجاهات المسارات وقيم معاملاتها ومستويات دلالتها الإحصائية.

جدول (8) يوضح المسارات والفرضيات الإحصائية الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص

لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

الفرضيات	المعاملات المعيارية	المسار من	الداعم حجم المصرف	تأثيرات مباشرة			
				المسار إلى	المعاملات المعيارية	المسار إلى	المسار من
H <sub>2.1a</sub> دعم الفرضية	0.66**	الموارد البشرية			0.49**	حجم لجنة المراجعة	
H <sub>2.1b</sub> دعم الفرضية	0.62**	المجتمع	0.43**	0.68**	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	65.0**	استقلال لجنة المراجعة
H <sub>2.1c</sub> دعم الفرضية	0.96**	الخدمات			0.88**	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	

\*\* دال عند مستوى معنوية 0.05، \*\*\* دال عند مستوى معنوية 0.01

يوضح الجدول (8) نتائج تحليل المسار للنموذج البنائي الدور المعدل لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد أظهر تحليل المسار للنموذج البنائي المعدل وجود علاقة إيجابية ودالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية،

حيث بلغت قيمة المسار المعياري بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (0.68)، مما يعكس قوة العلاقة المباشرة بين المتغيرين. وتشير هذه العلاقة إلى الدور المحوري الذي تؤديه لجان المراجعة كألية حوكمة فاعلة في تعزيز ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. كما بين النموذج أن حجم المصرف يلعب دوراً معدلاً في هذه العلاقة، حيث بلغت قيمة المسار المعياري من حجم المصرف إلى خصائص لجان المراجعة (0.43)، وبناءً على ذلك، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهو ما يدل على أن المصارف الأكبر حجماً تمتلك هياكل تنظيمية وموارد رقابية أكثر تطوراً، تسهم في تعزيز فعالية لجان المراجعة، ومن ثم تقوية أثرها على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

#### ● اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

في إطار اختبار الدور المعدل لخصائص المصرف على العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، تركز هذه الدراسة على اختبار الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية. حيث تنص الفرضية ( $H_{2.2}$ ) على أن "يعدل عمر المصرف العلاقة بين خصائص لجان المراجعة، والمتمثلة في (حجم اللجنة واستقلاليتها وعدد اجتماعاتها)، ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأبعاده الثلاثة (الموارد البشرية، المجتمع، الخدمات) في المصارف التجارية الليبية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ).

- تهدف الفرضية إلى فحص ما إذا كانت العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تتأثر بعمر المصرف، عبر إدراج مسار التفاعل ضمن النموذج البنائي.

1. الصدق البنائي لمقياس الدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

للتحقق من الصدق البنائي لمتغيرات الدراسة، تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي

(CFA)، وفق النموذج البنائي المفترض المشار إليه في الشكل (1). أظهرت نتائج حسن المطابقة (Byrne, 2016) أن قيمة مربع كاي ( $\chi^2$ ) كانت منخفضة ودالة إحصائيًا عند مستوى 0.01، مع كون مربع كاي أقل من 5، مما يشير إلى مطابقة جيدة بين النموذج المقترح والنموذج البنائي المفترض. كما سجلت مؤشرات المطابقة (NFI, CFI, TLI)، قيمًا أعلى من 0.90، في حين كان الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) أقل من 0.08، مؤكدًا جودة مطابقة النموذج المقترح للبيانات، الجدول (9) يلخص هذه النتائج. جدول (9) يوضح مؤشرات حسن المطابقة للدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

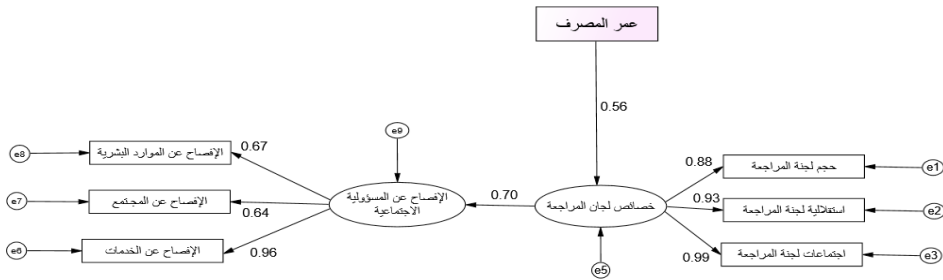
مؤشر	قيمة نموذج القياس (CFA)	محك القبول
مربع كاي ( $\chi^2$ )	25.255 (0.000)	$p > 0.05$
درجات الحرية (DF)	13	-
مربع كاي إلى درجات الحرية ( $\chi^2/DF$ )	1.940	$CMIN/DF < 5$
مؤشر المطابقة المعياري (NFI)	0.910	$NFI \geq 0.90$
مؤشر المطابقة المقارنة (CFI)	0.912	$CFI \geq 0.90$
مؤشر تاكر-لويس (TLI)	0.909	$TLI \geq 0.90$
الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA)	0.061	$RMSEA < 0.08$

Note.  $\chi^2$  = chi-square; DF = degree of freedom; NFI= Normative fit index; CFI = comparative fit index; TLI = Tucker-Lewis's index; RMSEA = root mean square error of approximation.

## 2. نموذج قياس الدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تم التحقق من صلاحية النموذج البنائي للنموذج الكلي باستخدام نمذجة المعادلات

البنائية (SEM) عبر برنامج AMOS v. 28 لتوضيح العلاقات بين متغيرات الدراسة وفق النموذج النظري المستتب من الشكل (1). يعكس النموذج الدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد جرى تقدير النموذج ومعالجته إحصائياً كما هو موضح في الشكل (4).



شكل (4) نموذج الدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

### 3. تحليل المسار لنموذج القياس الدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تم تقييم كفاءة النموذج البنائي باستخدام تحليل المسار (Path Analysis)، بهدف فحص العلاقات بين متغيرات الدراسة. وتظهر النتائج الواردة في الشكل (4) تباين قوة العلاقات بين أبعاد خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد جاءت عدد اجتماعات لجنة المراجعة أعلى وزن معياري (0.99)، تليها استقلالية اللجنة (0.93)، ثم حجم اللجنة (0.88)، مما يعكس تباين قوة العلاقات بين أبعاد لجنة المراجعة المختلفة على مستوى الإفصاح. أما بالنسبة لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد لوحظ أن العلاقة مع بعد الخدمات كانت الأقوى (0.96)، تليها العلاقة مع الموارد البشرية (0.67)، ثم المجتمع (0.64)، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور المعدل لعمر المصرف على هذه العلاقات. وتشير النتائج إلى أن العمر المصرفي يعمل كعامل تعديل يؤثر في قوة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وأبعاد الإفصاح المختلفة. بعد

التأكد من صلاحية نموذج القياس عبر التحليل العملي التوكيدي، تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام النموذج البنائي، يوضح الجدول رقم (10) النتائج. جدول (10) يوضح الدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

الفرضيات	المعاملات المعيارية	المسار من	الداعم عمر المصرف	المسار من				
				المسار إلى	المعاملات المعيارية	المسار إلى		
تأثيرات مباشرة								
H:2.2a دعم الفرضية	0.67**	الموارد البشرية	0.56**	0.70**	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.88**	حجم لجنة المراجعة	
H: 2.2b دعم الفرضية	0.64**	المجتمع				93.0**	خصائص لجان المراجعة	استقلال لجنة المراجعة
H: 2.2c دعم الفرضية	0.96**	الخدمات				0.99**		عدد اجتماعات لجنة المراجعة

\*دال عند مستوى معنوية 0.05. \*\* دال عند مستوى معنوية 0.01

يوضح الجدول (10) نتائج تحليل المسار للنموذج البنائي للدور المعدل لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية. فقد أظهر تحليل المسار للنموذج البنائي المعدل وجود علاقة إيجابية ودالة إحصائيًا بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث بلغت قيمة المسار المعياري بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (0.70)، الأمر الذي يعكس قوة العلاقة المباشرة بين المتغيرين. وتشير هذه النتيجة إلى الدور المحوري الذي تضطلع به لجان المراجعة بوصفها إحدى آليات الحوكمة الرئيسية في دعم وتعزيز ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية داخل المصارف.

كما يبين النموذج البنائي أن عمر المصرف يؤدي دورًا معدلاً في هذه العلاقة، فقد بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري للمتغير (0.56)، وبناءً على ذلك، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، حيث أسهم في تعزيز قوة ارتباط خصائص لجان المراجعة بأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ويفسر ذلك بأن المصارف ذات الأعمار التشغيلية الأطول تمتلك خبرات تنظيمية متراكمة وهياكل رقابية أكثر نضجًا، بما يعزز من فاعلية خصائص لجان المراجعة ويقوي علاقتها بمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مقارنة بالمصارف الأحدث عمرًا.

### 1.8.9.2.3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

في إطار اختبار الدور المعدل لخصائص المصرف على العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، تركز هذه الدراسة على اختبار الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية. حيث تنص الفرضية ( $H_{2.3}$ ) على أن "تعدل الرفعة المالية العلاقة بين خصائص لجان المراجعة، والمتمثلة في (حجم اللجنة واستقلاليتها وعدد اجتماعاتها)، ومستوى الإفصاح عن المسؤولية

الاجتماعية بأبعاده الثلاثة (الموارد البشرية، المجتمع، الخدمات) في المصارف التجارية اللببية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ).

يهدف اختبار هذه الفرضية إلى التحقق من اختلاف العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية باختلاف الرافعة المالية، وذلك من خلال إدراج مسار التفاعل بينهما ضمن النموذج البنائي باستخدام نمذجة المعادلات البنائية (SEM) لفحص الدور المعدل للرافعة المالية.

- تهدف الفرضية إلى فحص ما إذا كانت العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تتأثر بالرافعة المالية، عبر إدراج مسار التفاعل ضمن النموذج البنائي.

1. الصدق البنائي لمقياس الدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

للتحقق من الصدق البنائي لمتغيرات الدراسة، تم الاعتماد على أسلوب التحليل العاملي التوكيدي استنادًا إلى النموذج البنائي المفترض الموضح في الشكل (1). وقد أظهرت نتائج اختبار حسن المطابقة، وفقًا لمعايير (Byrne 2016) أن قيمة إحصائية مربع كاي جاءت منخفضة ودالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.01)، مع تسجيل نسبة مربع كاي أقل من (5)، وهو ما يعكس درجة ملائمة مقبولة بين النموذج المقترح والبيانات الفعلية. كما سجلت مؤشرات المطابقة المعيارية، والمقارنة، وتاكر-لويس (TLI، CFI، NFI) قيمًا تجاوزت الحد الأدنى المقبول (0.90)، في حين بلغ الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) قيمة أقل من (0.08)، الأمر الذي يؤكد تمتع النموذج البنائي المقترح بدرجة عالية من جودة المطابقة. ويبين الجدول (11) ملخص نتائج مؤشرات جودة المطابقة للنموذج.

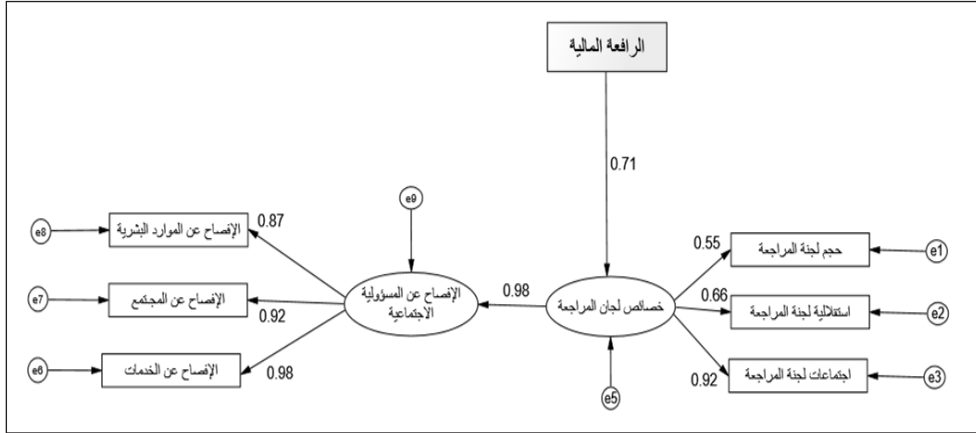
جدول (11) يوضح مؤشرات حسن المطابقة لنموذج الدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

محك القبول	قيمة نموذج القياس (CFA)	المؤشر
$p > 0.05$	22.214 (0.000)	مربع كاي ( $\chi^2$ )
-	13	درجات الحرية (DF)
$CMIN/DF < 5$	1.709	مربع كاي إلى درجات الحرية ( $\chi^2/DF$ )
$NFI \geq 0.90$	0.910	مؤشر المطابقة المعياري (NFI)
$CFI \geq 0.90$	0.912	مؤشر المطابقة المقارنة (CFI)
$TLI \geq 0.90$	0.909	مؤشر تاكر-لويس (TLI)
$RMSEA < 0.08$	0.057	الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA)

Note.  $\chi^2$  = chi-square; DF = degree of freedom; NFI= Normative fit index; CFI = comparative fit index; TLI = Tucker-Lewis's index; RMSEA = root mean square error of approximation.

## 2. نموذج قياس الدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تم التحقق من صلاحية النموذج البنائي النظري للنموذج الكلي للدراسة باستخدام نمذجة المعادلات البنائية (SEM) من خلال برمجية AMOS، وذلك بهدف تحليل وتفسير طبيعة العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة وفقاً للنموذج النظري المستتب من الشكل (1). ويوضح هذا النموذج الدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد تم تقدير النموذج ومعالجته إحصائياً والتحقق من ملاءمته، كما هو موضح في الشكل (5).



شكل (5) نموذج الدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

### 3. تحليل المسار لنموذج القياس الدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تم تقييم كفاءة النموذج البنائي باستخدام تحليل المسار (Path Analysis) لفحص طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة. أظهرت النتائج الواردة في الجدول ( ) تفأوتاً ملحوظاً في قوة العلاقة بين أبعاد خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد سجل عدد اجتماعات اللجنة أعلى وزن معياري (0.92)، يليه استقلالية اللجنة (0.66)، ثم حجم اللجنة (0.55)، مما يعكس التباين في أثر كل بعد من أبعاد لجان المراجعة على الإفصاح. أما على مستوى أبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد بينت النتائج أن بعد الخدمات سجل أعلى علاقة معيارية (0.98)، يليه بعد المجتمع (0.92)، ثم بعد الموارد البشرية (0.87)، مع الأخذ في الاعتبار الدور المعدل للرافعة المالية في هذه العلاقات. وتشير النتائج بوضوح إلى أن الرافعة المالية تعمل كعامل تعديل يعزز قوة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح، مما يبرز الأهمية النسبية لكل من عدد الاجتماعات واستقلالية اللجنة في تفسير الفروق بين مستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية عبر المصارف المختلفة. بعد تأكيد صلاحية نموذج

القياس عبر التحليل العاملي التوكيدي، تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام النموذج البنائي، ويوضح الجدول رقم (12) اتجاه المسارات، وقيم المعاملات المعيارية، ومستويات دلالتها الإحصائية.

جدول (12) يوضح المسارات والفرضيات الإحصائية لنموذج الدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

الفرضيات	المعاملات المعيارية	المسار من	الداعم الرافعة المالية	المسار إلى	المعاملات المعيارية	المسار إلى	المسار من
				تأثيرات مباشرة			
H <sub>2.3a</sub> دعم الفرضية	0.87**	الموارد البشرية	710.***	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.98**	خصائص لجان المراجعة	حجم لجنة المراجعة
H <sub>2.3b</sub> دعم الفرضية	0.92**	المجتمع					استقلال لجنة المراجع
H <sub>2.3c</sub> دعم الفرضية	0.98**	الخدمات					عدد اجتماعات

\* عند مستوى (0.05)، \*\* عند مستوى دلالة (0.01).

يوضح الجدول (12) نتائج تحليل المسار للنموذج البنائي للدور المعدل للرافعة المالية في العلاقة بين المتغيرات. التي أظهرت وجود علاقة إيجابية قوية ودالة إحصائية بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح، حيث بلغ المسار المعيارى (0.98)، مما يعكس

قوة التأثير المباشر وبرز الدور الحيوي للجنة المراجعة كأحد أهم أدوات الحوكمة في تعزيز ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مع التأكيد على فعاليتها في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المصارف. كما يشير النموذج إلى أن الرافعة المالية تعمل كعامل معدل في هذه العلاقة، حيث بلغ معامل الانحدار المعياري للمتغير (0.71)، وبناءً على ذلك، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما ساهم في تعزيز قوة ارتباط خصائص لجان المراجعة بأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وتشير هذه النتائج إلى أن المصارف ذات مستويات رافعة مالية أعلى تستفيد من قدراتها المالية في تعزيز الهياكل التنظيمية والرقابية، بما يعزز فاعلية خصائص لجان المراجعة ويزيد من تأثيرها على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

#### ■ النتائج:

1. أظهرت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجان المراجعة، والمتمثلة في حجم اللجنة واستقلاليتها وعدد اجتماعاتها، وبين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأبعاده الثلاثة (الموارد البشرية، المجتمع، الخدمات)، في المصارف التجارية الليبية وذلك عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ). هذه النتيجة تتفق مع ما جاءت به النظريات العلمية أبرزها نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح. كما تتسق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (Appuhami & Tashakor, 2017; Almashhadani & Almashhadani, 2023) التي أكدت الدور الإيجابي لخصائص لجان المراجعة في تحسين جودة الإفصاح. مما يعني أن خصائص لجان المراجعة تسهم بصورة جوهرية في رفع مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

2. توصلت الدراسة إلى وجود دور معدل ذي دلالة إحصائية لحجم المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ). هذه النتيجة تدعم ما جاءت به النظريات العلمية، وتتوافق مع نتائج دراسة (Akasumbawa, Qoyum & Ardiansyah, 2026)

التي توصلت إلى أن حجم المصرف يعزز العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وفي السياق الليبي، تكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة في ظل التباين الواضح في أحجام المصارف التجارية واختلاف قدراتها التنظيمية.

3. خلصت الدراسة إلى وجود دورٍ معدل ذي دلالة إحصائية لعمر المصرف في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأبعاده المختلفة، عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ). تتوافق هذه النتيجة مع تفسير إطار النظرية المؤسسية، كما تتسق مع نتائج دراسات (Hajji, Haniffa & Cooke, 2005; 2013)، إلى أن العمر التنظيمي يعزز العلاقة بين آليات الحوكمة وجودة الإفصاح، في المقابل، تختلف مع ما توصلت إليه نتيجة دراسة (Loderer & Waelchli, 2010)، إلى أن التقدم في العمر قد يؤدي في بعض الحالات إلى الجمود المؤسسي وتراجع الحوافز نحو الإفصاح الطوعي، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف المنافسة أو محدودية المساءلة.

4. توصلت الدراسة إلى دور معدل ذي دلالة إحصائية للرافعة المالية في العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ). هذه النتيجة تتوافق مع جاءت به نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح، كما تتسق مع نتائج (Wang & Sun, 2022; Buallay et. al., 2020)، التي أظهرت الدراسات أن أثر لجان المراجعة على الإفصاح يكون أكثر وضوحًا في المؤسسات ذات الموارد المالية الأعلى، وفي السياق الليبي، تبرز أهمية هذه النتيجة نظرًا لتباين مستويات الرافعة المالية بين المصارف التجارية وقدراتها الرقابية، حيث تمثل الرافعة المالية عاملاً يعزز تأثير خصائص لجان المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (الجياش وبوسيف، 2025).

## ■ توصيات الدراسة

1. يجب على مصرف ليبيا المركزي والجهات الرقابية ذات العلاقة بوضع إرشادات أو تعليمات تنظيمية تشجع المصارف التجارية على تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مع التأكيد على دور لجان المراجعة كآلية رقابية داخلية داعمة لهذا التوجه.
2. ضرورة الاستثمار في برامج التدريب والتأهيل المستمر لأعضاء لجان المراجعة، لا سيما في مجالات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والإفصاح غير المالي، بما يسهم في تعزيز كفاءتهم المهنية وتحسين جودة التقارير الصادرة عن المصارف.

## ● الدراسات المستقبلية

1. إجراء دراسات مستقبلية تتأول خصائص مصرفية إضافية ذات دور محتمل في تعديل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مثل هيكل الملكية.
2. دراسة الدور المشترك لآليات الحوكمة الأخرى، مثل مجلس الإدارة، لجان المخاطر، أو المراجعة الداخلية، إلى جانب لجان المراجعة، في تفسير مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

## ■ المراجع:

## ● المراجع العربية:

- أحمد، زكريا عبد السيد (2006)، "مقومات تفعيل دور لجنة المراجعة في تنسيق العلاقة بين آليات الحوكمة في الشركات المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية بجامعة بنها، المجلد (26)، العدد (1)، 905-947.
- بخيت، محمد بهاء الدين محمد (2018)، "دراسة تأثير أنشطة لجان المراجعة على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المقيمة بالبورصة المصرية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 22 (4)، 940-991.

- بيطار فؤاد حسن، ف، فرحان محمود علي (2013). "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات: المفهوم والمعايير"، دار الفكر الجامعي، بيروت.
- جربوع أحمد سعيد (2007) "الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية للشركات": دار وائل، عمان.
- الجياش مصطفى أحمد، يوسف عبد الله محمد (2025) "أثر خصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية العامة" مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 3(6)، 663-696.
- حافظ، سماح طارق أحمد (2022). "دور خصائص لجان المراجعة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية": دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 3(1)، 449-497.
- الحمود، تركي؛ الشрман، صلاح الدين؛ قادري، سمية (2017). "أثر تركيز الملكية وخصائص لجان المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية"، المجلة العربية للمحاسبة، 20(2) 103-141.
- خلاط، صالح ميلود، المصلي، عبد الحكيم محمد (2014)، "دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية"، المجلة الجامعية، المجلد الأول، العدد السادس عشر، جامعة الزاوية.
- السعدأوي، كريمة جمعة إبراهيم (2014). «دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح عن الأداء الاجتماعي بالتقارير المالية للشركات: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية»، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
- الشريف، إدريس عبد الحميد (2024). "البحث العلمي؛ الماهية؛ الفلسفة؛ المنهجيات والتقنيات"، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا.
- الصبان، محمد سمير، سليمان، محمد لطفي (2005)، "الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- الصائغ أيمن عبد الرحمن، الجعيد علي محمد (2023). "خصائص المصرف ودورها في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي الليبي"، مجلة العلوم المالية والمصرفية، 5(1)، 45-63.

- العجوزي، هدى محمد؛ بيوض، نجيب سالم، (2019). "أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لشركات الخدمات الأردنية"، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، 5(10)، 115-137.
- العذارى، محمد عامر (2017)، "الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
- عطية، فاطمة نصر (2018). "علاقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية" رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.
- العكاري، محمد، والجبالي، أحمد. (2023). "دور لجان المراجعة في تعزيز الحوكمة وجودة التقارير المالية في المصارف التجارية". مجلة البحوث المحاسبية، 15(2)، 45-68.
- القماطي، يوسف محمد طاهر، (2018)، "المتقدم في التحليل الإحصائي باستخدام spss"، جامعة بنغازي، منشورات مركز البحوث والاستشارات، الطبعة الأولى، بنغازي.
- المدهون، محمود؛ العشي، محمد؛ ماضي، هشام (2021)، "أثر خصائص لجنة تدقيق الحسابات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية" دراسة تطبيقية على البنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 29(1).
- مصرف ليبيا المركزي. (2024). "دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي". طرابلس: مصرف ليبيا المركزي.
- هباش، مريع؛ غلاب، فاتح (2017)، "الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية"، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، جامعة الإسكندرية، 147-198.
- ياسين، تائر إبراهيم (2015). "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.

#### ● المراجع الإنجليزية:

- Akasumbawa, M. D. D., Qoyum, A., & Ardiansyah, M. (2026). Does corporate governance influence Islamic green banking disclosure? The moderating role of bank size. *International Journal of Islamic Finance and Sustainable Development*, 18(1), 86-106.
- Amin, S., Iqbal, J., & Makki, M. A. M. (2021). The impact of audit committee

- characteristics on corporate biodiversity disclosure: An analysis of Japanese firms. *Journal of Business and Social Review in Emerging Economies*, 7(2), 239-254.
- Appuhami, R., & Tashakor, S. (2017). The impact of audit committee characteristics on CSR disclosure: An analysis of Australian firms. *Australian Accounting Review*, 27(4), 400-420.
  - Alqatamin, R. M. (2018). Audit committee effectiveness and company performance: Evidence from Jordan. *Accounting and Finance Research*, 7(2), 48.
  - Almashhadani, M., & Almashhadani, H. A. (2023). The Impact of Audit Committee Characteristics on Corporate Social Responsibility. *International Journal of Scientific and Management Research*, 6(9), 93-108.
  - Altuğ, S., & Feneir, H. (2019). Audit committees and corporate social responsibility disclosure: A review of empirical studies. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 19(3), 467-484
  - Barzegar, G., Hasannatajkordi, M., & Malaki, D. (2019). An investigation of the audit committee characteristics effects on corporate social responsibility disclosure. *Quarterly Journal of The Iranian Accounting & Auditing Review*, 26(1), 19-38.
  - Bicer, A. A., & Feneir, I. M. (2019). The impact of audit committee characteristics on environmental and social disclosures: evidence from Turkey. *International Journal of Research in Business and Social Science*, 8(3), 111-121.
  - Bouaine, W., & Hrichi, Y. (2019). Impact of audit committee adoption and its characteristics on financial performance: Evidence from 100 French companies. *Accounting and Finance Research*, 8(1), 92-102.
  - Buallay, A. M., & Aldhaen, E. S. (2018, October). The relationship between audit committee characteristics and the level of sustainability report disclosure. In *Conference on e-Business, e-Services and e-Society* (pp. 492-503). Cham: Springer International Publishing.
  - Byrne, Barbara M. (2016). *Structural Equation Modeling with Amos Basic Concepts, Applications, and Programming*, Third Edition published, by Routledge, 711 Third Avenue, New York, NY 10017.
  - DiMaggio, P. J., & Powell, W. W. (1983). The iron cage revisited: Institutional isomorphism and collective rationality in organizational fields. *American Sociological Review*, 48(2), 147-160.

- Freeman, R. E. (1984). *Strategic management: A stakeholder approach*. Boston, MA: Pitman.
- Haji, A. A. (2013). Corporate social responsibility disclosures over time: Evidence from Malaysia. *Managerial Auditing Journal*, 28(7), 647-676.
- Haniffa, R. M., & Cooke, T. E. (2005). The impact of culture and governance on corporate social reporting. *Journal of accounting and public policy*, 24(5), 391-430.
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305-360.
- Li, J., Mangena, M., & Pike, R. (2012). The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure. *The British Accounting Review*, 44(2), 98-110.
- Loderer, C., & Waelchli, U. (2010). Firm age and performance. Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Paper No. 26450.
- Matuszak, Ł., Róžańska, E., & Macuda, M. (2019). The impact of corporate governance characteristics on banks' corporate social responsibility disclosure: Evidence from Poland. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 9(1), 75-102.
- Mohammadi, S., Saeidi, H., & Naghshbandi, N. (2021). The impact of board and audit committee characteristics on corporate social responsibility: evidence from the Iranian stock exchange. *International Journal of Productivity and Performance Management*, 70(8), 2207-2236.
- Musallam, S. R. (2018). The direct and indirect effect of the existence of risk management on the relationship between audit committee and corporate social responsibility disclosure. *Benchmarking: An International Journal*, 25(9), 4125-4138.
- Multama, I. (2023). The impact profitability, leverage and firm size on disclosure of corporate social responsibility. *Jurnal Informatika Ekonomi Bisnis*, 247-253.
- Nawaiseh, M. E. (2015). Do firm size and financial performance affect corporate social responsibility disclosure: employees' and environmental dimensions?. *American Journal of Applied Sciences*, 12(12), 967.
- Nekhili, M., Nagati, H., Chtioui, T., & Nekhili, A. (2017). Gender-diverse board and the relevance of voluntary CSR reporting. *International Review of Financial Analysis*, 50, 81-100.
- Orazalin, N. (2019). Corporate governance and corporate social responsibility (CSR) disclosure in an emerging economy: evidence from commercial banks of

Kazakhstan. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 19(3), 490-507.

- Othman, R., Ishak, I. F., Arif, S. M. M., & Aris, N. A. (2014). Influence of audit committee characteristics on voluntary ethics disclosure. *Procedia-social and behavioral sciences*, 145, 330-342.
- Wang, J., & Sun, J. (2022). The role of audit committees in social responsibility and environmental disclosures: evidence from Chinese energy sector. *International journal of disclosure and governance*, 19(1), 113-128.
- Yasin, M. Z. (2021). The Association between Audit Committee Characteristics and Corporate Social Responsibility Disclosure in GCC Countries. 41(3), 1-48.

# جودة الإشراف الأكاديمي ودورها في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية: في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية

(وجهة نظر طلبة الدراسات العليا بمجال المحاسبة بالجامعات الليبية)

■ أ. هاني حسين خليفة مفتاح\*\*

■ د. عوض أحمد محمد الروياتي\*

● تاريخ قبول البحث 2026/04/07

● تاريخ استلام البحث 2026/02/28م

● DOI <https://doi.org/10.5281/zenodo.20030818>

■ الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتنفيذ الدراسة، وتمثل مجتمع الدراسة في طلبة الدراسات العليا الذين سجلوا مقترحات رسائلهم العلمية بأقسام المحاسبة في كل من، جامعة طرابلس، جامعة بنغازي، وجامعة الزاوية خلال سنة 2024 وسنة 2025، والذي قدر بعدد 150 طالبا وطالبة تقديريا نظرا لعدم وجود احصائيات دقيقة جاهزة حتى الآن وفقا لردود منسقي الدراسات العليا بالجامعات المختارة للدراسة، وتم الاكتفاء بهذه الجامعات نظرا لان اللوائح والقوانين المطبقة في كل الجامعات الليبية العامة موحدة، كما تم تحديد حجم العينة إحصائيا بعدد 96 طالبا وطالبة وتم اختيارهم عشوائيا بحسب الرغبة للمشاركة في الدراسة، وتم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسة في الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة. وبعد اختبار طبيعة البيانات واختبار درجة الصدق والثبات في أداة

\*أستاذ مشارك - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي E.mail: awadalrwaite@gmail.com

\*\*محاضر - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي E.mail: alhany1990@gmail.com

ISSN 7034 - 3080 (Online)  
ISSN 2616 - 5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.



الدراسة تم إجراء التحليل الوصفي لتحديد درجة موافقة المشاركين والانحرافات المعيارية لإجاباتهم وكذلك استخدام الإحصاء الاستدلالي؛ من خلال إحصائي اختبار بيرسون لاختبار فرضيات الدراسة.

بعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى أن الإشراف الأكاديمي على الرسائل العلمية لطلبة الدراسات العليا في مجال المحاسبة بالجامعات الليبية تؤثر بصورة مترابطة في مختلف مراحل إنتاج البحث العلمي ما يعزز الطرح القائم على الحوكمة الأكاديمية والذي ينظر للإشراف الأكاديمي بوصفه عملية مؤسسية متكاملة وليست علاقة ثنائية بين المشرف والطالب، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقات موجبة ما بين المتوسطة والمرتفعة بين الإشراف الأكاديمي من ناحية، وجودة المنهجية البحثية، جودة وتحليل النتائج وتفسيرها، وجودة الكتابة العلمية والتوثيق من ناحية أخرى.

● **الكلمات المفتاحية:** الإشراف الأكاديمي، مخرجات البحث العلمي، برامج الدراسات العليا، الحوكمة الأكاديمية.

# Academic supervision quality and its role for improving scientific research outcomes of postgraduate programs at Libyan Universities in context of academic governance requirements

(postgraduate students at Libyan universities)

■ Awad, A., M., Alrwaite\*

■ Hany, H., K., Moftah\*

## ■ Abstract:

The supervision of postgraduate students at universities is one of the core responsibilities of academics and is considered a measure of academic output. So, this study aims to measure the role of academic supervision quality for improving the output of scientific research of postgraduate programs at Libyan universities. The study used descriptive-analysis method, the postgraduate students, who registered their proposals of thesis on the academic years 2024-2025 at selective Libyan Universities, namely; Benghazi university, Tripoli university, and Alzawa University were the population of study (approximately 150 students), the sample of the study was 105 postgraduate students on Accounting field.

The questionnaire was a technique for collecting data of the study, 105 questionnaires had been sent to participants and receive 91 valid questionnaires, descriptive statistic was used to measure normality, reliability and validity of data collected, and measure descriptive ratios of means and standard deviation, and inference statistics were used to test the hypothesis of the study. The study was concluded that academic supervision on postgraduate students 's thesis and researches impact on different research production stages at Libyan universities, which enhance academic governance viewpoint that academic supervision isn't a dual relation between the supervisor and the student, but it

\* Associate Prof. at Benghazi university Accounting Department

\* Lecturer at Benghazi university Accounting Department

is integration institutional process. This result appears clearly through miner hypothesis testing, since, the study appears a positive statistic relation about moderate to high among academic supervision from one hand and quality of research methodology, quality of analyzing and interpreting results, and quality of academic writing and documentation of Libyan students researches on other hand.

- **Kay words:** Academic supervision, postgraduate students' researches, outcomes of research.

## ● مقدمة :

يمثل البحث العلمي أحد المرتكزات الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة وتعزيز القدرة التنافسية للمجتمعات المعاصرة، إذ لم يعد التعليم العالي يقتصر على نقل المعرفة، بل أصبح يقوم بدور محوري في إنتاجها وتطويرها وتوظيفها في معالجة القضايا التنموية. وفي هذا السياق، تعد برامج الدراسات العليا الحاضنة الرئيسة لإنتاج المعرفة العلمية داخل الجامعات، من خلال إعداد باحثين قادرين على التحليل والنقد والابتكار وتقديم حلول علمية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

وقد شهدت العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتطوير منظومات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، في ظل التحولات المتسارعة نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. وفي هذا الإطار، برز مفهوم حوكمة البحث العلمي بوصفه أحد المداخل المؤسسية الحديثة التي تهدف إلى تنظيم إدارة الأنشطة البحثية داخل الجامعات وتعزيز كفاءتها وفعاليتها، من خلال إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة المؤسسية في إدارة الموارد البحثية وتوجيهها نحو تحقيق التميز العلمي. وتشير تقارير دولية متعددة إلى أن تطوير منظومات البحث العلمي لا يرتبط فقط بتوفير التمويل والبنية التحتية البحثية، بل يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة الأطر المؤسسية التي تنظم العملية البحثية وتديرها، بما في ذلك نظم الإشراف الأكاديمي وسياسات ضمان الجودة البحثية (UNESCO, 2021; World Bank, 2020).

في السياق ذاته، يؤكد مؤشر المعرفة العالمي أن جودة الإنتاج العلمي في الجامعات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى كفاءة البيئة البحثية المؤسسية، بما يشمل السياسات التنظيمية للبحث العلمي وآليات الإشراف الأكاديمي التي تسهم في توجيه الباحثين وتعزيز قدراتهم البحثية، الأمر الذي ينعكس مباشرة على جودة المخرجات البحثية وتأثيرها العلمي والمعرفي. (UNDP, 2022) كما تشير الأدلة التنظيمية الخاصة بضمان الجودة في التعليم

العالي إلى أن تطوير البحث العلمي يتطلب بناء منظومة متكاملة تجمع بين الحوكمة الأكاديمية الفاعلة والإشراف العلمي الرشيد، بما يعزز جودة الرسائل العلمية ويرتقي بمستوى الإنتاج المعرفي في الجامعات (ANQAHE, 2015).

وفي هذا الإطار، يعد الإشراف الأكاديمي أحد العناصر الجوهرية في منظومة ضمان جودة البحث العلمي، حيث لا يقتصر دوره على متابعة إنجاز الرسائل الجامعية، بل يمتد ليشمل توجيه الباحثين منهجياً وأخلاقياً، وتنمية مهاراتهم البحثية، وضمان الالتزام بالمعايير العلمية في تصميم الدراسات وتحليل نتائجها. وقد أكدت العديد من الأدلة التنظيمية والأطر الأخلاقية للبحث العلمي في الجامعات على أهمية دور المشرف الأكاديمي في تعزيز النزاهة العلمية وضبط جودة المخرجات البحثية، كما يظهر في الميثاق الأخلاقي للبحث العلمي في الجامعات المصرية (المجلس الأعلى للجامعات، 2019)، ودليل أخلاقيات البحث العلمي بجامعة الملك سعود (2017)، وكذلك السياسات المؤسسية لأخلاقيات البحث العلمي بجامعة النجاح الوطنية (2021)، التي تؤكد جميعها أن جودة الإشراف الأكاديمي تمثل أحد المحددات الرئيسية لجودة البحث العلمي ومصداقيته.

ورغم هذا الاهتمام المتزايد على المستوى الدولي والإقليمي بتطوير نظم الحوكمة الأكاديمية وضمان جودة البحث العلمي، فإن العديد من الدراسات تشير إلى أن جودة مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا تتأثر بدرجة كبيرة بمدى فاعلية منظومة الإشراف الأكاديمي والبيئة المؤسسية الحاضنة للبحث العلمي، وما يرتبط بها من سياسات تنظيمية وآليات حوكمة قادرة على دعم جودة العملية البحثية (Alzahrani, 2021; Gohar & Qouta, 2021).

على المستوى العربي، أظهرت عدد من الدراسات أن جودة الإشراف الأكاديمي تمثل أحد العوامل الحاسمة في تحسين مخرجات البحث العلمي، إلا إن هذه الجودة غالباً ما تتأثر بجملة من التحديات المؤسسية والتنظيمية، من أبرزها الأعباء التدريسية والإدارية على أعضاء هيئة التدريس، وضعف التدريب المنهجي للباحثين، وغياب معايير واضحة

لتقييم الأداء الإشرافي في برامج الدراسات العليا (عبد الله، 2022؛ الحميد، 2023). كما تؤكد بعض الدراسات أن تفعيل مبادئ الحوكمة الأكاديمية في إدارة برامج الدراسات العليا يسهم بصورة مباشرة في رفع كفاءة الإشراف الأكاديمي وتحسين جودة البحث العلمي بشكل مستدام (السيبي، 2023؛ القاسمي، 2022).

أما في السياق الليبي، فتواجه الجامعات تحديات مركبة تتعلق بجودة البحث العلمي ومخرجات برامج الدراسات العليا، من بينها ضعف البيئة البحثية، وتفاوت ممارسات الإشراف الأكاديمي، وغياب سياسات حوكمة واضحة تنظم العلاقة بين المشرف والباحث والمؤسسة الأكاديمية. وقد أشارت دراسات ليبية حديثة إلى أن هذه التحديات انعكست سلباً على جودة الرسائل الجامعية، وأسهمت في إضعاف قدرة برامج الدراسات العليا على تحقيق أهدافها العلمية والتنموية (الجازوي وآخرون، 2019؛ الصويحي، 2019؛ العوامي، 2022).

وانطلاقاً من ذلك، تبرز الحاجة إلى تبني مدخل تحليلي يربط بين جودة الإشراف الأكاديمي وكفاءة المخرجات البحثية والسياسات المؤسسية المنظمة لها، في إطار حوكمة البحث العلمي داخل الجامعات. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية، من خلال استكشاف الأبعاد المؤسسية والمنهجية التي تسهم في تطوير البيئة البحثية وتعزيز جودة الإنتاج العلمي في مؤسسات التعليم العالي الليبية.

#### ■ الدراسات السابقة :

تناولت الكثير من الدراسات موضوع الإشراف الأكاديمي وعلاقته بجودة مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا، وكذلك فاعلية وجودة الإشراف الأكاديمي وعلاقته بالحوكمة المؤسسية في البيئة الليبية وفي البيئات العربية والأجنبية، ويمكن عرضها على النحو التالي :

في البيئة الخارجية خاصة في الدول العربية، اهتمت الدراسات بشكل ملحوظ بجودة الإشراف الأكاديمي بوصفه عاملاً حاسماً في تحسين مخرجات البحث العلمي. فقد أوضحت دراسة (Almarri and Al-Hammadi, 2020) وجود علاقة إيجابية بين فاعلية الإشراف الأكاديمي والإنتاجية البحثية في جامعات دول الخليج، مؤكدة أن الإشراف الفعال يتطلب سياسات مؤسسية واضحة.

في نفس السنة تناولت دراسة (Abu-Saad, 2020) جودة الإشراف في التعليم العالي الفلسطيني، وأشارت إلى أن غياب الأطر التنظيمية للإشراف يمثل أحد أبرز معوقات جودة البحث العلمي.

في نفس السياق تناولت دراسة (Alzahrani, 2021) الجودة في الإشراف على طلبة الدراسات العليا، مبرزة أهمية تبني أطر حوكمة أكاديمية واضحة لتحسين جودة مخرجات البحث العلمي. كما أظهرت دراسات أخرى (Saleh and Mustafa, 2021) و (Elhassan, 2020)، أن ضعف الإشراف الأكاديمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتدني جودة الرسائل الجامعية في البيئات الجامعية التي تفتقر إلى سياسات تنظيمية واضحة.

أما دراسة جابر وعبد الله (2022) فقد اهتمت بتحديد معوقات الإشراف العلمي في برامج الدراسات العليا وسبل تطويره، وخلصت إلى أن ضعف المتابعة العلمية المنتظمة، وغياب معايير واضحة لتقييم الإشراف، من أبرز العوامل التي تؤثر سلباً في جودة مخرجات البحث العلمي.

في حين ركزت دراسة القاسمي (2022) على دور جودة الإشراف الأكاديمي في تعزيز البحث العلمي في الجامعات الإماراتية، مشيرة إلى أن غياب إطار حوكمي واضح للإشراف يحد من استدامة الجودة، حتى في البيئات التي تتوفر فيها الموارد. واتفقت هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة العتيبي (2022) التي أكدت وجود ارتباط موجب بين ممارسات الإشراف الأكاديمي الفعال وجودة الرسائل العلمية.

في سنة 2023 استهدفت دراسة عبد الحميد (2023) قياس العلاقة بين جودة الإشراف الأكاديمي ومخرجات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استمارة الاستبيان . وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة العلمية والمنهجية للمشرف وجودة الرسائل الجامعية

في السياق الخليجي، بينت دراسة السبيعي (2023) أن فاعلية الإشراف الأكاديمي تسهم بصورة مباشرة في تحسين جودة البحث العلمي، خاصة عند توفر التغذية الراجعة المنتظمة والتواصل المستمر بين المشرف والباحث . وفي دراسات عربية أخرى، فإن الغامدي (2023) وحسن (2024)، أكدا على أن تطوير الإشراف الأكاديمي يتطلب دمج ضمن منظومة الجودة الشاملة، وربطه بمؤشرات أداء واضحة تضمن تحسين مخرجات البحث العلمي على المدى الطويل.

على الرغم من ثراء الدراسات العربية وتنوعها، إلا إن معظمها اكتفى بقياس العلاقة بين جودة الإشراف والمخرجات، دون الانتقال إلى تحليل مقارن أو بناء نماذج تطويرية مستندة إلى منطق الحوكمة الأكاديمية، في المقابل تميزت بتركيزها على البعد المؤسسي والحوكومي، إلا إن معظمها أُجري في سياقات تعليمية مستقرة، ما يحد من إمكانية تعميم نتائجها على البيئات التي تواجه تحديات هيكلية وتنظيمية، مثل الجامعات الليبية، وهو ما يبرز أهمية الدراسة الحالية.

وفي السياق ذاته، وفي البيئة الأجنبية أكد Gohar and Qouta (2021) أن تحسين جودة الإشراف الأكاديمي يتطلب وضوح الأدوار والمسؤوليات، والالتزام بالمعايير الزمنية والمنهجية.

في البيئة الليبية تناولت الدراسات واقع البحث العلمي وبرامج الدراسات العليا من زوايا متعددة، مع تركيز واضح على التحديات المؤسسية والتنظيمية التي تواجه الإشراف الأكاديمي. فقد هدفت دراسة الزوي (2021) إلى تشخيص تحديات البحث العلمي في

الجامعات الليبية، من خلال تحليل واقع البنية التحتية البحثية، والإمكانات البشرية، والسياسات التنظيمية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى أن غياب السياسات الواضحة للإشراف الأكاديمي وضعف الدعم المؤسسي يمثلان من أبرز العوامل المؤثرة سلبيًا في جودة الرسائل الجامعية ومخرجات البحث العلمي.

في السياق ذاته، سعت كل من دراسة الصويعي (2019) وإلى التعرف على معوقات الإشراف العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية، مستخدمة استمارة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من طلبة الدراسات العليا. وأظهرت نتائجها أن المعوقات التنظيمية، وكثرة الأعباء التدريسية على المشرفين، وضعف المتابعة المنهجية المنتظمة، أسهمت مجتمعة في تدني فاعلية الإشراف الأكاديمي، وانعكس ذلك على مستوى جودة البحوث المقدمة.

أما دراسة المقلة (2016) فقد تناولت جودة برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، معتمدة على تحليل وثائق وتقارير رسمية. وأكدت الدراسة أن ضعف تنظيم عملية الإشراف الأكاديمي، وعدم وجود معايير موحدة لتقييم أداء المشرفين، يُعد من أبرز أوجه القصور التي تحد من تحسين مخرجات البحث العلمي.

وفي دراسة أحدث، ركز صالح (2024) على تقييم جودة البحث العلمي في الجامعات الليبية في ضوء معايير الاعتماد، مبررًا أن الإشراف الأكاديمي غير المنتظم يُعد أحد المحددات الرئيسة لتباين جودة الرسائل الجامعية بين الكليات والجامعات، وإن غياب الحوكمة الأكاديمية الفاعلة يحد من إمكانية تحقيق جودة مستدامة.

يتضح أن الدراسات السابقة في البيئة الليبية ركزت بصورة أساسية على تشخيص الواقع وبيان أوجه القصور، دون الانتقال إلى تحليل العلاقة السببية بين جودة الإشراف الأكاديمي ومخرجات البحث العلمي، أو توظيف إطار الحوكمة الأكاديمية كمدخل

تفسيرى تحليلى. كما ظهر لنا من العرض السابق اختلافًا واضحًا بين الدراسات الليبية والعربية والأجنبية من حيث مستوى التحليل، وطبيعة الأطر التفسيرية المستخدمة، ودرجة توظيف الحوكمة الأكاديمية. ومن هنا تتطرق الدراسة الحالية لسد فجوة بحثية تتمثل في تحليل دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية في ظل الحوكمة الأكاديمية ..

### ■ مشكلة الدراسة :

في الوقت الذي تتعدد فيه الدراسات التي تناولت جودة الإشراف الأكاديمي أو واقع البحث العلمي في ليبيا، إلا إن مراجعة الأدبيات تكشف عن فجوة بحثية واضحة تتمثل في ندرة الدراسات التطبيقية التي تسعى إلى تحليل دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية، ضمن إطار تفسيري يستند إلى مبادئ الحوكمة الأكاديمية، وبمنظور تحليلي مقارنة يستفيد من الخبرات العربية والدولية. ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في الحاجة إلى فحص هذه العلاقة بصورة علمية منهجية، تسهم في تشخيص الواقع، وتفسيره، وتقديم مقترحات تطويرية قابلة للتطبيق.

وعلى ذلك يمكننا صياغة السؤال الرئيسي للدراسة :-

ما دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية؟

وللإجابة على هذا السؤال تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :-

1. ما دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين المنهجية البحثية في الرسائل العلمية ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية.
2. ما دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين تحليل البيانات والنتائج وتفسيرها في الرسائل العلمية ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية.

3. ما دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين جودة الكتابة العلمية والتوثيق في الرسائل العلمية ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية.

#### ■ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية، في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مستوى جودة الإشراف الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا.

2. التعرف على متطلبات الحوكمة الأكاديمية في شأن الإشراف الأكاديمي لتحسين جودة البحث العلمي في برامج الدراسات العليا

3. تقديم مقترحات تطويرية مبنية على النتائج الميدانية تسهم في تحسين جودة الإشراف الأكاديمي والارتقاء بمخرجات البحث العلمي.

#### ● أهمية الدراسة :

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تسهم في إثراء الأدبيات التربوية المتعلقة بجودة الإشراف الأكاديمي ومخرجات البحث العلمي، فهي تعزز وتدعم توظيف إطار الحوكمة الأكاديمية كمدخل تفسيري لتحليل العلاقة بين جودة الإشراف ومخرجات البحث العلمي، كذلك فإن الدراسة سوف تستعرض الأدبيات العربية والأجنبية وإمكانية الاستفادة منها في تطوير دور الإشراف الأكاديمي بما يحقق تحسين في مخرجات البحث العلمي في مجال الدراسات العليا بالجامعات الليبية. كما أن هذه الدراسة سوف تساهم في سد فجوة بحثية تتمثل في ندرة الدراسات التطبيقية التي تناولت علاقة الإشراف الأكاديمي بجودة مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا.

وتتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها من قبل إدارات الجامعات وبرامج الدراسات العليا في تطوير سياسات الإشراف الأكاديمية في برامج الدراسات العليا، كذلك صانعي القرار الأكاديمي عند وضع لوائح تنظيمية تستند إلى مبادئ الحوكمة الأكاديمية.

#### ■ فرضيات الدراسة :

بناء على مشكلة الدراسة، والمنهجية المتبعة تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية :  
- «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي ومستوى مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية».

وتم اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة من خلال صياغة واختبار الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة المنهجية البحثية في رسائل الدراسات العليا بالجامعات الليبية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة تحليل البيانات والنتائج وتفسيرها في رسائل الدراسات العليا بالجامعات الليبية.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة الكتابة العلمية والتوثيق في الرسائل العلمية ببرامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية.

#### ■ منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي-التحليلي، بوصفه الأنسب لدراسة الظواهر التربوية والاجتماعية، وذلك لوصف واقع جودة الإشراف الأكاديمي وجودة مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية، وتحليل العلاقة بينهما. كما توظف الدراسة المنطق الاستقرائي في تفسير النتائج واستخلاص المقترحات التطويرية للإشراف الأكاديمي على بحوث ورسائل برامج الدراسات العليا .

في شأن مجتمع الدراسة ؛ تكون المجتمع من طلبة الدراسات العليا الذين سجلوا مقترحات بحوثهم في برنامج الدكتوراه والماجستير في عدد من الجامعات الليبية ؛ جامعة بنغازي، جامعة طرابلس، وجامعة الزاوية وقد تم تحديد حجم العينة وفق جدأول كريجسي ومورغان ( krejcie and morgan 1990 ). أما أداة البحث، فقد تم استخدام استمارة الاستبيان في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة. وتحليل البيانات والمعلومات تم استخدام التحليل الوصفي وذلك بتحديد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي للإجابة كما تم استخدام التحليل الإحصائي الاستدلالي، حيث تم استخدام إحصائي ارتباط سبيرمان لاختبار الفرضيات.

#### ■ الإطار النظري للدراسة

● المحور الأول : إطار مفاهيم وفلسفة البحث العلمي في برامج الدراسات العليا وواقعه في الجامعات الليبية .

● مفهوم البحث العلمي في الجامعات ودوره في إنتاج المعرفة :

يُعدّ البحث العلمي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الجامعات الحديثة، وأحد المؤشرات الجوهرية لقياس كفاءة مؤسسات التعليم العالي في أداء وظائفها المعرفية والمجتمعية. إذ لا يقتصر دور الجامعة المعاصرة على نقل المعرفة، بل يتعداه إلى إنتاجها، وتطويرها، وتوظيفها في معالجة الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية. وفي هذا السياق، يُنظر إلى البحث العلمي بوصفه نشاطاً منهجياً منظماً يهدف إلى اكتشاف المعرفة الجديدة أو إعادة تفسير المعرفة القائمة باستخدام أدوات وأساليب علمية دقيقة (عبد الحميد، 2023).

وتؤكد معظم الدراسات السابقة أن جودة البحث العلمي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية المؤسسية الداعمة له، وبخاصة برامج الدراسات العليا التي تُعدّ الحاضنة الرئيسة لإنتاج البحوث الأكاديمية الرصينة، سواء على مستوى رسائل الماجستير أو أطروحات الدكتوراه (السبيعي، 2023). كما تشير دراسات حديثة إلى أن الجامعات التي تولي البحث العلمي

أولوية استراتيجية تُحقق مستويات أعلى من التصنيف الأكاديمي والاعتراف الدولي (Alzahrani, 2021).

إن برامج الدراسات العليا لها دوراً كبيراً في إنتاج المعرفة، فهي تسطر برامج الدراسات العليا الإطار المنهجي الذي يتم من خلاله إعداد الباحثين وتأهيلهم علمياً ومنهجياً للمساهمة في إنتاج البحث العلمي. وتكمن أهمية هذه البرامج في كونها لا تكتفي بتزويد الطلبة بالمعرفة النظرية، بل تعمل على تنمية مهارات التفكير النقدي، والتحليل العلمي، والقدرة على تصميم البحوث وتنفيذها وفق معايير أكاديمية معترف بها (الغامدي، 2023).

في شأن جودة برامج الدراسات العليا بينت دراسة أحمد (2022) إلى أن جودة برامج الدراسات العليا تُقاس بدرجة قدرتها على تحويل الطلبة من متلقين للمعرفة إلى منتجين لها، وهو ما يتطلب توافر بيئة بحثية داعمة تشمل إشرافاً أكاديمياً فعّالاً، وبنية تنظيمية واضحة، ونظم حوكمة تضمن النزاهة والجودة. كما أكدت دراسة (Abu-Saad, 2020) أن ضعف المخرجات البحثية في كثير من الجامعات لا يعود بالضرورة إلى نقص الإمكانيات المادية، بقدر ما يرتبط بضعف التنظيم والإشراف داخل برامج الدراسات العليا.

#### ● تطور فلسفة البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية وواقعها في الجامعات الليبية.

شهدت فلسفة البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية تحولاً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة، حيث انتقلت من التركيز على الكمّ البحثي إلى التركيز على الجودة والأثر المجتمعي. وأصبح البحث العلمي يُقيّم اليوم بناءً على معايير متعددة تشمل الأصالة، والمنهجية، وقابلية التطبيق، وليس فقط عدد وكم البحوث المنتجة. (Almarri & Al-Hammadi, 2020).

وفي هذا الإطار، برزت مفاهيم مثل ضمان الجودة، والاعتماد الأكاديمي، والحوكمة الجامعية، بوصفها أدوات تنظيمية تهدف إلى ضبط مخرجات البحث العلمي وتحسين كفاءته. وتؤكد الزهراني (2020) أن نجاح برامج الدراسات العليا في تحقيق أهدافها

البحثية أصبح مرهوناً بمدى التزامها بمعايير الجودة والحوكمة، وعلى رأسها تنظيم عملية الإشراف الأكاديمي.

وعلى الرغم من التوسع الكمي في برامج الدراسات العليا في العديد من الدول العربية، إلا إن هذا التوسع لم يصاحبه تحسن مماثل في جودة البحث العلمي ومخرجاته. فقد أشارت عدة دراسات إلى وجود فجوة واضحة بين الأهداف المعلنة لبرامج الدراسات العليا وبين واقع الممارسة البحثية، خاصة فيما يتعلق بجودة الرسائل الجامعية والنشر العلمي (جابر & عبد الله، 2022).

وفي السياق الليبي، تُظهر دراسة الزوي (2021) أن البحث العلمي في الجامعات الليبية يواجه تحديات مرگبة، من أبرزها ضعف السياسات البحثية، وغياب آليات التقييم والمتابعة، وتفاوت مستوى الإشراف الأكاديمي. كما تؤكد دراسة العوامي (2022) أن برامج الدراسات العليا في ليبيا تعاني من غياب إطار مؤسسي واضح ينظم العلاقة بين المشرف والطالب، ما ينعكس سلبيًا على جودة المخرجات البحثية.

وتؤكد دراسة Gohar و(2021) Qouta أن هذه التحديات ليست حكرًا على السياق الليبي، بل تشترك فيها العديد من الدول العربية، إلا إن حدّتها تختلف باختلاف مستوى الحوكمة الأكاديمية، ودرجة الالتزام بمعايير الجودة والاعتماد. وتشير الدراسة إلى أن غياب الحوكمة الفاعلة يُضعف من كفاءة الإشراف الأكاديمي، ويؤدي إلى تباين كبير في جودة الرسائل الجامعية.

عليه، يمكن القول إن واقع برامج الدراسات العليا في السياق العربي والليبي يكشف عن حاجة ملحة إلى تعزيز دور الإشراف الأكاديمي بوصفه عنصرًا محوريًا في تحسين جودة البحث العلمي، في برامج الدراسات العليا. وإن البحث العلمي في برامج الدراسات العليا لا يمكن أن يحقق الجودة المنشودة دون وجود إشراف أكاديمي فعّال، يستند إلى معايير واضحة، ويعمل ضمن إطار مؤسسي محكوم بمبادئ الحوكمة الأكاديمية .

## ● المحور الثاني: الإشراف الأكاديمي في المؤسسات والمركز البحثية.

### 1-2 مفهوم وأهداف وأشكال الإشراف الأكاديمي :

يُعدّ الإشراف الأكاديمي أحد المكونات الجوهرية في منظومة الدراسات العليا، لما له من دور محوري في توجيه الباحثين وضمان سلامة المسار العلمي للبحث. وقد تطوّر مفهوم الإشراف الأكاديمي في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية من كونه علاقة توجيه تقليدية تركز على المتابعة الشكلية، إلى شراكة علمية قائمة على الإرشاد المنهجي، والدعم البحثي، وبناء القدرات البحثية للطلاب (أبو عيطة، 2023).

ويُعرّف الإشراف الأكاديمي بأنه عملية تفاعلية منظمّة بين المشرف والطالب، تهدف إلى دعم الطالب في جميع مراحل البحث العلمي، بدءاً من اختيار المشكلة البحثية، مروراً بالتصميم المنهجي والتحليل، وصولاً إلى صياغة النتائج وتفسيرها وتوثيقها وفق المعايير العلمية المعتمدة (محمد، 2023). ويُفهم من هذا التعريف أن الإشراف الأكاديمي لا يقتصر على الرقابة أو التوجيه الإداري، بل يتجاوز ذلك ليشمل الإرشاد العلمي والأخلاقي، وتعزيز استقلالية الباحث وقدرته على التفكير النقدي.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للإشراف الأكاديمي في ضمان جودة البحث العلمي، وتنمية مهارات الباحثين، والحد من الأخطاء المنهجية، وتعزيز الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي. كما يسهم الإشراف الفعّال في تقليص مدة إنجاز الرسائل الجامعية، ورفع مستوى الأصالة العلمية، وتحسين فرص النشر في المجالات المحكمة (Saleh & Mustafa, 2021).

وتشير دراسات عربية حديثة إلى أن وضوح مفهوم الإشراف الأكاديمي لدى كلّ من المشرفين والطلبة يُعدّ شرطاً أساسياً لنجاح العلاقة الإشرافية. فقد أظهرت دراسة أبو عيطة (2023) أن غموض الأدوار وتداخل المسؤوليات يؤديان إلى ضعف التواصل، وتدني جودة التوجيه البحثي. وفي السياق نفسه، أكدت دراسة محمد (2023) أن فعالية الإشراف الأكاديمي ترتبط بمدى إدراك المشرف لدوره العلمي، وليس الاكتفاء بدور المراجع النهائي للرسالة.

على الصعيد الاقليمي، تُبرز الأدبيات العربية الإشراف الأكاديمي بوصفه أحد محددات جودة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، حيث تؤكد دراسة Saleh و(2021) Mustafa أن الجامعات التي تعتمد نماذج إشراف واضحة، وتدعم المشرفين بالتدريب والتقويم المستمر، تحقق مستويات أعلى من جودة المخرجات البحثية.

من زاوية أخرى فإن أشكال وأنماط الإشراف الأكاديمي في برامج الدراسات العليا تتباين تبعاً للسياسات المؤسسية، والخلفيات الأكاديمية للمشرفين، وطبيعة التخصصات العلمية. ويُعدّ الإشراف التقليدي من أكثر الأنماط شيوعاً، حيث يتركز الدور الإشرافي على المتابعة الدورية، وتصحيح الأخطاء، والموافقة على الفصول النهائية، مع محدودية مشاركة الطالب في اتخاذ القرارات البحثية (العتيبي، 2022).

في المقابل، برز نمط الإشراف المشترك بوصفه نموذجاً أكثر حداثة وفاعلية، يقوم على الشراكة العلمية بين المشرف والطالب، وتبادل الأفكار، والتوجيه المستمر، وبناء القدرات البحثية بشكل تدريجي. وتشير دراسة الشامسي (2021) إلى أن هذا النمط يساهم في تعزيز استقلالية الباحث، ورفع مستوى الثقة الأكاديمية، وتحسين جودة التحليل والكتابة العلمية.

وتؤكد دراسات في البيئة العربية أن الممارسات الإشرافية الفاعلة تتسم بعدة خصائص، من أبرزها: وضوح التوقعات، وانتظام اللقاءات، والتغذية الراجعة البناءة، والدعم المنهجي المستمر (Al-Kaabi & Al-Mansoori, 2022). كما تشير هذه الدراسات إلى أن الإشراف الذي يدمج بين التوجيه العلمي والدعم النفسي والأخلاقي يكون أكثر قدرة على تحسين مخرجات البحث العلمي.

غير أن الأدبيات العربية تُظهر وجود فجوة بين النماذج النظرية للإشراف والممارسات الفعلية داخل الجامعات. فقد بيّنت دراسة العتيبي (2022) أن كثيراً من ممارسات الإشراف ما تزال تقليدية، وتعتمد على الاجتهاد الشخصي للمشرف، دون وجود معايير مؤسسية واضحة تحكم العلاقة الاشرافية. ويؤدي هذا التفاوت إلى اختلاف جودة

الرسائل الجامعية حتى داخل البرنامج الواحد .

### ● مفهوم وأبعاد جودة الإشراف الأكاديمي ومعوقاته

تعدّ جودة الإشراف الأكاديمي من المفاهيم المحورية في أدبيات الدراسات العليا، نظرًا لارتباطها المباشر بمستوى كفاءة العملية البحثية وجودة مخرجاتها. ولا يُقصد بجودة الإشراف مجرد انتظام اللقاءات بين المشرف والطالب، بل تفهم بوصفها منظومة متكاملة من الممارسات العلمية والمنهجية والأخلاقية التي يقوم بها المشرف بما يضمن توجيه البحث في مساره الصحيح، وتحقيق أهدافه العلمية وفق معايير معتمدة (سلامة، 2022).

في هذا السياق، يعرف أحمد (2022) جودة الإشراف الأكاديمي بأنها مستوى كفاءة الأداء الإشرافي الذي ينعكس في قدرة المشرف على توجيه الطالب منهجيًا، وتصحيح مسار البحث، وتقديم تغذية راجعة علمية دقيقة، بما يساهم في رفع جودة الرسالة الجامعية. ويؤكد أن هذه الجودة تُقاس من خلال مخرجات ملموسة، أبرزها سلامة التصميم المنهجي، ودقة التحليل، والتزام الباحث بأخلاقيات البحث العلمي.

كما يرى عبد العال (2023) أن جودة الإشراف الأكاديمي تقوم على طبيعة العلاقة الإشرافية ذاتها، ومدى اتسامها بالتفاعل العلمي، والوضوح، والاحترام المتبادل، حيث إن العلاقة الإشرافية غير المتوازنة أو غير الواضحة تؤدي غالبًا إلى ضعف في مخرجات البحث، حتى وإن توفرت الإمكانيات المعرفية لدى الطالب.

في نفس السياق، تشير دراسة (Alzahrani 2021) إلى أن جودة الإشراف الأكاديمي تُعدّ أحد مؤشرات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وترتبط بمدى التزام الجامعات بمعايير واضحة لاختيار المشرفين، وتدريبهم، وتقويم أدائهم الإشرافي. وتؤكد الدراسة أن غياب هذه المعايير يؤدي إلى تفاوت كبير في جودة الإشراف، ومن ثم في جودة مخرجات البحث العلمي.

وعليه، يمكن القول إن جودة الإشراف الأكاديمي تمثل مفهومًا مركزيًا يتجاوز البعد

الفردى للمشرف، ليعكس في جوهره مستوى النضج المؤسسى للجامعة، ودرجة التزامها بمعايير الجودة والحوكمة الأكاديمية.

في شأن أبعاد جودة الإشراف الأكاديمي تشير الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية إلى أن جودة الإشراف الأكاديمي مفهوم متعدد الأبعاد، ولا يمكن اختزاله في عنصر واحد. وقد اتفقت غالبية الدراسات على مجموعة من الأبعاد الرئيسة التي تُشكل الإطار التحليلي لجودة الإشراف الأكاديمي، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

#### ● أولاً: الكفاءة العلمية والمنهجية للمشرف :

تُعد الكفاءة العلمية والمنهجية حجر الأساس في جودة الإشراف الأكاديمي، إذ تتجلى في إلمام المشرف بتخصصه الدقيق، وقدرته على توجيه الطالب لاختيار الإشكالية البحثية المناسبة، وتصميم المنهج البحثي السليم. وتشير دراسة كل من أحمد (2022) والقطروني (2019) إلى أن ضعف الكفاءة المنهجية للمشرف يؤدي إلى أخطاء جوهرية في بناء الرسائل الجامعية، لا يمكن تداركها في المراحل المتأخرة من البحث. كما يؤكد عبد الحميد (2023) أن الكفاءة العلمية للمشرف تُعد من أكثر العوامل تأثيراً في جودة مخرجات البحث العلمي.

#### ● ثانياً: المتابعة العلمية والتواصل المنتظم:

يُعدّ انتظام المتابعة والتواصل الفعّال بين المشرف والطالب من المؤشرات الرئيسة لجودة الإشراف الأكاديمي. حيث يرى سلامة (2022) أن التغذية الراجعة المنتظمة والمبنية على أسس علمية واضحة تسهم في تصحيح مسار البحث في مراحلها المبكرة، وتقلل من احتمالات التعثر والتأخير. وتؤكد الدراسات الأجنبية أن ضعف التواصل الإشرافي يُعد من أبرز أسباب تدني جودة الرسائل الجامعية (Alzahrani, 2021).

**● ثالثاً: الدعم البحثي والأكاديمي:**

لا تقتصر جودة الإشراف على التوجيه العلمي فقط، بل تشمل أيضاً الدعم البحثي الذي يقدمه المشرف للطالب، سواء في ما يتعلق بتوجيهه نحو المراجع العلمية المناسبة، أو مساعدته في تطوير مهارات الكتابة الأكاديمية والتحليل النقدي ( الغزواني، والتركأوي، 2019). ويشير السبيعي (2023) إلى أن المشرف الذي يمارس دوراً داعماً وموجّهاً يُسهم بصورة مباشرة في رفع مستوى جودة البحث العلمي، مقارنة بالإشراف الذي يقتصر على المراجعة الشكلية.

**● رابعاً: العدالة والموضوعية في الإشراف:**

تُعد العدالة والموضوعية من الأبعاد الأخلاقية الجوهرية لجودة الإشراف الأكاديمي، إذ تؤثر في دافعية الطلبة واستقرارهم الأكاديمي. ويؤكد كل من عبد العال (2023) والمقال وبريوش (2019)، أن التحيز أو التفاوت في المعاملة الإشرافية ينعكس سلّياً على جودة الأداء البحثي، ويؤدي إلى فقدان الثقة في العملية الإشرافية. كما تشير الأدبيات إلى أن غياب معايير واضحة لتقييم الإشراف يُضعف من تحقيق هذا البعد (Ahmed, 2022).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن جودة الإشراف الأكاديمي نتاج تفاعل متكامل بين هذه الأبعاد، ولا يمكن تحقيقها بصورة فعّالة إلا في إطار مؤسسي منظم، يستند إلى معايير واضحة، ويخضع لمبادئ الحوكمة الأكاديمية، وهو ما يمهد للانتقال المنطقي إلى دراسة مخرجات البحث العلمي بوصفها الانعكاس المباشر لجودة الإشراف الأكاديمي. ورغم الأهمية المحورية للإشراف الأكاديمي إلا إنه يواجه جملة من المعوقات التي تحدّ من فاعليته، خاصة في الجامعات العربية والليبية. وتُعدّ الأعباء التدريسية والإدارية المرتفعة من أبرز هذه المعوقات، إذ تقلل من الوقت المخصص للإشراف، وتضعف جودة المتابعة العلمية (جابر & عبد الله، 2022).

وتشير دراسات أخرى إلى أن ضعف التنظيم المؤسسي، وغياب معايير واضحة لتقويم أداء المشرفين، يسهمان في تدني جودة الإشراف الأكاديمي. فقد أظهرت دراسة كل من العوامي (2022) والمهباط (2024) أن غياب اللوائح المنظمة للعلاقة الإشرافية يؤدي إلى تضارب التوقعات، وتأخر إنجاز الرسائل، وضعف الالتزام بالمنهجية العلمية.

في السياق الليبي، تتفاقم هذه المعوقات بفعل محدودية الموارد البحثية، وضعف التدريب الموجّه للمشرفين، وغياب ثقافة التقويم المستمر لجودة الإشراف. وتؤكد أن هذه العوامل تنعكس مباشرة على مخرجات البحث العلمي، من حيث ضعف التحليل، وقصور التوثيق، وتدني مستوى الكتابة الأكاديمية (عبدالقادر وآخرون، 2019، المقلة ووبريش، 2016).

وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات عربية، حيث يشير (Osman 2021) إلى أن ضعف جودة الإشراف الأكاديمي في الجامعات النامية يُعدّ نتيجة مباشرة لتداخل الأدوار، وغياب الدعم المؤسسي، وعدم وضوح معايير الجودة.

وبذلك يُظهر لنا استقراء وتحليل مفهوم الإشراف الأكاديمي، وأنماطه، ومعوقاته، أن الإشكالية لا تكمن في غياب الإشراف بوصفه ممارسة، بل في جودة هذا الإشراف وفاعليته.، فالتفاوت في الممارسات الإشرافية، وضعف التنظيم المؤسسي، يؤديان إلى تباين مخرجات البحث العلمي، حتى في ظل برامج دراسات عليا متشابهة. ومن هنا، تتأسس الحاجة العلمية للانتقال إلى المحور الثالث، الذي يركّز على جودة الإشراف الأكاديمي وأبعادها بوصفها المدخل التحليلي الرئيس للدراسة.

#### ● المحور الثالث: مخرجات البحث العلمي في الدراسات العليا :

##### 1 - مفهوم مخرجات البحث العلمي:

تشير مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا إلى الحصيلة النهائية للجهود البحثية التي يبذلها طلبة الماجستير والدكتوراه، والتي تتجسّد في الرسائل الجامعية، والأبحاث العلمية المنشورة، ومدى التزامها بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المعتمدة.

ولا يُنظر إلى هذه المخرجات بوصفها نتاجًا فرديًا للباحث فحسب، بل باعتبارها مؤشراً مركزياً على كفاءة برامج الدراسات العليا وجودة المنظومة الأكاديمية التي أُنتجت في إطارها (Elhassan, 2020).

وفي هذا السياق، يؤكد كل من (عبد الحميد 2023، القطروني، 2019) أن مخرجات البحث العلمي تُعد المرآة الحقيقية لمستوى الإشراف الأكاديمي، وفاعلية البيئة البحثية، ومدى وضوح السياسات المنظمة للعمل البحثي داخل الجامعات. ويشير إلى أن تدني جودة هذه المخرجات غالباً ما يعكس خللاً في أحد مكونات المنظومة الأكاديمية، وفي مقدمتها الإشراف العلمي.

كما يرى صالح (2024) أن مفهوم مخرجات البحث العلمي لا يقتصر على استيفاء المتطلبات الشكلية للرسائل الجامعية، بل يمتد ليشمل الأصالة العلمية، وسلامة التصميم المنهجي، ودقة التحليل، وقدرة البحث على الإسهام في معالجة قضايا علمية أو مجتمعية ذات قيمة. ويؤكد أن الجامعات التي تفتقر إلى معايير واضحة لتقويم المخرجات البحثية تعاني من تفاوت ملحوظ في مستوى جودة إنتاجها العلمي.

ومن المنظور الدولي، تشير الأدبيات إلى أن جودة مخرجات البحث العلمي تُعد أحد المعايير الرئيسية لتقويم مؤسسات التعليم العالي وتصنيفها عالمياً، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة الإشراف الأكاديمي ونظم ضمان الجودة المطبقة داخل الجامعة (Saleh & Mustafa, 2021). وعليه، فإن تحليل مخرجات البحث العلمي يُعد مدخلاً أساسياً لفهم مستوى جودة العملية الإشرافية في برامج الدراسات العليا.

## 2- أبعاد جودة مخرجات البحث العلمي:

تُظهر الدراسات أن جودة مخرجات البحث العلمي مفهوم متعدد الأبعاد، ولا يمكن الحكم عليه من خلال عنصر واحد معزول. وقد اتفقت غالبية الدراسات العربية والأجنبية على مجموعة من الأبعاد الرئيسية التي تُستخدم لتقويم جودة هذه المخرجات، وهي على النحو الآتي:

### ● أولاً: البعد المنهجي:

تُعد سلامة التصميم المنهجي من أهم مؤشرات جودة مخرجات البحث العلمي، إذ يتجلى في وضوح مشكلة الدراسة، وصياغة أسئلتها أو فرضياتها، وملاءمة المنهج المستخدم لأهداف البحث. وتشير دراسات كل من سلامة (2022) و(البدرى، المالكي، 2019)، إلى أن ضعف المنهجية البحثية يُعد من أكثر أوجه القصور شيوعاً في الرسائل الجامعية، وغالباً ما يرتبط بقصور في التوجيه الإشرافي. كما يؤكد عبد الحميد (2023) أن الإشراف الأكاديمي الفعّال يسهم في تعزيز كفاءة الطالب في اختيار المنهج المناسب وتطبيقه بصورة صحيحة.

### ● ثانياً: بعد التحليل العلمي:

يتمثل هذا البعد في قدرة الباحث على تحليل البيانات بصورة علمية دقيقة، وربط النتائج بالإطار النظري والدراسات السابقة (الغزواني، والتركاوي، 2019). ويشير Elhassan (2020) إلى أن ضعف التحليل العلمي يُفقد البحث قيمته العلمية، حتى وإن كانت أدواته المنهجية سليمة. وفي السياق العربي، تؤكد الدراسات أن القصور في مهارات التحليل غالباً ما يعكس ضعف المتابعة الإشرافية أو محدودية التغذية الراجعة المقدّمة للطالب (عبد الحميد، 2023).

### ● ثالثاً: بعد الكتابة العلمية :

تُعد الكتابة العلمية الرصينة أحد المؤشرات الجوهرية لجودة مخرجات البحث العلمي، حيث تتطلب وضوح الأفكار، وتسلسلها المنطقي، والالتزام بلغة أكاديمية دقيقة. ويشير صالح (2024) إلى أن العديد من الرسائل الجامعية تعاني من ضعف في الصياغة العلمية، نتيجة غياب التوجيه الإشرافي الكافي في هذا الجانب، أو التركيز على الجوانب الشكلية على حساب المحتوى العلمي.

رابعاً: بعد التوثيق والالتزام بالمعايير الأخلاقية:

يمثل الالتزام بقواعد التوثيق العلمي وأخلاقيات البحث أحد الأبعاد الأساسية لجودة المخرجات البحثية. وتؤكد (صالح، وآخرون، 2019) أن ضعف الالتزام بأنماط التوثيق المعتمدة، مثل APA، يُعد مؤشراً على تدني جودة البحث، ويعكس في كثير من الأحيان قصوراً في الدور الإشرافي. كما تشير الأدبيات إلى أن الإشراف الأكاديمي الفعال يسهم في ترسيخ ثقافة النزاهة العلمية لدى طلبة الدراسات العليا (Saleh & Mustafa, 2021).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن جودة مخرجات البحث العلمي نتاج تفاعل متكامل بين هذه الأبعاد، وإن أي خلل في أحدها ينعكس سلباً على القيمة العلمية للبحث، الأمر الذي يبرز الدور المحوري للإشراف الأكاديمي في توجيه هذه المخرجات وضمان جودتها.

ونستخلص من استقراء هذا المحور أن مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا تمثل المؤشر العملي الأوضح على جودة الإشراف الأكاديمي، وإن أبعاد هذه المخرجات – المنهجية، والتحليل، والكتابة العلمية، والتوثيق – تتأثر بصورة مباشرة بفاعلية الإشراف ومستوى التنظيم المؤسسي. وهو ما يمهد منطقيًا للانتقال إلى المحور الرابع المتعلق بتحليل العلاقة بين جودة الإشراف الأكاديمي ومخرجات البحث العلمي في ضوء نتائج الدراسات العربية والأجنبية.

● المحور الرابع: الاطار المفاهيمي للحوكمة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي  
وجودة الإشراف الأكاديمي:

1 – مفهوم ومبادئ الحوكمة الأكاديمية :

تُعد الحوكمة الأكاديمية من المفاهيم الحديثة نسبيًا في أدبيات التعليم العالي، وقد برزت بوصفها إطارًا تنظيميًا يهدف إلى ضبط الأداء الأكاديمي وترشيد القرارات داخل الجامعات، بما يضمن رفع الكفاءة، وتحقيق الجودة، وتعزيز الثقة في مخرجات المؤسسة الجامعية. ويُعرف مفهوم الحوكمة الأكاديمية على أنه منظومة من القواعد والسياسات

والإجراءات التي تنظّم علاقات الأطراف الفاعلة في الجامعة (الإدارة العليا، أعضاء هيئة التدريس، طلبة الدراسات العليا، وحدات الجودة)، وتحدّد مسؤولياتهم وصلاحياتهم وآليات مساءلتهم، بما يضمن شفافية القرار الأكاديمي وعدالته واستدامته (القاسمي، 2022، ورشوان، هاشم، 2019).

وفي هذا السياق، يقَدّم الزهراني (2020) تصورًا يربط الحوكمة الأكاديمية بضرورة وجود أطر معيارية واضحة لإدارة البرامج الأكاديمية، ومن بينها برامج الدراسات العليا، عبر تبني مبادئ مركزية تشمل: الشفافية في اللوائح والإجراءات، والمساءلة عن الأداء الأكاديمي، والمشاركة في صنع القرار، والعدالة في توزيع الفرص والموارد وتكليفات الإشراف، إلى جانب الكفاءة في إدارة الموارد، والالتزام بمعايير الجودة والاعتماد.

وتتسق هذه الرؤية مع ما تشير إليه الأدبيات الأجنبية حول الحوكمة في التعليم العالي، إذ تُبرز (Alzahrani 2021) أن الحوكمة الأكاديمية تمثل أحد ركائز ضمان الجودة، وإن تطبيقها يقتضي بناء معايير مؤسسية قابلة للقياس لتقويم الأداء الأكاديمي، وتحديد مسؤوليات القيادات الجامعية ووحدات الدراسات العليا، بما يضمن ضبط عمليات الإشراف والبحث العلمي. وتؤكد الدراسة أن المؤسسات التي تفتقر إلى حوكمة أكاديمية فاعلة غالبًا ما تعاني من تفاوت في الممارسات الإشرافية وتراجع في جودة المخرجات البحثية.

وعليه، فإن الحوكمة الأكاديمية ليست مفهومًا تنظيميًا مجردًا، بل إطار عملي يهدف إلى تقليل التباين في الأداء الأكاديمي، وتوحيد المعايير، ورفع مستوى الاتساق المؤسسي، بما ينعكس على جودة الإشراف الأكاديمي والبحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي.

## 2 - الحوكمة الأكاديمية وجودة البحث العلمي :

تُشير الأدبيات إلى أن البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي لا يتحسن تلقائيًا بمجرد التوسع الكمي في برامج الدراسات العليا، بل يتطلب بيئة تنظيمية تضمن ضبط الجودة وتوفير معايير واضحة لتقويم الأداء البحثي والإشرافي. وفي هذا الإطار، يرى القاسمي

(2022) أن الحوكمة الأكاديمية تعمل كآلية "توجيه وضبط" (Steering & Control) للأداء الأكاديمي، عبر تكريس مبادئ المساءلة والشفافية في سياسات البحث العلمي، وتنظيم العلاقة بين مخرجات البحث ومتطلبات الجودة والاعتماد.

وفي السياق الليبي، يؤكد صالح (2024) أن جودة البحث العلمي ترتبط بدرجة وضوح السياسات واللوائح المنظمة للبحث، وتوافر معايير موضوعية لتقويم الرسائل الجامعية، ووجود آليات متابعة تضمن سلامة المنهجية والالتزام بالتوثيق والنزاهة العلمية. ويُفهم من ذلك أن تراجع جودة المخرجات البحثية لا يرتبط فقط بعوامل فردية (قدرات الطلبة)، بل بعوامل مؤسسية تعكس مستوى الحوكمة الأكاديمية وقدرتها على تنظيم البحث العلمي.

ومن منظور عربي، تشير (Alzahrani 2021) إلى أن الحوكمة الأكاديمية تؤثر في جودة البحث العلمي من خلال ثلاث قنوات رئيسية:

1. توحيد المعايير والإجراءات الخاصة بالإشراف والبحث العلمي.
2. بناء نظم تقويم ومساءلة لأداء المشرفين والبرامج.
3. ضمان العدالة والشفافية في توزيع الموارد والإشراف، بما يقلل من التباين في جودة المخرجات.

كما يضيف (Elwerfali 2021) في السياق الليبي أن تطوير جودة التعليم العالي والبحث العلمي يرتبط بالحاجة إلى تعزيز أطر تنظيمية واضحة تحكم عمليات الإشراف والبحث، وتدعم وحدات الدراسات العليا بمعايير تقييم، وآليات متابعة، وإجراءات تضمن الالتزام بالنزاهة العلمية. وتُفهم هذه النتيجة على أنها تبرز الحوكمة الأكاديمية كشرط بنيوي لتحسين جودة البحث، لا كعامل ثانوي.

ونخلص من هذا المحور بأن الحوكمة الأكاديمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة البحث العلمي وتمثل إطاراً تنظيمياً لضمان جودة الأداء الأكاديمي، وإن مبادئها (الشفافية،

المساءلة، المشاركة، العدالة) تُعد محددات مؤسسية رئيسية لتحسين جودة البحث العلمي عبر توحيد المعايير وتقويم الأداء وضبط ممارسات الإشراف. وهو ما يبرّر الانتقال إلى المحور الخامس: جودة الإشراف الأكاديمي في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية.

#### 3-4 الحوكمة كإطار تفسيري لجودة الإشراف:

ينطلق هذا المحور من افتراض علمي مفاده أن جودة الإشراف الأكاديمي لا تتحدد فقط بكفاءة المشرف أو مهارات الطالب، وإنما تتأثر - بصورة حاسمة - بالإطار المؤسسي الذي تُمارس داخله عملية الإشراف، وبدرجة تطبيق مبادئ الحوكمة الأكاديمية في برامج الدراسات العليا. وعليه، فإن الحوكمة تُعد إطارًا تفسيريًا مناسبًا لفهم تباين مستويات جودة الإشراف بين المؤسسات، ولتفسير لماذا قد تتراجع جودة الإشراف في بيئات تفتقر إلى معايير واضحة وآليات للمساءلة والتقويم.

وفي هذا السياق، يوضح القاسمي (2022) أن الحوكمة الأكاديمية، بما تتضمنه من شفافية ومساءلة وعدالة ومشاركة، توفر "بنية ضبط" للأداء الأكاديمي داخل الجامعة، بما يشمل الإشراف على الرسائل الجامعية. إذ تصبح جودة الإشراف نتيجة مباشرة لمدى وضوح اللوائح، وتحديد المسؤوليات، وتفعيل أدوات تقييم الأداء، وليس مجرد اجتهاد فردي للمشرف. ويعزز هذا الطرح ما قدمه الزهراني (2020) من أن تطوير الإشراف الأكاديمي في الجامعات العربية يقتضي نموذجًا مؤسسيًا يرتكز على معايير واضحة لتكليف الإشراف، وتنظيم العلاقة الإشرافية، وقياس جودة الممارسات الإشرافية بصورة دورية.

ومن المنظور العربي، تؤكد (Alzahrani 2021) أن ضمان الجودة في الإشراف على الدراسات العليا يتطلب حوكمة فاعلة، تتجسد في وجود معايير مؤسسية لتأهيل المشرفين، وآليات لمتابعة سير الإشراف، ومؤشرات لقياس جودة الأداء الإشرافي ومخرجاته. وتشير الدراسة إلى أن غياب هذه العناصر يؤدي إلى تفاوت الممارسات الإشرافية، وانخفاض الاتساق في جودة الرسائل الجامعية، بما يضعف القدرة المؤسسية على تحسين البحث العلمي بصورة منهجية.

وبالانتقال إلى السياق الليبي، تُظهر الأدبيات أن كثيرًا من التحديات المرتبطة

بالإشراف والبحث العلمي تعكس في جوهرها قصورًا تنظيميًا، يتمثل في ضعف وضوح اللوائح والإجراءات، وتباين المعايير، ومحدودية آليات التقويم والمتابعة (الصويجي، 2019). وقد أشار صالح (2024) إلى أن جودة البحث العلمي تتأثر بدرجة توفر سياسات تنظيمية ومعايير تقويم واضحة داخل الجامعات الليبية، وهو ما يمتد منطقيًا إلى جودة الإشراف باعتباره أحد أهم محددات المخرجات. كما يوضح مفتاح (2023) أن جودة برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية تتطلب حوكمة أكاديمية فاعلة تضمن ضبط عمليات الإشراف وتكاملها مع معايير الاعتماد والجودة.

وبناءً على ذلك، يمكن تفسير جودة الإشراف الأكاديمي في ضوء الحوكمة عبر مسارات رئيسية، أبرزها:

1. المعايير والشفافية: وضوح لوائح الإشراف وإجراءات اختيار المشرف وتوزيع الأعباء.
2. المساءلة والتقويم: وجود آليات لتقييم الأداء الإشرافي ومتابعة تقدم الطالب وفق مؤشرات محددة.
3. العدالة والتنظيم: ضمان العدالة في العلاقة الإشرافية وفي فرص الدعم البحثي وتوزيع الموارد.
4. تحسين مستمر: استخدام نتائج التقويم لتطوير الممارسات الإشرافية وتحسين جودة المخرجات البحثية

وتمثل هذه المسارات الأساس التفسيري الذي تعتمد عليه الدراسة الحالية في فهم العلاقة بين جودة الإشراف ومخرجات البحث العلمي داخل برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية.

## ● المحور الخامس : الدراسة التطبيقية :

### I - النموذج المفاهيمي المقترح للدراسة :

انطلاقاً من الهيكل النظري الذي تم بناؤه في المحاور السابقة، ومع اعتماد الحوكمة الأكاديمية إطاراً تفسيريًا، يقوم النموذج المفاهيمي المقترح على علاقة سببية منطقية مفادها أن جودة الإشراف الأكاديمي تؤثر تأثيراً مباشراً في مخرجات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا، وإن هذه العلاقة تتعزز أو تضعف وفق مستوى تطبيق متطلبات الحوكمة الأكاديمية داخل المؤسسة الجامعية.

وعليه، يمكن تصوير البناء المفاهيمي للدراسة على النحو الآتي:

● المتغير المستقل: جودة الإشراف الأكاديمي، بأبعادها التي تم تحديدها في المحور الثالث (الكفاءة المنهجية، المتابعة والتواصل، الدعم البحثي، العدالة والموضوعية، التنظيم المؤسسي) (أحمد، 2022؛ سلامة، 2022؛ عبد العال، 2023).

● المتغير التابع: جودة مخرجات البحث العلمي، بأبعادها الرئيسية (المنهجية، تحليل النتائج وتفسيرها، الكتابة العلمية، التوثيق) (عبد الحميد، 2023؛ سلامة، 2022).

● الإطار التفسيري: الحوكمة الأكاديمية، بوصفها منظومة تنظيمية لضبط الأداء الإشرافي والبحثي، عبر مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة وتوحيد المعايير (القاسمي، 2022؛ الزهراني، 2020؛ Alzahrani, 2021).

وتتسق هذه الصياغة مع ما تشير إليه بعض الأدبيات المقارنة حول أثر التنظيم المؤسسي في جودة الإشراف ومخرجاته، حيث توضح (Al-Kaab & Al-Mansoori, 2022) أن الممارسات الإشرافية الأكثر فاعلية هي تلك التي تدار ضمن أطر واضحة للمتابعة، ومعايير معلنة، وآليات مساءلة، وهو ما يمثل جوهر الحوكمة الأكاديمية.

وبذلك، فإن النموذج المفاهيمي المقترح لا يكتفي بإثبات وجود ارتباط بين جودة

الإشراف والمخرجات، بل يقدم تفسيرًا مؤسسيًا لهذه العلاقة: فكلما ارتفع مستوى تطبيق الحوكمة الأكاديمية—من خلال توحيد المعايير، وتفعيل التقويم، وتعزيز الشفافية—ازدادت قدرة الإشراف الأكاديمي على تحسين جودة المخرجات البحثية بصورة منهجية ومستدامة (صاح، 2024، Alzahrani, 2021).

وبهذا يمكن القول بأن الحوكمة الأكاديمية تُعد إطارًا تفسيريًا منظمًا لفهم جودة الإشراف الأكاديمي، وإن جودة الإشراف تمثل مدخلًا مباشرًا لتحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا. وبناءً على ذلك، يتأسس النموذج المفاهيمي للدراسة على تفسير العلاقة بين المتغيرات في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية، بما يمهّد منطقيًا للانتقال إلى الجزء المنهجي (الأداة، القياس، التحليل الإحصائي) لاختبار فرضيات الدراسة ميدانيًا وفق التصميم المعتمد.

## 2- الإطار العملي :

### أ- مجتمع وعينة الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة في طلبة الدراسات العليا الذين سجلوا مقترحات رسائلهم العلمية بأقسام المحاسبة في كل من، جامعة طرابلس، جامعة بنغازي، وجامعة الزاوية خلال سنة 2024 وسنة 2025، والذي قدر بعدد 150 طالباً وطالبة تقديرياً نظراً لعدم وجود احصائيات دقيقة جاهزة حتى الآن وفقاً لردود منسقي الدراسات العليا بالجامعات المختارة للدراسة، وتم الاكتفاء بهذه الجامعات نظراً لأن اللوائح والقوانين المطبقة في كل الجامعات الليبية العامة موحدة، وكذلك سهولة التواصل مع الجامعات المختارة للدراسة بالنسبة للباحثين، كما تم تحديد حجم العينة إحصائياً بعدد 105 طلاب وطالبات وفقاً لجدول كريجسي ومورغان (krejcie and morgan 1990). و تم اختيارهم بحسب إمكانية التواصل معهم وبحسب الرغبة للمشاركة في الدراسة .

### ب - أداة الدراسة :

قام الباحثان بتصميم استمارة استبيان للتعرف على دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا في أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية ( جامعة طرابلس، جامعة بنغازي، جامعة الزاوية ) في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية ، والجدول رقم 1 يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمرجعة وغير المرجعة ونسب الاستجابة .

الجدول رقم ( 1 ) عدد الاستبيانات الموزعة والمرجعة وغير المرجعة

عدد الاستبيانات	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات غير المرجعة وغير الصالحة للتحليل	الاستبيانات المرجعة
المجموع	105	9	96
النسبة	% 100	% 8.57	% 91.43

يوضح الجدول رقم (1) عدد الاستبيانات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة وبلغت (105) استبيان، وتم استرجاع (96) استبياناً صالحاً للتحليل الإحصائي ونسبة استجابة (91.43 %)، في حين بلغ عدد الاستبيانات غير المرجعة أو غير الصالحة للتحليل (9) استبيانات. وبذلك فإن نسبة الردود مرتفعة وتعزز من موثوقية البيانات وإمكانية الاعتماد عليها في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

### ج - الثبات الداخلي لأداة الدراسة (( Cronbach's Alpha )

تم قياس الثبات الداخلي لأداة الدراسة باستخدام الاختبار الإحصائي ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول رقم (2) التالي :

بما يدل على اتساق داخلي قوي وملاءمة البنود لقياس البناءات النظرية المستهدفة.

الجدول رقم (2): معاملات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

Alpha	عدد البنود	الفرضيات
0.928	6	جودة الإشراف الأكاديمي
0.841	5	جودة المنهجية البحثية
0.808	5	جودة تحليلي النتائج
0.746	6	جودة الكتابة العلمية والتوثيق
0.912	23	إجمالي العبارات

يوضح الجدول رقم 2 ( الثبات الداخلي) ارتفاع معاملات ألفا كرونباخ لجميع المحاور وللأداة ككل، حيث تجاوزت جميع القيم الحد المقبول إحصائياً (0.70)، وهو ما يدل على اتساق داخلي جيد بين البنود وقدرتها على قياس الأبعاد النظرية المستهدفة، وعليه تُعد أداة الدراسة من منظور فني صالحة لقياس متغيرات الدراسة ، مع إمكانية دعم ذلك لاحقاً بمؤشرات صدق بنائي إضافية.

د - معاملات الارتباط (Pearson) بين المحاور:

الجدول رقم(3): معاملات ارتباط بيرسون بين المحاور

TOTAL	WRIT	ANAL	METH	SUP	المتغير
0.870	0.600	0.524	0.3840	1.000	SUP
0.699	0.337	0.430	1.000	0.384	METH
0.751	0.399	1.000	0.430	0.524	ANAL
0.717	1.000	0.399	0.337	0.337	WRIT
1.000	0.717	0.699	0.870	0.870	TOTAL

يستنتج الباحثان من الجدول رقم 3 أن معاملات بيرسون تشير إلى وجود علاقات موجبة بين جودة الإشراف الأكاديمي ومتغيرات قياس تحسن مخرجات البحث العلمي، حيث ارتبط الإشراف الأكاديمي ارتباطاً متوسطاً مع متغيرات قياس تحسن مخرجات البحث العلمي، ما ينسجم نسبياً مع منطوق الاستنتاجات النظرية للدراسة، الذي يفترض أن جودة الإشراف تنعكس إيجاباً على جودة المنهجية، تحليل النتائج والتفسير، والكتابة العلمية والتوثيق. كما يُلاحظ أن أقوى علاقة ظهرت بين الإشراف الأكاديمي والمؤشر الكلي، وهو أمر متوقع لأن المؤشر الكلي يمثل تلخيصاً كمياً للأبعاد المتأثرة مباشرة بجودة الإشراف الأكاديمي.

#### هـ - اختبار فرضيات الدراسة :

بناءً على السرد السابق والإطار المفاهيمي، تم اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة باستخدام إحصائي اختبار سبيرمان ، وجاءت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم 4 التالي:

الجدول رقم (4): اختبار الفرضيات باستخدام معامل ارتباط بيرسون

القرار الاحصائي	اتجاه العلاقة	r قيمة	المتغير التابع	المتغير المستقل	الفرضية الفرعية
HO رفض	موجبة - أقل من المتوسطة	0.384	جودة المنهجية	جودة الاشراف	H1
HO رفض	موجبة - متوسطة	0.524	التحليل النقدي	جودة الاشراف	H2
HO رفض	موجبة - قوية نسبياً	0.600	الكتابة والتوثيق	جودة الاشراف	H3

#### ● عرض النتائج:

أظهرت النتائج الوصفية أن المتوسطات الحسابية لموافقة المشاركين من طلبة الدراسات العليا الذين سجلوا مقترحات رسائلهم العلمية للدراسة تراوحت ما بين

(2.780-2.953)، بما يشير إلى مستوى أقل من المتوسط للعلاقة بين جودة الإشراف الأكاديمي وانعكاساته على جودة المنهجية العلمية، تحليل النتائج والتفسير، والكتابة العلمية والتوثيق. وأظهرت معاملات ارتباط بيرسون وجود علاقات موجبة بين جودة الإشراف الأكاديمي وعناصر جودة مخرجات البحث العلمي، حيث بلغ ارتباط الإشراف بالكتابة والتوثيق (0.600) وبال مؤشر الكلي (0.870)، مما يدعم الاتساق البنائي للأداة ويفسر الترابط المفاهيمي بين الإشراف ومكونات مخرجات البحث العلمي.

#### ■ صياغة الفرضيات واختبارها:

بناءً على السرد السابق والإطار المفاهيمي، صيغت الفرضيات كما يلي :

#### ● الفرضية الرئيسة H :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وتحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية.

#### ● الفرضيات الفرعية:

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة المنهجية البحثية.

H2: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة تحليل النتائج وتفسيرها .

H3: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة الكتابة العلمية والتوثيق.

● مناقشة الفرضية الفرعية H1: (جودة الإشراف الأكاديمي < جودة المنهجية البحثية)

الجدول (5) علاقة الإشراف الأكاديمي بجودة المنهجية البحثية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
1	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية لتحديد مشكلة البحث الخاصة بالرسالة .	2.96	1.22	متوسطة-جيدة	12	20	30	20	14
2	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية لتحديد المنهج العلمي المناسب لطبيعة مشكلة البحث	3.13	1.18	جيدة	14	22	32	18	10
3	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة اللازمة لتحديد مجتمع الدراسة وأدوات جمع البيانات اللازمة لتنفيذ الدراسة .	2.83	1.21	متوسطة-جيدة	10	18	30	22	16
4	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة المناسبة لصياغة الأهداف والفرضيات المناسبة للدراسة	3.04	1.22	جيدة	14	20	30	20	12
5	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية لتصميم الدراسة وفقا للمنهجية المقبولة	2.94	1.22	متوسطة-جيدة	12	18	32	20	14
	متوسط الموافقة الكلي- معامل ارتباط بيرسون	2.98	1.21	0.384					

تشير نتائج الجدول رقم (5) إلى أن المتوسط الحسابي الكلي للموافقة على وجود علاقة للإشراف الأكاديمي بجودة المنهجية البحثية بلغ، (2.98) وهو مستوى يعكس اتجاهًا إيجابيًا متوسطًا لدى أفراد العينة نحو مساهمة الإشراف الأكاديمي في تحقيق عناصر المنهجية البحثية بدرجة مقبولة في الرسائل العلمية للدراسات العليا في أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، الأمر الذي يشير إلى وجود دور فعال للإشراف الأكاديمي في توجيه الطلبة نحو الالتزام بالأسس المنهجية للبحث العلمي، إلا إن ما يؤخذ على النتائج هو وجود تشتت مرتفع بين إجابات المشاركين في الدراسة حول هذا الدور بانحراف معياري (1.21) .

وعلى مستوى الفقرات التفصيلية، أظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي (3.13) لدور الإشراف الأكاديمي في تحقيق عناصر المنهجية البحثية ارتبط باهتمام المشرفين بتحديد المنهج العلمي المناسب للدراسة، وجاء في إثره اهتمام المشرف بتحديد وصياغة أهداف وفرضيات الدراسة بمتوسط حسابي (3.04)، وحظي عنصر تحديد مجتمع الدراسة وأدوات جمع البيانات بمستوى الاهتمام الأقل من بين عناصر المنهجية البحثية التي خضعت للدراسة والاختبار بمتوسط حسابي (2.83) كما هو موضح في الجدول سالف الذكر .

وتتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة عبد الحميد (2023) التي أكدت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي والكفاءة المنهجية في الرسائل الجامعية، حيث يسهم الإشراف الفعال في توجيه الباحثين نحو تصميم منهجي أكثر اتساقًا مع أهداف البحث. كما تتقاطع هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة العتيبي (2022) التي بينت وجود ارتباط إيجابي بين ممارسات الإشراف الأكاديمي الفعال وجودة الرسائل العلمية.

كذلك تتسق هذه النتائج مع ما أشار إليه (Alzahrani (2021) و (Abu-Saad (2020) من أن ضعف التنظيم المؤسسي للإشراف العلمي أو غياب المعايير الواضحة قد ينعكس سلبيًا

على جودة البناء المنهجي للبحوث الجامعية، في حين يسهم الإشراف المنظم في تحسين جودة تصميم الدراسات وتوجيه الباحثين نحو تطبيق المنهج العلمي بصورة أكثر دقة.

وعليه، يمكن تفسير نتائج هذا المحور بأن جودة الإشراف الأكاديمي تمثل عاملاً مؤثراً في تعزيز جودة المنهجية البحثية في رسائل الدراسات العليا لأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، من خلال توجيه الطلبة نحو اختيار المنهج المناسب، وضبط تصميم الدراسة، وتحسين تطبيق الإجراءات العلمية. كما تعكس هذه النتائج أهمية تطوير منظومة الإشراف الأكاديمي ضمن إطار الحوكمة الجامعية لضمان تحسين جودة المخرجات البحثية في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية.

● مناقشة الفرضية الفرعية H2: (جودة الإشراف الأكاديمي -- جودة تحليل النتائج وتفسيرها)

الجدول رقم (6) دور جودة الإشراف في تحسين جودة التحليل النقدي وتفسير النتائج

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
1	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية لضمان استخدام أساليب التحليل العلمي المناسبة للدراسة .	3.35	1.093	مرتفعة	16	28	30	18	4
2	يقدم المشرف التوجيه اللازم لفهم دلالات أساليب التحليل المستخدمة في الدراسة	3.24	1.97	مرتفعة	14	25	32	20	5

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
3	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة اللازمة للتحقق من ارتباط نتائج الدراسة بأهدافها وإطارها النظري .	3.45	1.077	مرتفعة	18	30	28	17	3
4	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية لضمان عرض نتائج الدراسة بطريقة منظمة وواضحة بما يتفق مع دلالة المعلومات المستخدمة في الدراسة .	3.35	1.08	مرتفعة	15	30	29	18	4
5	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة اللازمة لتفسير النتائج بطريقة موضوعية ومنطقية	3.14	1.09	مرتفعة	12	23	33	22	6
	متوسط الموافقة الكلي - الانحراف المعياري - معامل ارتباط بيرسون	3.31	1.089	0.524					

يبين التحليل الموضح بالجدول رقم (6) إلى أن المتوسط الحسابي الكلي لموافقة المشاركين بالدراسة حول دور الإشراف الأكاديمي في تحسين جودة التحليل النقدي للنتائج وتفسيرها بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية التي خضعت للدراسة بلغ (3.31) بانحراف معياري (1.089)، وهو مستوى يعكس اتجاهًا إيجابيًا مرتفعاً وهذا ظهر واضحا من خلال علاقة الارتباط بين الإشراف الأكاديمي وتحسين جودة تحليل البيانات

وتفسير نتائج الرسائل العلمية، ، وظهر هذا واضحا من وجود مستوى مقبول من ارتباط جودة تحليل البيانات وتفسير نتائج الرسائل العلمية والإشراف الأكاديمي في أقسام المحاسبة في الجامعات الليبية، حيث ظهر ارتباط بيرسون بقيمة 0.524 ، وبذلك فإن دور الإشراف الأكاديمي في تحسين التحليل النقدي للبيانات وتفسير نتائج البحوث في أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية مرتفع، وظهر تجانس معقول في آراء المشاركين حول هذا الدور للإشراف الأكاديمي، حيث إن الانحراف المعياري يقترب من الواحد الصحيح . وعلى مستوى الفقرات التفصيلية، أظهرت النتائج أن المشرف الأكاديمي يهتم بالتوجيه والمتابعة اللازمة للتحقق من ارتباط نتائج الدراسة بأهدافها وإطارها النظري بمتوسط حسابي ( 3.45 ) ، وجاء على إثرها اهتمام المشرف الأكاديمي بعرض نتائج الدراسة بطريقة موضوعية ومنطقية وواضحة بما يتفق مع دلالة المعلومات المستخدمة في الدراسة، حيث حظيت بمتوسط حسابي ( 3.35 )، وجاء اهتمام المشرف الأكاديمي بالتوجيه والمتابعة اللازمة لتفسير النتائج بطريقة موضوعية ومنطقية بمتوسط حسابي (3.14)، وبهذا فإن النتائج الموضحة في الجدول أعلاه تشير إلى أن الإشراف الأكاديمي يسهم بدرجة كبيرة في توجيه الباحثين نحو عرض النتائج بصورة منهجية منظمة تتسم بالوضوح العلمي، الأمر الذي يعزز تحسن مخرجات الرسائل العلمية، ويعكس كذلك الدور الإرشادي للمشرف في مراجعة مخرجات التحليل والتأكد من اتساقها مع متطلبات البحث العلمي في أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية.

وتتفق هذه النتائج نسبيا مع ما توصلت إليه دراسة عبد الحميد (2023) التي أكدت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وكفاءة تحليل البيانات في الرسائل الجامعية، حيث يسهم الإشراف الفعال في توجيه الباحثين نحو استخدام الأساليب التحليلية المناسبة وربط النتائج بالأطر النظرية للدراسة. كما تتقاطع هذه النتائج مع ما أشار إليه (Elhassan 2020) من أن ضعف التحليل العلمي للبيانات يمثل أحد العوامل التي قد تؤثر سلبًا في جودة مخرجات البحث العلمي في المؤسسات الجامعية. كذلك تتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Saleh and Mustafa 2021) بأن

فعالية الإشراف الأكاديمي ترتبط بدرجة كبيرة بجودة التحليل النقدي للنتائج وتفسيرها في الرسائل الجامعية، حيث يسهم الإشراف المنهجي في تعزيز قدرة الباحثين على تفسير النتائج وربطها بالسياق العلمي للدراسة. كما تؤكد هذه النتائج ما أشارت إليه دراسة (Alzahrani (2021) من أن تحسين جودة الإشراف الأكاديمي يعد من العوامل الأساسية التي تسهم في رفع مستوى جودة المخرجات البحثية في برامج الدراسات العليا.

وبناءً على ذلك، يمكن تفسير نتائج هذا المحور بأن جودة الإشراف الأكاديمي تؤدي دوراً مهماً في تحسين جودة تحليل البيانات وتفسير نتائج البحث العلمي من خلال توجيه الباحثين نحو استخدام الأساليب التحليلية المناسبة، وتنظيم عرض النتائج، وربطها بالإطار النظري للدراسة. وفي ظل انخفاض دور الإشراف الأكاديمي في الجامعات الليبية لتحقيق جودة تحليل البيانات وتفسير النتائج فإن الأمر يتطلب تطبيق الحوكمة الأكاديمية لتعزيز دور الإشراف الأكاديمي في تنمية مهارات التحليل العلمي لدى طلبة الدراسات العليا في أقسام المحاسبة بما يسهم في تحسين جودة مخرجات البحث العلمي في الجامعات الليبية.

### ● مناقشة الفرضية الفرعية H3: جودة الإشراف الأكاديمي ← جودة الكتابة العلمية والتوثيق

الجدول رقم (7) دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين جودة الكتابة والتوثيق

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
1	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة اللازمة للتحقق من التسلسل المنطقي للأفكار عند كتابة الرسالة	2.59	1.343	أقل من المتوسط	11	18	12	31	24

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
2	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة اللازمة للتحقق من استخدام اللغة العلمية المناسبة في كتابة الرسالة وتنظيمها .	2.85	1.377	متوسطة	14	22	17	22	21
3	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية لتقسيم وتنظيم محتويات الرسالة بصورة منهجية .	2.69	1.33	أقل من المتوسط	12	17	18	27	22
4	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية للتحقق من اتساق وترابط تحليل بيانات الدراسة ومنهجية وأهداف وفرضيات الدراسة .	2.98	1.36	متوسطة-جيدة	16	23	17	23	17
5	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة اللازمة للتحقق من أن الاستنتاجات والنتائج التي ظهرت بالدراسة تتوافق ودلالات البيانات والمعلومات المستخدمة .	2.67	1.32	أقل من المتوسط	12	16	17	30	21
6	يهتم المشرف الأكاديمي بتوجيه الباحث لاستخدام اللغة العلمية السليمة في كتابة الرسالة وصياغة منهجيتها وأهدافها	2.75	1.37	متوسطة	13	19	18	23	23
	متوسط الموافقة الكلي - معامل ارتباط بيرسون	2.76	1.35	0.60					

تشير نتائج الجدول رقم (7) إلى أن المتوسط الحسابي الكلي لموافقة المشاركين على دور الإشراف الأكاديمي في تحسين جودة الكتابة العلمية والتوثيق بلغ، (2.76) وهو ما يعكس اتجاهاً إيجابياً متوسطاً لدى أفراد العينة نحو دور الإشراف الأكاديمي في تعزيز جودة الكتابة العلمية والالتزام بمعايير التوثيق في رسائل الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية. وبذلك فإن ممارسات الإشراف الأكاديمي تمثل عاملاً مؤثراً في تحسين البناء العلمي للرسائل الجامعية، خاصة فيما يتعلق بوضوح الصياغة العلمية وتنظيم الأفكار والالتزام بالمعايير المنهجية في التوثيق العلمي، ومع هذا يلاحظ عدم تجانس آراء المشاركين حول هذا الدور، حيث يظهر الإنحراف المعياري لموافقة المشاركين أكبر من الواحد الصحيح (1.35) .

وعلى مستوى الفقرات التفصيلية، أظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي جاء لموافقة على أن المشرف يهتم بالتوجيه والمتابعة الكافية للتحقق من اتساق وترابط تحليل بيانات الدراسة ومنهجية وأهداف وفرضيات الدراسة بمتوسط بلغ (2.98)، حيث يسهم الإشراف الفعّال في ضمان الاتساق المنهجي بين مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، الأمر الذي يعزز جودة الصياغة العلمية للبحث. وجاء في إثرها اهتمام المشرف بالتوجيه والمتابعة اللازمة للتحقق من استخدام اللغة العلمية المناسبة في كتابة الرسالة وتنظيمها بمتوسط (2.85) في حين إن أقل متوسط حسابي لموافقة المشاركين ارتبط بدور المشرف بالتوجيه والمتابعة اللازمة للتحقق من التسلسل المنطقي للأفكار عند كتابة الرسالة، حيث لم يتجاوز المتوسط (2.59) .

● مناقشة الفرضية الرئيسية H: ( جودة الإشراف الأكاديمي تحسين مخرجات البحث العلمي )

الجدول رقم (8) دور جودة الإشراف في تحسين مخرجات البحث العلمي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
1	يوجد انخفاض كبير في ملاحظات مقيمي الرسائل العلمية المقدم لغرض المناقشة، وهذا يشير إلى تحسن مخرجات الرسائل العلمية .	2.59	1.343	متوسط	11	18	12	31	24
2	معظم الرسائل العلمية المقدمة لغرض المناقشة والحكم تحظى بالموافقة وقابليتها للمناقشة من قبل المقيمين ولم يتم ترجيع رسائل للطلاب لإعادة النظر فيها، وهذا يشير إلى تحسن في إعداد ومخرجات الرسائل العلمية .	2.52	1.315	متوسط	10	16	13	32	25
3	لم تظهر مناقشات معظم الرسائل العلمية أي ملاحظات جوهرية، كافية لرفض هذه الرسائل أو إعادة مناقشتها مثل الخلل في المنهجية أو التحليل أو النتائج أو اختبار الفرضيات ، ما يشير إلى تحسن إعداد ومخرجات الرسائل العلمية	2.46	1.259	أقل من المتوسط	8	15	15	33	25

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
4	تغطي معظم الرسائل العلمية عند خضوعها للمناقشة من قبل المتحنيين بتوجيه الشكر للمشرفين للجودة التي تظهر بها هذه الرسائل، ما يشير إلى تحسن إعداد الرسائل ومخرجاتها .	2.59	1.343	متوسط	11	18	12	31	24
5	لم تظهر مناقشات معظم الرسائل العلمية رفضا لبعض هذه الرسائل نتيجة للاقتباس غير الموثق أو عدم الأمانة العلمية	2.56	1.337	متوسط	11	16	14	30	25
6	انخفاض الملاحظات الشكلية على الرسائل العلمية التي تخضع للمناقشة من قبل المتحنيين .	2.9	1.335	يُبد	14	22	17	26	17
	المتوسط الكلي للموافقة	2.6	1.322	متوسط					

الجدول رقم (8) أعلاه يبين أن المتوسط الحسابي الكلي لموافقة المشاركين حول دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي بلغ (2.6) وهو ما يعكس اتجاهًا إيجابيًا متوسطًا لدى أفراد العينة نحو قبول الفرضية الرئيسية للدراسة، أي إن جودة الأشراف الأكاديمي تحسن جودة مخرجات البحث العلمي في الرسائل العلمية وبذلك فإن ممارسات الإشراف الأكاديمي تمثل عاملاً مؤثرًا في تحسين البناء العلمي للرسائل الجامعية، خاصة فيما يتعلق بوضوح الصياغة العلمية وتنظيم الأفكار والالتزام

بالمعايير المنهجية في التوثيق العلمي، إلا إن ما يجب ملاحظته هو انخفاض مستوى تجانس آراء المشاركين حول فرضية الدراسة، حيث ظهر الانحراف المعياري بمعدل ( 1.322 ) وهو أكبر من الواحد الصحيح.

وعلى مستوى الفقرات التفصيلية، أظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي (2.9) لموافقة المشاركين حول دور الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي ارتبط بانخفاض الملاحظات الشكلية على الرسائل العلمية التي تخضع للمناقشة من قبل המתحنيين . وعلى إثرها جاءت موافقة المشاركين وبمتوسط حسابي (2.59) بأنه يوجد انخفاض كبير في ملاحظات مقيمي الرسائل العلمية المقدمة لغرض المناقشة، وكذلك إن معظم الرسائل العلمية عند خضوعها للمناقشة من قبل המתحنيين يقدم الشكر للمشرفين على الرسائل العلمية للجودة التي تظهر بها هذه الرسائل، وهذا يشير إلى تحسن إعداد الرسائل ومخرجاتها العلمية، وهذا يعكس اتجاهًا إيجابيًا متوسطًا لدى أفراد العينة نحو قبول الفرضية الرئيسية للدراسة. في حين إن أقل متوسط حسابي لموافقة المشاركين وبنسبة ( 2.46 ) ارتبطت بأن معظم مناقشات الرسائل العلمية لم تظهر أي ملاحظات جوهرية كافية لرفض هذه الرسائل أو إعادة مناقشتها مثل الخلل في المنهجية أو التحليل أو النتائج أو اختبار الفرضيات ، ما يشير إلى تحسن إعداد ومخرجات الرسائل العلمية في أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية إلى حد ما .

#### ■ نتائج الدراسة :-

من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات يمكن أن نستنتج بأن جودة الإشراف الأكاديمي تمثل متغيرًا مؤثرًا في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا، وإن هذا التأثير يتجلى من خلال تعزيز جودة المنهجية البحثية، وتحسين تحليل النتائج وتفسيرها، وتطوير مهارات الكتابة العلمية والتوثيق لدى الباحثين. كما تبين أن تفعيل مبادئ الحوكمة الأكاديمية داخل الجامعات يعد عاملاً داعماً لضبط جودة الإشراف

الأكاديمي وتحسين جودة الإنتاج العلمي، بما يسهم في تطوير منظومة البحث العلمي في الجامعات الليبية. ويمكن إيجاز ما تم التوصل إليه في مجموعة النتائج التالية:

1. وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة

المنهجية البحثية في رسائل الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، حيث أظهرت النتائج أن التوجيه العلمي الذي يقدمه المشرف يسهم في مساعدة الباحثين على اختيار المناهج البحثية المناسبة، وبناء تصميم بحثي متسق مع مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، وهو ما يعزز سلامة البناء المنهجي للبحث العلمي.

2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة تحليل البيانات وتفسير النتائج، إذ تسهم المتابعة العلمية المنتظمة والتغذية الراجعة من قبل المشرف في تحسين قدرة الباحثين على استخدام الأساليب التحليلية المناسبة وربط النتائج بالإطار النظري للدراسة بصورة منهجية.

3. وجود علاقة إيجابية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة الكتابة العلمية والتوثيق في الرسائل الجامعية، حيث أظهرت النتائج أن الإشراف الأكاديمي يسهم في تطوير مهارات الصياغة العلمية لدى الباحثين، وتعزيز الالتزام بقواعد التوثيق العلمي وأخلاقيات البحث، بما يرفع مستوى جودة الرسائل العلمية.

4. تؤكد النتائج أن جودة مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا تمثل نتائجًا تكامليًا لعدة أبعاد رئيسية تشمل:

- سلامة المنهجية البحثية
- جودة تحليل البيانات وتفسير النتائج
- جودة الكتابة العلمية والتوثيق وإن هذه الأبعاد تتأثر بصورة مباشرة بفعالية ممارسات الإشراف الأكاديمي داخل المؤسسة الجامعية.

5. أظهرت النتائج أن مستوى تحقق أبعاد جودة مخرجات البحث العلمي جاء بدرجة متوسطة إلى مرتفعة، وهو ما يعكس وجود دور إيجابي للإشراف الأكاديمي في دعم جودة الرسائل الجامعية، مع استمرار الحاجة إلى تطوير آليات تنظيم الإشراف الأكاديمي داخل الجامعات الليبية.
6. تشير النتائج إلى أن ضعف بعض جوانب مخرجات البحث العلمي يرتبط بغياب الأطر التنظيمية الواضحة لعملية الإشراف الأكاديمي، مثل غياب المعايير الموحدة لتقييم أداء الإشراف وضعف المتابعة المنهجية المنتظمة للبحوث.
7. تؤكد النتائج أن تحسين جودة الإشراف الأكاديمي يمثل مدخلاً أساسياً لتعزيز جودة البحث العلمي في برامج الدراسات العليا في أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية
- 8.، حيث يسهم الإشراف الفعال في توجيه الباحثين علمياً وتنمية مهاراتهم البحثية وتحسين جودة إنتاجهم العلمي.
9. تكشف نتائج الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة الأكاديمية داخل الجامعات يسهم في رفع مستوى جودة الإشراف الأكاديمي، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وتحديد الأدوار والمسؤوليات ووضع معايير واضحة لتقييم الأداء الأكاديمي.
10. تؤكد الدراسة أن الحوكمة الأكاديمية تمثل إطاراً تنظيمياً فاعلاً لضبط جودة الإشراف الأكاديمي وتحسين مخرجات البحث العلمي، حيث تسهم في تنظيم العلاقة بين المشرف والباحث، وتعزيز العدالة في توزيع الإشراف، وضمان الالتزام بالمعايير العلمية في إعداد الرسائل الجامعية.
11. تتوافق نتائج الدراسة مع الاتجاهات الحديثة في أدبيات جودة التعليم العالي التي ترى أن جودة البحث العلمي في برامج الدراسات العليا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفعالية منظومة الإشراف الأكاديمي ومستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الأكاديمية

داخل المؤسسات الجامعية.

### ■ توصيات الدراسة:-

انطلاقاً من النتائج السابقة يمكن صياغة مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في تطوير منظومة الإشراف الأكاديمي وتحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا داخل الجامعات الليبية.

1. تطوير منظومة الإشراف الأكاديمي في الجامعات الليبية من خلال تبني دليل إجرائي واضح ينظم عملية الإشراف العلمي في برامج الدراسات العليا، يتضمن تحديد الأدوار والمسؤوليات والمعايير العلمية التي تحكم العلاقة بين المشرف والباحث.

2. اعتماد معايير واضحة لتقييم أداء الإشراف الأكاديمي ضمن إطار الحوكمة الأكاديمية، بما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين جودة الممارسات الإشرافية داخل المؤسسات الجامعية.

3. تعزيز دور الإشراف الأكاديمي في توجيه الباحثين نحو اختيار المنهجيات البحثية المناسبة، من خلال تنظيم ورش تدريبية وبرامج تأهيلية لأعضاء هيئة التدريس حول الإشراف البحثي وأساليب تصميم البحوث العلمية.

4. تفعيل آليات المتابعة العلمية المنتظمة لرسائل الدراسات العليا من خلال إنشاء لجان أكاديمية داخل الكليات لمراجعة تقدم الرسائل العلمية بشكل دوري، بما يسهم في تحسين جودة مخرجات البحث العلمي.

5. إنشاء وحدات للدعم المنهجي والإحصائي داخل الجامعات بهدف مساعدة طلبة الدراسات العليا في تصميم الدراسات البحثية وتحليل البيانات وتفسير النتائج وفق الأساليب العلمية الحديثة.

6. تعزيز مهارات الكتابة العلمية لدى طلبة الدراسات العليا من خلال إدراج مقررات أو برامج تدريبية متخصصة في مهارات الكتابة الأكاديمية والتوثيق العلمي وفق المعايير الدولية مثل نظام APA.
7. تطوير منظومة التوثيق العلمي وأخلاقيات البحث داخل الجامعات الليبية من خلال تبني سياسات واضحة لمكافحة الانتحال العلمي وتعزيز ثقافة النزاهة الأكاديمية لدى طلبة الدراسات العليا.
8. تطبيق مبادئ الحوكمة الأكاديمية في إدارة برامج الدراسات العليا من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والعدالة في توزيع الإشراف العلمي، وتحديد عدد مناسب من الرسائل التي يشرف عليها عضو هيئة التدريس بما يضمن جودة الإشراف.
9. تعزيز التكامل بين الإشراف الأكاديمي ومتطلبات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي داخل الجامعات الليبية، بما يساهم في تحسين جودة الرسائل الجامعية ومخرجات البحث العلمي.
10. تشجيع إجراء دراسات مستقبلية تتناول العلاقة بين جودة الإشراف الأكاديمي ومخرجات البحث العلمي في تخصصات مختلفة، وكذلك دراسة أثر الحوكمة الأكاديمية في تطوير منظومة البحث العلمي في الجامعات العربية.

#### ■ قائمة المراجع :

#### ● المراجع العربية:

1. أحمد، فارس مؤيد .(2022). جودة الإشراف العلمي وأثرها على مستوى الرسائل الجامعية. مجلة جامعة الخرطوم التربوية، (61)، 141-170.

<https://journals.uofk.edu/index.php/edu/article/view/2143>

1. أبو عيطة، خالد زكريا .(2023). الإشراف الأكاديمي على الرسائل الجامعية في الجامعات الفلسطينية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث التربوية، (82)، 33-62.

<https://journals.qou.edu/index.php/jeas/article/view/3668>

2. الزوي، خالد الهاني . (2021). تحديات البحث العلمي في الجامعات الليبية. مجلة الأكاديمية الليبية، (92)، 101-130.

<https://alacademia.ly/journal/article/view/412>

3. البدري، منير سليمان، والمكالي، أيمن سالم عبد الكريم. (2019، نوفمبر 16-17). مدى الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي لدى الباحثين بكلية الاقتصاد في جامعة بنغازي. في المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي: البحث العلمي في العلوم الاقتصادية (الواقع والطموح)، قاعة وزارة الاقتصاد، قاريونس، ليبيا.

4. الجازوي، صالح أبوبكر، والبرعصي، عبد السلام حسين، والنعاس، إبراهيم أحمد. (2019، نوفمبر 16-17). معوقات البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية: دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا في المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي: البحث العلمي في العلوم الاقتصادية (الواقع والطموح)، قاعة وزارة الاقتصاد، قاريونس، ليبيا.

5. الحربي، جمال رزق. (2021). تحديات الإشراف العلمي في الجامعات السعودية. مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك سعود، (334)، 411-438.

<https://journals.ksu.edu.sa/jes/article/view/15462>

6. السبيعي، حميد أحمد محمد . (2023). فاعلية الإشراف الأكاديمي في تحسين جودة البحث العلمي ببرامج الدراسات العليا. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية، (351)، 1-28.

<https://journals.ksu.edu.sa/jes/article/view/19754>

7. العوامي، خالد احمد. (2022). معوقات الإشراف العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية. مجلة الأكاديمية الليبية للدراسات، (102)، 141-172.

<https://alacademia.ly/journal/article/view/588>

8. الزهراني، عبد القاسم رزق، (2020). نموذج مقترح لتحسين الإشراف الأكاديمي في الجامعات العربية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، (132)، 77-108.

<https://journals.sustech.edu/araqa/article/view/215>

9. القاسمي، يوسف أيمن. (2022). جودة الإشراف الأكاديمي ودورها في تعزيز البحث العلمي. مجلة دراسات تربوية، جامعة الإمارات، (191، 104-77)

<https://journals.uaeu.ac.ae/index.php/jes/article/view/1834>

10. صالح، أحمد جمال (2023). دور الإشراف الأكاديمي في تعزيز الإنتاج البحثي لطلبة الدراسات العليا. مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية، (151، 118-89)

<https://uqujournals.uqu.edu.sa/educ/article/view/1874>

11. الغزواني، أرحاب محمد، والتركاوي، انتصار عثمان. (2019، نوفمبر 16-17). معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بفرع كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار في المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي: البحث العلمي في العلوم الاقتصادية (الواقع والطموح)، قاعة وزارة الاقتصاد، قاريونس، ليبيا.

12. العتيبي، جمال عبد الوهاب، (2022). ممارسات الإشراف الأكاديمي وعلاقتها بجودة الرسائل العلمية. مجلة العلوم التربوية، جامعة الإمام، (142، 230-201)

<https://journals.imamu.edu.sa/index.php/edu/article/view/1645>

13. المقلة، محمود عاشور، وبريش، منصور محمد. (2016). التحديات والمشاكل التي تواجه برنامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (7)، 144-170.

14. المهباط، نجات محمد. (2024). الصعوبات التي تواجه بعض طلبة الدراسات العليا في الأكاديمية الليبية جنزور. مجلة العلوم التربوية، كلية التربية - الجامعة الأسمرية الإسلامية، (1)5.

15. رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان، وهاشم، إيمان علي. (2019، نوفمبر 16-17). دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة في المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي: البحث العلمي في العلوم الاقتصادية (الواقع والطموح)، قاعة وزارة الاقتصاد، قاريونس، ليبيا. الصويعي، هند خليفة سالم. (2019، نوفمبر 16-17). صعوبات البحث العلمي التي تواجه طلبة الدراسات العليا بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي في المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي: البحث العلمي في العلوم الاقتصادية (الواقع والطموح)، قاعة وزارة الاقتصاد، قاريونس، ليبيا.

16. عبد الحميد، محمد، أحمد . (2023). جودة الإشراف الأكاديمي وعلاقتها بمخرجات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا . مجلة التربية - جامعة الأزهر، (1982)، 215-248.  
<https://journals.azhar.edu.eg/education/article/view/19785>
17. مفتاح، كرم خالد . (2023). جودة برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية في ضوء معايير الاعتماد . مجلة العلوم الإنسانية - جامعة بنغازي، (221)، 55-88.  
<https://journals.uob.edu.ly/index.php/humanities/article/view/2871>
18. عبد العال جمال عبدالفتاح . (2023). فاعلية العلاقة الإشرافية في تحسين جودة الرسائل الجامعية . مجلة كلية التربية - جامعة المنصورة، (3)، 221-258.  
[https://journals.ekb.eg/article\\_298744.html](https://journals.ekb.eg/article_298744.html)
19. عبد القادر، خالد، وعلي، روضة، والجبو، معبد، والشريف، نبيل . (2025). التعليم العالي: التحديات والفرص في مؤسسات التعليم العالي الليبية . Scientific Studies Journal.
20. حسن، سراج منعم . (2024). تطوير الإشراف الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في ضوء متطلبات الجودة الشاملة . مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، (25)، (1)، 1-32.  
[https://journals.ekb.eg/article\\_325941.html](https://journals.ekb.eg/article_325941.html)
21. سلامة، عيون خالد محمد . (2022). مؤشرات جودة الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه . مجلة التربية - جامعة بنها، (332)، 145-176.  
<https://journals.bu.edu.eg/education/article/view/4128>
22. القطروني، حسين يوسف . (2019، نوفمبر 16-17). دور البرامج والأساليب الإحصائية في تطوير منهجية البحوث الكمية في الدراسات السياسية . في المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي: البحث العلمي في العلوم الاقتصادية (الواقع والطموح)، قاعة وزارة الاقتصاد، قاريونس، ليبيا.
- المراجع الأجنبية:-

1. **Alzahrani, A.** (2021). Quality assurance in postgraduate supervision in Saudi universities. *International Journal of Higher Education*, 10(3) 45-58. <https://doi.org/10.5430/ijhe.v10n3p45>

2. **Almarri, K., & Al-Hammadi, F.** (2020). Academic supervision and research productivity in Gulf universities. *Education Research International*. <https://doi.org/10.1155/2020/8893412>
3. **Abu-Saad, I.** (2020). Graduate supervision and research quality in Palestinian higher education. *International Journal of Educational Research*, 99, <https://doi.org/10.1016/j.ijer.2019.101498>
4. Gohar, A. S., & Qouta, M. M. (2021). Challenges of improving the quality of academic supervision of postgraduate studies. *Journal of Educational Issues*, 7(1), 113–130. <https://doi.org/10.5296/jei.v7i1.18292>
- Saleh, A., & Mustafa, H. (2021). Postgraduate supervision challenges in Palestinian universities. *Asian Journal of Education and Social Studies*, 18(4), 12–25. <https://doi.org/10.9734/ajess/2021/v18i430448>
5. Osman, A. E. (2021). Quality of postgraduate supervision in Sudanese universities. *Journal of African Education Studies*, 6(1), 44–58. <https://www.researchgate.net/publication/352114889>
6. Elhassan, M. A. (2020). Academic supervision and research quality in Sudanese universities. *African Educational Research Journal*, 8(2), 96–105. <https://eric.ed.gov/?id=EJ1258431>
7. Al-Kaabi, A., & Al-Mansoori, S. (2022). Postgraduate supervision practices and research outcomes in UAE universities. *Journal of Education and Learning*, 11(5), 73–84. <https://doi.org/10.5539/jel.v11n5p73>
8. Almarri, K., & Al-Hammadi, F. (2020). Academic supervision and research productivity in Gulf universities. *Education Research International*. <https://doi.org/10.1155/2020/8893412>.
9. Elwerfali, M. A. (2021). Higher education quality and research supervision in Libyan universities. *Journal of Higher Education Policy Studies*, 5(3), 201–214. <https://www.researchgate.net/publication/349874221>
10. Alzahrani, A. (2021). Quality assurance in postgraduate supervision in Saudi universities. *International Journal of Higher Education*, 10(3), 45–58. <https://doi.org/10.5430/ijhe.v10n3p45>

11. Abu-Saad, I. (2020). Graduate supervision and research quality in Palestinian higher education. *International Journal of Educational Research*, 99, 101498. <https://doi.org/10.1016/j.ijer.2019.101498>
12. Mohammed, S. A. (2023). Reality of academic supervision in postgraduate programs at the University of Khartoum. *Journal of the University of Khartoum Educational*, 7(2), 91–120. <https://journals.uofk.edu/index.php/edu/article/view/2678>
13. Elwerfali, M. A. (2021). Higher education quality and research supervision in Libyan universities. *Journal of Higher Education Policy Studies*, 5(3), 201–214. <https://www.researchgate.net/publication/349874221>
14. Alzahrani, A. (2021). Quality assurance in postgraduate supervision in Saudi universities. *International Journal of Higher Education*, 10(3), 45–58. <https://doi.org/10.5430/ijhe.v10n3p45>

#### ■ التقارير والأدلة في البحث العلمي :-

##### ● أولاً: التقارير والأدلة العربية

1. الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي. (2015). دليل ضمان الجودة في التعليم العالي في الدول العربية.

<https://anqahe.org/wp-content/uploads/2015/03/ANQAHE-Standards-Arabic.pdf>

2. المجلس الأعلى للجامعات. (2019). الميثاق الأخلاقي للبحث العلمي في الجامعات المصرية.

<https://scu.eg/wp-content/uploads/2020/05/Research-Ethics-Code.pdf>

3. جامعة النجاح الوطنية. (2021). سياسات وإجراءات أخلاقيات البحث العلمي.

<https://www.najah.edu/ar/research/ethics/>

4. جامعة الملك سعود. (2017). دليل أخلاقيات البحث العلمي بجامعة الملك سعود.

[https://ethics.ksu.edu.sa/sites/ethics.ksu.edu.sa/files/imce\\_images/ethics\\_manual.pdf](https://ethics.ksu.edu.sa/sites/ethics.ksu.edu.sa/files/imce_images/ethics_manual.pdf)

● ثانيًا: التقارير الدولية

5. United Nations Development Programme (UNDP). (2022). Global knowledge index 2022. Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation.  
<https://knowledge4all.com/Report2022>
6. UNESCO. (2021). UNESCO science report: The race against time for smarter development. UNESCO Publishing.  
<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000377433>
7. World Bank. (2020). World development report 2020: Trading for development in the age of global value chains. World Bank.  
<https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2020>

# مدى إمكانية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28)

## دراسة تطبيقية في مصرف الجمهورية

■ د. سمية عمار عمران اعمار\*

● تاريخ قبول البحث 04 / 04 / 2026م

● تاريخ استلام البحث 20 / 02 / 2026م

● DOI <https://doi.org/10.5281/zenodo.20030874>

■ المستخلص:

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على مدى إمكانية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28) في مصرف الجمهورية، ومحأولة تسليط الضوء على المعالجة المحاسبية العملية لعمليات المربحة المصرفية وتقييم قدرة المصرف على تحديد وقياس التكلفة الفعلية بدقة، وقد تم اختيار عينة عشوائية من الموظفين بالمربحة المصرفية بخمسة عشر فرعاً لمصرف الجمهورية داخل نطاق مدينة طرابلس وتم توزيع (3) استمارات لكل فرع، حيث بلغت نسبة الردود (84.4 %) واتبع الباحث تحقيقاً لذلك المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تم التوصل إلى أن المصرف يلتزم بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية، وأنه يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المربحة المصرفية، كما أنه توجد بعض الصعوبات المحاسبية والتنظيمية التي تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية تتمثل في: صعوبة حصر جميع عناصر التكلفة الفعلية

\* أستاذ مشارك، بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس.

E - mail: ommaab\_omran@yahoo.com

ISSN 7034 - 3080 (Online)

ISSN 2616 - 5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.



المرتبطة بعمليات المربحة المصرفية، وتعقيد الإجراءات الإدارية وطول الدورة المستندية اللازمة لإتمام هذه العمليات. كما أن تعدد الوحدات الإدارية المختصة بعمليات المربحة المصرفية يؤدي إلى ضعف وضوح البيانات ويزيد من صعوبة تتبع البيانات المحاسبية المتعلقة بقياس التكلفة الفعلية، وأظهرت النتائج كذلك أن ضعف التنسيق بين الإدارات المالية والشرعية إلى جانب قصور النظام المحاسبي الحالي ونقص الكوادر المؤهلة في مجال المحاسبة الإسلامية يؤثر سلباً في القدرة على القياس الدقيق للتكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية.

● **الكلمات المفتاحية:** المربحة المصرفية - معيار المحاسبة المالية رقم (28) المربحة والبيوع الآجلة الأخرى.

# The Feasibility of Measuring the Actual Cost of Bank Murabaha:

## An Applied Study at Jumhouria Bank.

■ Dr. Sumaya Ammar Omran Amar \*

### ■ Abstract:

This Paper examines the feasibility of measuring the actual cost of bank

Murabaha through an applied study conducted at Jumhouria Bank. The study aims to highlight the practical accounting treatment of Murabaha transaction and assess the extent to which the Bank is able to accurately determine their actual cost. The findings indicate that the Bank seeks to identify the main cost components of Murabaha transaction and to maintain accounting separation between actual cost and profit margins.

Nevertheless, the results reveal several accounting and organizational challenges that limit accuracy of actual cost measurement, including difficulties in comprehensively identifying cost elements, complex administrative procedures, and lengthy documentary cycles. In addition, the multiplicity of administrative units involved in Murabaha operations reduces data clarity and complicates the tracking of accounting information related to actual cost measurement. The study also finds that weak coordination between financial and Sharia supervisory departments, along with limitation in the current accounting system and shortage of qualified personnel in Islamic accounting, negatively affect the accurate measurement of the actual cost of Murabaha transaction.

**Keywords:** Bank Murabaha – Aaoifi Financial Accounting Standard No (28): Murabaha and other Deferred Sales.

\* ,Associate Professor, Department of Accounting - Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli.

## ■ المقدمة:

تعد الصيرفة الإسلامية من أهم البدائل التمويلية التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، ويعد عقد المربحة من أكثر صيغ التمويل الإسلامي استخداماً في المصارف الإسلامية، نظراً لما يتميز به من وضوح في الصيغة وسهولة في التطبيق العملي، غير إن سلامة تطبيق المربحة المصرفية لا تتوقف على الشكل التعاقدى فقط، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدقة قياس التكلفة الفعلية للأصل محل العقد، لما لذلك من أثر مباشر على صحة العقد شرعاً ودقة القياس المحاسبي.

وقد أكدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أيوفي (AAOIFI)، في معاييرها الشرعية والمحاسبية على ضرورة الإفصاح الدقيق عن عناصر التكلفة الفعلية، والفصل الواضح بينها وبين هامش الربح، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لصحة عقد المربحة والتقارير المالية (WWW.aoifi.com).

وفي البيئة الليبية، أظهرت الدراسات السابقة وجود تفاوت بين الالتزام النظري بالضوابط الشرعية والمعايير المحاسبية، وبين التطبيق العملي لقياس التكلفة الفعلية للمربحة، إضافة إلى وجود صعوبات تنظيمية ومحاسبية تؤثر في دقة القياس، (الحضيري، 2025) و (Elshaafi, 2021). وانطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى إمكانية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28) دراسة تطبيقية في مصرف الجمهورية، والتعرف على واقع الممارسة العملية والصعوبات المرتبطة بتطبيقها، بما يسهم في دعم تطوير العمل المصرفي الإسلامي وتحسين جودة القياس المحاسبي في البيئة الليبية.

## ● الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات العربية والأجنبية موضوع المربحة المصرفية من جوانب عدة نذكر منها الآتي:

## 1 - (دراسة الحضيرى، 2025) بعنوان: الصعوبات التي تواجه صيغة المربحة في

الصيرفة الإسلامية دراسة تحليلية على بعض المصارف التجارية في مدينة سبها:

هدفت الدراسة إلى تحديد الصعوبات والمشكلات العملية التي تواجه تطبيق صيغة المربحة المصرفية في المصارف التجارية بمدينة سبها، وتحليل أثر هذه الصعوبات على دقة القياس المحاسبي للتكلفة الفعلية لعمليات المربحة، وتقييم مدى الالتزام بالمعايير الشرعية والمحاسبية عند تنفيذ عقود المربحة، واقتراح حلول عملية لتحسين فعالية التطبيق والممارسات المحاسبية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات موجهة لعينة من الموظفين في الإدارات المالية والإدارة الشرعية في المصارف المشاركة، وتوصلت إلى وجود صعوبات عملية واضحة في تطبيق صيغة المربحة مثل: صعوبة الفصل بين التكلفة وهامش الربح، قصور في حصر جميع عناصر التكلفة الفعلية، ضعف التوافق بين الإجراءات المصرفية والنظم المحاسبية، التأثير المباشر لهذه الصعوبات على عدم دقة قياس التكلفة الفعلية، التفاوت بين المصارف في مدى التزامها بالمعايير الشرعية والمحاسبية، الحاجة إلى تحسين النظم الداخلية والتدريب على الممارسات المحاسبية الإسلامية.

## 2 - (دراسة Haryati & Abdul Mughits, 2025): بعنوان: مشكلات تمويل المربحة

في المنتجات المصرفية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإشكاليات التي تواجه تطبيق تمويل المربحة في ماليزيا من الناحية المحاسبية والشرعية والتنظيمية مع التركيز على مدى التزام المصارف بالمبادئ الشرعية والمحاسبية والصعوبات التي تواجهها في احتساب التكلفة الفعلية والفصل بينها وبين هامش الربح عند تنفيذ عمليات المربحة، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الممارسات التطبيقية لتمويل المربحة في عدد من المصارف الإسلامية، وتوصلت إلى وجود إشكاليات في تحديد التكلفة الفعلية لعمليات

المربحة نتيجة عدم شمولية عناصر التكلفة المحتسبة، وعدم الالتزام الكامل بالفصل بين تكلفة المربحة وهامش الربح في بعض التطبيقات المصرفية، وتأثير الإجراءات الإدارية المعقدة وتعدد الجهات المشاركة في العملية التمويلية على دقة القياس المحاسبي، وضعف التنسيق بين الجوانب المحاسبية والرقابية الشرعية، مما يؤدي إلى تفاوت في التطبيق العملي لصيغة المربحة.

3 - (دواسة Al-Nuaimi et al., 2024): بعنوان: المربحة في التمويل الإسلامي -

مراجعة معمقة وتحليل للإسهامات البحثية الحديثة:

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم البحوث الحديثة المتعلقة بصيغة المربحة، مع التركيز على الجوانب المحاسبية والشرعية والتطبيقية، وخاصة قياس التكلفة والإفصاح، والفصل بين التكلفة والربح، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن من خلال مراجعة الدراسات الأكاديمية الحديثة للمربحة وتصنيف الدراسات وفق محاور (شرعية - محاسبية - تطبيقية)، وتوصلت إلى وجود تباين واضح في الأساليب المحاسبية المستخدمة لقياس تكلفة المربحة بين المصارف والدراسات التطبيقية، وركزت العديد من الدراسات على الجوانب الشرعية مقابل ضعف الاهتمام التطبيقي بقياس التكلفة الفعلية، وعدم وجود نموذج محاسبي موحد لحصر عناصر تكلفة المربحة بشكل شامل، وقصور في الفصل المحاسبي الدقيق بين تكلفة المربحة وهامش الربح في بعض التطبيقات المصرفية، وندرة الدراسات التطبيقية التي تربط بين الإطار النظري والممارسة المصرفية الفعلية.

4 - (دراسة Jedidia & Hidoussi, 2024): بعنوان: تسعير المربحة والقياس المحاسبي

للتكلفة والربح - القضايا والرؤى

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم آليات تسعير المربحة في المصارف الإسلامية التونسية، مع التركيز على العلاقة بين التسعير والتكلفة الفعلية، وبيان القضايا المحاسبية والشرعية

التي تنشأ عند تحديد سعر المربحة، ولا سيما مدى الاعتماد على أسعار الفائدة المرجعية بدلا من التكلفة الحقيقية، وتأثير ذلك على شفافية القياس والمصادقية المحاسبية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي النقدي من خلال تحليل الأدبيات المعاصرة المتعلقة بتسعير المربحة ودراسة الممارسات المصرفية الشائعة في تحديد سعر المربحة ومقارنة بين التسعير القائم على التكلفة الفعلية والتسعير القائم على مؤشرات السوق وتقييم الآثار المحاسبية والشرعية لأساليب التسعير المختلفة وتوصلت الدراسة إلى اعتماد عدد من المصارف الإسلامية على مؤشرات تسعير غير مرتبطة مباشرة بالتكلفة الفعلية والتطبيق العملي للتسعير، وضعف الإفصاح المحاسبي عن مكونات التكلفة، وتأثير تسعير المربحة غير القائم على التكلفة على دقة الفصل بين التكلفة والربح، ووجود تباين في مدى التزام المصارف بالضوابط الشرعية عند تحديد سعر المربحة.

5 - (دراسة النصاري ومسعودي، 2023) بعنوان: أثر محددات تسعير المربحة على

#### الأداء المالي للمصارف الإسلامية:

هدفت إلى تحليل أثر محددات تسعير المربحة المصرفية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الجزائر، مع التركيز على مدى تأثير عناصر مثل التكلفة، هامش الربح، المخاطر، والمنافسة السوقية في كفاءة الأداء المالي وربحية المصارف، وبيان ما إذا كان تسعير المربحة يعكس الأسس الاقتصادية والمحاسبية السليمة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بالأسلوب الكمي، من خلال تحليل بيانات مالية لعينة من المصارف الإسلامية، واستخدام نماذج إحصائية لقياس أثر محددات تسعير المربحة على مؤشرات الأداء المالي، واختبار العلاقة بين سياسات التسعير وربحية المصارف وكفاءتها التشغيلية لعينة من المصارف خلال فترة زمنية محددة. وتوصلت إلى وجود أثر معنوي لمحددات تسعير المربحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وإن التكلفة وهامش الربح يعدان من أكثر المحددات تأثيرا في ربحية المصارف، واعتماد بعض المصارف على سياسات تسعير لا تستند كليا إلى التكلفة الفعلية بل تتأثر بعوامل سوقية وتنافسية.

## 6 - (دراسة Elshaafi,2021): بعنوان: الأسس العلمية لتسعير منتج المربحة في المصارف الليبية:

تهدف الدراسة إلى تحليل الأسس العلمية والمحاسبية والشرعية لتسعير منتج المربحة في المصارف الليبية (الجمهورية - مصرف التجارة والتنمية - مصرف الصحاري)، وتحديد الفجوات العلمية بين النظرية والتطبيق في التسعير المصرفي، مع تقييم مدى ارتباط التسعير بالتكلفة الفعلية وتحليل أثرها على شفافية الإفصاح المالي، وبيان أوجه القصور في الممارسات التطبيقية القائمة، وتأثير ذلك على عدالة التسعير، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لممارسات التسعير مع تقييم الفجوات بين الممارسة الفعلية والمعايير العلمية، ومراجعة الوثائق والسياسات المحاسبية للمصارف الليبية، من خلال استبانات ومقابلات مع موظفين في الإدارات المالية والإدارة الشرعية، وتوصلت إلى اعتماد المصارف على أساليب تسعير لا تعكس دائماً التكلفة الفعلية للمربحة، ووجود قصور في الإفصاح المحاسبي عن مكونات التكلفة وهامش الربح، وتفاوت كبير بين المصارف في الالتزام بالمعايير الشرعية والمحاسبية عند تسعير المربحة، وصعوبة تطبيق نموذج محاسبي موحد لحصر عناصر التكلفة الفعلية، والحاجة إلى تطوير النظم المحاسبية لتعزيز الدقة والشفافية في التسعير.

## 7 - (دراسة Al - Nuaimi et al.,2021): بعنوان ممارسات إدارة التكاليف وتسعير تمويل المربحة في المصارف الإسلامية السعودية - دراسة تطبيقية:

هدفت الدراسة إلى تحليل ممارسات إدارة التكاليف المطبقة في المصارف الإسلامية وبيان دورها في تسعير صيغة المربحة، مع التركيز على مدى اعتماد التسعير على التكلفة الفعلية، وقياس أثر نظم إدارة التكلفة على دقة التسعير وكفاءة القرارات التمويلية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة عينة من المصارف الإسلامية السعودية، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات من العاملين

في الإدارات المالية، وتحليل البيانات تحليل إحصائياً لقياس العلاقة بين إدارة التكاليف وتسعير المربحة، وتوصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة التكاليف وتسعير تمويل المربحة، وأن المصارف التي تطبق نظاماً أكثر كفاءة في إدارة التكاليف تحقق دقة أعلى في تسعير المربحة، واعتماد بعض المصارف على أساليب تسعير لا تعكس بالكامل التكلفة الفعلية لتمويل المربحة، ووجود تفاوت بين المصارف في مستوى تطبيق إدارة التكاليف الحديثة..

#### ● ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بالإضافة إلى ما ورد في أهمية الدراسة فإن هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة، في أن أغلب هذه الدراسات التي بحثت في هذا المجال قد ركزت على المربحة الإسلامية من الزوايا الشرعية والتمويلية والتسعيرية إضافة إلى تقييم مدى التزام المصارف الإسلامية بالمعايير المحاسبية ذات الصلة، وقد بينت الدراسات وجود فجوة واضحة بين الإطار النظري والتطبيق العملي لصيغة المربحة، خاصة فيما يتعلق بالشفافية وتحقيق مقاصد الشريعة في تحديد التكاليف وهوامش الربح، وركزت كذلك على مشكلات التطبيق المحاسبي والتنظيمي للمربحة، وأكدت وجود قصور في آليات تحديد التكاليف، واعتمدت بعض المصارف على أساليب تسعير لا تعكس التكلفة الفعلية للمربحة، أما الدراسات الليبية فقد أوضحت ضعف نظم محاسبة التكاليف وغياب نماذج محاسبية دقيقة لقياس تكلفة المربحة، مع تركيزها على الصعوبات العامة دون التعمق في إمكانية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية، وبناء عليه تتجسد الفجوة البحثية في ندرة الدراسات التطبيقية التي تسعى إلى قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية داخل مصرف محدد باستخدام بيانات محاسبية واقعية، إلا إن الدراسة الحالية تتميز بتركيزها على مدى إمكانية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28) لإلقاء الضوء على كيفية تحديدها، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية استخدمت عينة مكونة من الموظفين العاملين بالمربحة المصرفية

لخمسة عشر فرعاً مصرفياً من فروع مصرف الجمهورية في نطاق مدينة طرابلس، بما يسهم في تعزيز دقة التسعير وتحسين جودة الإفصاح المالي وتحقيق العدالة في التعاملات المصرفية الإسلامية.

#### ■ مشكلة البحث:

أوضحت دراسة (الحضيري، 2025) وجود صعوبات عملية في تطبيق صيغة المربحة المصرفية في المصارف الليبية العاملة في مدينة سبها متمثلة في قصور الفصل بين التكلفة وهامش الربح وقصور في حصر جميع عناصر التكلفة الفعلية، كما أوضحت دراسة (Elshaafi, 2021) اعتماد المصارف الليبية على تسعير لا يعكس دائماً التكلفة الفعلية، وصعوبة تطبيق نموذج محاسبي موحد لحصر عناصر التكلفة الفعلية في المصارف الليبية، مع وجود تباين في التطبيقات المصرفية بشأن إمكانية قياس مقدار التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية من الناحية النظرية، وبين إمكانية تحديدها من الناحية العملية وفق الضوابط الشرعية ومعايير المحاسبة المالية، بالإضافة إلى غياب المعيار المحايد المحدد من جهة خارجية مستقلة عن المصرف وعملائه المتضمن للآلية الصحيحة في قياس التكلفة الفعلية، وعليه تولد لدى الباحثة مشكلة الدراسة المتمثلة حول مدى إمكانية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28) دراسة تطبيقية بمصرف الجمهورية.

- وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

هل يمكن قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28) في مصرف الجمهورية؟

وعليه فإنه يمكن صياغة التساؤلات الفرعية الآتية:

1 - ما مدى التزام المصرف بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28)؟

2 - إلى أي مدى يتم الفصل بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في المعالجة المحاسبية لصيغة المربحة المصرفية؟

3 - ما هي الصعوبات التي تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية في مصرف الجمهورية؟

أهداف البحث: تكمن أهداف البحث في الآتي:

1 - إمكانية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية وفق الضوابط الشرعية ومعيار المحاسبة المالية رقم (28) في مصرف الجمهورية.

2 - إمكانية الفصل بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في المعالجة المحاسبية لصيغة المربحة المصرفية في مصرف الجمهورية.

3 - التعرف على واقع الممارسة العملية لقياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية، والتعرف على صعوبات القياس الدقيق لهذه التكلفة في مصرف الجمهورية.

فرضيات البحث: يمكن صياغة ثلاث فرضيات رئيسية للبحث هي:

1 - يلتزم المصرف بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28).

2 - يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المربحة المصرفية.

3 - توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية.

■ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

1 - أهمية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية وفق الضوابط الشرعية، والضوابط المالية.

2 - توسع خدمات الصيرفة الإسلامية وتعاملاتها المترتبة عنها وخاصة صيغة المربحة المصرفية في مصرف الجمهورية.

3 - إثراء البحوث المقدمة في مجالات المحاسبة والمالية الإسلامية في البيئة الليبية.  
الدراسة الميدانية: منهجية البحث:

1 - حدود ونطاق البحث: هناك نوعين من الحدود لهذه الدراسة هما:

حدود موضوعية: تركز هذه الدراسة على قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية، وفق المعيار المحاسبي المالي رقم (28) المربحة والبيوع الآجلة الأخرى، والذي يحل محل المعيار رقم (2) الخاص بالمربحة للأمر بالشراء، والمعيار رقم (20) الخاص بالبيع الآجل بهدف توحيد المعالجة المحاسبية لهذه العمليات وتحسينها بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية دون المساس بالمبادئ الشرعية (www.aoofi.com).

حدود مكانية: مصرف الجمهورية والفروع التابعة له المختصة بالمربحة المصرفية في نطاق مدينة طرابلس.

2 - مجتمع وعينة البحث: يتمثل في الموظفين العاملين بإدارة المربحة المصرفية بفروع مصرف الجمهورية وعددها (25) فرعاً داخل نطاق مدينة طرابلس. أما عينة البحث فكانت عينة عشوائية من العاملين بهذه الإدارات والتي ضمت الموظفين بالمربحة المصرفية لـ (15) فرعاً وتم توزيع (3) استمارات لكل فرع، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (1) عينة البحث

عدد الفروع	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات الجاهزة للتحليل	الفاقد	النسبة المئوية
15	45	38	7	84,4%

3 - الأسلوب الإحصائي المستخدم: اعتمد هذا البحث على الأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات التي تضمنتها الاستبانة المصممة لهذه الدراسة من خلال برنامج إحصائي

من خدمة البرمجيات الواردة في (SPSS) وذلك باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

### 1 - اختبار الصدق والثبات: Reliability Analysis

وقد استخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى ترابط أسئلة الاستبيان، ومدى موثوقية الإجابات وثباتها.

2 - أساليب الإحصاء الوصفي: Descriptive Analysis  
وقد استخدمت هذه الأساليب لاحتساب تكرارات العدد والنسبة .

### 3 - أساليب التحليل الاستدلالي: Inferential Analysis

وقد استخدم اختبار T للفرضيات باستخدام اختبار (t) One Sample T - Test .

#### ● أولاً: مفهوم المربحة المصرفية:

تعد عقود المربحة من أهم أدوات التمويل في المصارف الإسلامية، وتقوم على بيع الأصل بثمن معلوم مع كشف صريح عن التكلفة الأصلية وهامش الربح المتفق عليه بين المصرف والعميل (AAOIFI، 2017/1438هـ).

وتعرف المربحة " بأنها بيع السلعة بثمنها الأول الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم ومتفق عليه بين الطرفين، على أن يكون المشتري على علم بتكلفة الشراء الأصلية" (AAOIFI، معيار شرعي رقم 8).

وفي التطبيق المصرفي تعرف المربحة المصرفية بأنها " عقد بيع تلتزم بموجبه المؤسسة المالية الإسلامية بشراء سلعة بناءً على طلب العميل، ثم تبيعها له بثمن يتكون من التكلفة الفعلية مضافاً إليها ربح معلوم ومتفق عليه، على أن يتم الإفصاح الكامل عن التكلفة، وذلك وفقاً للضوابط الشرعية المنظمة لعقد المربحة الأمر بالشراء" (AAOIFI، المعايير الشرعية، معايير المربحة رقم 8، 2017).

### ● ثانياً: مفهوم التكلفة الفعلية في المربحة المصرفية:

تعرف التكلفة الفعلية بأنها: «مجموع التكاليف التي تتحملها المؤسسة المالية الإسلامية من أجل تملك الأصل محل عقد المربحة، وتشمل سعر الشراء، والمصاريف المباشرة المرتبطة بالتملك، دون إدراج هامش الربح»، وذلك وفقاً لما نص عليه المعيار المحاسبي رقم (2) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (AAOIFI)، المعيار المحاسبي رقم 2، (2017)، ويعد الإفصاح عن هذه التكلفة شرطاً شرعياً ومحاسبياً، لما له من أثر مباشر في تحديد هامش الربح المشروع (النعيمي وآخرون، 2021).

- مفهوم التكلفة الفعلية في المربحة وفق المعيار رقم (28) المربحة والبيع الآجلة:

وفقاً لمعيار (28)، تعرف التكلفة الفعلية للمربحة بأنها: «جميع التكاليف التي تتحملها المؤسسة المالية الإسلامية بصورة مباشرة ولازمة لاقتناء الأصل محل المربحة ووضعه في حالته الجاهزة للبيع، قبل إبرام عقد المربحة مع العميل» (www. aaoifi.com). وبذلك لا يجوز شرعاً ولا محاسبياً احتساب أي ربح أو إيراد قبل تحقق التملك الفعلي وتحمل المخاطر المرتبطة بالأصل.

- مكونات التكلفة الفعلية للمربحة وفق المعيار رقم (28):

1 - تكلفة شراء الأصل وتشمل:

سعر الشراء المدفوع للمورد - الرسوم الجمركية (إن وجدت) - الضرائب غير القابلة للاسترداد - مصاريف النقل والتخزين والتأمين قبل البيع. وتعد هذه التكاليف جزءاً أصيلاً من تكلفة المربحة.

2 - المصروفات المباشرة المرتبطة بالاقتناء مثل:

أتعاب الوسطاء - مصاريف الفحص والمعاينة - مصاريف التوثيق المرتبطة بتملك الأصل، يسمح بإضافتها إلى التكلفة بشرط: أن تكون حقيقية وقابلة للقياس وإن تكون مرتبطة مباشرة بالأصل.

### 3 - التكاليف المستبعدة من التكلفة الفعلية:

ينص المعيار (28) صراحة على عدم جواز تحميل التكلفة بما يلي:

المصروفات الإدارية العامة - تكاليف التمويل - تكاليف الفرصة البديلة - أي مصروفات لاحقة لإبرام عقد المراجعة، فإدراج هذه التكاليف يعد مخالفة شرعية ومحاسبية.

● ثالثاً: معيار المحاسبة المالية رقم (FAS 28) المراجعة والبيع الآجلة الأخرى:

شهدت معايير (AAOIFI) تطورا ملحوظاً، تمثل في إصدار معيار المحاسبة المالية رقم (FAS 28) المراجعة والبيع الآجلة الأخرى، والذي وضع إطاراً محاسبياً أكثر دقة للاعتراف والقياس والإفصاح عن عقود المراجعة. وقد نص المعيار على ضرورة قياس الأصول محل المراجعة بالتكلفة الفعلية، مع تحميل جميع التكاليف المباشرة ذات العلاقة، واستبعاد التكاليف غير القابلة للقياس أو غير المرتبطة مباشرة بالعقد (AAOIFI, 2020).

كما أوجب المعيار الإفصاح الكافي في القوائم المالية عن أسس احتساب التكلفة وهامش الربح، بما يعزز الشفافية وقابلية المقارنة بين المصارف الإسلامية.

- ينص هذا المعيار على أن المصرف الإسلامي:

- يعترف بالمخزون (الأصل) حينما يكتسب السيطرة عليه وتنتقل إليه المخاطر والمنافع الأساسية.

- يعترف بالإيراد أو المستحقات (Receivables) عند بيع الأصل وفق عقد المراجعة.

- يتم احتساب تكلفة الأصل باعتبارها مجموع تكلفة الشراء وجميع النفقات لتحضير الأصل في موقعه وحالته الحالية (مثل النقل والتأمين) مع خصم أي خصومات تجارية أو معاملاتتها.

وهنا يظهر ارتباط معيار (28) مباشرة بمفهوم التكلفة الفعلية في المراجعة، حيث يؤكد

المعيار على أن التكلفة المعترف بها يجب أن تكون تكلفة فعلية قابلة للقياس وليست تقديرية أو افتراضية.

- الإفصاح: يلزم المعيار المؤسسات بالإفصاح بوضوح في القوائم المالية عن الإيراد من المربحة وتكلفة الأصل المباع، والربح المؤجل مقابل المستحقات، وأية مبالغ متعلقة بالخصومات أو التنازلات (كخصم تعجيل السداد).

#### ● رابعاً: الضوابط الشرعية ودورها في تحديد التكلفة:

إلى جانب المعايير المحاسبية، تصدر (AAOIFI) معايير شرعية تهدف إلى تحويل الفتاوى الشرعية إلى قواعد عملية يمكن تطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية. وتبرز هذه المعايير أهمية الالتزام بأحكام الشريعة في كل جوانب التعاملات، ويشمل ذلك الوضوح في تحديد التكلفة وعدم استخدام عناصر غير مشروعة في احتسابها (البشير وحكيمة، 2022)، والصدق في الإفصاح، وتحريم إدراج تكاليف وهمية أو غير مرتبطة بالعقد، ومنع ربط هامش الربح بمؤشرات الفائدة التقليدية. وتضطلع هيئات الرقابة الشرعية بدور مهم في التحقق من سلامة احتساب التكلفة والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية (AAOIFI,2017)

- تعمل المعايير الشرعية على دعم المعايير المحاسبية من خلال:

- التأكيد على وجوب الصراحة في الكشف عن تكلفة الأصل.

- منع التلاعب في تكوين التكاليف التي تعرف على أنها غير حقيقية أو مخالفة للمبادئ الشرعية.

- توجيه المصارف إلى اعتماد أساليب محاسبية تتوافق مع الشريعة في احتساب الإيرادات والتكاليف في العقود التمويلية (البشير وحكيمة، مرجع سابق).

#### ● خامساً: المعالجة المحاسبية للتكلفة الفعلية قبل عقد المربحة وفق المعيار (28):

- تثبت الأصول المُقتناة بغرض المربحة في حساب مخزون المربحات.

- لا يعترف بأي ربح إلا بعد إبرام عقد المراجعة مع العميل. وهذا يعكس تحقق شرط الملكية وتحمل المخاطر.

- تحديد سعر المراجعة (التكلفة + الربح): يشدد المعيار على أن:

سعر المراجعة = التكلفة الفعلية + هامش الربح المتفق عليه.

ويجب الإفصاح للعميل على: مقدار التكلفة - مقدار الربح - إجمالي سعر البيع. وهو ما يحقق الشفافية والعدالة والالتزام بمقاصد الشريعة.

- الأثر التطبيقي للمعيار (28) على تحديد التكلفة الفعلية: يترتب على تطبيق المعيار:

- ضرورة وجود نظام محاسبة تكاليف دقيق.

- الفصل بين: تكلفة المراجعة والمصروفات التشغيلية العامة.

- تحسين دقة التسعير.

- الحد من ممارسات التسعير الشبيهة بالفائدة.

● سادساً: الصعوبات والتحديات في تطبيق معايير (AAOIFI) عند قياس التكلفة

الفعلية للمراجعة المصرفية:

رغم أهمية معايير (AAOIFI) تظهر الدراسات عدة صعوبات في التطبيق العملي لهذه المعايير. فقد أظهرت دراسة حالة تطبيق المعايير في مصارف إسلامية أن الالتزام بمعايير (AAOIFI) في القوائم المالية لا يزال غير كامل وإن مستوى الإفصاح والشفافية يختلف من مؤسسة إلى أخرى كما أن التطبيقات الفعلية قد تتأثر بتطبيقات محلية للأنظمة المحاسبية أو معايير أخرى (زرنوح وحدي، 2026)، وأشارت دراسات أخرى إلى ضعف نظم التكاليف، وعدم الفصل الدقيق بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة، والاعتماد على سياسات تسعير مركزية لا تعكس التكلفة الفعلية لكل عقد. كما تلعب

البيئة التنظيمية ومستوى التأهيل المحاسبي دوراً في تعقيد تطبيق معايير (AAOIFI)، بصورة كاملة (الحضيري، 2025)، (النصاري ومسعودي، 2023).

#### ومن أهم التحديات:

- 1 - التطبيق الجزئي للمعايير: عدم تبني كامل لمتطلبات المعيار (28) لبعض المؤسسات رغم صدوره وترجمته إلى العربية.
- 2 - البيئة التنظيمية: التأخر في موامة المعايير المحلية مع معايير (AAOIFI).
- 3 - الشفافية والإفصاح: عدم الإفصاح التفصيلي المتوافق مع متطلبات المعيار (28) مما يؤثر على فهم المستثمرين والمستخدمين للمعلومات حول تكلفة المربحة (زرنوح، وحديبي، مرجع سابق).

#### ● سابعاً: أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية والشرعية في قياس التكلفة الفعلية:

- تكمن أهمية التزام المصارف بالمعايير المحاسبية والشرعية في أنها تضمن:
- دقة قياس التكلفة: بدل الاعتماد على تقديرات غير دقيقة أو طرق محاسبية غير متوافقة مع أحكام الشريعة.
  - تعزيز شفافية التقرير المالي: حيث تعمل المعايير الموحدة على تسهيل مقارنة الأداء المالي بين المؤسسات.
  - تقليل مخاطر الخطأ في تسعير المربحة: وبالتالي تعزيز الثقة بين المصرف والعملاء والمجتمع الشرعي والرقابي (زرنوح، وحديبي، مرجع سابق)
  - 4 - أدوات البحث: لقد تم تصميم الاستبانة من ثلاثة أجزاء رئيسية الجزء الأول هو: يلتزم المصرف بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية، والجزء الثاني هو: يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات

المربحة المصرفية، والجزء الثالث ويتضمن: توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية، وقد تم استخدام مقياس ليكرت للإجابة عن عبارات الاستبيان.

● اختبار الاستبيان: لقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان بحساب معاملات الارتباط بين كل فرضية من فرضيات الدراسة والمعدل الكلي للفرضية وقد كانت معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية (0.05)، وبذلك يعتبر الاستبيان صادقاً لما وضع من أجله، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (2) معاملات الارتباط بين كل فرضية والدرجة الكلية للفرضيات الرئيسية

ت	العبارات	معامل ارتباطها بالدرجة الكلية	مستوى الدلالة
1	يلتزم المصرف بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية.	0.630	0.000**
2	يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المربحة المصرفية.	0.580	0.000**
3	توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية.	0.640	0.000**

\* دال عند مستوى معنوية 0.05

كما تم حساب معامل ثبات الاستبيان من خلال استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) حيث يتضح من نتائج الجدول التالي أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لجميع المتغيرات وتتراوح بين (53، 83٪) لكل متغير من المتغيرات. وكذلك قيمة ألفا لجميع المتغيرات 70٪، وهي قيم ثبات جيدة في العرف الإحصائي، حيث يوصي (Hair، 1998) بأن مستوى الموثوقية لمعامل ألفا كرونباخ هو 60٪ وأكثر.

جدول رقم (3) قيم معامل الثبات (للاتساق الداخلي) لكل متغير من متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	معامل الثبات %
X01	يلتزم المصرف بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية	53.8
X02	يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المربحة المصرفية	79.2
X03	توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية	83.9
الكلي		70

#### ■ التحليل الإحصائي لفرضيات البحث:

استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة One Sample T - Test، وذلك لاختبار فرضيات البحث، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في البحث، والجدول التالي تبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فرضية من فرضيات البحث والانحراف المعياري له، وكذلك نتائج اختبار T، وتكون الفرضية إيجابية بمعنى أن المشاركين في البحث موافقون على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفرضية أكبر من 3، وتكون الفرضية سلبية بمعنى أن المشاركين في البحث غير موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفرضية أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفرضية أصغر من 3، وتكون آراء المشاركين في البحث محايدة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا ينطبق على جميع فرضيات البحث.

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: يلتزم المصرف بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28)، حيث قامت الباحثة

بصيغة الفرضية التالية المناظرة لها واختبارها:

$H_0$  : لا يلتزم المصرف بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية.

$H_1$  : يلتزم المصرف بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية.  
والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الرئيسية الأولى

النتيجة	الدلالة الإحصائية	احصاء اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح
قبول $H_1$	0.000	7.055	0.887	3.88
* دال عند مستوى معنوية 0.05				

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي المرجح 3.88 بانحراف معياري مناظر له 0.887، وأن قيمة احصاء الاختبار T (7.055 بدلالة إحصائية 0.000)، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يشير إلى رفض الفرض الصفري  $H_0$ ، مما يدل على أن المصرف يلتزم بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28).

وقامت الباحثة بدراسة عبارات هذه الفرضية، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدولين رقمي (5، 6) أن أغلب المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى هذه العبارات، أي يؤيدون قبول الفرضية الرئيسية الأولى مما يدل على أن المصرف يلتزم بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28).

جدول رقم (5) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول عبارات الفرضية الرئيسية الأولى

ت	العبارات	التكرار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
1	يلتزم المصرف بتحديد التكلفة الفعلية للأصل محل المربحة قبل إبرام عقد المربحة.	العدد	0	1	5	13	19	38
		النسبة	0	2.6	13.2	34.2	50	100
2	تشمل التكلفة الفعلية جميع المصروفات المباشرة المرتبطة باقتناء الأصل محل المربحة.	العدد	0	1	10	15	12	38
		النسبة	0	2.6	26.3	39.5	31.6	100
3	يعتمد المصرف على مستندات وفواتير فعلية عند تحديد التكلفة الفعلية للمربحة.	العدد	0	3	7	21	7	38
		النسبة	0	7.9	18.4	55.3	18.4	100
4	يتم توثيق عناصر التكلفة الفعلية لعمليات المربحة في السجلات المحاسبية بشكل منظم.	العدد	3	12	10	11	2	38
		النسبة	7.9	31.6	26.3	28.9	5.3	100

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لعبارات الفرضية الرئيسية الأولى

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	النتيجة
1	يلتزم المصرف بتحديد التكلفة الفعلية للأصل محل المربحة قبل إبرام عقد المربحة.	4.33	0.809	10.028	0.000	أوافق
2	تشمل التكلفة الفعلية جميع المصروفات المباشرة المرتبطة باقتناء الأصل محل المربحة.	4	0.839	7.354	0.000	أوافق

النتيجة	الدلالة الإحصائية	إحصاء الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارات	ت
أوافق	0.000	6.309	0.832	3.85	يعتمد المصرف على مستندات وفواتير فعلية عند تحديد التكلفة الفعلية للمرابحة.	3
لا أوافق	0.000	4.531	1.075	2.91	يتم توثيق عناصر التكلفة الفعلية لعمليات المرابحة في السجلات المحاسبية بشكل منتظم.	4
* دال عند مستوى معنوية 0.05						

ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المرابحة المصرفية، قامت الباحثة بصياغة الفرضية التالية المناظرة لها واختبارها:

$H_0$ : لا يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المرابحة المصرفية.

$H_1$ : يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المرابحة المصرفية، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الرئيسية الثانية

النتيجة	الدلالة الإحصائية	إحصاء اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح
قبول $H_1$	0.000	2.727	1.105	3.54
* دال عند مستوى معنوية 0.05				

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي المرجح 3.54 بانحراف

معياري مناظر له 1.105، وأن قيمة إحصاء الاختبار  $T(2.727)$  بدلالة إحصائية 0.000، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يشير إلى رفض الفرض الصفري  $H_0$ ، وقبول الفرض البديل  $H_1$ ، مما يدل على يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المربحة المصرفية.

وقامت الباحثة بدراسة عبارات هذه الفرضية، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدولين رقمي (8،9) أن المشاركين موافقين على محتوى هذه العبارات، أي يؤيدون قبول الفرضية الرئيسية الثانية، مما يدل على يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المربحة المصرفية.

جدول رقم (8) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين حول عبارات الفرضية الرئيسية الثانية

ت	العبارات	التكرار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
1	يتم الفصل المحاسبي بوضوح بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المربحة.	العدد	1	1	7	15	14	38
		النسبة	2.6	2.6	18.4	39.5	36.8	100
2	لا يتم إدراج هامش الربح ضمن التكلفة الفعلية للأصل محل المربحة.	العدد	1	3	8	19	7	38
		النسبة	2.6	7.9	21.1	50.0	18.4	100
3	يتم تحديد هامش الربح بعد الانتهاء من احتساب التكلفة الفعلية بالكامل.	العدد	2	5	10	14	7	38
		النسبة	5.3	13.2	26.3	36.8	18.4	100
4	يتم تسجيل التكلفة الفعلية وهامش الربح في حسابات مستقلة.	العدد	1	3	12	15	7	38
		النسبة	2.6	7.9	31.6	39.5	18.4	100

ت	العبارات	التكرار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
5	يتم الإفصاح عن التكلفة الفعلية وهامش الربح في سجلات المراجعة بشكل منفصل.	العدد	1	2	15	11	9	38
		النسبة	2.6	5.3	39.5	28.9	23.7	100
6	تعتمد المعالجة المحاسبية لعمليات المراجعة على الفصل بين التكلفة والربح عند إعداد القيود المحاسبية.	العدد	4	14	12	5	3	38
		النسبة	10.5	36.8	31.6	13.2	7.9	100
7	يلتزم المصرف بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الشرعية فيما يخص الفصل بين التكلفة والربح بشكل كامل.	العدد	0	14	12	7	5	38
		النسبة	0	36.8	31.6	18.4	13.2	100
8	يسهم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية.	العدد	4	8	10	12	4	38
		النسبة	10.5	21.1	26.3	31.6	10.5	100

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لعبارات الفرضية الفرعية الثانية

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	النتيجة
1	يتم الفصل المحاسبي بوضوح بين التكلفة الفعلية وهامش الربح لعمليات المراجعة.	4,05	0,957	6,780	0,000	أوافق
2	لا يتم إدراج هامش الربح ضمن التكلفة الفعلية للأصل محل المراجعة.	3,74	0,949	4,783	0,000	أوافق

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3	يتم تحديد هامش الربح بعد الانتهاء من احتساب التكلفة الفعلية بالكامل.	3.50	1.108	2.779	0.009	أوافق
4	يتم تسجيل التكلفة الفعلية وهامش الربح في حسابات مستقلة.	3.63	0.970	4.012	0.000	أوافق
5	يتم الإفصاح عن التكلفة الفعلية وهامش الربح في سجلات المربحة بشكل منفصل.	3.66	0.993	4.080	0.000	أوافق
6	تعتمد المعالجة المحاسبية لعمليات المربحة على الفصل بين التكلفة والربح عند إعداد القيود المحاسبية .	2.71	1.088	- 1.640	0.001	لا أوافق
7	يلتزم المصرف بتطبيق متطلبات معايير المربحة الشرعية فيما يخص الفصل بين التكلفة والربح بشكل كامل.	2.08	1.049	0.464	0.006	لا أوافق
8	يسهم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية.	3.11	1.180	0.550	0.000	أوافق
* دال عند مستوى معنوية 0.05						

ثالثاً: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية، حيث قامت الباحثة بصياغة الفرضية التالية المناظرة لها واختبارها:

$H_0$  : لا توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية.

$H_1$  : توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الرئيسية الثالثة

النتيجة	الدلالة الإحصائية	إحصاء اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح
قبول $H_1$	0.000	1.354	1.017	3.25
* دال عند مستوى معنوية 0.05				

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي المرجح 3.25 بانحراف معياري مناظر له 1.017، وأن قيمة إحصاء الاختبار T (1.354) بدلالة إحصائية 0.000 (،) ، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يشير إلى رفض الفرض الصفري  $H_0$ ، مما يدل على أنه توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية.

وقامت الباحثة بدراسة عبارات هذه الفرضية، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدولين رقمي (11، 12) أن أغلب المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى هذه العبارات، أي يؤيدون قبول الفرضية الرئيسية الثالثة مما يدل على أنه توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية.

جدول رقم (11) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول عبارات الفرضية الرئيسية الثالثة

ت	العبارات	التكرار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
1	توجد صعوبة في حصر جميع عناصر التكلفة الفعلية لعمليات المربحة.	العدد	1	8	12	13	4	38
		النسبة	2.6	21.1	31.6	34.2	10.5	100
2	يواجه المصرف صعوبات في الفصل بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة.	العدد	2	12	16	7	1	38
		النسبة	5.3	31.6	42.1	18.4	2.6	100
3	تعيق الإجراءات الإدارية وطول الدورة المستندية قياس التكلفة الفعلية بدقة.	العدد	0	10	11	14	3	38
		النسبة	0	26.3	28.9	36.8	7.9	100
4	يؤثر نقص الكوادر المؤهلة في المحاسبة الإسلامية على قياس التكلفة الفعلية للمربحة.	العدد	2	7	12	14	3	38
		النسبة	5.3	18.4	31.6	36.8	7.9	100
5	يحد تعدد الوحدات الإدارية المختصة بعمليات المربحة المصرفية من وضوح البيانات ويزيد من صعوبة تتبع البيانات المحاسبية للتكلفة الفعلية.	العدد	1	9	11	12	5	38
		النسبة	2.6	23.7	28.9	31.6	13.2	100
6	يؤثر ضعف التنسيق بين الإدارات المالية والشرعية من دقة قياس التكلفة الفعلية.	العدد	0	10	10	12	6	38
		النسبة	0	26.3	26.3	31.6	15.8	100
7	لا يوفر النظام المحاسبي المعمول به حالياً آليات تفصيلية كافية لتتبع وقياس عناصر التكلفة الفعلية الخاصة بكل عملية مربحة على حدة.	العدد	1	8	11	10	8	38
		النسبة	2.6	21.1	28.9	26.3	21.1	100

جدول رقم (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لعبارات الفرضية الرئيسية الثالثة

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	احصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	النتيجة
1	توجد صعوبة في حصر جميع عناصر التكلفة الفعلية المرتبطة بعمليات المراجعة المصرفية.	3.29	1.011	1.765	0.000	أوافق
2	يواجه المصرف صعوبة في الفصل بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بعمليات المراجعة .	2.82	0.896	1.267 -	0.000	لا أوافق
3	تعيق الإجراءات الإدارية وطول الدورة المستندية قياس التكلفة الفعلية بدقة.	3.26	0.949	1.708	0.006	أوافق
4	يؤثر نقص الكوادر المؤهلة في المحاسبة الإسلامية على قياس التكلفة الفعلية للمراجعة.	3.18	1.009	1.725	0.000	أوافق
5	يحد تعدد الوحدات الإدارية المختصة بعمليات المراجعة المصرفية من وضوح البيانات ويزيد من صعوبة تتبع البيانات المحاسبية للتكلفة الفعلية.	3.29	1.063	1.679	0.002	أوافق
6	يؤثر ضعف التنسيق بين الإدارات المالية والشرعية من دقة قياس التكلفة الفعلية.	3.37	1.051	2.162	0.000	أوافق
7	لا يوفر النظام المحاسبي المعمول به حالياً آليات تفصيلية كافية لتتبع وقياس عناصر التكلفة الفعلية الخاصة بكل عملية مراجعة على حدة.	3.42	1.130	2.297	0.000	أوافق
* دال عند مستوى معنوية 0.05						

## ■ النتائج:

مما سبق يستنتج الآتي:

- 1 - يلتزم مصرف الجمهورية بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28).
- 2 - يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المربحة المصرفية.
- 3 - من الصعوبات المحاسبية والتنظيمية التي تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المربحة المصرفية ما يلي:
  - أ - توجد صعوبة في حصر جميع عناصر التكلفة الفعلية المرتبطة بعمليات المربحة المصرفية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة كلا من : (Elshaafi,2021)، (دراسة، الحضيرى2025).
  - ب - تعيق الإجراءات الإدارية وطول الدورة المستندية قياس التكلفة الفعلية بدقة، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Haryati & Abdul Mughits,2025).
  - ج - يحد تعدد الوحدات الإدارية المختصة بعمليات المربحة المصرفية من وضوح البيانات ويزيد من صعوبة تتبع البيانات المحاسبية للتكلفة الفعلية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Haryati & Abdul Mughits,2025).
  - د - يؤثر ضعف التنسيق بين الإدارات المالية والشرعية من دقة قياس التكلفة الفعلية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Haryati & Abdul Mughits,2025).
  - هـ - لا يوفر النظام المحاسبي المعمول به حالياً آليات تفصيلية كافية لتتبع وقياس عناصر التكلفة الفعلية الخاصة بكل عملية مربحة على حدة، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحضيرى، 2026) ودراسة (Elshaafi,2021).

و - لا تعتمد المعالجة المحاسبية لعمليات المراجعة على الفصل بين التكلفة والربح عند إعداد القيود المحاسبية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحضيري، 2026).

ز - لا يلتزم المصرف بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الشرعية فيما يخص الفصل بين التكلفة والربح بشكل كامل، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحضيري، 2026) ودراسة (Elshaafi,2021).

ك - يؤثر نقص الكوادر المؤهلة في المحاسبة الإسلامية على قياس التكلفة الفعلية للمراجعة.

#### ■ التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها فإن من أهم التوصيات ما يلي:

- 1 - تطوير النظام المحاسبي بشكل مفصل لكل عملية مراجعة مصرفية بما يدعم الإفصاح والقياس الدقيق.
- 2 - تدريب الكوادر المحاسبية من النواحي الشرعية على تطبيق معايير المراجعة المصرفية.
- 3 - تبسيط وتنسيق الإجراءات الإدارية وتوحيدها على مستوى المصرف وتحسين آليات التنسيق بين الإدارات المختصة بالمراجعة المصرفية.
- 4 - دعم الدراسات العلمية المتخصصة التي تتناول قياس التكلفة الفعلية لصيغة المراجعة المصرفية وتراعي الضوابط الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط المالية في البيئة الليبية.
- 5 - تشجيع البحوث التطبيقية المستمرة لمعالجة المشكلات العملية في المصارف الليبية.
- 6 - العمل على سن تشريعات ملزمة من قبل جهة إشرافيه خارجية متمثلة في مصرف

## ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وغيرها .

## ■ المراجع:

## ● أولاً: الدراسات والبحوث والدوريات والمؤتمرات:

- 1 - البشير، بن عبد الرحمن وحكيمة، شرفة (2022)، أهمية المعايير الشرعية لهيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، المجلد 3، 48 - 63.
- 2 - الحضييري، عبد السلام محمد (2025)، الصعوبات التي تواجه صيغة المرابحة في الصيرفة الإسلامية - دراسة تحليلية على بعض المصارف التجارية في مدينة سبها، مجلة جامعة فزان العلمية، المؤتمر العلمي الثاني لتطوير العلوم الإدارية والمالية.
- 3 - النصاري، عبد القادر ومسعودي، محمد (2023)، أثر محددات تسعير المرابحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة حالة (أطروحة دكتوراه منشورة)، جامعة أدرار، الجزائر.
- 4 - زرنوح، مختار الخليل وحديبي، عبد القادر (2026)، خصوصية القوائم المالية في البنوك الإسلامية وفقا لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) دراسة حالة بنك السلام (2020 - 2023)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 9 المجلد 1، ص 1236 - 1252.
- 5 - Al Nuaimi & et al,(2024),Murabaha in Islamic Finance: An In - Depth Review and Analysis of Recent Contributions,Vol 2.
- 6 - Ben Jedidia Khoutem & Ibrahim Hidoussi ,(2024) Pricing of Murabaha:Issues and ,Insights, Dec(2024), Al Qasimia University Journal of Islamic Economics, Vol 4 No (2):pp119 - 144.
- 7 - Elshaafi,(2021),The Scientific Basis for the Pricing of the Murabaha Product in the Libyan Banks, Journal of Economic and Business – Misurata University, Vol 8, No 2.pp76 - 98.
- 8 - Haryati, A., & Abdul Mughits (2025), Problems of Murabaha Financing in banking products,l - FINANCE;A Research Journal on Islamic finance ,Vol 11 No (1), pp 113 - 130.
- 9 - Hair, Joseph F. (1998)*Multivariate data analysis*. Upper Saddle River, N.J:

Prentice Hall.

● ثانياً: التقارير والنشرات:

- 1 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2017).
- 2 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2021).
- 3 - المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية: المعيار المحاسبي رقم (2) المربحة والمربحة للأمر بالشراء، المنامة، البحرين، AAOFI.
- 4 - المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية: المعيار المحاسبي رقم (28) المربحة والبيع الآجلة الأخرى، المنامة، البحرين، AAOFI.
- 5 - المعايير الشرعية: المعيار الشرعي رقم (8) المربحة للأمر بالشراء. المنامة، البحرين: AAOFI.

# أثر التكنولوجيا المالية على رضا العملاء في المصارف التجارية العاملة في ليبيا

(دراسة ميدانية على عملاء مصرفي الوحدة والجمهورية بمدينة درنة)

■ إيمان الصالحين بوزهب، \* ■ نبيلة أشرف الصالحين الضراط \*\*

● تاريخ استلام البحث 2026/01/20م ● تاريخ قبول البحث 2026/04/04م

● DOI <https://doi.org/10.5281/zenodo.20030901>

■ المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التكنولوجيا المالية على رضا العملاء في المصارف التجارية العاملة بمدينة درنة، وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (231) مفردة اختيرت بطريقة عينة الصدفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وقد أعدت الاستمارات الإلكترونية وجُهزت للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى رضا العملاء مرتفع، وجاء في الترتيب الأول عملاء مصرف الجمهورية، يليه مصرف الوحدة، كما بينت النتائج وجود أثر للتكنولوجيا المالية وأبعادها الأربعة على رضا العملاء في المصرفين.

● الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الخدمات المصرفية الإلكترونية، رضا العملاء

\* أستاذ بقسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد بجامعة درنة E - mail: e.budahab@uod.edu.ly

\*\* محاضر مساعد بقسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد بجامعة درنة E - mail: nabilaaaa19941994@gmail.com

ISSN 7034 - 3080 (Online)  
ISSN 2616 - 5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0



# The Impact of Financial Technology on Customer Satisfaction in Commercial Banks Operating in Libya

(A Field Study on Customers of Al - Wahda and Al -  
Jumhuriya Banks in the City of Derna)

■ Iman Elsalhen Bouthahab\* ■ Nabila Ashraf Al - Salihin Al - Darrat,\*\*

## ■ Abstract:

This study examines the impact of financial technology on customer satisfaction in commercial banks in Derna. Using a descriptive - analytical method, data were collected from 231 customers through an online questionnaire and analyzed with SPSS. The results showed a high level of customer satisfaction, with Republic Bank ranking first, followed by Wahda Bank. Financial technology and its dimensions significantly affected customer satisfaction.

- **Keywords:** Financial Technology, Electronic Banking Services, Customer Satisfaction.

\*Assistant Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, University of Derna.

\*\*Assistant Lecturer, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, University of Derna.

## ● المقدمة:

تُعد التطورات التكنولوجية المعاصرة المحرك الرئيس للتغيرات الجذرية التي شهدتها القطاعات الاقتصادية والمالية على حد سواء؛ حيث أفضت هذه التقنيات المتسارعة إلى ظهور أدوات مالية مبتكرة أعادت تشكيل الصناعة المصرفية التقليدية، وجعلت من التكنولوجيا عنصراً جوهرياً في تقديم الخدمات المالية وتحقيق التفوق التنافسي. وفي ظل هذا التسارع الرقمي، بات بإمكان العملاء تنفيذ شتى معاملاتهم المالية عبر المنصات الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية بمرونة فائقة ومعايير آمان متقدمة، مما ساهم في تعزيز الشمول المالي وتغيير نمط التعامل التقليدي. (عبد الرضا وآخرون، 2023)

وفي السياق المحلي، أصبحت الخدمات المصرفية الإلكترونية ركيزة استراتيجية للمصارف الليبية، لما توفره من سرعة ودقة في الأداء، فضلاً عن دورها في خفض التكاليف التشغيلية ومواجهة التحديات المرتبطة بنقص السيولة النقدية. وانطلاقاً من هذا التوجه، يسعى القطاع المصرفي الليبي حثيثاً نحو التبنى الكامل للتكنولوجيا المالية (FinTech) كخيار حتمي للتحويل نحو النظام الرقمي، وتطوير خدمات دفع إلكترونية متطورة تلبى احتياجات العملاء المتغيرة وتضمن رضاهم في بيئة تنافسية متسارعة.

## ● مشكلة الدراسة:

أبرزت التكنولوجيا المالية تحولات جوهرية في المحددات السلوكية لعملاء القطاع المصرفي، حيث ساهمت في تعزيز الوعي المالي وترسيخ مفاهيم الإدارة الرقمية للمعاملات. وفي ظل التنافسية المحتدمة، أضحت "رضا العملاء" المتغير الحاكم للمفاضلة بين المصارف التجارية، ومحركاً استراتيجياً لتعظيم الربحية وتوسيع الحصة السوقية. ورغم سعي المؤسسات المصرفية الحثيث لتبني حلول التقنية المالية (FinTech) كأداة لكسب ولاء المتعاملين، إلا إن مستويات الرضا تظل متذبذبة وتتأثر بمدى فاعلية الأبعاد التقنية المطبقة، مما يستدعي تقصي هذا الأثر في البيئة المصرفية الليبية، وتحديداً في مدينة درنة.

● تتجسد إشكالية الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الرئيسية التالية:

- ما هو مستوى رضا العملاء في مصر في (الوحدة والجمهورية) العاملين بمدينة درنة؟
- ما مدى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية (FinTech) في تحقيق رضا العملاء بمصر في (الوحدة والجمهورية) بمدينة درنة؟

● ويتفرع من التساؤل الرئيس الثاني مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لُبعد المرونة على رضا العملاء في المصارف محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لُبعد سهولة الوصول على رضا العملاء في المصارف محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لُبعد السرعة على رضا العملاء في المصارف محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسياسات حماية البيانات المالية على رضا العملاء في المصارف محل الدراسة؟

■ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

- أ- التعرف على مستوى رضا العملاء في المصارف قيد الدراسة.
- ب- معرفة أثر التكنولوجيا المالية (Fintech) على رضا العملاء في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، تحديداً مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية بمدينة درنة، انطلاقاً من هذا الهدف تسعى الباحثة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في الآتي:

- تهدف إلى توضيح أثرُ بعد المرونة على رضا العملاء في مصرفِ الوحدة والجمهورية العاملة بمدينة درنة.
- تهدف إلى توضيح أثرُ بعد سهولة الوصول على رضا العملاء في مصرفِ الوحدة والجمهورية العاملة بمدينة درنة.
- تهدف إلى توضيح أثرُ بعد السرعة على رضا العملاء في مصرفِ الوحدة والجمهورية العاملة بمدينة درنة.
- تهدف إلى توضيح أثرُ بعد سياسات البيانات المالية على رضا العملاء في مصرفِ الوحدة والجمهورية العاملة بمدينة درنة.
- تقديم نتائج علمية جديدة حول موضوع أثر استخدام التكنولوجيا المالية على رضا العملاء في المصارف الليبية.

#### ■ أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في جانبين، علمي وعملي؛ فعلى الصعيد العلمي تسلط الضوء على مفهوم التكنولوجيا المالية (FinTech) وأثرها على العمل المصرفي وسرعة الخدمات لتحقيق رضا العملاء، وتسهم في إثراء الأدبيات السابقة في هذا المجال، كما تُعد من أوائل الدراسات التي تناولت أثر التكنولوجيا المالية على رضا العملاء في المصارف التجارية الليبية. أما من الناحية العملية، فتهدف إلى لفت انتباه المصارف إلى أهمية التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة العمليات التنافسية وتحقيق الأهداف في ظل الثورة التكنولوجية، وتقديم استنتاجات علمية توضح العلاقة بين التكنولوجيا المالية ورضا العملاء من خلال تحسين الخدمات وخفض التكاليف وتعزيز الشفافية والاستقرار المالي ودعم جوانب القوة ومعالجة الضعف، إضافةً إلى توضيح مستوى رضا العملاء في مصرفِ الوحدة والجمهورية بما يسهم في تطوير استراتيجياتهما وتحسين جودة الخدمات المصرفية.

## ■ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على موضوع أثر المتغير المستقل التكنولوجيا المالية بأبعادها على المتغير التابع رضا العملاء في المصارف الليبية مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة - فرع درنة.
- الحدود المكانية: اقتصرت على مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية - فرع درنة.
- الحدود البشرية: تمثلت في العينة الملائمة من عملاء مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية في نطاق مدينة درنة.
- الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال العام الدراسي (2024.2025).

## ■ فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة، قد صيغت الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية (FinTech) على رضا العملاء في مصرف الوحدة والجمهورية العاملة بمدينة درنة.

تندرج تحت الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لُبعد لمرونة على رضا العملاء في المصارف محل الدراسة.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لُبعد لسهولة الوصول على رضا العملاء في المصارف محل الدراسة.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائي لُبعد السرعة على رضا العملاء في المصارف محل الدراسة.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لُبعد لسياسات البيانات المالية على رضا العملاء في المصارف محل الدراسة.

### ■ منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع. واعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات، وهما:

- **المصادر الثانوية:** اعتمدت الدراسة في تناول الإطار النظري على مصادر البيانات الثانوية، التي تتضمن الكتب العربية والأجنبية ذات الصلة، بالإضافة إلى الدراسات العلمية المنشورة في المجالات والمؤتمرات العلمية، والمصادر المتاحة في قواعد البيانات الإلكترونية على شبكة الإنترنت.
- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، استخدم الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسة جمع البيانات.
- **مجتمع وعينة الدراسة:**

واجهت الدراسة بعض التحديات في تحديد مجتمع الدراسة ليشمل جميع المصارف في البلاد، نظرًا لانتشار المصارف التجارية واختلافها جغرافيًا عبر ليبيا؛ الأمر الذي يتطلب جمع البيانات في وقت وبجهد وتكاليف باهظة؛ لذا كان من الأنسب تحديد مجتمع الدراسة بعملاء مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة في مدينة درنة، وبحسب تقارير صادرة عن المصرفين، فإن عدد عملاء مصرف الجمهورية يبلغ 27,000 عميل، بينما يبلغ عدد عملاء مصرف الوحدة الرئيسي 39,000 عميل، وعدد عملاء مصرف الوحدة - فرع الساحل 14,000 عميل. واختيرت عينة الصدفة (Convenience Sampling) في هذه الدراسة؛ نظرًا لسهولة الوصول إلى المشاركين؛ ما يسهل جمع البيانات بسرعة وبتكلفة منخفضة، كما تُستخدم هذه الطريقة عندما يكون من الصعب تطبيق أساليب العينة العشوائية بسبب قيود الوقت أو الموارد، بالإضافة إلى ذلك تُعدّ عينة الصدفة مفيدة في الدراسات الاستكشافية، حيث تتيح للباحث الحصول على استجابات أولية يمكن استخدامها لفهم الظاهرة المدروسة بشكل عام. (Sekaran & Bougie, 2016) وحُدّد حجم العينة وقدرها (383) عميلًا، استناداً على جدول (Krejcie & Morgan, 1970)، في

هذا النوع من العينات يكون اختيار المشاركين بناءً على سهولة الوصول إليهم عبر إرسال الاستبيان الإلكتروني ونشره من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (Bryman,2016) فقد جُمعت بيانات (231) مشاركاً من أجمالي العينة الاصلية؛ ونظرًا لضيق الوقت وصعوبة تفاعل المستجوبين وعدم تعاونهم، بالإضافة إلى تزامن عملية جمع البيانات مع أزمة إعصار دانيال، تأثرت عملية جمع البيانات وحجم العينة المختارة.

#### ■ الدراسات السابقة:

سنتناول فيما يلي أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة:

- دراسة (Elaree & AlHare,2024) بعنوان: التكنولوجيا المالية ورضا العميل

والتي هدفت تحليل تأثير استخدام التكنولوجيا المالية في المدفوعات عبر الهاتف المحمول على السعادة المالية للمستهلكين، وذلك بالاعتماد على بيانات دراسة القدرة المالية الوطنية (NFCS) الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعامي 2018 و 2021، تمثلت عينة الدراسة في مستهلكين شاركوا في تلك الدراسة الدولية، واستخدم الباحثون البيانات الثانوية كأداة لجمع البيانات، اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي، من خلال تطبيق نماذج الانحدار الاحتمالي لملاءمتها مع طبيعة متغير السعادة المالية غير المستمر، وقد أظهرت النتائج أن استخدام التكنولوجيا المالية يسهم بشكل إيجابي في تعزيز الرضا المالي للمستهلكين، كما تبين أن التثقيف المالي والقدرة المالية يعملان كمتغيرين وسيطين يفسران العلاقة بين استخدام المدفوعات عبر الهاتف المحمول وارتفاع مستويات الرضا المالي؛ ما يشير إلى أهمية السياسات التي تعزز التثقيف المالي لزيادة فعالية التكنولوجيا المالية في تحسين الرفاه المالي للأفراد.

- دراسة البنا وآخرون (2024) بعنوان: تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على رضا

العملاء: دراسة تطبيقية على عملاء المتاجر الإلكترونية.

التي هدفت إلى تحديد تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على رضا العملاء، تمثلت عينة

الدراسة في 412 مفردة من عملاء المتاجر الإلكترونية، واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات، وفق المنهج الوصفي التحليلي، كانت من أبرز نتائجها وجود تأثير معنوي إيجابي لتقنيات الذكاء الاصطناعي مجتمعة، وتشمل: روبوتات الدردشة، التسعير الديناميكي، العروض الموجهة، تحليل البيانات، فهم العملاء، توصية المحتوى وذلك على رضا العملاء.

- دراسة عبد القادر محمد وآخرون (2024) بعنوان: محددات رضا العملاء عن خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول: دور المعدل لابتكارية العميل.

والتي هدفت إلى بحث دور كل من أبعاد القيمة المدركة، والمتمثلة في: (الفائدة المدركة، سهولة الاستخدام المدركة، راحة التعاملات المدركة، وسرعة التعاملات المدركة)، وأبعاد التضحيات المدركة (مخاطر الخصوصية المدركة، التكلفة المدركة، المخاطر المالية المدركة)؛ وذلك في تأثيرها على رضا العملاء عن خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، تمثلت عينة الدراسة في 430 عميلاً من عملاء المحافظ الإلكترونية بمحافظة الدقهلية، واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات، وفق المنهج الوصفي التحليلي، كانت أبرز النتائج وجود تأثير معنوي إيجابي لجميع أبعاد القيمة المدركة على رضا العملاء عن خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي سلبي لجميع أبعاد التضحيات المدركة على رضا العملاء عن هذه الخدمات، كما تشير النتائج إلى أن ابتكارية العميل تلعب دوراً معدلاً في العلاقة بين كل من أبعاد القيمة المدركة وأبعاد التضحيات المدركة من ناحية، ورضا العملاء عن خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول من ناحية أخرى.

- دراسة (Wang&Chen,2023) بعنوان: هل يمكن لتطبيقات التكنولوجيا المالية في المدفوعات أن تحسّن رضا العميل المالي، وفقاً لأدلة من الولايات المتحدة الأمريكية.

والتي هدفت إلى التحقيق في تأثير التكنولوجيا المالية المستخدمة في مجال المدفوعات على رضا العميل المالي، وتمثلت عينتها باستخدام البيانات مأخوذة من الدراسة الوطنية للقدرة المالية في الولايات المتحدة للأعوام (2015 و National Financial Capability Study – NFCS 2018).

وفق المنهج الكمي باستخدام طريقة الانحدار، ونظرًا لأن متغير رضا العميل المالي غير مستمر ومستقر اختير التعليم المالي والقدرة المالية كمتغيرات وسيطة لاستكشاف القنوات المحتملة للتأثير بين تطوير المدفوعات عبر الهاتف المحمول وزيادة رضا العميل المالي، أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية تسهم بشكل إيجابي في رضا العميل المالي، كما أظهرت نتائج المتغيرات الوسيطة أن التكنولوجيا المالية تؤثر إيجابيًا على التعليم المالي والقدرة المالية؛ ما يؤدي في النهاية إلى زيادة رضا العميل المالي.

- دراسة (Mainardes et al.,2023) بعنوان: رضا العملاء عن خدمات التكنولوجيا المالية: أدلة من البرازيل.

التي هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على رضا العملاء عن خدمات التكنولوجيا المالية، تم تطوير نموذج هيكلي، تمثلت العينة من 294 عميلًا من مستخدمي خدمات التكنولوجيا المالية، استخدمت أداة الاستبيان الإلكتروني لجمع البيانات، حيث استخدم المنهج الكمي والوصفي، كان تحليل البيانات باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية (SEM - PLS)، أظهرت النتائج أن العوامل المؤثرة في رضا العملاء تتمثل في الفائدة المدركة للخدمات، والثقة في خدمات التكنولوجيا المالية، وابتكار المستهلك، كما وضحت النتائج التأثير غير المباشر للمتغيرات الوسيطة، حيث يتأثر رضا العملاء بسهولة الاستخدام المدركة من خلال الفائدة المدركة، كما يتأثر رضا العملاء بالمخاطر المدركة من خلال الثقة، علاوة على ذلك خلصت الدراسة إلى أنه إذا كانت خدمات التكنولوجيا المالية مفيدة وموثوقة وتستهلك من قبل عملاء منفتحين على الابتكار؛ فهناك ميل أكبر لتحقيق رضا العملاء.

- دراسة بن زرقة وصلعة لسنة (2023) بعنوان: أثر التكنولوجيا المالية على جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية - دراسة حالة عملاء المصارف التجارية الجزائرية.

والتي هدفت إلى دراسة أثر التكنولوجيا المالية على جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية، وتمثلت عينة الدراسة في (170) عميلًا من عملاء المصارف التجارية

الجزائرية، واستخدمت أداة الاستبيان. تمت عملية التحليل بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS v26)، بتطبيق أسلوب التحليل التمييزي، وفق المنهج الوصفي التحليلي. حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة معنوية للتكنولوجيا المالية على جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية.

### ● الأطار النظري للتكنولوجيا المالية

#### ● نشأة التكنولوجيا المالية:

برز مفهوم التكنولوجيا المالية بعد ثورة الإنترنت والهواتف الذكية، ما أوجب توفير تسهيلات لعمليات الأعمال التجارية، حيث أصبحت التكنولوجيا المالية شائعة بشكل كبير في مجالات متنوعة، مثل التفاعلات بين الشركات وعملائها، ورجال الأعمال، والمصارف وغيرها، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في استخدام التكنولوجيا المالية على مستوى العالم.

أدت الحاجة إلى معالجة المشكلات المالية للأفراد والشركات إلى ظهور هذه التكنولوجيا، التي تُستخدم لتحسين الأنشطة في مجال التمويل وتعزيز الخدمات المالية المقدمة من المصارف، فقد أصبح بإمكان العملاء الآن إجراء معاملاتهم عبر الإنترنت باستخدام أي جهاز، سواء كان حاسوبًا شخصيًا أو هاتفًا ذكيًا؛ مما يوفر أدوات حديثة للاستثمار المالي عبر الإنترنت، كما تُستخدم هذه التكنولوجيا في مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تهدف إلى توفير الوقت والجهد، وقد طُبقت الآن في مجالات التأمين والتجارة والتداول، بالإضافة إلى جهود مكافحة الغش. (زعاف، 2019).

#### ● مراحل تطور التكنولوجيا المالية:

تمر الصناعات والخدمات بمراحل متعددة، تبدأ من النشأة وصولاً إلى التطور والنضوج، حيث خضعت لعملية تاريخية طويلة أدت إلى ظهورها وانتشارها بشكلها الحالي، يمكن تلخيص هذه العملية التاريخية في ثلاث مراحل رئيسية على النحو التالي: (حرفوش، 2019).

## ● المرحلة الأولى: 1866 - 1967

شهدت هذه المرحلة استخدام تكنولوجيا بسيطة، لكنها أحدثت تحولاً كبيراً في سرعة تنفيذ المعاملات المالية؛ ممّا مهد الطريق نحو عولمة الخدمات المصرفية. خلال هذه الفترة، فقد مُدّ أول كابل عبر المحيط الأطلسي واختراع جهاز الصراف الآلي؛ وهو ما شكّل أساساً لاستخدام التكنولوجيا المالية ووضع حجر الأساس للبنية التحتية التي تدعم الخدمات المالية الحديثة.

## ● المرحلة الثانية: 1967 - 2008

● خلال هذه الفترة ظلت التكنولوجيا المالية مقتصرة على القطاع التقليدي للخدمات المالية، حيث استُخدمت لتحسين المنتجات والخدمات المقدمة، وشهدت هذه المرحلة تطورات مهمّة، مثل ظهور أنظمة المدفوعات الإلكترونية، وأنظمة المقاصة، وأجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛ ما ساهم في تعزيز كفاءة القطاع المالي.

## ● المرحلة الثالثة: 2008 وحتى الآن

منذ الأزمة المالية العالمية، برزت شركات ناشئة تقدم منتجات وخدمات مالية مباشرة للأفراد والشركات؛ ما غير ملامح التكنولوجيا المالية بشكل كبير، وتميزت هذه المرحلة بابتعاد التكنولوجيا المالية عن النمط التقليدي، مع تحقيق تقدم ملحوظ في الخدمات المصرفية التكنولوجية على مستوى العالم، وقد أدى الانتشار السريع لهذه التكنولوجيا إلى استقطاب استثمارات ضخمة؛ بسبب قدرتها على الوصول إلى شرائح أوسع من السكان عبر العالم الافتراضي، كما تميزت بسهولة التعامل وانخفاض التكاليف مقارنة بالخدمات التقليدية، بفضل التطور الكبير في تقنيات الدفع الإلكتروني.

## ● العوامل التي ساعدت على التحول إلى التكنولوجيا المالية:

أدى انتشار التكنولوجيا المالية إلى تغيّرات سريعة في الصناعات التي يمكن استخدامها في المجال المالي، وبطبيعة الأمر توجد العديد من العوامل التي ساعدت على التحول إلى التكنولوجيا المالية، فيما يلي: (عبدرضا وآخرون، 2020)

أ - أدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى تغييرات أساسية في طبيعة العمل في القطاع المالي.  
 ب - الاستخدام السريع للهواتف الذكية والإنترنت، وكميات كبيرة من البيانات والمعلومات.

ت - تتميز التجارة الإلكترونية عن التجارة التقليدية بجملة من الخصائص التي جعلها فريدة من نوعها.

ث - دخول منافسين جدد، مثل المؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين وشركات التمويل)، لاستخدام العمليات المالية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل المصرفي.

ج - ازدياد إقبال العملاء على استخدام الخدمات المالية التكنولوجية؛ بسبب التأثير الإيجابي للخدمات المصرفية الحديثة.

#### • أهداف التكنولوجيا المالية:

تسعى التكنولوجيا المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف: (عبد رضى وآخرون، 2020)

أ - التقليل بقدر الإمكان من التكاليف: وبالتالي تمكين الكثير من العملاء، سواء من المؤسسات أو الأفراد استخدام الخدمات المالية وفتح حسابات مصرفية.

ب - السرية: مراعاة المصارف للاحتياجات الفردية للعملاء عند تصميم خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية.

ت - تقليل وقت الإنجاز (السرعة): تعتمد التكنولوجيا المالية تعتمد اعتماداً كلياً على التقنية التكنولوجية لإكمال المعاملات، مما يخلق ميزة تلبى احتياجات العملاء في سرعة إنجاز المعاملات.

ث - الانتشار الجغرافي: تتميز المنتجات وخدمات التكنولوجيا المالية بوجودها في كل

مكان دون أن تكون محصورة في نطاق إقليمي واحد؛ ما يساهم في التوسع الجغرافي السريع نتيجة لعدم قدرتها على خدمة العملاء بغض النظر عن أماكن تواجدهم.

ج - التباين والتشابه: تتيح خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية للعملاء في المصارف إيجاد أوجه الاختلاف والتقارب، ووضعها موضع المقارنة من حيث الخدمات المالية والأسعار.

#### ● أبعاد التكنولوجيا المالية:

يمكن تلخيص أبرز خصائص التكنولوجيا المالية في النقاط التالية: (حرفوش، 2019)

أ - تمثل التكنولوجيا المالية مجموعة من المعارف والمهارات والأساليب المتعلقة بالمالية والمصرفية.

ب - تعتبر التكنولوجيا - بمختلف مفاهيمها - وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها.

ج - يُعد القطاع المصرفي هو المجال الرئيس الذي يتم فيه تطبيق التكنولوجيا المالية.

د - لا يقتصر استخدام التكنولوجيا على تقديم الخدمات المالية والمصرفية فحسب، بل يمتد أيضًا ليشمل الأساليب الإدارية.

#### ● واقع التكنولوجيا المالية في ليبيا:

أظهرت دراسات وتقارير دولية حول واقع التكنولوجيا المالية في ليبيا أن البلاد بدأت في اعتماد هذه التكنولوجيا منذ عام 2014، وفقًا لتقرير (المصرف الدولي، 2020) لا تزال نسبة الليبيين الذين يستخدمون هواتفهم المحمولة للوصول إلى حساباتهم المصرفية منخفضة نسبيًا، ففي عام 2017 لم تتجاوز نسبة المستخدمين 8٪، وهي أقل من المتوسط الإقليمي الذي يبلغ 12٪؛ ويعود ذلك إلى بطء إصدار التراخيص من قبل مصرف ليبيا المركزي للمصارف التجارية وشركات الاتصالات التي تقدم خدمات التكنولوجيا المالية،

كما أشار التقرير إلى غياب قانون خاص بالمعاملات الإلكترونية، بالإضافة إلى عدم وجود لائحة تنظيمية تحدد كيفية تبادل المعلومات بين شركات الاتصالات ومصرف ليبيا المركزي، ما يعني أن المصرف المركزي لا يقوم حاليًا بمراقبة التحويلات المالية التي تتم عبر الهواتف المحمولة داخل المصارف، على الرغم من التحديات القائمة إلا إن هناك نموًا ملحوظًا في استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمدفوعات الإلكترونية، فقد ساهمت أزمة السيولة التي بدأت في عام 2014 واستمرت حتى وقت قريب في تعزيز هذا الاتجاه، بالإضافة إلى انتشار جائحة كورونا "كوفيد - 19" في عام 2019؛ ما دفع منظمة الصحة العالمية إلى إعلان حالة الطوارئ والتعامل مع الفيروس كجائحة عالمية تتطلب التباعد الاجتماعي وتجنب المخالطة، مع الالتزام بالعديد من الإرشادات الصحية للحد من انتشار المرض.

وفقًا لتقرير (المصرف الدولي، 2020) نتيجة لذلك زاد الإقبال على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، خاصة التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث بدأت الأموال الافتراضية تحل محل النقد، إذ ارتفع حجم المعاملات الافتراضية إلى أكثر من 10 مليارات دينار ليبي، وهو ما يعادل خمسة أضعاف حجم المعاملات التي تتم معالجتها عبر النظام الوطني، ومع ذلك أشار التقرير إلى أن ضعف البنية التحتية ونقص الموردين من القطاع الخاص يعيقان إمكانية توسيع خدمات التمويل التكنولوجي.

### ● الأطار النظري رضا العملاء

#### ● مفهوم رضا العملاء:

هو مقياس يستخدم لتقييم درجة الرضا والإشباع العام الذي يشعر به العملاء تجاه المنتجات والخدمات التي قُدمت لهم من قبل شركة أو مؤسسة، يعبر رضا العملاء عن قدرة المؤسسة على تلبية توقعات واحتياجات العملاء بشكل يفوق ما هو متوقع؛ مما يؤدي إلى توثيق علاقات طويلة لأمد وزيادة الولاء. (Tahtamouni,2023)

ويشير إلى الشعور الإيجابي والرغبة المستدامة التي يعبر عنها العملاء نحو الخدمات والمنتجات التي تم تقديمها لهم، يتأثر الرضا بعوامل متعددة مثل جودة المنتجات، وجودة الخدمة، تجربة العملاء، وتلبية توقعاتهم. (Raza et al,2020)

عليه فإن رضا العملاء عن الخدمة المصرفية، عرّفها الباحثة بأنها الشعور الإيجابي والرضا الذي يشعر به العملاء تجاه الخدمات المالية والمصرفية المقدّمة من المصرف، ويتأثر هذا الرضا بجودة الخدمة، وسهولة الوصول إليها، وتوفّرها، ومدى توافقها مع توقعات العملاء واحتياجاتهم.

إن للرضا ثلاثة مستويات يمكن التمييز بينها كالتالي: (الباهي،2016، ص47)

الخدمة المدركة < التوقعات → العميل غير راضٍ.

الخدمة المدركة = التوقعات → العميل راضٍ.

الخدمة المدركة > التوقعات → العميل راضٍ جدًا.

#### ● أهمية رضا العميل:

تُحقق حالة الرضا مجموعة من الفوائد لكل من العميل والمصرف في آنٍ واحد، ومن هذه الفوائد: (طرش وعقون،2023)

أ - تُعدّ حالة الرضا ميزة بحد ذاتها للعميل، حيث تعكس استقرارًا نفسيًا تجاه موضوع معين.

ب - يسهم رضا العميل في تعزيز الميزة التنافسية، إذ يتيح استقرار برامج وخطط العمل على مدى فترة زمنية؛ مما يؤدي إلى تقليل الأعباء والتكاليف على المؤسسة.

ت - تدفع مستويات الرضا المرتفعة العملاء إلى تكرار عمليات الشراء؛ ما يعني تكرار المعاملات التي تربط المؤسسة بالعميل، وبالتالي يمكن أن تتطور علاقة دائمة بين الطرفين.

ث - يُحفز الرضا العميل على الولاء للمؤسسة التي يتعامل معها .

#### ● خصائص رضا العميل:

للرضا العميل ثلاث خصائص رئيسة، هي: (الباهي، 2016)

#### أ - الرضا الذاتي:

يشمل رضا العملاء طبيعة ومستوى توقعاتهم الشخصية وتصورهم الذاتي للخدمات المقدمة لهم فعلياً، حيث تُعدّ وجهة نظرهم العامل الأساسي عند تقييم جودة الخدمة؛ لذلك ينبغي على المؤسسة تقديم خدماتها بناءً على احتياجات العملاء وتوقعاتهم، بدلاً من الالتزام الصارم بمعايير وقواعد ثابتة، من هذا المنطلق يجب أن تتبنى المؤسسة منظوراً خارجياً قائماً على «الرضا عن الجودة» بدلاً من منظور داخلي يركز فقط على «الجودة المطابقة».

#### ب - الرضا النسبي:

الرضا هنا ليس مرتبطاً بالحالة المطلقة، بل هو تقييم نسبي يعتمد على مقارنة كل عميل بناءً على إدراكه لمعايير السوق، في هذه الحالة يختلف الرضا وفقاً لمستوى التوقعات، الذي يختلف من عميل لآخر. بالتالي يمكن فهم دور الرضا النسبي في تقسيم السوق إلى شرائح وتحديد التوقعات المتشابهة للعملاء؛ مما يساهم في تقديم خدمات أكثر توافقاً مع تلك التوقعات.

#### ت - الرضا المتطور:

من جهة يتغير رضا العملاء مع تطور مستوى توقعاتهم، ومن جهة أخرى يتطور مستوى توقعاتهم بما يتناسب مع معايير الخدمات المقدمة وظهور خدمات جديدة، فضلاً عن زيادة المنافسة، بالتالي يجب أن يكون قياس رضا العملاء متماشياً مع هذا النظام الذي يتكيف مع التغيرات والتطورات المستمرة.

#### ● أبعاد رضا العملاء في المصارف التجارية:

يُقيّم رضا العملاء من خلال الأبعاد التالية: (منصوري، 2020)

**أ - بُعد تنفيذ سير المعاملات:**

يمتاز المصرف بمجموعة من التسهيلات، مثل تصميم موقعه وعدد فروعها، فضلاً عن فعالية الاتصال الهاتفي وسهولة الوصول إليه، يكون ذلك من خلال اللوحات الإرشادية المناسبة التي تشير إلى مواقع المديرية والأقسام، كما يتوفر في المصرف قاعات ملائمة، بالإضافة إلى وجود النماذج والوثائق الخاصة بسير المعاملات بشكل دائم.

**ب - بُعد تحسين أداء العاملين:**

يتضمن حسن تعامل العاملين في المصرف مع العملاء واستجابة لاحتياجاتهم، بالإضافة إلى سلوكهم ومظهرهم الجيد، ووجودهم المستمر في مواقع عملهم، كما يشمل تنفيذهم للمعاملات بشكل عادل ودون تمييز، والتزامهم بالمواعيد المحددة لإنجاز هذه المعاملات.

**ت - بُعد تقديم الخدمات:**

تعكس هذه العبارة رأي العملاء في مستوى الرضا العام عن الخدمات المقدمة، من حيث تنوعها ووضوح إجراءاتها وبساطتها، بالإضافة إلى خلوها من التعقيدات الروتينية وسرعة تقديمها، كما تشير إلى الالتزام بالمواعيد المحددة دون تأخير، وفعالية آلية حل المشكلات التي قد تطرأ.

**■ الإطار الميداني للدراسة****● تحليل البيانات الميدانية للدراسة:**

يختص هذا الجانب بتحليل البيانات التي جُمعت عن طريق أداة الاستبانة من عينة الدراسة؛ وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وكذلك اختبار فرضيات الدراسة.

**● وصف البيانات الشخصية لعينة الدراسة:**

استُخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية، مثل التكرارات والنسب المئوية؛ لعرض خصائص البيانات الشخصية لعينة الدراسة، وقد تناول هذا الجزء من الدراسة تحليل هذه الخصائص بناءً على البنود التالية:

● عرض نتائج وصف عينة الدراسة حسب النوع:

الوصف العينة المشاركة في الدراسة بناءً على النوع، حيث استُخدمت النسب المئوية والتكرارات، وتظهر النتائج في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): وصف عينة الدراسة حسب النوع

النسبة المئوية	العدد	النوع	ت
34.6	80	ذكر	1
65.4	151	أنثى	2
100	231	المجموع	

● المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى التحليل الإحصائي.

يُظهر الجدول أن نسبة الإناث في عينة الدراسة كانت الأعلى، حيث بلغت 65.4 %، مقارنةً بالذكور الذين شكلوا 34.6 % من العينة؛ وقد يعود ذلك إلى أن النساء يتعاملن مع المصارف بنسبة أكبر من الرجال، وهو ما قد يعود إلى عوامل اجتماعية وثقافية تعزز من توجههن نحو المعاملات المالية.

● عرض نتائج وصف عينة الدراسة حسب العمر:

وصف أعمار المشاركين في عينة الدراسة باستخدام النسب المئوية والتكرارات، وتظهر النتائج في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): وصف عينة الدراسة حسب العمر

النسبة المئوية	العدد	العمر	ت
16.5	38	أقل من 30	1

النسبة المئوية	العدد	العمر	ت
36.8	85	من 30 إلى أقل من 40	2
46.8	108	أكثر من 40	3
100.1	231	المجموع	

● المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى التحليل الإحصائي.

يُظهر الجدول، فيما يخص متغير العمر، أن الفئة الأكثر تعاملًا مع المصارف من أفراد العينة هم الذين تزيد أعمارهم عن 40 عامًا، حيث بلغت نسبتهم 46.8 %، متجاوزون الفئات الأصغر سنًا، وقد يرجع ذلك إلى عدّة عوامل منها: الحاجة إلى إدارة الأموال، والاستثمار، والحصول على القروض، والتخطيط للتقاعد، فضلًا عن امتلاكهم دخلًا وموارد مالية تستدعي اهتمام الجهات المصرفية؛ ما يعزز تواصلهم المستمر مع المصارف، تليهم الفئة العمرية التي تتراوح بين 30 وأقل من 40 عامًا، حيث بلغت نسبتهم 36.8 %.

● عرض نتائج وصف عينة الدراسة حسب الدخل:

الوصف عينة الدراسة حسب الدخل، حيث استُخدمت النسب المئوية والتكرارات، وتظهر النتائج في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3): وصف عينة الدراسة حسب الدخل

النسبة المئوية	العدد	الدخل	ت
10.8	25	أقل من 900	1
26.0	60	من 900 إلى 1500	2

النسبة المئوية	العدد	الدخل	ت
35.1	81	من 1500 إلى 2000	3
28.1	65	أكثر من 2000	4
100	231	المجموع	

● المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى التحليل الإحصائي.

يوضح الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تنتمي إلى فئة ذوي الدخل بين 1500 إلى 2000، حيث بلغت نسبتهم حوالي 35.1 %، تليها فئة ذوي الدخل الذي تزيد عن 2000 بنسبة بلغت نحو 28.1 %، وقد يُعزى ذلك إلى طبيعة وخصائص النظام الاقتصادي في البلاد، حيث تتراوح الدخول المتوسطة بين هاتين الفئتين؛ ما يعكس التوزيع العام لمستويات الدخل بين الفئات المتوسطة والمرتفعة.

● عرض نتائج وصف عينة الدراسة حسب الوظيفة:

الوصف عينة الدراسة حسب الوظيفة، حيث استُخدمت النسب المئوية والتكرارات، وتظهر النتائج في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4): وصف عينة الدراسة حسب الوظيفة

النسبة المئوية	العدد	الوظيفة	ت
2.2	5	لا أعمل	1
10.8	25	طالب	2
72.7	168	موظف	3

النسبة المئوية	العدد	الوظيفة	ت
9.1	21	متقاعد	4
5.2	12	أعمال حرة	5
100	231	المجموع	

● المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى التحليل الإحصائي.

يظهر من الجدول أن الفئة الأكثر عددًا بين فئات متغير الوظيفة هي فئة الموظفين، حيث استحوذت على النسبة الأكبر من المتعاملين مع المصارف، والتي بلغت حوالي 72.7 %، ويُرجَّح أن يعود ذلك إلى تحويل رواتب هذه الفئة من المصرف المركزي الليبي، حيث تودع في حساباتهم المصرفية نهاية كل شهر وفقًا لمكان عملهم في المصارف العاملة بمدينة درنة، تليها فئة الطلاب بنسبة 10.8 %، ويرجع ذلك إلى قرارات الدولة الليبية التي أتاحت منحًا مالية للطلاب؛ ما أدى إلى فتح حسابات مصرفية لهم في مختلف المصارف بالدولة، أما الفئة الأقل عددًا فكانت فئة "لا أعمل"، حيث بلغت نسبتهم حوالي 2.2 %.

· عرض نتائج وصف عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

وصف عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي، حيث استُخدمت النسب المئوية والتكرارات. وتظهر النتائج في الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5): وصف عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية	العدد	المستوى التعليمي	ت
10.4	24	بدون مؤهل	1

17.3	40	ثانوي أو دبلوم متوسط	2
60.6	140	جامعي	3
11.7	27	فوق الجامعي	4
100	231	المجموع	

• المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى التحليل الإحصائي.

يُبيّن الجدول أعلاه توزيع المستوى التعليمي لأفراد العينة، حيث تُشكّل الفئة الجامعية النسبة الأكبر، إذ تبلغ حوالي 60.6%. ومن المحتمل أن يكون معظمهم من حملة مؤهلات علمية مثل البكالوريوس أو الليسانس؛ وذلك نظراً لطبيعة هذه الفئة التي تمثل القوى العاملة في مختلف قطاعات المصارف بمدينة درنة، في المقابل كانت النسبة الأقل من نصيب الحاصلين على شهادة الثانوية أو الدبلوم المتوسط.

• عرض نتائج الوصف عينة الدراسة حسب اسم المصرف:

الوصف عينة الدراسة حسب اسم المصرف، حيث استُخدمت النسب المئوية والتكرارات، وتظهر النتائج في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6): وصف عينة الدراسة حسب اسم المصرف

ت	اسم المصرف	العدد	النسبة المئوية
1	مصرف الوحدة	109	47.2
2	مصرف الجمهورية	122	52.8
	المجموع	231	100

• المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى التحليل الإحصائي.

يُظهر الجدول إلى أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة يتعاملون مع مصرف الجمهورية، بنسبة بلغت 52.8 %، مقارنة بـ 47.2 % ممن يتعاملون مع مصرف الوحدة؛ وتُعزى هذه النتيجة إلى الانتشار الواسع لمصرف الجمهورية، وتتنوع خدماته المصرفية، إلى جانب اعتماده على وسائل تقنية متعددة تسهم في تسهيل الوصول إلى خدماته، كما أن اسم المصرف ومكانته في السوق المحلي قد يكون لهما دور في ترسيخ الثقة لدى العملاء، وتُظهر هذه النتائج تميز مصرف الجمهورية من حيث الحصة السوقية ضمن عينة الدراسة، وهو ما قد يعكس جودة الخدمات أو تفضيلات العملاء، ويستدعي من المصارف الأخرى دراسة أسباب هذا التفوق وتطوير استراتيجيات تنافسية تواكب تطورات العملاء.

• عرض نتائج تحليل البيانات الميدانية المتعلقة بمستوى درجة رضا العملاء قيد الدراسة:

احتُسبت المتوسطات الحسابية بهدف التأكد من تمحور الإجابات حول القيمة المتوسطة لتحديد مستوى درجة رضا العملاء، كما استُخدم الانحراف المعياري لقياس مدى تباين آراء أفراد العينة عن القيمة المتوسطة لمحور رضا العملاء؛ وذلك لتحقيق الهدف المرجو من تحليل آرائهم والتعرف على مستوى رضاهم عن المصارف قيد الدراسة، وقد وُضحت النتائج في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7): استجابة المشاركين في عينة الدراسة المتعلقة بمستوى درجة رضا العملاء

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة مستوى رضا
1	أشعر أن وسائل التكنولوجيا المالية التي يقدمها المصرف تساعدني في الوصول احتياجاتي.	4.26	9010.	85.2 %	5	مرتفعة
2	تسهل المواقع الإلكترونية استخدام وسائل التكنولوجيا المالية.	4.37	8440.	87.4 %	2	مرتفعة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة مستوى رضا
3	تتميز اللغة المستخدمة في الموقع بالوضوح.	4.30	1,009	٪ 86	4	مرتفعة
4	يوفر لي الموقع الإلكتروني للمصرف معلومات واضحة وشرحاً وافياً عن كيفية استخدام وسائل التكنولوجيا المالية.	3.89	1,123	٪ 77.8	8	مرتفعة
5	يملك المصرف القدرة على الإبداع والابتكار في تقديم كل الوسائل التكنولوجية المالية الحديثة التي احتاجها.	4.34	9500.	٪ 86.8	3	مرتفعة
6	لدى انطباع جيد عن صدق المعلومات المقدمة من مسؤولي خدمة العملاء عبر الوسائط الإلكترونية.	4.19	1,001	٪ 83.8	6	مرتفعة
7	سأوصي الأصدقاء والأقارب باستخدام الوسائل التكنولوجية المالية الحديثة.	3.87	1,138	٪ 77.4	9	مرتفعة
8	أشعر أن كل الوسائل التكنولوجية المالية المقدمة كانت مرضية.	4.55	8160.	٪ 91	1	مرتفعة
9	سأستخدم الوسائل التكنولوجية المالية والمتطورة من المصرف بشكل منتظم.	4.03	9730.	٪ 80.6	7	مرتفعة
10	يسعى المصرف الى إقامة علاقات طيبة مع العملاء عبر الوسائل التكنولوجية المقدمة.	3.77	1,148	٪ 75.4	10	مرتفعة
	المستوى العام رضا العملاء	4.19	0.458	٪ 83.8		مرتفع

● المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى التحليل الإحصائي.

يُظهر الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لعبارات الرضا تراوحت بين (3.77 - 4.55)، مع انحرافات معيارية تتراوح بين (0.816 - 1.148)، وقد سُجِّل أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (8)، التي تنص على أن "كل الوسائل التكنولوجية المالية المقدمة كانت مُرضية"، حيث بلغ متوسطها (4.55) بانحراف معياري (0.816) ووزن نسبي (91%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (2)، التي تشير إلى أن "تسهل المواقع الإلكترونية استخدام وسائل التكنولوجيا المالية"، حيث بلغ متوسطها (4.37) بانحراف معياري (0.844) ووزن نسبي (87.4%)، أما أقل متوسط حسابي فقد كان للفقرة رقم (10)، التي تنص على أن "المصرف يسعى إقامة علاقات طيبة مع العملاء عبر الوسائل التكنولوجية المقدمة"، حيث بلغ (3.77) بانحراف معياري (1.148) ووزن نسبي (75%)، بشكل عام كان المتوسط الحسابي العام مرتفعاً، حيث بلغ لدى عملاء مصرف الوحدة (4.10) بانحراف معياري (0.453) ووزن نسبي (82%)، بينما بلغ لدى عملاء مصرف الجمهورية (4.29) بانحراف معياري (0.453) ووزن نسبي (85.8%)، كما هو موضح في الجدول رقم (3 - 14)، وهذا يشير إلى أن مستوى العام لرضا العملاء عن المصارف قيد الدراسة بلغ (4.19) وانحراف معياري بلغ (0.458)؛ ما يُشير إلى متوسطٍ مرتفعٍ من وجهة نظر أفراد العينة.

تشير هذه النتائج إلى وجود اتفاق واسع بين نتائج دراسة والدراسات السابقة؛ ما يعزز مصداقية النتائج ويوضح أن التكنولوجيا المالية تمثل عاملاً حاسماً في رفع مستوى رضا العملاء في السياقات المصرفية المختلفة، حيث اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Elaree & AlHare, 2024) ودراسة بلايلي وآخرون (2023) ودراسة بن حجي وطه (2022)، في المقابل خالفت بعض الدراسات نتائج دراسة فيما يتعلق بمستوى رضا العملاء، حيث أظهرت أن الرضا كان منخفضاً أو دون المستوى المطلوب، حيث أشارت دراسة بودرجة (2023) إلى أن العلاقة بين جودة الخدمات الإلكترونية ورضا العملاء في وكالة الطارف كانت إيجابية ولكن ضعيفة (31.8%)؛ ما يدل على أن رضا العملاء لم يكن

بالمستوى المطلوب رغم توفر الخدمات الإلكترونية، كما أوضحت دراسة المعيوف وبوذهب (2021) أن رضا العملاء عن الخدمات الرقمية في المصارف الليبية لم يكن كافياً لتشكيل علاقة وساطة من خلال الثقة؛ وهو ما يعكس وجود قصور في بناء العلاقة مع العملاء رغم استخدام القنوات الرقمية.

الجدول رقم (8): اختبار  $t$  لعينتين مستقلتين من عملاء المصارف قيد الدراسة

المغير رضا العملاء	العدد	المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام	الوزن النسبي	درجة الحرية	قيمة $t$	دلالة الإحصائية
مصرف الجمهورية	109	4.29	453	85.8	229	3.177	وجود فروق
مصرف الوحدة	122	4.10	446	82	225	3.174	وجود فروق

● المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى التحليل الإحصائي.

يُوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار  $t$  لعينتين مستقلتين من عملاء مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة، حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العينتين عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وتبين أن هذه الفروق جاءت لصالح عملاء مصرف الجمهورية، إذ بلغ متوسط رضاهم الحسابي حوالي (4.29)؛ ما يشير إلى أن مستوى رضاهم عن تبني المصرف للتكنولوجيا المالية كان أعلى مقارنةً بعملاء مصرف الوحدة.

■ عرض نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات:

● اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution Test):

يُستخدم التوزيع الطبيعي لتحديد ما إذا كانت البيانات تتبع هذا التوزيع، وهو شرط

أساسي في بعض الاختبارات الإحصائية العملية؛ نظراً لأن حجم العينة يتجاوز 100 مفردة (Sekaran&Bougie,2016)

طُبِّق اختبار كولموجوروف - سميرنوف (Kolmogorov - Smirnov Test) لاختبار اعتدالية التوزيع وهو الاختيار الأفضل لعدد العينة هذه حسب ما أشار إليه (Razali&Wah,2011). وذلك لتحديد الاختبارات الإحصائية المناسبة للتحقق من الفرضيات، وفقاً لقاعدة القرار تُعتبر البيانات طبيعية التوزيع إذا كانت قيمة Sig أكبر من 0.05، بناءً على ذلك اعتمدت الفرضيات التالية:

$H_0$ : البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

$H_1$ : البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05.

كما استخدم اختبار الالتواء (Skewness Test) لتحديد مدى توافق البيانات للتوزيع الطبيعي، حيث تُعدّ البيانات طبيعية إذا كانت قيمة الالتواء بين  $1.96 \pm$  عند مستوى ثقة 0.95، يُوضح الجدول التالي مدى تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، من خلال تحليل المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية) والمتغير التابع (رضا العملاء)، كما هو موضح في الجدول رقم (9).

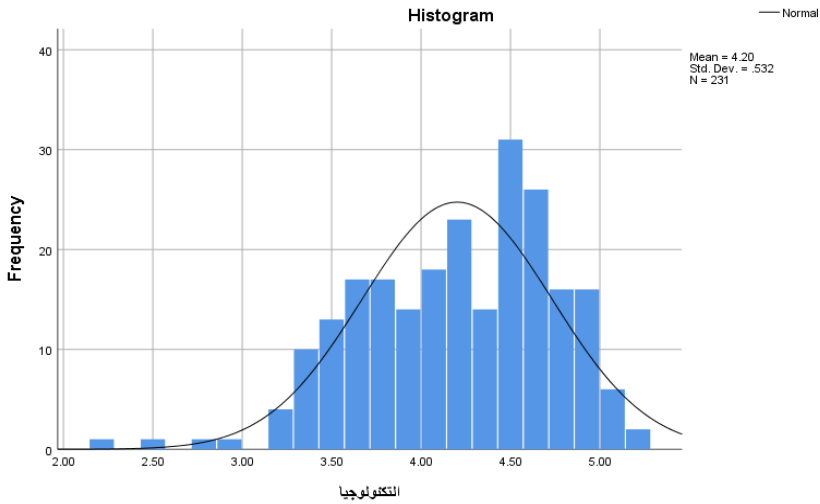
الجدول رقم (9): اختبار (One - Sample Kolmogorov - Smirnov)

البعد	قيمة كولموجوروف سميرنوف	Sig	Skewness	Kurtosis
التكنولوجيا المالية	1.387	0.043	0.576	0.327
رضا العملاء	1.660	0.008	0.517	0.138

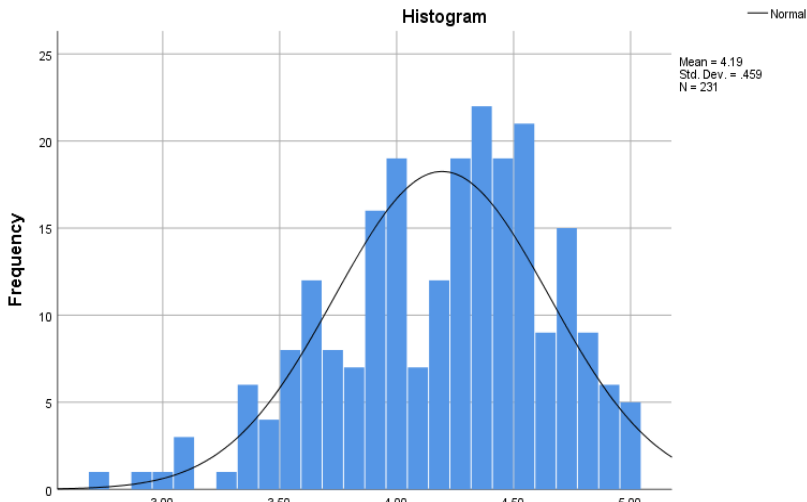
● المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى التحليل الإحصائي.

يُوضح الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) لكل من المتغير التابع والمستقل؛ ما يدل على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة كولموجوروف سميرنوف للمتغير "التكنولوجيا المالية" (1.387)، في حين بلغت قيمته للمتغير "رضا العملاء" (1.660)؛ لذلك نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية

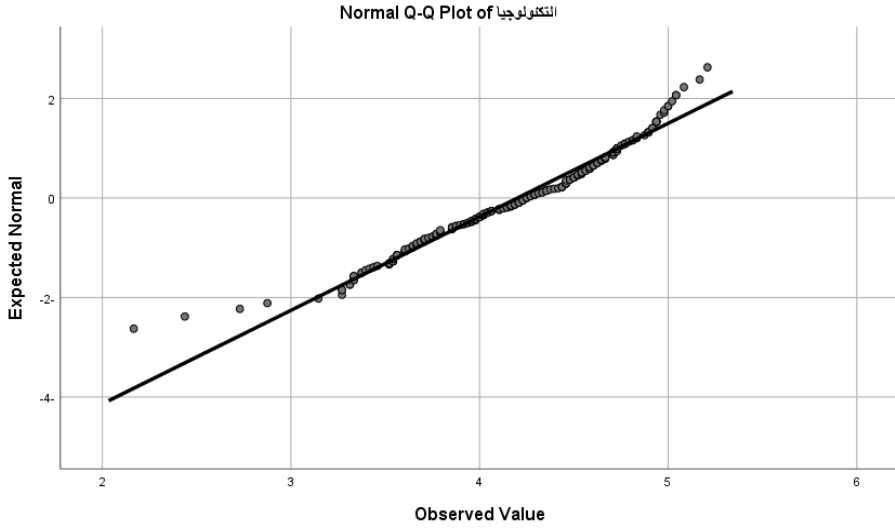
البديلة، الشكل رقم (3-1) يوضح أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً؛ ما يعني أن استخدام الاختبارات البارامترية هي الأنسب في اختبار الفرضيات.



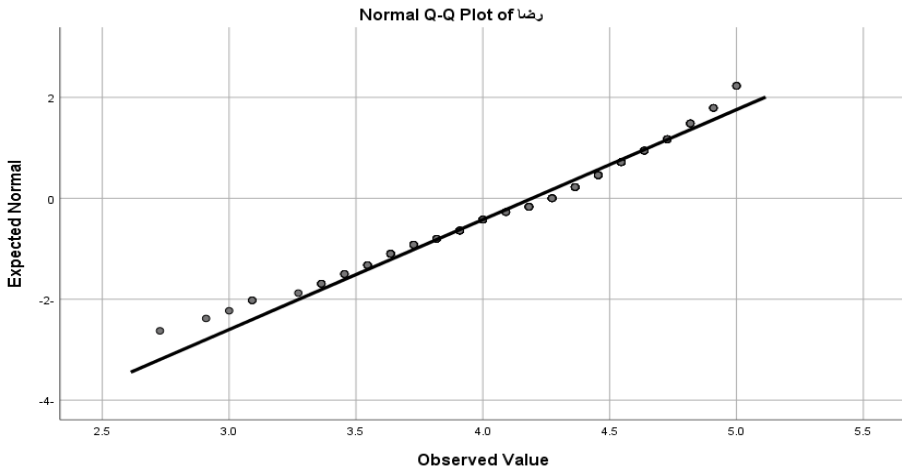
الشكل رقم (1): منحني التوزيع الطبيعي لتغير المستقل (التكنولوجيا)



الشكل رقم (2): منحني التوزيع الطبيعي لتغير التابع (رضا العملاء)



الشكل رقم (3): التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل (التكنولوجيا)



الشكل رقم (4): يوضح التوزيع الطبيعي للمتغير التابع (رضا العملاء)

● اختبار معامل تضخم التباين (VIF) التعدد الخطي (Collinearity)

يُستخدم معامل تضخم التباين (VIF) للكشف عن عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين أبعاد التكنولوجيا المالية، حيث يجب ألا تكون هذه العلاقة قوية لدرجة تؤدي

إلى تأثير أحد المتغيرات على قيم المتغير الآخر (رضا العملاء) بنفس الدرجة، ويهدف ذلك إلى التحقق من دقة التنبؤ وتحليل الانحدار، لضمان أن هذه المتغيرات تمتلك قدرة تنبؤية عالية لقيم رضا العملاء كمتغير تابع.

يُشترط ألا يتجاوز معامل التضخم قيمة معينة، حيث يجب أن يكون أقل من (10)، بينما يجب أن يكون معامل فترات السماح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة أكبر من (0.1)؛ لضمان عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات، تُستخدم هذه المعايير للكشف عن الخطية المتعددة في النموذج وفقاً لما أشار إليه (Gujarati & Porter, 2010).

الجدول رقم (10): اختبار الارتباط الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة قيد الدراسة

المتغيرات	VIF	Tolerance
المرونة	1.465	0.683
سهولة الوصول	1.656	0.604
السرعة	1.118	0.894
سياسات المالية	1.390	0.719

● المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (17 - 3) أن معاملات تضخم التباين قد ترأوت بين (1.656، 1.465، 1.390، 1.118)، وهي ضمن النطاق المقبول لأنها أقل من (3)؛ ما يدل على عدم انتهاك فرضية الخطية المتعددة، كما تعزز هذه النتيجة قيم معاملات فترات السماح، التي ترأوت بين (0.683، 0.604، 0.894، 0.719)، حيث إنها تتجاوز الحد الأدنى المقبول (0.1)؛ ما يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في النموذج.

### ■ عرض نتائج اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة استُخدم الاختبار الإحصائي المناسب من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط؛ وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) كانت النتائج كما يلي:

#### ● نتائج الفرضية الرئيسة:

لاختبار فرضية الدراسة الرئيسة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على رضا العملاء في مصرف في الوحدة والجمهورية بمدينة درنة"، استُخدم تحليل الانحدار الخطي لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، وكانت النتائج كما موضح في الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11): نتائج معامل الانحدار لاختبار الفرضية الرئيسة

المتغير التابع: رضا العملاء					المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية				
Sig F	القيمة المحسوبة F	Sig T	القيمة المحسوبة T	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط 2R	Beta	Std. Error الخطأ المعياري	معامل الانحدار B
0.000	217.299	0.000	14.741	0.485	0.487	0.698a	6980.	0.410	6020.
تُقبل الفرضية البديلة								القرار	

● المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على رضا العملاء، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( $0.698^a$ )، ما يُشير إلى علاقة قوية بين المتغيرين (عبد الفتاح، 2020).

كما بلغت قيمة معامل التحديد ( $0.487$ )، ما يعني أن التكنولوجيا المالية تفسر ما نسبته ( $48.7\%$ ) من التغير الحاصل في رضا العملاء، أما معامل التحديد المعدل فقد بلغ ( $0.485$ ) مع فارق بسيط جداً قدره ( $0.01$ ) بينه وبين معامل التحديد؛ ما يدل على استقرار النموذج وقدرته على التنبؤ بقيم رضا العملاء في مصرفي الوحدة والجمهورية، كما أظهرت نتائج التحليل معنوية النموذج، حيث بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة ( $217.299$ ) عند مستوى دلالة ( $0.000$ )، وهو أقل من ( $0.05$ )؛ ما يؤكد التأثير الإحصائي للتكنولوجيا المالية على رضا عملاء المصرفين عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، أما بالنسبة لمعاملات الانحدار فقد أظهر الجدول أن قيمة ( $B$ ) معامل الانحدار بلغت ( $0.602$ )، مما يشير إلى أن زيادة مستوى التكنولوجيا المالية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة رضا العملاء بنسبة ( $60.2\%$ )، كما بلغت قيمة ( $t$ ) المحسوبة ( $14.741$ ) عند مستوى دلالة ( $0.000$ )، وهو أقل من ( $0.05$ )، ما يؤكد الأثر الإيجابي للتكنولوجيا المالية على رضا العملاء في مصرفي الوحدة والجمهورية بمدينة درنة؛ بناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية البديلة وتُرفض الفرضية العدم.

تتوافق نتائج هذه الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات مثل دراسة (Elaree & AlHare, 2024)، ودراسة (Wang & Chen, 2023)، ودراسة بن زرقة وبن صلعة، 2023، ودراسة (Mainardes et al., 2023) وهي أن أبعاد التكنولوجيا المالية لها دور في تحسين رضا العملاء في المصارف، مما يعني وجود أثر إيجابي للتكنولوجيا.

#### - نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

لاختبار فرضية الدراسة الفرعية لأولى التي تنص على أنه «يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعدها المرونة على رضا العملاء في مصرفي الوحدة والجمهورية بمدينة درنة»، استخدم تحليل الانحدار الخطي. لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12): نتائج معامل الانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغير التابع: رضا العملاء						المتغير المستقل: المرونة			
Sig	القيمة المحسوبة F	Sig T	القيمة المحسوبة T	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط $R^2$	Beta	Std. Error الخطأ المعياري	معامل الانحدار B
0.000	116.279	0.000	10.783	0.334	0.337	0.580 <sup>a</sup>	0.580 <sup>a</sup>	0.043	0.463
تُقبل الفرضية البديلة									القرار

● المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى التحليل الإحصائي.

يشير الجدول أعلاه إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية البعد الأول "المرونة" على "رضا العملاء" في مصرف الوحدة والجمهورية بمدينة درنة، حيث بلغت قيمة الارتباط (0.580<sup>a</sup>) وبلغت قيمة معامل التحديد (0.337)، مما تدل على أن لمرونة تفسر (33.7%)، من التغير الحاصل في رضا العملاء، أما معامل التحديد المعدل فقد بلغ (0.334)، وكان الفرق بينه وبين معامل التحديد حوالي (0.02)، وهي قيمة ضعيفة جداً؛ ما يشير إلى قدرة النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع رضا العملاء، كما يوضح الجدول معنوية النموذج الإحصائية، حيث بلغت القيمة (F) المحسوبة (116.279) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من (0.05)، ما يشير إلى وجود تأثير معنوي للمرونة على رضا العملاء عند مستوى دلالة (0.05)  $\alpha$ ، بالإضافة إلى ذلك يبين الجدول معاملات الانحدار لبعده المرونة، حيث بلغت قيمة (B) معامل الانحدار (0.463)، ما يشير إلى أن زيادة المرونة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة رضا العملاء بنسبة (46.3%)، كما بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.783) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من (0.05)، ما يؤكد وجود تأثير معنوي لبعده المرونة على رضا العملاء؛ بناءً على

هذه النتائج تُقبل الفرضية البديلة وتُرفض فرضية العدم.

تتوافق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (AlHare & Elaree, 2024)، التي أكدت أن مرونة الخدمات المالية الرقمية تُعد من العوامل المؤثرة، وإن استخدام التكنولوجيا المالية يتيح لرواد الأعمال مرونة أكبر في تنفيذ عملياتهم؛ ما يُساهم في رفع مستوى رضا العملاء عن الخدمات المصرفية المقدمة.

#### - نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

لاختبار فرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه «يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لُبعد سهولة الوصول على رضا العملاء في مصرفي الوحدة والجمهورية بمدينة درنة»، استُخدم تحليل الانحدار الخطي لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (13).

الجدول رقم (13): نتائج معامل الانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغير التابع: رضا العملاء					المتغير المستقل: سهولة الوصول				
Sig F	القيمة المحسوبة F	Sig T	القيمة المحسوبة T	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط 2R	Beta	Std. Error الخطأ المعياري	معامل الانحدار B
0.000	82.139	0000.	8.956	2560.	2590.	509 <sup>a</sup> 0.	509 <sup>a</sup> 0.	0330.	0.296
تُقبل الفرضية البديلة									القرار

● المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر ذي دلالة إحصائية لُبعد "سهولة الوصول" على رضا العملاء، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.509<sup>a</sup>)، في حين بلغت قيمة معامل التحديد (0.259)، ما يدل على أن سهولة الوصول تُفسر (25.9%) من التغير الحاصل

في رضا العملاء، أما معامل التحديد المعدل فقد بلغ (0.256)، وكان الفرق بينه وبين معامل التحديد حوالي (0.03)، وهي قيمة ضعيفة جدًا، ما يشير إلى قدرة النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع رضا العملاء، كما يشير الجدول أيضًا إلى معنوية النموذج، حيث بلغت القيمة (F) المحسوبة (80.210) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يؤكد وجود تأثير معنوي لسهولة الوصول على رضا العملاء عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ). بالإضافة إلى ذلك، يوضح الجدول معاملات الانحدار لبعد سهولة الوصول، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار B (0.296)، ما يشير إلى أن زيادة سهولة الوصول بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة رضا العملاء بنسبة (29.6٪)، كما بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.956) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من (0.05)، ما يعزز وجود تأثير معنوي لسهولة الوصول على رضا العملاء؛ بناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية البديلة وتُرفض فرضية العدم.

تتوافق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة عبد القادر وآخرون (2024)، ودراسة بن زرقة وبن صلعة (2023)، ودراسة (Wang & Chen, 2023)، التي أكدت أن سهولة الوصول إلى الخدمات المالية التكنولوجية تُعد من أبرز العوامل المؤثرة في تعزيز رضا العملاء.

#### - نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:

لاختبار فرضية الدراسة الفرعية الثالثة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد السرعة على رضا العملاء في مصرفي الوحدة والجمهورية بمدينة درنة"، استخدم تحليل الانحدار الخطي لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (14).

الجدول رقم: (14) نتائج معامل الانحدار للاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير التابع: رضا العملاء	المتغير المستقل: السرعة
-----------------------------	-------------------------

Sig F	القيمة المحسوبة F	Sig T	القيمة المحسوبة T	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط $R^2$	Beta	Std. Error الخطأ المعياري	معامل الانحدار B
0.000	92.357	0.000	9.610	0.284	0.287	0.536 <sup>a</sup>	0.536 <sup>a</sup>	0.024	2300.
تقبل الفرضية البديلة									القرار

● المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبعدها السرعة على رضا العملاء، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( $0.536^a$ )، في حين بلغت قيمة معامل التحديد ( $0.287$ )، ما يشير إلى أن السرعة تفسر ( $28.7\%$ ) من التغير الحاصل في رضا العملاء، أما معامل التحديد المعدل فقد بلغ ( $0.284$ )، وكان الفرق بينه وبين معامل التحديد حوالي ( $0.03$ )، وهي قيمة ضعيفة جداً، ما يعكس قدرة النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع رضا العملاء، كما يوضح الجدول معنوية النموذج، حيث بلغت القيمة ( $F$ ) المحسوبة ( $92.357$ ) عند مستوى دلالة ( $0.000$ )، وهو أقل من ( $0.05$ )، ما يؤكد وجود تأثير معنوي للسرعة على رضا العملاء عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ). أما بالنسبة لمعاملات الانحدار فتشير النتائج إلى أن قيمة ( $B$ ) معامل الانحدار ( $0.536$ )، ما يعني أن زيادة السرعة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة رضا العملاء بنسبة ( $53.6\%$ )، كما بلغت قيمة ( $t$ ) المحسوبة ( $9.610$ ) عند مستوى دلالة ( $0.000$ )، وهو أقل من ( $0.05$ )، مما يعزز وجود تأثير معنوي للسرعة على رضا العملاء؛ بناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية البديلة وتُرفض فرضية العدم.

تتوافق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة البنا وآخرون ( $2024$ )، عبد القادر وآخرون ( $2024$ )، التي أكدت أن السرعة في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية تمثل بُعداً أساسياً في تقييم رضا العملاء؛ وهو ما

يعكس أهمية السرعة في تحسين جودة الخدمات الإلكترونية.

- نتائج الفرضية الفرعية الرابعة:

لاختبار فرضية الدراسة الفرعية الرابعة التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد سياسات البيانات المالية على رضا العملاء في مصر في الوحدة والجمهورية بمدينة درنة"، استُخدم تحليل الانحدار الخطي لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (15)

الجدول رقم (15 - 5): نتائج معامل الانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

المتغير التابع: رضا العملاء						المتغير المستقل: سياسة البيانات			
Sig F	القيمة المحسوبة F	Sig T	القيمة المحسوبة T	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط 2R	Beta	Std. Error الخطأ المعياري	معامل الانحدار B
0.000	22.659	0000.	4.760	0860.	0900.	0.300	3000.	0.049	2350.
تُقبل الفرضية البديلة								القرار	

● المصدر: إعداد الباحثة، استناداً إلى التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبُعد سياسة البيانات على رضا العملاء، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.300)، بينما بلغت قيمة معامل التحديد (0.090)، ما يدل على أن سياسة البيانات تفسر (9.0%) من التغير الحاصل في رضا العملاء، أما معامل التحديد المعدل فقد بلغ (0.086)، وكان الفرق بينه وبين معامل التحديد حوالي (0.01)، وهي قيمة صغيرة، ما يشير إلى قدرة النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع رضا العملاء، كما يوضح الجدول معنوية النموذج، حيث بلغت القيمة (F) المحسوبة (22.659) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من (0.05)، ما يؤكد

وجود تأثير معنوي لسياسة البيانات على رضا العملاء عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، أما بالنسبة لمعاملات الانحدار، فتشير النتائج إلى أن قيمة (B) معامل الانحدار (0.235)، ما يعني أن زيادة سياسة البيانات بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة رضا العملاء بنسبة (23.5%)، كما بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.760) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من (0.05)، ما يعزز وجود تأثير معنوي لسياسة البيانات على رضا العملاء، بناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية البديلة وتُرفض الفرضية العدم.

تتوافق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة التي أكدت وجود أثر واضح لُبعد سياسة البيانات المالية على رضا العملاء، وهو ما يتماشى مع ما أكدته دراسات سابقة عبد القادر وآخرون (2024)، ودراسة (Wang & Chen, 2023)، دراسة بن زرقة وبن صلعة (2023) ودراسة (Mainardes et al., 2022) والتي شددت على أهمية الشفافية وسهولة الفهم في السياسات المالية لتعزيز الرضا، وإن تعقيد أو غموض هذه السياسات قد يُضعف العلاقة بين العملاء والمؤسسات المالية، وتعتبر الدراسة من أولى الدراسات التي درست السياسات المالية من الناحية الإجرائية دون قياسات رقمية في قياس سلوك العملاء في قطاع المصارف.

#### ■ نتائج الدراسة:

##### ● النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية للمشاركين

أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة من الإناث بنسبة (65.4%)، مقابل (34.6%) من الذكور. كما تبين أن النسبة الأكبر من المشاركين ينتمون إلى الفئة العمرية فوق 40 سنة بنسبة (46.8%)، تليها الفئة من 30 إلى أقل من 40 سنة بنسبة (36.8%)، أما من حيث الدخل، فقد اتضح أن معظم المشاركين تقع دخولهم في الفئة من 1500 إلى 2000 دينار بنسبة (35.1%)، يليهم من تزيد دخولهم عن 2000 دينار بنسبة (28.1%)، وأظهرت النتائج كذلك أن الغالبية من الموظفين بنسبة (72.7%)، يليهم

الطلاب بنسبة (10.8 %). كما تبين أن أغلب أفراد العينة حاصلون على درجة جامعية أو ما يعادلها بنسبة (60.6 %). وفيما يتعلق بالمصرف الذي يتعاملون معه، فقد تبين أن معظم المشاركين يتعاملون مع مصرف الجمهورية بنسبة (52.8 %)، مقابل (47.2 %) يتعاملون مع مصرف الوحدة.

● النتائج المتعلقة بمستوى رضا العملاء عن المصارف التجارية العاملة في ليبيا  
(مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية بمدينة درنة)

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى رضا العملاء مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.77 - 4.55). كما تبين أن مصرف الجمهورية جاء في المرتبة الأولى من حيث درجة الرضا بمتوسط حسابي بلغ (4.29)، في حين جاء مصرف الوحدة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.10). ويُعزى هذا التفوق إلى:

كفاءة القنوات الرقمية وسرعة استجابة تطبيقات مصرف الجمهورية وتوفير السيولة الإلكترونية بشكل أكبر. الانتشار الجغرافي والمرونة وقدرة أنظمة مصرف الجمهورية التقنية على استيعاب ضغط العمليات في مدينة درنة مقارنة بمصرف الوحدة.

● النتائج المتعلقة بأثر التكنولوجيا المالية على رضا العملاء في المصارف التجارية بمدينة درنة

- الأثر الإحصائي: ثبوت وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى (5 %) لأبعاد التكنولوجيا المالية (المرونة، السرعة، سهولة الوصول، سياسة البيانات) على رضا العملاء.

- البديل الاستراتيجي: أثبتت النتائج أن التكنولوجيا المالية شكلت الخيار الاستراتيجي الوحيد لضمان استمرارية الخدمات والوصول للسيولة عقب «إعصار دانيال».

- المرونة التنظيمية: ارتفاع رضا العملاء رغم تضرر البنية التحتية والفروع المادية،

مما يؤكد تفوق الخدمات الرقمية (خاصة في مصرف الجمهورية) كبديل فعال للوسائل التقليدية في أوقات الكوارث.

#### ■ توصيات الدراسة المقترحة

##### ● التوصيات العامة للمصرفين:

توصي الدراسة بضرورة تعزيز عناصر القوة التي تسهم في رفع رضا العملاء، مثل جودة الخدمات وسرعة الإجراءات وحسن التعامل، مع الاستمرار في تطوير الخدمات المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. كما يُوصي بتفعيل نظام فعال لملاحظات العملاء يتيح استلام المقترحات والشكاوى والاستجابة لها بسرعة، إلى جانب تنظيم برامج تدريبية دورية للعاملين لرفع كفاءتهم وتحسين مهاراتهم في التعامل مع العملاء.

##### ● توصيات خاصة بمصرف الجمهورية:

يُوصي المصرف بالحفاظ على تميّزه في مستوى رضا العملاء من خلال المراقبة المستمرة لجودة الخدمات، وتحليل أسباب تفوقه لتكون نموذجاً يُحتذى في باقي الفروع، مع تعزيز ولاء العملاء عبر برامج تحفيزية وعروض ترويجية.

#### ■ توصيات خاصة بمصرف الوحدة:

تتمثل أبرز التوصيات في سد الفجوة مع المصرف الأول عبر تحليل الفروق الجوهرية وتحديد مجالات التحسين، ومعالجة نقاط الضعف المرتبطة بسرعة الخدمة وجودة التعامل، فضلاً عن تعزيز الصورة التنافسية للمصرف من خلال حملات توعوية تبرز نقاط قوته.

#### ■ توصيات لتعزيز التنافسية بين المصرفين:

توصي الدراسة بالتركيز على الابتكار في تقديم الخدمات الرقمية والذكىة لتحسين تجربة العملاء وتبسيط الإجراءات، مع الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء

الاصطناعي وتحليل البيانات لتعزيز الكفاءة التشغيلية. كما يُقترح إنشاء وحدات متخصصة للبحث والتطوير المصرفي، وتكييف التجارب الدولية في التكنولوجيا المالية بما يتناسب مع البيئة الليبية، إلى جانب تطوير التشريعات التي تنظم هذا القطاع وتحمي أمنه السيبراني.

#### ■ التوصيات الموجهة للدراسات المستقبلية:

تدعو الدراسة إلى إجراء بحوث دورية لقياس رضا العملاء وتحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية والمنافسة في هذا المجال، إلى جانب دراسة توقعات العملاء المستقبلية وتوجهاتهم. كما يُوصى بإجراء دراسات متعمقة حول أثر الذكاء الاصطناعي في رفع مستوى رضا العملاء وتحسين استراتيجيات التسويق المصرفي.

#### ■ قائمة المراجع:

##### ● أولاً: المراجع العربية:

- البنا، أسعد عبد الحميد، طلعت؛ غنيم، أحمد محمد السيد؛ إبراهيم، ميان مجدي محمد. (2024). تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على رضا العملاء. المجلة المصرية للدراسات التجارية. 48(3)، 80 - 109. البنك الدولي. (2020). مراجعة القطاع المالي في ليبيا. متوفرة على الرابط: <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/4907616004448182330280022020/original/LibyaFinancialSectorReviewArabicFinal.pdf>
- الباهي، صلاح الدين. (2016). أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا العملاء دراسة ميدانية على المصرف الإسلامي الاردني، الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- لطرش، فريد؛ عقون، زبير. (2023). تأثير جودة خدمات سونلغاز على رضا العملاء (أطروحة دكتوراه، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله).
- بن زرقة إكرام؛ صلعة، عائشة. (2023). أثر التكنولوجيا المالية على جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية- حروفنا سنة 2019، المجلة التجارية الإلكترونية، ص 13، العدد 1، 389، 407. مجلة أفاق العلمية، مجلد

11(3).

• زعاف، نصيرة. (2019). أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار وجودة الخدمة المصرفية. ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس.

• عبد الرضا، مصطفى سلام؛ كريم، حيدر محمد؛ حرجان، سنان عبد الله. (2023). التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لعينة موظفي مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي. العراق، مجلة جامعة أربيل جيهان، أربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الفرات الأوسط التقنية، المجلد 4(2).

• عبد الرضا، مصطفى سلام؛ عبد الكريم، حيدر محمد؛ جواد، محمد مجيد. (2020). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي، بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري، العراق، 2(1)، 161 - 152.

• محمد عبد القادر، عبد القادر؛ إبراهيم ذكوروي، منى؛ محمد عبد العظيم السطوحي، محمد. (2023). محددات رضا العملاء عن خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول: الدور المعدل لابتكارية العميل. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 47(2)، 105 - 146.

• منصور، شيماء. (2020). أثر جودة الخدمة المصرفية على تحسين رضا الزبون المصرفي: دراسة حالة الزبون المصرفي الجزائري. رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير. متوفرة على الرابط:

- [http://archives.univ - biskra.dz/bitstream/1234567891/17124// %D8 %B4 %D9 %8A %D9 %85 %D8 %A7 %D8 %A1\\_ %D9 %85 %D9 %86 %D8 %B5 %D9 %88 %D8 %B1 %20 %D9 %8A.pdf](http://archives.univ-biskra.dz/bitstream/1234567891/17124//%D8%B4%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%A1_%D9%85%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B1%20%D9%8A.pdf)

### • ثانياً: المراجع الأجنبية:

- AlHares, A., & Elareer, R. (2024). Financial technology and consumer financial satisfaction. *Journal of Governance and Regulation*, 13(1).
- Bryman, A. (2016). *Social research methods* (5th ed.). Oxford University Press.
- Chen, F., Du, X., & Wang, W. (2023). Can fintech applied to payments improve

consumer financial satisfaction? Evidence from the USA. *Mathematics*, 11(2), 363.

- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic econometrics* (5th ed.). McGraw - Hill/ Irwin.
- Mainardes, E. W., Costa, P. M. F., & Nossa, S. N. (2023). Customers' satisfaction with fintech services: Evidence from Brazil. *Journal of Financial Services Marketing*, 28, 378–395. <https://doi.org/10.1057/s41264-022-00156-x>
- Raza, S. A., Umer, A., Qureshi, M. A., & Dahri, A. S. (2020). Internet banking service quality, e - customer satisfaction, and loyalty: The modified e - SERVQUAL model. *The TQM Journal*, 32(6), 1443–1466.
- Razali, N. M., & Wah, Y. B. (2011). Power comparisons of Shapiro - Wilk, Kolmogorov - Smirnov, Lilliefors, and Anderson - Darling tests. *Journal of Statistical Modeling and Analytics*, 2(1), 21–33.
- Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). *Research methods for business: A skill - building approach* (7th ed.). Wiley & Sons .
- Tahtamouni, A. (2023). E - banking services and the satisfaction of customers in Jordanian banks. *Journal of Science and Technology Policy Management*, 14(6), 1037–1054.

- Silva, S., Soares, I. and Pinho, C. (2012) 'The impact of renewable energy sources on economic growth and co 2 emissions - A svar approach', *European Research Studies Journal*, 15(SPECIAL ISSUE), pp. 133–144. doi: 10.35808/ersj/374.
- Staffa, S. J., Kohane, D. S. and Zurakowski, D. (2019) 'Quantile Regression and Its Applications: A Primer for Anesthesiologists', *Anesth Analg*, 128(4), pp. 820–830. doi: 10.1213/ANE.0000000000004017.
- Waldmann, E. (2018) 'Quantile regression : A short story on how and why', 18(3–4), pp. 203–218. doi: 10.1177/1471082X18759142.
- Wang, L. et al. (2018) 'Quantile-Optimal Treatment Regimes', *Journal of the American Statistical Association*. Taylor & Francis, 113(523), pp. 1243–1254. doi: 10.1080/01621459.2017.1330204.
- Xue, W. and Zhang, L. (2019) 'Revisiting the asymmetric effects of bank credit on the business cycle : A panel quantile regression approach', *The Journal of Economic Asymmetries*, 20, pp. 111–122. doi: 10.1016/j.jeca.2019.e00122.
- Yu, J. et al. (2022) 'Role of solar-based renewable energy in mitigating CO2 emissions: Evidence from quantile-on-quantile estimation', *Renewable Energy*, 182, pp. 216–226. doi: 10.1016/j.renene.2021.10.002.
- Zhang, Y. J. (2011) 'The impact of financial development on carbon emissions: An empirical analysis in China', *Energy Policy*, 39(4), pp. 2197–2203. doi: 10.1016/j.enpol.2011.02.026.
- Zoundi, Z. (2017) 'CO2 emissions, renewable energy and the Environmental Kuznets Curve, a panel cointegration approach', *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 72(November 2016), pp. 1067–1075. doi: 10.1016/j.rser.2016.10.018.

- Qin, X. (2012) 'Quantile effects of causal factors on crash distributions', *Transportation Research Record*, 2279(1), pp. 40–46. doi: 10.3141/2279-05.
- Qin, X., Ng, M. and Reyes, P. E. (2010) 'Identifying crash-prone locations with quantile regression', *Accident Analysis and Prevention*. Elsevier Ltd, 42(6), pp. 1531–1537. doi: 10.1016/j.aap.2010.03.009.
- Qin, X. and Reyes, P. E. (2011) 'Conditional Quantile Analysis for Crash Count Data', *Journal of Transportation Engineering*, 137(9), pp. 601–607. doi: 10.1061/(ASCE)TE.1943-5436.0000247.
- Rainforest Action Network (2021) *Banking on Climate Chaos*. Available at: <https://www.ran.org/wp-content/uploads/2021/03/Banking-on-Climate-Chaos2021.pdf>.
- Reghezza, A. et al. (2021) *Do banks fuel climate change?, the views of the European Central Bank (ECB)*. No 2550 / May 2021. doi: 10.20955/r.85.67.
- Ribeiro, H. V., Rybski, D. and Kropp, J. P. (2019) 'carbon dioxide emissions', *Nature Communications*. Springer US, 10(3204), pp. 1–9. doi: 10.1038/s41467-019-11184-y.
- Ryszard Barczyk (2018) 'The Business Cycle and Cycles in The Banking Sector in The Polish Economy in The Years 2000-2017', *Folia Oeconomica Stetinensia*, 18(2), pp. 106–120. doi: doi.org/10.2478/fofi-2018-0022.
- Sadorsky, P. (2010) 'The impact of financial development on energy consumption in emerging economies', *Energy Policy*, 38(5), pp. 2528–2535. doi: doi.org/10.1016/j.enpol.2009.12.048.
- Salahuddin, M. et al. (2020) 'Renewable energy and environmental quality: A second-generation panel evidence from the Sub Saharan Africa (SSA) countries', *Environmental Research*, 191(May), p. 110094. doi: 10.1016/j.envres.2020.110094.
- Shah, H., Yasmeen, R. and Padda, I. (2019) 'An analysis between financial development, institutions, and the environment: a global view', *Environmental Science and Pollution Research*. *Environmental Science and Pollution Research*, 26(21), pp. 21437–21449. doi: 10.1007/s11356-019-05450-1.
- Shahbaz, M. et al. (2013) 'Economic growth, energy consumption, financial development, international trade and CO2 emissions in Indonesia', *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 25(c), pp. 109–121.
- Sharif, A. et al. (2019) 'The dynamic relationship of renewable and nonrenewable energy consumption with carbon emission: A global study with the application of heterogeneous panel estimations', *Renewable Energy*, 133, pp. 685–691. doi: 10.1016/j.renene.2018.10.052.

- Liang, Q. and Teng, J. Z. (2006) 'Financial development and economic growth: Evidence from China', *China Economic Review*, 17(4), pp. 395–411. doi: 10.1016/j.chieco.2005.09.003.
- Liddle, B. and Lung, S. (2010) 'Age-structure, urbanization, and climate change in developed countries: revisiting STIRPAT for disaggregated population and consumption-related environmental impacts', *Population and Environment*, 31, pp. 317–343. doi: 10.1007/s11111-010-0101-5.
- Lins, K. V, Servaes, H. and Tamayo, A. N. E. (2017) 'Social Capital, Trust, and Firm Performance: The Value of Corporate Social Responsibility', *The Journal of Finance*, LXXII(4), pp. 1785–1824. doi: 10.1111/jofi.12505.
- Liu, T., Hammoudeh, S. and Thompson, M. A. (2013) 'A momentum threshold model of stock prices and country risk ratings: Evidence from BRICS countries', *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*. Elsevier B.V., 27(1), pp. 99–112. doi: 10.1016/j.intfin.2013.07.013.
- Liu, Y., Zhou, Y. and Wu, W. (2015) 'Assessing the impact of population, income and technology on energy consumption and industrial pollutant emissions in China', *Applied Energy*. Elsevier Ltd, 155, pp. 904–917. doi: 10.1016/j.apenergy.2015.06.051.
- Martínez-Zarzoso, I., Bengochea-Morancho, A. and Morales-Lage, R. (2007) 'The impact of population on CO<sub>2</sub> emissions: evidence from European countries', pp. 497–512. doi: 10.1007/s10640-007-9096-5.
- Martynova, N. (2015) *Effect of Bank Capital Requirements on Economic Growth: A Survey*. No. 467. doi: doi.org/10.2139/ssrn.2577701.
- Nachane, D. M. (2006) *Econometrics: Theoretical Foundations and Empirical Perspectives*. Oxford University Press, number 9780195647907.
- Powell, D. (2014) *Did the Economic Stimulus Payments of 2008 Reduce Labor Supply? Evidence from Quantile Panel Data Estimation*.
- Powell, D. (2015) *Quantile Regression with Nonadditive Fixed Effects*.
- Powell, D. (2020) 'Quantile Treatment Effects in the Presence of Covariates', *The Review of Economics and Statistics*, 102(5). doi: 10.1162/rest\_a\_00858.
- Prochniak, M. and Wasiak, K. (2017) 'The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis: empirical evidence for the EU and OECD countries', *Empirica*. Springer US, 44(2), pp. 295–337. doi: 10.1007/s10663-016-9323-9.

*jfi.2016.09.005.*

- Ghosh, A. (2017) 'How does banking sector globalization affect economic growth?', *International Review of Economics and Finance*. Elsevier, 48(November 2016), pp. 83–97. doi: 10.1016/j.iref.2016.11.011.
- Greenpeace UK and WWF (2021) *The Big Smoke: the global emissions of the UK financial sector*. Available at: <https://www.greenpeace.org.uk/resources/big-smoke-uk-finance-report/>.
- Ibrahim, M. H. (2016) 'Business cycle and bank lending procyclicality in a dual banking system', *Economic Modelling*, 55, pp. 127–134. doi: doi.org/10.1016/j.econmod.2016.01.013.
- Javid, M. and Sharif, F. (2016) 'Environmental Kuznets curve and financial development in Pakistan', *Renewable and Sustainable Energy Reviews*. Elsevier, 54, pp. 406–414. doi: 10.1016/j.rser.2015.10.019.
- Ben Jebli, M., Ben Youssef, S. and Ozturk, I. (2015) 'The Role of Renewable Energy Consumption and Trade: Environmental Kuznets Curve Analysis for Sub-Saharan Africa Countries', *African Development Review*, 27(3), pp. 288–300. doi: 10.1111/1467-8268.12147.
- Kakes, J. and Nijskens, R. (2018) 'Size of the banking sector: implications for financial stability', *DNB Occasional Studies*, 16(6), pp. 489–538. Available at: <https://ideas.repec.org/p/dnb/dnbocs/1606.html>.
- Kishan, R. P. and Opiela, T. P. (2000) 'Bank Size, Bank Capital, and the Bank Lending Channel', *Journal of Money, Credit and Banking*, 32(1), pp. 121–141.
- Koengkan, M., Fuinhas, J. A. and Silva, N. (2021) 'Exploring the capacity of renewable energy consumption to reduce outdoor air pollution death rate in Latin America and the Caribbean region', *Environmental Science and Pollution Research*. *Environmental Science and Pollution Research*, 28(2), pp. 1656–1674. doi: 10.1007/s11356-020-10503-x.
- Koenker, R. (2004) 'Quantile regression for longitudinal data', *Journal of Multivariate Analysis*, 91(1), pp. 74–89. doi: 10.1016/j.jmva.2004.05.006.
- Koenker, R. (2017) 'Quantile Regression: 40 Years On', *Annual Review of Economics*, 9, pp. 155–176. doi: 10.1146/annurev-economics-063016-103651.
- Li, K., Fang, L. and He, L. (2019) 'How population and energy price affect China's environmental pollution?', *Energy Policy*, 129, pp. 386–396. doi: 10.1016/j.enpol.2019.02.020.

- Bilgili, F., Koçak, E. and Bulut, Ü. (2016) 'The dynamic impact of renewable energy consumption on CO<sub>2</sub> emissions: A revisited Environmental Kuznets Curve approach', *Renewable and Sustainable Energy Reviews*. Elsevier, 54, pp. 838–845. doi: 10.1016/j.rser.2015.10.080.
- Blundell, R. and Bond, S. (1998) 'Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models', *Journal of Econometrics*, 87(1), pp. 115–143. doi: 10.1016/S0304-4076(98)00009-8.
- Bölük, G. and Mert, M. (2014) 'Fossil & renewable energy consumption, GHGs (greenhouse gases) and economic growth: Evidence from a panel of EU (European Union) countries', *Energy*, 74(C), pp. 439–446. doi: 10.1016/j.energy.2014.07.008.
- Canay, I. A. (2011) 'A simple approach to quantile regression for panel data', *Econometrics Journal*, 14(3), pp. 368–386. doi: 10.1111/j.1368-423X.2011.00349.x.
- Cetorelli, N. and Gambera, M. (2001) 'Banking market structure, financial dependence and growth: International evidence from industry data', *Journal of Finance*, 56(2), pp. 617–648. doi: 10.1111/0022-1082.00339.
- Chang, S. C. (2015) 'Effects of financial developments and income on energy consumption', *International Review of Economics and Finance*. Elsevier B.V., 35, pp. 28–44. doi: 10.1016/j.iref.2014.08.011.
- Chang, X. et al. (2021) *Corporate Environmental Liabilities and Capital Structure*. doi: 10.2139/ssrn.3200991.
- COP21 (2015) *Paris Climate Agreement*.
- Dalton, M. et al. (2008) 'Population aging and future carbon emissions in the United States ☆', 30, pp. 642–675. doi: 10.1016/j.eneco.2006.07.002.
- Diamond, D. W. and Rajan, R. G. (2000) 'A theory of bank capital', *Journal of Finance*, 55(6), pp. 2431–2465. doi: 10.1111/0022-1082.00296.
- European Systemic Risk Board (ESRB) (2014) *Is Europe Overbanked?*
- Fan, Y. et al. (2006) 'Analyzing impact factors of CO<sub>2</sub> emissions using the STIRPAT model', *Environmental Impact Assessment Review*, 26, pp. 377–395. doi: 10.1016/j.eiar.2005.11.007.
- Fraisse, H., Lé, M. and Thesmar, D. (2017) *The real effects of bank capital requirements*. doi: [ssrn.com/abstract=2289787](https://ssrn.com/abstract=2289787)[http://ssrn.com/abstract=2289787](http://ssrn.com/abstract=2289787%0Ahttp://ssrn.com/abstract=2289787)
- Gambacorta, L. and Shin, H. S. (2018) 'Why bank capital matters for monetary policy R', *Journal of Financial Intermediation*. Elsevier Inc., 35, pp. 17–29. doi: 10.1016/j.

Decision-makers should take adequate steps to promote banking systems to optimize the loan structures to encourage energy-saving and Co2 emissions reduction, with confirming the bank's commitment to social responsibility by pursuing and increasing environmental and social risk management. Against this context, there must be a clear role for regulators in supporting the banking systems in alignment with the goals of the Paris Agreement. Rather than targeting banking systems directly, policies to reduce CO2 emissions should address the underlying risk factors. For example, incentives that increase banking system size may be reduced, such as tax incentives. Also credit expansion, by reducing the guarantees of environmentally friendly companies. In addition, macroprudential instruments such as the countercyclical capital buffer and additional requirements can also help in strengthening the banking systems' role.

## ■ References

- Adams, S. and Nsiah, C. (2019) 'Reducing carbon dioxide emissions; Does renewable energy matter?', *Science of the Total Environment*, 693, p. 133288. doi: 10.1016/j.scitotenv.2019.07.094.
- Amuakwa-Mensah, F. et al. (2018) 'Unveiling the energy saving role of banking performance in Sub-Sahara Africa', *Energy Economics*, 74, pp. 828–842. doi: 10.1016/j.eneco.2018.07.031.
- Amuakwa-Mensah, F. and Näsström, E. (2022) 'Role of banking sector performance in renewable energy consumption', *Applied Energy*, 306(November 2020). doi: 10.1016/j.apenergy.2021.118023.
- Apergis, N., Ben Jebli, M. and Ben Youssef, S. (2018) 'Does renewable energy consumption and health expenditures decrease carbon dioxide emissions? Evidence for sub-Saharan Africa countries', *Renewable Energy*. Elsevier Ltd, 127, pp. 1011–1016. doi: 10.1016/j.renene.2018.05.043.
- Arellano, M. and Bover, O. (1995) 'Another look at the instrumental variable estimation of error-components models', *Journal of Econometrics*, 68(1), pp. 29–51. doi: 10.1016/0304-4076(94)01642-D.
- Bekun, F. V., Alola, A. A. and Sarkodie, S. A. (2019) 'Toward a sustainable environment: Nexus between CO2 emissions, resource rent, renewable and nonrenewable energy in 16-EU countries', *Science of the Total Environment*. Elsevier B.V., 657, pp. 1023–1029. doi: 10.1016/j.scitotenv.2018.12.104.

Based on the quantile regression results, we reveal a homogeneous positive and significant impact of banking system size on CO<sub>2</sub> emissions across all quantiles, indicating that banking system size has a damaging effect on the environment. The bigger size of the banking system increases excessive credit growth and overreliance on wholesale funding that raises consumption, investment, economic growth, energy use, and finance fossil fuel corporations, leading to more CO<sub>2</sub> emissions. On the other hand, banking system credit significantly increases emissions in the 25<sup>th</sup> and 50<sup>th</sup> quantiles (i.e., lower emissions countries), indicating that credit drives various manufacturing activities, attracts foreign direct investment to accelerate economic growth, and encourages energy consumption through individuals consuming more durable goods such as automobiles, and electronic devices. At the same time, banking system credit significantly reduces emissions in the 70<sup>th</sup> and 95<sup>th</sup> quantiles (i.e., higher emissions countries), indicating that banks reallocated credit away from polluting firms or that firms have more significant environmental responsibility. Furthermore, the banking system's capital adequacy indicates a significant heterogeneous impact; it reduces CO<sub>2</sub> emissions in the 25<sup>th</sup> to 75<sup>th</sup> quantiles, indicating that banks with high capital levels, lower credit quality, and low profits are pushing banks out of climate-sensitive systems and towards greener businesses. At the same time, banking system capital adequacy increases CO<sub>2</sub> emissions in the 90<sup>th</sup> quantile (i.e., higher emissions countries).

Regarding other explanatory variables (economic growth, renewable energy consumption, and population), we find that economic growth has a positive and significant impact on CO<sub>2</sub> emissions in all quantiles, except a negative and significant impact in the 95<sup>th</sup> quantile (i.e., higher emissions countries). This suggests that further economic growth exacerbates environmental degradation in the low and middle emitting countries. Therefore, policymakers must consider the trade-off between economic growth and environmental quality. Furthermore, renewable energy use and population negatively and homogeneously significantly impact CO<sub>2</sub> emissions across all quantiles, indicating that generating renewable energy is crucial for reducing emissions and meeting the Paris Climate Agreement's goal of limiting global temperature rise to 1.5 °C.

Table 6 Dynamic panel-data estimation, two-step system GMM

Dependent variable: CO2	Coefficient	Standard Error	t. statistic	P-Value
Lag.CO2	0.792	0.015	53.640	0.000
SIZE	0.149	0.015	10.240	0.000
CRE	-0.101	0.018	-5.470	0.000
CAR	-0.003	0.010	-3.280	0.002
GDP	0.535	0.040	13.280	0.000
REC	-0.011	0.001	-13.030	0.000
POP	-0.037	0.010	-3.900	0.000
Constant	1.184	0.183	6.490	0.000
Arellano-Bond test for AR(1)				0.000
Arellano-Bond test for AR(2)				0.164
Hansen test				0.159

## 6. Conclusion and Policy Implications

The most critical challenge to evolving towards reducing CO2 emissions is that infrastructure and operating costs are required to overcome energy-intensive investment in fossil fuels. Therefore, it is vital to have banking system-specific characteristics that help develop the eco-friendly industrial sector. Thus, this article examines the impact of banking system-specific aspects (bank size, capital adequacy, and credit) along with some other control variables, such as renewable energy consumption, economic growth, and population, on CO2 emissions in 66 selected countries. To this end, a novel method of Quantile Regression of Powell (2020) is applied for panel data from 2000 to 2017.

density, densification of largely populated urban areas, and high-income level with population ages (15 to 64) reduces CO<sub>2</sub> emissions. Further, the coefficient of POP at the 25<sup>th</sup>, 50<sup>th</sup>, 75<sup>th</sup>, and 95<sup>th</sup> percentiles is not the same, meaning that the impact of POP across the various quantiles is gradually increasing. Therefore, our results indicate that the negative impact of POP is lower on low Co<sub>2</sub> emissions countries compared to higher Co<sub>2</sub> emissions countries.

In sum, the bank system is critical to achieving a net-zero carbon future. Nevertheless, the banks make their most significant contribution to climate change through their loans and investment portfolios. The industry faces pressure to pare back lending to oil firms, where the biggest banks are so heavily stuck with fossil fuel assets that they cannot stop financing those companies without putting their stability at risk. Therefore, big banks may either be enablers for polluting sectors, providing finance for extraction and drilling to the world's largest polluters. On the other hand, banks are known for pressuring businesses to reduce emissions by monitoring and reporting carbon emissions associated with their loans and investments and fostering low-carbon industries. Also, the real economy shift will need a significant infusion of money aimed at decarbonizing the economy and improving resilience, which only the banking system can enable and provide.

### **5. Robustness tests**

We perform a robustness test to check the robustness of our results. We perform the same analysis using dynamic panel-data estimation, two-step system GMM method of Arellano & Bover (1995) and Blundell & Bond (1998). In Table 5, we use alternative GMM models. Overall, we observe that the findings of the system GMM method do not differ significantly either in sign or significance from the results of the Quantile regression method. Further, the significance of the system GMM results depends on the absence of autocorrelation and the validity of the instrument matrix. Our model shows that autocorrelation tests AR (1) residuals are correlated with order (1), but not at AR (2). Also, Hansen tests indicate the validity of the instruments matrix.

quantile regression results show that the impact of GDP growth is negative and statistically significant emissions in the higher CO2 emissions countries (quantile 95). This result confirms that high GDP Growth is enough to decrease the Co2 emission significantly and improve the environment, where growth can improve environmental quality. Increased incomes, for example, provide the resources for public services such as sanitation and electricity. However, in the 25<sup>th</sup> to 70<sup>th</sup> quantiles, the coefficients are positive and statistically significant. These findings are in line with (Bilgili et al. (2016), Zoundi (2017), Apergis et al. (2018), and Sharif et al. (2019). Therefore, it is essential to consider these differences when energy policy is developed across countries.

Renewable energy consumption (REC) negatively and significantly impacts Co2 emissions across all quantities. However, the coefficient of Renewable energy consumption at the 25th, 50th, 75th, and 95th percentiles are not the same, meaning that the impact of Renewable energy consumption across the different quantiles is plunging. Furthermore, the results indicate that the negative impact of renewable energy consumption on low Co2 emissions countries is high compared to higher Co2 emissions countries (see, e.g., Bölük and Mert, 2014; Salahuddin et al., 2020), indicating that renewable energy consumption mitigating Co2 emissions and improving the environment and contributes to achieving the emission-reduction targets for society. Moreover, governments that want to encourage renewable energy infrastructure and consumption should adopt rules that better coordinate the banking system's efforts to support new energy projects and reduce CO2 emissions.

The population (POP) impact on Co2 emission is negative and significant across all quantities. This finding reveals that population expansion is not the positive driving force behind climate change. However, having more people does not always imply increased emissions from fossil fuel usage. Instead, people may find ways to reduce their consumption and satisfy their requirements without using fossil fuels, improved agricultural technology, or population control Policy such as China. These results are consistent with Fan et al. (2006), Dalton et al.(2008), Liu et al. (2015), and Ribeiro et al. (2019), where high population

adequacy countries are enough to contribute to increasing the Co2 emission significantly and drive environmental pollution. This leads us to conclude that the current credit and capital adequacy rationalization of banking systems may benefit society in environmental terms, and its drawbacks can easily be overcome, such as sound policies and due diligence efforts.

**Table 5 Quantile regression results.**

Dependent variable:CO2	Quantile Coefficient			
	25%	50%	75%	95%
SIZE	0.480*** (0.002)	0.423*** (0.004)	0.613*** (0.000)	0.731*** (0.026)
CRE	0.117*** (0.002)	0.023*** (0.006)	-0.011*** (0.000)	-0.046*** (0.017)
CAR	-0.058*** (0.000)	-0.029*** (0.001)	-0.034*** (0.000)	0.025*** (0.004)
GDP	0.044*** (0.016)	1.122*** (0.145)	0.128*** (0.002)	-1.767*** (0.361)
REC	-0.036*** (0.000)	-0.038*** (0.000)	-0.030*** (0.000)	-0.025*** (0.001)
POP	-0.015*** (0.001)	-0.062*** (0.002)	-0.126*** (0.000)	-0.067*** (0.003)

\*\*\*, \*\*, and \* indicate significance at 1%, 5%, and 10%, respectively. The brackets represent the standard deviation.

The GDP growth (GDP) has a mixed impact on Co2 emissions. The

become inefficient, raising consumption, investment, economic growth, and energy use, increasing CO2 emissions.

The impact of credit (CRE) shows mixed results on Co2 emissions. The quantile regression results show that the impact of credit risk is negative and significant in the higher Co2 emission countries (70 and 95 quantiles). These findings are consistent with the idea that banks are more environmentally sensitive than other lenders (See e.g., Lins et al., 2017; Chang et al., 2021; Reghezza et al., 2021). According to their social responsibility, banking systems significantly impact climate change by reallocating credit from polluting firms. Nevertheless, in countries with lower Co2 emissions (25th and 50th quantiles), the coefficients are positive and statistically significant, indicating that credit risk enlarges Co2 emissions and drives the deterioration of the environment. These findings are in line with Sadorsky (2010) Prochniak and Wasiak (2017) Prochniak and Wasiak (2017), Credit expansion attracts foreign direct investment accelerates economic growth, and induces customers to purchase more goods and services, thereby boosting human activities, which consume energy and add to Co2 emissions.

Capital adequacy (CAR) has a mixed impact on Co2 emissions. The quantile regression results show that the impact of capital adequacy is negative and statistically significant and turns out to be consistently decreasing in the 25<sup>th</sup> to 75<sup>th</sup> quantiles. Higher capital adequacy boosts lending rates, diminishes the supply and demand of credit, and causes a slowdown in bank lending and economic growth (Martynova, 2015; Prochniak and Wasiak, 2017; Reghezza et al., 2021), where banking systems with a high capital adequacy level push banks out of climate-sensitive systems and towards greener businesses. This means pushing for a reorientation of capital allocation concerning meeting reducing CO2 emissions targets to achieve net-zero emissions (Reghezza et al., 2021). However, in the 95<sup>th</sup> quantile, the coefficient is positive; this finding aligns with (Gambacorta and Shin, 2018). Banking systems with a higher equity basis lend more, reduce funding costs, and enhance investment activities, thus, economic growth and consumption. This result confirms that high capital

**Table 4 Multicollinearity Test: Variance Inflation Factor (VIF)**

Variable	SIZE	CAR	CRE	REC	GDP	POP	Mean VIF
VIF	1.91	1.4	1.36	1.12	1.09	1.05	1.32
1/VIF	0.52	0.72	0.74	0.89	0.92	0.95	

## 4.2. Discussion

We start the discussion of the results by investigating the impact of bank size, capital adequacy, and Credit Risk on Co2 Emissions by employing a panel quantile regression model. The Quantile estimation is more resilient than least-square estimation when dealing with outliers and non-normal errors. Powell (2014, 2015) created a generalized quantile estimator, further expanded for panel data quantile regressions with fixed effects by the same author in 2020<sup>7</sup>. The results were reported at different quantiles (from 25<sup>th</sup> to 95<sup>th</sup>) of Co2 emissions as a dependent variable shown in Table 5.

Table 8 shows that bank size (SIZE) has a positive and significant impact on Co2 emission; this impact turns out to be consistently almost increasing for all quantiles, where the coefficient of Bank size at the 25th to 95th percentiles is increasing. Furthermore, the results indicate that the positive impact of bank size on high Co2 emissions is increased compared to a low one, confirming that Bank size encourages Co2 emissions and drives the deterioration of the environment. Big banking systems prevent banks from exploiting economies of scale, facilitate excessive credit supply, implies more money available for lending and economic growth; these findings are in line with Kishan and Opiela (2000), ESRB (2014), and Kakes and Nijskens (2018). When sufficiently big, banking systems improve economic efficiency by finding productive opportunities and converting savings into the necessary investment to finance such opportunities. However, resource allocation may

7 This is accomplished using Powell (2020)'s STATA-package (qregpd), which uses a Markov chain Monte Carlo (MCMC) estimation approach to estimate standard errors. The algorithm performs 1000 drawings with a 0.5 acceptance rate.

and range of a dataset, with S.D. showing how tightly data clusters around the mean. The S.D is mostly small (close to zero), which means that the data are very close to the mean, i.e., homogeneous. While Min/Max indicates that the data is within a given range (mean) and that there are no outliers. Further, the correlation tests between the variables are shown in Tables 3 and 4. GDP, REC, POP, and CAR are all inversely associated with LCO2. In addition, LCO2 has a strong relationship with CRE and SIZE. However, because the variance inflation factors (VIF) are all smaller than 10, none of the correlations among the independent variables raises concerns about Multicollinearity (Nachane, 2006).

**Table 2 Descriptive statistics of the main variables.**

Variable	Obs	Mean	S.D.	Min	Max
CO2	1,155	1.341	1.016	-2.894	3.245
REC	1,155	0.230	0.201	0.005	0.954
POP	1,155	16.767	1.643	12.547	21.057
GDP	1,155	0.027	0.035	-0.144	0.240
SIZE	1,155	0.741	0.456	0.020	2.614
CAR	1,155	0.090	0.034	0.006	0.261
CRE	1,137	1.048	0.526	0.142	5.818

**Table 3 Correlation Matrix**

	CO2	SIZE	CRE	CAR	REC	GDP	POP
CO2	1						
SIZE	0.543	1					
CRE	0.192	0.460	1				
CAR	-0.340	-0.493	-0.097	1			
REC	-0.731	-0.268	0.022	0.193	1		
GDP	-0.104	-0.260	-0.081	0.195	0.003	1	
POP	-0.098	-0.074	-0.158	-0.101	-0.071	0.025	1

regression estimators. Finally, this approach is based on conditional and unconditional restrictions, which are expressed as:

$$P(X_{i,t} \leq D'_{it}\delta(\alpha)|D_{it}) = P(X_{i,t} \leq D'_{is}\delta(\alpha)|D_{it}) \tag{7}$$

$$P(X_{i,t} \leq D'_{it}\delta(\alpha)|D_{it}) = \alpha \text{ and } D_i = (D_{i1}, \dots, D_{i\alpha}) \tag{8}$$

Powell (2016) proposes the group of instruments  $Y = (Y_{1i}, \dots, Y_{\alpha i})$  for developing estimators, noting that the identification conditions are met trivially in the presence of exogenous explanatory variables (i.e.,  $D_i = Y_i$ ). GMM is used for the estimate, and the sample moment for practical estimation is specified as:

$$\hat{J}(a) = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N J_i(a) \quad \text{with } J_i(a) = \frac{1}{T} \left\{ \sum_{i=1}^T (Y_{1i} - \bar{Y}_{1i}) [1(X_{i,t} \leq D'_{it}a)] \right\} \tag{9}$$

Where

$$\bar{Y}_i = \frac{1}{T} \sum_{i=1}^T Y_{1i}$$

Using (9), parameter set is stated as:

$$A \equiv \left\{ a \mid \alpha - \frac{1}{N} \leq \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N (1(X_{i,t} \leq D'_{it}a) \leq \alpha) \right\} \text{ for all } t. \tag{10}$$

Finally, the parameters are calculated as:

$$\hat{a}(\alpha) = \operatorname{argmin}_{a \in A} \hat{J}(a) \tag{11}$$

The above model is estimated using the Markov Chain Monte Carlo (MCMC) approach for some weighting matrix . Therefore, we employ the methods of Powell (2020) in our empirical study.

## 4. Empirical results

### 4.1. Data Description

Our study begins the analysis by documenting the summary statistics of our variables in Table 2. The four metrics: Mean (average), S.D. (standard deviation), Min (lowest value), and Max (highest value) are fundamental descriptive statistics used to summarise data. They define the central tendency

In fixed effect regression, Koenker (2004) employed shrinkage approach to estimate the vector of individual effects, although this method cannot capture the influence of unidentified components. Canay (2011) presented the two-step structure of a fixed effect panel quantile regression, based on Koenker’s (2004) technique. The expected mean of  $\varepsilon_{i,t}$  and coefficients are estimated to obtain fixed additive effects in the first stage. Then, estimated additive fixed effects are subtracted from the original explained variables in the second stage, followed by the standard quantile regression is used. On the other hand, the addition of additive fixed effects alters the structure of a model. Powell (2015) presented the panel quantile regression with a nonadditive fixed effect to overcome this disadvantage. The significant advantage of this methodology is that it eliminates the requirement to estimate additive fixed effects ( $\alpha_i$ ) in the underlying model individually.

Instead of  $X_{i,t}$  given  $D_{i,t}$ , panel quantile regression offers estimates of the distribution of the outcome variable  $X_{i,t}$  given  $D_{i,t}$ . The influence of policy variables on the result distribution is not adequately explained in the additive fixed-effect model, according to Powell (2015). As a result, the Powell (2015) methodology generates point estimates that are consistent small T. The following is the model’s specification:

$$X_{i,t} = \sum_{j=1}^s D'_{it} \delta_j (\varepsilon_{it}^*) \tag{5}$$

Where  $X_{i,t}$  is the outcome variable,  $\delta_j$  is the parameter of interest,  $D_{i,t}$  is the vector of independent variables, and  $\varepsilon_{it}^*$  is the disturbance term, which can be a function of several error terms, some of which are fixed and others of which are random. Panel quantile regression dependent on conditional restrictions for the  $h^{th}$  quantile of  $X_{i,t}$ .

The outcome variable’s probability is less than the quantile function is the same for all  $D_{it}$  and equal to  $h$  in Equation (6). Furthermore, this probability can vary between individuals and also within individuals using panel quantile

the non-separable disturbance term associated with Quantile estimation and laying the groundwork for this research. We have adapted the panel quantile regression method developed by Powell (2020).

The quantile regression has many advantages, such as its suitability for heteroscedasticity models, more resistance to outliers, and handling heterogeneity in data acquired from diverse sources, places, and periods without making many assumptions (Xue and Zhang, 2019). Therefore, the QR efficiently uses time and cross-sectional data to increase data variability and reduce Multicollinearity—the estimation results in lower sensitivity to outliers and multimodality and is more robust. Also, the fundamental skill of this technique is having a full framework and a highly comprehensive investigation of the interaction between variables over an extensive range. Furthermore, unlike the mean regression method, it does not need data to follow a specific distribution when estimating different impacts at different quantiles of the response variable such as the 10<sup>th</sup>, 25<sup>th</sup>, 50<sup>th</sup>, 75<sup>th</sup>, and 90<sup>th</sup> quantiles (Waldmann, 2018; Staffa et al., 2019). Thus, the method has recently acquired popularity and awareness in different sectors, including economics, finance, medical, and sociology science<sup>6</sup>.

Given a set of explanatory variables ( $X_{i,t}$ ), the quantile can be expressed as the conditional distribution of the explained variable ( $\ln CO_{2,i,t}$ ), and the equation can be written as:

$$Q_T \left( \frac{\ln CO_2}{X_{i,t}} \right) = \beta_T + \mu_T X_{i,t} + \beta_T \varepsilon_{i,t} \tag{3}$$

The vector of unobserved variables is denoted by ( $X_{i,t}$ ). Using the following objective functions, the coefficient in Eq. (3) is estimated by minimizing the absolute value of residuals:

$$Q_T (\mu_T) = \min_{\mu} \sum_{i=1}^n [ | \ln CO_{2,i,t} - \mu_T X_{i,t} | ]$$

$$= \min_{\mu} [ \sum_{i:d \ln CO_{2,i,t} \geq \mu X_i}^n | \ln CO_{2,i,t} - \mu_T X_{i,t} | + \sum_{i:d \ln CO_{2,i,t} < \mu X_i}^n (1 - T) | \ln CO_{2,i,t} - \mu_T X_{i,t} | ] \tag{4}$$

6 See e.g. Qin et al., (2010), Qin and Reyes (2011), Qin (2012), Liu et al. (2013), Koenker (2017), Wang et al. (2018), and Yu et al. (2022).

variables. These variables’ definition and their measurements and sources are given in Table 1.

**Table 1 Definition of Variables**

Symbol	Name	Measurement	Units	Source
CO2	CO2 emissions	logarithm of CO2 emissions per capita.	kt	WDI
GDP	Real gross domestic product	GDP per capita growth (annual)	%	WDI
REC	Renewable energy consumption	Renewable energy consumption to total final energy consumption	%	WDI
POP	Population	logarithm of total population.	%	WDI
SIZE	Banking system size	Total banks assets to GDP ratio.	%	WDI
CRE	Banking system credit	Bank credit to bank deposits ratio.	%	WDI
CAR	Banking system capital adequacy	Bank capital to assets ratio	%	WDI

Notes: WDI is World Development Indicators. kt is metric tons per capita

**3.3. Research methodology**

The central limit theorem is used in most empirical analyses ignore the normality of the variables. Eventually, the inference and a policy cannot be created if the variables are not normal. Even large samples with left- or right-skewed data cannot portray normalcy since the series with ideal value is not in the canter, such as CO2 emissions. In recent years, Powell (2020) proposed Quantile regression for panel data with non-additive fixed effects, keeping

the above discussions, we construct the Co2 emission function as:

$$CO2_t = f(SIZE_t, CRE_t, CAR_t, GDP_t, REC_t, POP_t) \quad (1)$$

We specify the following model to analyse the impact of bank-specific aspects on Co2 emission in selected 66 countries. The functional form established has the following structure:

$$CO2_{i,t} = \beta_t + \beta_1 GDP_{i,t} + \beta_2 REC_{i,t} + \beta_3 POP_{i,t} + \beta_4 SIZE_{i,t} + \beta_5 CRE_{i,t} + \beta_6 CAR_{i,t} + \varepsilon_{ij,t} \quad (2)$$

Where  $CO2_{i,t}$  represents CO2 emissions for country  $i$  at time  $t$ ,  $GDP_{i,t}$  is GDP per capita growth,  $REC_{i,t}$  is Renewable energy consumption,  $POP_{i,t}$  is Population,  $SIZE_{i,t}$  is banking system size,  $CRE_{i,t}$  is banking system credit, and  $CAR_{i,t}$  is banking system capital adequacy in our model set-up. The coefficients  $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$  and  $\beta_6$  show the marginal effect of the explanatory variables.  $t$  denotes time and  $\varepsilon_{ij,t}$  is the error term.

### 3.2. Data

This paper uses the annual panel data spanning from 2000 to 2017 to test the impact of banking system-specific aspects on CO2 emission in selected 66 countries<sup>5</sup>. The study period was long and chosen based on the availability of sufficient and reliable data from the countries, and excluding the later period that lacked data. Our variables include the natural logarithm of CO2 emissions as a dependent variable is a widely-used environmental pollution measure in the literature (see, e.g., Silva et al., 2012; Shahbaz et al., 2013; Shah et al., 2019; Amuakwa-Mensah and Näsström, 2022), while size, credit, and capital adequacy of the banking system as independent variables. In addition, the GDP growth, renewable energy consumption, and population as control

5 - The countries include United Kingdom, United States, France, Germany, Italy, Portugal, Romania, Russia, China, Japan, Sweden, Switzerland, Austria, Canada, Netherlands, Australia, Finland, Brazil, Ecuador, Turkey, Albania, Argentina, Armenia, Belarus, Belgium, Bolivia, Bosnia and Herzegovina, Bulgaria, Chile, Colombia, Costa Rica, Croatia, Czech, Republic, Denmark, Dominican Republic, Egypt, Salvador, Fiji, Ghana, Greece, Iceland, India, Indonesia, Ireland, Korea, Latvia, Lithuania, Luxembourg, Malaysia, Mexico, Nigeria, Pakistan, Panama, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Singapore, Slovak Republic, South Africa, Spain, Thailand, Uganda, Ukraine, Uruguay, and Venezuela.

friendly technologies, which benefit the global environment and reduces CO<sub>2</sub> emissions (ESRB, 2014; Amuakwa-Mensah et al., 2018; Shah et al., 2019). However, the effect of the banking system is executed through bank-specific factors such as size (Kakes and Nijskens, 2018; Amuakwa-Mensah and Näsström, 2022), capital adequacy (Shah, Yasmeen and Padda, 2019; Reghezza et al., 2021), and credit (Chang, 2015; Javid and Sharif, 2016; Prochniak and Wasiak, 2017).

The big banking system contributes more to economic growth by improving corporate access to credit and creating lower-cost products and services (Kakes and Nijskens, 2018). with bank system size, renewable energy consumption increases, reducing CO<sub>2</sub> emissions (Amuakwa-Mensah and Näsström, 2022). The bigger-sized systems affects loan supply changes (Kishan and Opiela, 2000). Furthermore, as banks grow in size guarantee for the state to purchase energy-efficient technology, according to Amuakwa-Mensah and Näsström (2022), big bank system size generates the necessary renewable energy investments to meet future energy demand while simultaneously lowering CO<sub>2</sub> emissions. Likewise, higher capital requirements slow economic growth due to decrease credit supply and reduced credit demand by boosting lending rates, thus a slowdown in bank lending (Martynova, 2015; Prochniak and Wasiak, 2017). Also, Reghezza et al. (2021) argue that banks with high capital levels, lower credit quality, pushing banks out of climate-sensitive systems and towards greener business. However, more banking credit, facilitative to output growth and people can buy more durable consumer products, rising energy consumption, thereby, more CO<sub>2</sub> emissions (Sadorsky, 2010; Chang, 2015).

Following the literature findings and transmission channels, we can be argued that banking systems can potentially affect CO<sub>2</sub> emissions through different transmission mechanisms. Therefore, the specifications of the econometric model were adopted to identify the impact of bank system-specific factors on Co<sub>2</sub> emission. Also, previous studies have established that various factors (economic growth, renewable energy consumption, and population) significantly impact Co<sub>2</sub> emissions, classified as control variables. Following

relationship between the population and CO<sub>2</sub> emissions, such as in China (Li, Fang and He, 2019), in European countries (Martínez-Zarzoso et al., 2007), and in developed countries (Liddle and Lung, 2010). In contrast, Liu et al. (2015) document that higher population density decreases pollutant emissions in China. Ribeiro et al. (2019) indicate that the densification of large populated urban areas is likely to significantly reduce urban CO<sub>2</sub> emissions in the united states. Fan et al. (2006) examined 208 countries and concluded that population proportion between ages 15 and 64 reduce CO<sub>2</sub> emissions for countries with a high-income level. Also, Dalton et al. (2008) show that population aging may diminish long-term CO<sub>2</sub> emissions in the United States.

Briefly, banking systems play a vital role in mobilizing and distributing financial resources for the economic systems through lending, investment, and other financial services. Therefore, banks that finance fossil fuel corporations shall confirm no potential environmental degradation. For example, the banking system, as a significant credit supplier, can be a prominent player in making finance flows compatible with a pathway toward low greenhouse gas emissions and climate-resilient development. Also, the use of banks clearly to impact climate change and to get it to stop lending money to fossil fuel corporations is the next needed in addressing the industry's material risks that the gas, oil, and coal industries face. Therefore, banks are in a unique situation to either entrench fossil-fuel-based energy production or drive the critical shift to a low-carbon economy.

### **3. Research Design**

#### **3.1. Theoretical Framework**

Far from being a hazard to the environment, the banking system appears to be the most critical factor in accelerating a country's economic growth. The banking system offers capital for investment, which boosts growth (Ibrahim, 2016; Kakes and Nijskens, 2018; Ryszard Barczyk, 2018; Xue and Zhang, 2019), and it also allows for the deployment of environmentally

(2016) indicate that economic growth positively impacts CO2 emissions, and renewable energy consumption has a negative impact on CO2 emissions in 17 OECD countries. Also, Zoundi (2017) reveals that CO2 emissions increase with economic growth, while renewable energy has helped African countries reduce their CO2 emissions. On the other hand, in 74 most carbon emission economies, Sharif et al. (2019) showed that renewable energy negatively affects CO2 emissions and minimizes environmental hazards. Furthermore, in 42-African countries, Apergis et al. (2018) indicate that economic growth increases CO2 emissions, while renewable energy consumption reduces CO2 emissions. Further, in Latin America and the Caribbean region, Koengkan et al. (2021) found that economic growth is positively related to CO2 emissions, while renewable energy consumption negatively relates to it.

In several empirical studies related to the Environmental Kuznets curve hypothesis (EKC), a U-shaped relationship shows that environmental degradation (pollution level) increases first with GDP growth and eventually decreases as the economy develops. For example, Bölük and Mert (2014) show a U-shaped link between environmental pollution and economic growth; renewable energy consumption is an effective method for European Union countries to achieve sustainable growth and improve environmental quality. Salahuddin et al. (2020) illustrate that renewable energy and energy intensity reduce CO2 emissions, while economic growth increases emissions in 34 African countries. In 16 European Union countries, Bekun et al. (2019) discovered that CO2 emissions decreased due to renewable energy consumption. In contrast, Ben Jebli et al. (2015) argue that per capita renewable energy increases per capita emission across 22 Sub-Saharan countries. An increase in real GDP decreases CO2 emissions, and any fluctuation in the use of renewable energy may not affect the degradation of the environmental indicator (CO2) in the long run. Adams and Nsiah (2019) also indicate that renewable energy consumption and economic growth promote CO2 in 28 countries.

Several studies have examined population as the determinant of CO2 emissions but provided mixed evidence. Most studies show a positive

According to a bank capital theory presented by Diamond and Rajan (2000), Bank capital impacts bank safety, the bank's capacity to refinance at a low cost, and the bank's ability to obtain repayment from borrowers or desire to liquidate them. Martynova (2015) suggests that banks facing higher capital requirements can decrease credit supply and reduce credit demand by boosting lending rates, slowing economic growth. According to Prochniak and Wasiak (2017), a rise in bank capital to assets ratio in the EU28 nations causes a slowdown in bank lending, which has a negative impact on GDP dynamics. In contrast. Prochniak and Wasiak (2017) found that the impact of bank capital to assets ratio on economic growth is positive in OECD countries, implying that the banking system's capitalization is beneficial to GDP growth. Also, Fraise et al. (2017) mention that capital requirements have little impact on bank lending and economic activity.

The impact of bank capital on lending is a key factor in the relationship between financial conditions and real activity. However, the effect of bank capital on lending is not clear-cut. For example, banks with a more extensive equity base lend more. According to Gambacorta and Shin (2018), banks with a higher equity basis lend more, retain more bank profits, and have more bank capital to relieve the financial conditions of final borrowers. Also, Gambacorta and Shin (2018) show that higher bank capital is related to more lending, and the mechanism involved in this channel is reduced funding costs associated with better-capitalized banks. Kishan and Opiela (2000) bank capital can mitigate the impacts of any drop in deposits on lending during periods of monetary tightening. Further, Reghezza et al. (2021) assert that banks with high capital levels, lower credit quality, and low profits are pushing banks out of climate-sensitive systems and towards greener businesses, as they are reacting earlier and more strongly to climate policy actions as a result of recent climate change initiatives, increased awareness of climate change-related risks, and the anticipation of more stringent policies.

In theory, economic growth, total population, and energy usage are among the main critical drivers of global emissions. For example, Bilgili et al.

significant contributions to climate change as easier access to lending enables customers to purchase more goods and services. On the other hand, more funds boost human activities, encouraging energy consumption and increasing CO2 emissions. Furthermore, according to Prochniak and Wasiak (2017), credit expansion is facilitative to output growth, which increases CO2 emissions. Zhang (2011) also concludes that the loans attract foreign direct investment to accelerate economic growth, consume energy, and add to CO2 emissions.

Furthermore, consumer loan activities allow buying big-ticket items (i.e., automobiles, houses, refrigerators, air conditioners, washing machines, etc.), which consume energy and destroy environmental quality rising CO2 emissions (Sadorsky, 2010). On the other hand, Liang and Teng (2006) found that higher bank loans did not lead to economic development in China. This might explain why the channel for effective capital allocation was not operating properly, with financial assets concentrated in the four major state-owned banks, which transfer a large share of their loans to state-owned corporations under government supervision. Prochniak and Wasiak (2017) also find that the change in domestic credit is a positive and significant factor of economic growth in EU countries, which increases CO2 emissions. Also, Zhang (2011) show that one of the main reasons CO2 emissions in China is that the bank loans give solid support for corporations to acquire external finance and extend their investment scale.

Following Paris Agreement, Reghezza et al. (2021) find that European banks reallocated credit away from polluting firms. also, banking can have a significant impact combating climate change. Chang et al. (2021) observe that firms with greater environmental liabilities maintain lower financial leverage ratios, with a lower fraction of bank debt in total debt. On other hand, Lins, Servaes and Tamayo (2017) find that during the 2008-2009 financial crisis, high social responsibility firms were able to raise more debt. Also, Chang et al. (2021) show that *ceteris paribus*, less environmentally responsible firms have a lower fraction of bank debt in total debt, consistent with the notion that banks are more environmentally sensitive than other lenders.

improving corporate access to credit and creating lower-cost products and services. Ghosh (2017) indicated that banks in big markets would experience more competitive pressures, forcing them to lower interest rates and increase credit flows. Kishan and Opiela (2000) find that loan supply of bigger-sized systems will be more flexible to monetary policy due to loan supply changes arising from the bank lending channel. In this sense, urgently addressing the problem of financial institutions that are ‘too big to fail’ should be addressed expeditiously by reducing financial firms’ holdings of high-carbon assets and protected from failure to finance energy-saving technology.

Other literature focuses on the banking system size impacts and generally attributes it to economies of scale and scope theory. Large bank systems, for example, may benefit from economies of scale and scope, allowing them to invest in energy-saving technologies (Amuakwa-Mensah et al., 2018). Also, Amuakwa-Mensah and Näsström (2022) found that an increase in bank system size positively and significantly affected the renewable energy consumption share in 124 countries. Their findings highlight the significance of a well-functioning banking system in generating the necessary renewable energy investments to meet future energy demand while simultaneously lowering CO<sub>2</sub> emissions. Furthermore, when banks grow in size, they are better equipped to provide a guarantee or leverage for the state when purchasing energy-efficient technology. Hence, the banking system’s size and the large money amounts it provides that is used for lending, investment, energy consumption, and economic development may help explain whether it has a significant in reducing CO<sub>2</sub> emissions.

Credit is one of the main drivers of various manufacturing activities, which contributes to more pollution and degrades the environmental quality. This is because credit expansion supplies more consumer credits and will help individuals consume more durable goods such as automobiles, electronic devices, real property. The consumption will continue to expand as banking systems provide more and more credit and further degrade the environment. For example, Sadorsky (2010) finds that banks via loans make their most

Furthermore, capital adequacy indicates a significant heterogeneous impact; it increases emissions in the higher CO2 emissions countries (quantile 95) while it declines emissions in the lower CO2 emissions countries (25th to 75th quantiles). Economic growth significantly has reduced emissions in the higher CO2 emissions countries (quantile 95) and increased CO2 emissions in the lower emissions countries (quantiles 25 to 75). Lastly, renewable energy use and population negatively and homogeneously significantly impact CO2 emissions across all quantiles.

The remainder of the paper is organized as follows: Section 2 presents the literature review. Section 3 shows the research design, including theoretical framework, data, and research methodology. Section 4 presents the empirical results, data description, and discussions—finally, Section 5, Conclusions and policy recommendations.

## **2. Literature review**

Stakeholders should look at the knowledge of banking systems' environmental performance (i.e. CO2 emission minimization policies and strategies). Specifically, the impact of banking system-specific characteristics on CO2 emission has earned rising attention in the recent literature. Kakes and Nijskens (2018) confirm that big banking system size positively relates to credit volume and the global market share that finances fossil fuel corporations. These raise consumption, investment, economic growth, and energy use, Hence more CO2 emissions. Kakes and Nijskens (2018) found that a rapid expansion of the banking system signals excessive credit growth, excessive reliance on wholesale funding and, thus, financial fragility, and the emergence of Too-Big-to-Fail banks. In addition, ESRB (2014) indicated that a large banking system might facilitate excessive credit supply. Also, Cetorelli and Gambera (2001) emphasize that the aggregate size of banks is crucial for economic growth. Hence, the big banking system implies more money for lending, investment, economic development, and energy consumption, resulting in environmental deterioration. Kakes and Nijskens (2018) explain that the big banking system contributes more to economic growth by

and directed current financing clients that extract thermal coal or use it to generate electricity to stop doing so by 2030.

In this study, we focus on the critical role of banking authorities in reducing CO<sub>2</sub> emissions sources and supporting low-CO<sub>2</sub> emission technologies that require finance to enable and absorb new technology. Therefore, our contribution has two directions: First, we are motivated to examine whether the current size, capital adequacy, and credit of banking systems are good things to continue to reduce CO<sub>2</sub> emissions. To the best of our knowledge, with the spread of low-carbon technologies as a vital mechanism to prevent environmental pollution, empirical evidence still needs to be examining this role and how banking activity contributes to climate change. More specifically, we discuss how banking practices as a source of corporate finance impacted CO<sub>2</sub> emissions in 66 selected countries from 2000 to 2017. Second, we use a novel QR method by Powell (2020). This methodology can explain the independent variables at any point of the distribution of the CO<sub>2</sub> emissions where the quantile technique is not limited to clarifying the mean of the CO<sub>2</sub> emissions. Hence, our study question is, does the size of banking systems and its adequacy of capital and credit contribute to reducing CO<sub>2</sub> Emissions? This question leads to three main null hypotheses:

- H0A: The size of banking systems does not contribute to reducing CO<sub>2</sub> Emissions.
- H0B: The capital adequacy of banking systems does not contribute to reducing CO<sub>2</sub> Emissions.
- H0C: The credit of banking systems does not contribute to reducing CO<sub>2</sub> Emissions.

Our findings reveal a homogeneous positive and significant impact of banking system size on CO<sub>2</sub> emissions increasingly across all quantiles. On the other hand, credit significantly increases emissions in the lower CO<sub>2</sub> emissions countries (quantiles 25 to 50), and credit significantly reduces emissions in the higher CO<sub>2</sub> emissions countries (quantiles 75 to 95).

and capital adequacy impact a countries' co2 emissions sources. The expanse in size of the banking system impacts economic growth, finance fossil fuel corporations, and investment in energy-saving technologies (Kishan and Opiela, 2000; Cetorelli and Gambera, 2001; ESRB, 2014; Amuakwa-Mensah et al., 2018; Kakes and Nijsskens, 2018; Amuakwa-Mensah and Näsström, 2022). On the other hand, Credit expansion can impact human activities, investment, economic growth, and energy consumption (Sadorsky, 2010; Zhang, 2011; Prochniak and Wasiak, 2017). Also, banking system capital impacts bank lending, funding costs, economic growth, and low-CO2 emission technologies (Martynova, 2015; Fraisse, Lé and Thesmar, 2017; Prochniak and Wasiak, 2017; Gambacorta and Shin, 2018; Reghezza et al., 2021). Therefore, we expect these banking system characteristics to affect CO2 emissions significantly.

Bank decisions play a critical role in restricting the financing to reducing co2 emissions sources, supporting projects for their conversion, and presenting low-Co2 emission technologies. Following the Paris Agreement<sup>2</sup>, European banks reallocated credit away from polluting firms. Financial institutions now include climate risks in their evaluation of investment projects due to increased public demand to reduce the impacts of climate change. For instance, the European Investment Bank has chosen to stop funding fossil fuel energy projects by the end of 2021<sup>3</sup>. It has issued energy lending policy guidelines outlining the sorts of EU assistance and energy projects compatible with the bank's goals<sup>4</sup>. In addition, Nordea Bank adopted the recommendation to restrict the financing of businesses that utilize fossil fuels as an energy source

---

2 - 200 countries signed the 2015 Paris Agreement. It seeks to achieve net-zero emissions by the second half of the century through nationally determined contributions. represents the first comprehensive climate deal that explicitly recognises the need to “make finance flows compatible with a pathway toward climate-resilient development and low greenhouse gas emissions.”

3 - The European Investment Bank. EU Bank Launches Ambitious New Climate Strategy and Energy Lending Policy; European Investment Bank: Luxembourg, 2019. Available online: <https://www.eib.org/en/press/all/2019-313-eu-bank-launches-ambitious-newclimate-strategy-and-energy-lending-policy.htm> (accessed on 26 October 2021).

4 - The European Investment Bank. EIB Energy Lending Policy: Supporting the Energy Transformation; Nordea Bank: Luxembourg, 2019. Available online: [https://www.eib.org/attachments/strategies/eib\\_energy\\_lending\\_policy\\_en.pdf](https://www.eib.org/attachments/strategies/eib_energy_lending_policy_en.pdf) (accessed on 25 October 2021).2021).

## 1. Introduction

In an era of significant shifts in the global economic and industrial landscape, banking systems play a critical role in mitigating emissions by influencing the flow of financing for polluting businesses. For example, the Postal Savings Bank of China and China Minsheng Bank increased fossil fuel financing in China from 2016 to 2020 from \$168 million to \$2.2 billion and \$1.7 billion to \$10.8 billion; it increased over 1,200% and 550%, respectively (Rainforest Action Network, 2021). Further, UK banks and asset managers were responsible for financing 805 million tonnes of CO<sub>2</sub> in 2019 (Greenpeace UK and WWF, 2021). According to CDP<sup>1</sup>, the greenhouse gas emissions associated with the activities of financial institutions are more than 700 times higher, on average, than their direct emissions; almost all climate-related impacts and risks of global financial institutions come from financing the broader economy. Also, COP21 (2015) demonstrates the first exhaustive climate agreement explicitly recognizing the need to make financial flows to reduce greenhouse gas emissions and climate-resilient development that satisfies global warming targets and rapid CO<sub>2</sub> emissions (Reghezza et al., 2021).

Most of the world's governments almost allow banks to invest in developing fossil fuels. However, the inculcation of green policies and criteria into bank lending, trading, and investment practices is growing recognized as necessary for achieving the core mandates of international financial organizations. For example, one of the primary purposes of COP21 (2015) was to mobilize financial institutions to help the transition away from fossil fuels. Therefore, the banks must lend money (green loans) to fund renewable energy, such as solar power generation projects. In contrast, Banks should decrease their fossil fuel financing or even stop all financing for coal-fired power plants and coal mining in all countries.

There are several channels through which banking systems' size, credit,

1 CDP ( Carbon Disclosure Project) is an international non-profit organization based in the united kingdom, Japan, India, China, Germany, and the united states of America that helps companies and cities disclose their environmental impact. See <https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-04-27/banks-produce-700-times-more-emissions-from-loans-than-offices>

# دور حجم الأنظمة المصرفية وكفاية رأس مالها واائتمانها في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

■ مرعي محمد البدري\*

## ■ ملخص البحث

تدرس هذه الدراسة تأثير حجم النظام المصرفي، وكفاية رأس المال، والائتمان على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في 66 دولة مختارة. ولتحقيق هذه الغاية، طُبقت طريقة جديدة للانحدار الكمي (Quantile Regression) من قبل (Powell 2020) على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للفترة من 2000 إلى 2017. تكشف نتائجنا أن لحجم النظام المصرفي تأثيرًا إيجابيًا، بينما يُظهر استهلاك الطاقة المتجددة والنمو السكاني تأثيرًا سلبيًا وهامًا على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في جميع الأرباع. كما يُظهر الائتمان والنمو الاقتصادي تأثيرًا إيجابيًا وهامًا على الدول ذات الانبعاثات المنخفضة، والعكس صحيح بالنسبة للدول ذات الانبعاثات المرتفعة. في المقابل، تُقلل كفاية رأس المال بشكل ملحوظ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدول ذات الانبعاثات المنخفضة (من الربع الأول "25" إلى الربع الثالث "75")، والعكس صحيح بالنسبة للدول ذات الانبعاثات المرتفعة. علاوة على ذلك، يُظهر استهلاك الطاقة المتجددة والنمو السكاني تأثيرًا سلبيًا وهامًا على جميع الأرباع (من الربع الأول "25" إلى الربع "95"). يمكن لوضعي السياسات الاستفادة من هذه المعلومات حول كيفية تأثير خصائص النظام المصرفي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لتقييم قدرتهم على خفض هذه الانبعاثات.

الكلمات المفتاحية: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛ حجم النظام المصرفي؛ كفاية رأس مال؛ الائتمان المصرفي؛ الانحدار الكمي.

\* استاذ مساعد - قسم التمويل والمصارف- كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي

---

# The Role of Size, Capital Adequacy, and Credit of Banking Systems in reducing CO2 Emissions

■ Marei Elbadri \*

● Received: 24/12/2025

● Accepted: 26/02/2026

## ABSTRACT

● DOI <https://doi.org/10.5281/zenodo.20030917>

This study investigates the impact of bank system size, capital adequacy, and credit on CO2 emissions in 66 selected countries. To this end, a novel method of Quantile Regression by Powell (2020) is applied to panel data from 2000 to 2017. Our findings reveal that Banking system size has a positive impact, while renewable energy consumption and population show a negative and significant impact on CO2 emissions in all quantiles. Credit and economic growth have a positive and significant impact on lower-emissions countries, and vice versa for high-emissions countries. In contrast, Capital adequacy significantly reduces CO2 emissions in the lower CO2 emissions countries (25th to 75th quantiles) and vice versa for the high emissions countries. Furthermore, renewable energy consumption and population exhibit a negative and significant impact across all quantities (25th to 95th percentile). Policymakers can use insights into how banking system-specific characteristics impact CO2 emissions to see their capacity to reduce such emissions.

● **Keywords:** CO2 emission; Bank system size; Capital adequacy; Bank credit; Quantile Regression.

---

\* Assistant Professor-Department of Banking and Finance -Faculty of Economics- University of Benghazi.  
E-mail: elbadrimarei@yahoo.com



This research paper is licensed under CC BY 4.0.

ISSN 7034-3080 (Online)

ISSN 2616-5848 (Print)

---

# Contents

## **The Role of Size, Capital Adequacy, and Credit of Banking Systems in reducing CO2 Emissions**

■ Marei Elbadri

---

8

- The journal welcomes the studies and scientific research in the fields of accounting, auditing and related sciences.
- All copyrights are reserved for accounting studies journal, provided that the editor is the legal representative.
- The copyright of the research transferred to the journal when the author is informed of Will be
- All opinions expressed in the journal accepted his research reflect the views of the authors, and do not necessarily reflect the views of the journal or the union.
- Studies and research may only be reprinted after obtaining written approval from the editor-in-chief of the journal.



### Journal prices

1	Members of the LAAS	10 LYD
2	Universities staff members	10 LYD
3	Students	5LYD
4	Institutions and companies	15LYD
5	Out of Libya excluding postage fees	20 \$

---

## Journal Objectives

Studies of Accounting Journal aims to achieve the following objectives:

1. To publish a scientific research that addresses local, regional or international research problems related to accounting and auditing.
2. To advance the accounting and auditing professions through publishing scientific research.
3. To provide researchers with the opportunity to publish their scientific research and studies, in order to expand the circle of knowledge among researchers, decision-makers, and practitioners of the accounting and auditing profession.
4. To encourage the communication between academic researchers on the one hand and professionals practicing the accounting and auditing profession on the other hand regarding emerging topics in these fields.
5. To encourage researchers and graduate students to conduct more practical research in the fields of accounting, auditing, and related sciences.
6. To keep pace with scientific developments and updates issued by international organizations related to the accounting profession and cooperate with them.
7. To contribute and participate in professional activities such as conferences, workshops, and discussion groups.
8. To contribute to the adoption of the principles and rules of governance, social responsibility and sustainable development.

## Journal Profile

Studies of Accounting Journal was established by the Libyan Accountants and Auditors Syndicate (LAAS) in 2017. This journal is semiannual referred scientific journal that publishes research and studies related to the financial, accounting and auditing fields. Moreover, it publishes master's dissertations, PhD's theses, reports from conferences, seminars, and workshops from inside and outside Libya.

### Journal Vision

Excellence, leadership and innovation in the dissemination of scientific research that meets the aspirations of the Libyan academics and professionals in the field of accounting and auditing,

### Journal Message

Studies of Accounting Journal seeks to become a scientific reference for researchers and the dissemination of research in the field of accounting and financial auditing and related sciences in accordance with the international standards of the profession and the scientific conditions for publication.

---

## Scientific Advisory Board

---

- Prof. Aboubaker Faraj Sharia

Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya

- Prof. Assedieq Othman AlSaadi

Department of Accounting, Faculty of Accounting, University of Gharyan, Libya

- Prof. Al Maki Maatouk Saoud

Department of Accounting, Faculty of Commerce and Islamic Economics, Muslat –Alasmarya Islamic University of Islam, Libya

- Prof. Saleh Melod Ramadan Khlaat

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science Surman - Sabratha University, Libya

- Prof. Noraldine Abdullah Hamouda

Accounting Department, Faculty of Applied Administrative and Financial Sciences, Libya

- Prof. Ali Mohamed Moussa

Department of Accounting t, Faculty of Economics, Zawia University, Libya

- Prof. Abdalnasser Ibrahim Noor

Department of Accounting, Business College, An-Najah National University, Palestine

- Prof. Mustafa Sasi Fatouah

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science Sorman, Sabratha University, Libya

- Prof. Maher Mousa Dargham

Department of Accounting and Auditing at the Faculty of Economics and Business Islamic University – Palestine

- Prof. Nasr Saleh Mohamed Ahmed

Department of Accounting, Libya Open University, Libya

- Prof. Alhadi Mohamad Alsuhairi

Department of Accounting, Faculty of Accounting, University of Gharyan, Libya

- Prof. Mustafa Bakar Mahmoud

Department of Accounting, Faculty of Economics University of Benghazi, Libya

- Prof. Mustafa Al-Bashir Mani

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli, Libya

- Prof. Shala Abu Al-Qasim Al-Abyad

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science University of Tripoli, Libya

- Prof. Abdul Hamid Ibrahim Ma` touq

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli, Libya

- Prof. Youssef Mamdouh Hamidi

Department of Accounting, Faculty of Economics and Accounting, Murzuq University of Fezzan, Libya

- Prof. Masoud Mohammed Mariod

Department of Accounting, Faculty of Accounting University of Gharyan, Libya

- Prof. Abdul Moneim Hassan Agbara

Department of Finance and Banking, Faculty of Economics University of Benghazi, Libya

- Prof. Ibrahim Masoud El-Farjani

Department of Finance and Banking, Faculty of Economics University of Benghazi, Libya

# Studies of Accounting

Issued by the Libyan Accountants and Auditors Syndicate (LAAS)  
under the supervision of the Libyan Authority for Scientific Research.



**Copyright:** Authors retain copyright of their work. The journal is granted the right of first publication.

Syndicate is **licensed** under Creative Commons Attribution 4.0 International

**ISSN: 3080 - 7034 (Online)**

**ISSN: 2616-5848 (Print)**

Local Filing Number: (195/2017)

Legal Deposit Number is (195/2017 AD) from National Book House, Benghazi.

Address:

*Libyan Accountants and Auditors Syndicate, Al Wadi Street, behind  
Ali Haider Al Saati School, Tripoli, Libya*

**T: +2189111226420**

**E: [mail@accounting-studies.ly](mailto:mail@accounting-studies.ly)**



الهيئة الليبية للتحقيق العلمي  
Libyan Authority of Scientific Research

ISSUE  
June 2026

10



# Studies of Accounting

Issued by the Libyan Accountants and Auditors Syndicate (LAAS)  
under the supervision of the Libyan Authority for Scientific Research.

## Editor in Chief

**Prof. Muhammad Shaban Abu Ein**

Accounting Department, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli

## ■ Chairman of Editorial Board

- Salahuddin Bashir Al-Turki

### **Editorial board secretary**

Mr. Osama Salem Al Rayani  
Accountant and legal auditor

**Directed, executed, and**

**proofreading by**

Al-Qabas Media Services

## ■ Editorial Board

- Prof. Abdulrazak Almabrok Aboufid  
Accounting Department, School of Administrative Sciences, Libyan Academy for Postgraduate studies
- Dr. Abdelhamid A. A. Magrus  
Accounting Department, School of Administrative Sciences, Libyan Academy for Postgraduate studies
- Dr. Ali Abdel Salam Nasef  
Accounting Department - Faculty of Economics and Political Science, Souk El Ahad - Ez-Zitouna University
- Dr. Mohieldin Omar Al-Najjar  
Accounting Department, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli
- Dr. Mansour Mohamed Al-Ferjani  
Accounting Department - Faculty of Economics, Al-Marqab University
- Dr. Mohamed Aboulgaseem Zakari Yakalhef  
Accounting Department, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli